انتفاضة الصَّحراء

السياق التاريخي للثورة الليبية (1911 - 1931)
وأبعادها السياسـية والاجتماعية والعسكرية



alkhattabirw

إعداد مركز الخطّابي

انتفاضةُ الصَّحراء

السياق التاريخي للثورة الليبية (1911-1932)
وأبعادها السِّياسية والاجتماعية والعسكرية

تأليف وإخراج مركز الخطابي للدراسات

AL - KHATTABI

KRW

FOR STUDYING REVOLUTIONARY WARS

إهداء

إنَّ التجربة الليبية ضد الاحتلال الإيطالي شبيهة جداً بنظيرتها السورية ضد الاحتلال الروسي. لقد كان فقدان القيادة الموحدة والرؤية الاستراتيجية سبباً رئيسياً في نجاح مسار أستانا في سوريا واستفراد روسيا بالجبهات الثورية واحدة تلو الأخرى، تماماً كما كانت نفس هذه العوامل سبباً في هزيمة إيطاليا للجبهات الثورية المتفرقة في ليبيا.

لذلك فإننا نهدي بحثنا هذا لأبطال الجهاد في سوريا، علهم يستدركون ما فات مادام الوقت يُسعفهم.

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

مقدمة المركز.. 9

الباب الأول: البيئة قبل الاحتلال... 14

الفصل الأول: الطبيعة الجغرافية 14

الفصل الثاني: التاريخ القديم والظروف السياسية.. 19

المبحث الأول: لمحة تاريخية.. 19

المبحث الثاني: الظروف السياسية.. 23

الفصل الثالث: الظروف الاجتماعية والدينية... 30

المبحث الأول: التركيبة السكانية.. 30

المبحث الثاني: الأوضاع الدينية والثقافية 35

الباب الثاني: السياق التاريخي للاحتلال... 44

الفصل الأول: التمهيد للغزو والتغلغل السلمي.. 44

المبحث الأول: دوافع الغزو والتمهيد الدولي له.. 44

المبحث الثاني: التغلغل السلمي 48

الفصل الثاني: التوسع الأول قبل انسحاب العثمانيين سنة 1912م 53

الفصل الثالث: التوسع الثاني بعد انسحاب العثمانيين (1912/1914م) 66

الفصل الرابع: الانهيار الإيطالي سنة 1915م. 73

الفصل الخامس: التهدئة والهدن السياسية (من 1915 حتى 1922م)............................... 78

المبحث الأول: مفاوضات الزويتينة (إقليم برقة) من يوليو إلى سبتمبر 1916 78

المبحث الثاني: مفاوضات عكرمة (إقليم برقة) من يناير إلى أبريل 1917 80

المبحث الثالث: مفاوضات الرجمة (إقليم برقة) سنة 1339هـ/ 1920م........................ 82

المبحث الرابع: اتفاقية أبو مريم في 11 نوفمبر 1921 84
المبحث الخامس: اتفاقية بني آدم (إقليم طرابلس) في سبتمبر 1919 85
الفصل السادس: حملات الاسترداد (من 1922 حتى 1932). 89
المبحث الأول: مراحل حملات الاسترداد في إقليم طرابلس 89
المبحث الثاني: مراحل حملات الاسترداد في إقليم برقة.. 97
المبحث الثالث: مراحل حملات الاسترداد في إقليم فزان.. 102
المبحث الرابع: عودةً إلى حملات الاسترداد في برقة.. 103
الباب الثالث: عمر المختار في الثورة الليبية.. 110
الفصل الأول: المولد والنشأة... 110
الفصل الثاني: عمر المختار يقود الثورة.. 118
الفصل الثالث: مسار المفاوضات بين الطليان وعمر المختار.. 124
الفصل الرابع: عودة المواجهات واستمراراها حتى أسر المختار...................................... 136
الفصل الخامس: شهادة العدوِّ اللَّدود. 150
الباب الرابع: التشكيلات والأسلحة خلال الثورة.. 158
الفصل الأول: التشكيل العسكري الإيطالي. 158
الفصل الثاني: السلاح الإيطالي.. 166
المبحث الأول: الطائرات.. 166
المبحث الثاني: البالون.. 170
المبحث الثالث: المدفعية 171
المبحث الرابع: البنادق 172
بندقية كاركانو، وزنها 3.9 كغ، عيار 1.285 ملم.. 172
المبحث الخامس: المدرعات 174

الفصل الثالث: التشكيل العسكري العثماني. 176

الفصل الرابع: التشكيل العسكري للمقاومة الشعبية. 180

الباب الخامس: تحليل عوامل القوة والضعف 188

الفصل الأول: الاحتلال الإيطالي 189

المبحث الأول: الحجج السياسية المقنعة لتبرير ممارسات مكافحة التمرد. 190

المبحث الثاني: الاستراتيجية الشاملة لكافة الجوانب. 195

المبحث الثالث: الرؤية المستقبلية لاحتواء المعارضة وتحقيق الاستقرار. 198

المبحث الرابع: التحالفات الإقليمية والدولية للتضييق على الثوار 201

المبحث الخامس: تفعيل الأجهزة الحكومية والعنصر المحلي. 203

المبحث السادس: الجهد الاستخباري الفعال لكشف وتحييد المتمردين 207

المبحث السابع: التكتيكات العسكرية غير النظامية. 212

الفصل الثاني: الثوار الليبيون. 216

المبحث الأول: عوامل القوة الخارجية 217

المبحث الثاني: عوامل القوة الداخلية 224

الفصل الثالث: التحليل النهائي 236

المبحث الأول: المقارنة بين عوامل قوة وضعف الاحتلال الإيطالي 236

المبحث الثاني: المقارنة بين عوامل قوة وضعف الثوار الليبيين 238

المبحث الثالث: لماذا انتصرت إيطاليا؟ 241

الخاتمة: 246

الملاحق 248

المراجع 254

مقدمة المركز

يغلب على المكتبة العربية المعاصرة بشكل عام الطابع العاطفي والروائي، لذلك فإن معظم المؤلفات التي تناولت التجارب الثورية السابقة كانت في الحقيقة تركز على الجوانب الإيجابية أكثر منها على الجوانب السلبية، وعلى الصورة المضيئة أكثر منها على المظلمة، وعلى التضحيات أكثر منها على التنازلات والخيانات، فكان هذا سبباً في افتقار مكتبتنا العربية للمراجع العلمية التي تتناول تجارب أسلافنا من كل جوانبها، بما لها وما عليها، وبشكل دقيق وشامل للظروف السياسية والعسكرية والاجتماعية، ومع تحليل علمي لجوانب القوة والضعف وأسباب الفشل والنجاح.

جعلَنا فقرُ المكتبة العربية للمراجع التاريخية -الثورية العلمية- نعتكف على إنجاز هذا البحث المتواضع، فنحن نسعى من خلاله إلى ربط الأجيال المجاهدة في زماننا المعاصر برموز الجهاد السابقين في كل بقاع العالم الإسلامي، فكم يعاني شبابنا الثوري اليوم من فقدان الرموز، بل كم يعاني من التعلق برموز مشوهة لا تصلح أن يُنصت لها فضلاً أن تُتَّبع ويقتدى بها. إننا نهدف بهذه الأبحاث إلى إعادة تقييم المسار الثوري المعاصر بعد سقوط الخلافة العثمانية، واستنباط الفوائد والعلوم منه بما ينفع النخب الثورية في أمتنا، علها بذلك تتجاوز الأخطاء والهفوات السابقة، وتكمل من حيث وصل القادة الآخرون لا من حيث انطلقوا.

من حيث الموضوع، فإن بحثنا "**انتفاضة الصحراء**" يتناول الثورة الليبية ضد الاحتلال الإيطالي (1911-1932)، لذا فلن نتطرق إلى نضال حركات الجهاد الليبي ضد التوسع الفرنسي في السودان وتشاد قبل 1911، كما لن نتناول الصدام العسكري بين المجاهدين الليبيين والاحتلال البريطاني في مصر سنة 1915، مع التأكيد أيضاً أنه ليس من اختصاص بحثنا هذا دراسة نشاط الثوار الليبيين خلال الحرب العالمية الثانية التي أدت إلى طرد الاحتلال الإيطالي من ليبيا سنة 1942م.

والخلاصة أن حدود بحثنا هذا تتمثل بشكل أساسي في:

1. **البلاد الليبية كبعد جغرافي**
2. **ومن 1911 حتى 1932 كبعد زمني**
3. **وإيطاليا ومجاهدي ليبيا كطرفي صراع.**

اهتمت الأعمال السابقة التي تحدثت عن هذا الموضوع بالعديد من الجوانب المهمة، لكنها في المقابل لم تتناول هذه التجربة من باب تقييم أسباب الفشل والنجاح لكل طرف من أطراف الصراع، بل ركزت مثلاً معظم المؤلفات الإيطالية -التي اطلعنا عليها- على إبراز إنجازات الحكومة الإيطالية في ليبيا والدفاع عن سياساتها الاستعمارية، وفي هذا السياق كتب الجنرال رودولفو غراتسياني كتابيه: "نحو فزان" و"برقة الهادئة"، وفي المقابل كانت جُلُّ الكتابات الليبية مقتصرةً على جوانب معينة من التجربة، فمثلاً ركزت كتب الصلابي بالعموم "الشيخ الجليل" و"عمر المختار" و"الحركة السنوسية" على إيضاح نُبل أخلاق المجاهدين وعدالة قضيتهم وتضحياتهم وبسالتهم ومكارم صفاتهم مع بيان وحشية الاحتلال الإيطالي وجرائمه بحق الشعب الليبي، وفي نفس هذا السياق ألف محمد شلبي كتابه "حياة عمر المختار"، ومحمد بن الطيب كتابه "أبطال الجهاد والسياسة في ليبيا"، والطاهر الزاوي كتابيه: "جهاد الأبطال في طرابلس الغرب" و"عمر المختار، الحلقة الأخيرة من الجهاد الوطني في ليبيا".

من جانب آخر، اختصت بعض الأعمال العلمية التي تناولت هذه المرحلة بتدقيق المسار التاريخي والسلم الزمني للأحداث الحربية والسياسية والاجتماعية، ومن هذه المؤلفات: كتاب معجم معارك الجهاد في ليبيا 1911- 1931، تأليف خليفة محمد التليسي، وكتاب الحرب الليبية 1911 - 1912، تأليف فرانشيسكو مالجيري، وكتاب ليبيا بين الحاضر والماضي لمحمد يوسف المقريف. لكن يجدر أيضاً الاهتمام بتلك الأبحاث التي تناولت جوانب أخرى في هذه الحقبة مثل كتاب "الحملة الإيطالية على ليبيا" لمحمود حسن صالح منسي، وكتاب "الغزو الإيطالي لليبيا" لعبد المنصف حافظ البوري، وقد تناول المؤلفان في كتابيهما طبيعة العلاقات الدولية خلال الثورة. وهناك أيضاً كتاب "المجتمع والدولة

والاستعمار في ليبيا" لعلي عبد اللطيف حميدة الذي تطرق فيه إلى موضوع فريد من نوعه، حول الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار.

والخلاصة، أننا بعد اطلاع شامل للمواد العلمية التي تناولت موضوع الثورة الليبية ضد الاحتلال الإيطالي؛ وجدنا معظمها قد تناول جانباً واحداً من الثورة دون غيره، حيث اختار بعض المؤلفين نشرَ الجوانب المضيئة للمجاهدين وفضح سياسات إيطاليا الإجرامية، بينما أراد بعضهم تدقيق سير الأحداث التاريخية، كما ركز بعضهم الآخر على دراسة العلاقات الدولية أو الظروف الاقتصادية والاجتماعية لتلك الحقبة، غير أنهم جميعاً -حسب اطلاعنا- لم يقوموا بدراسة شاملة لكل أبعاد الثورة، ولم يتطرقوا لتحليل عوامل القوة والضعف لدى أطراف الصراع أو تحليل الأسباب العلمية التي جعلت الحرب تُحسم لصالح الإيطاليين، وفي هذا السياق يأتي بحثنا "انتفاضة الصحراء" ليملأ هذه الفجوة، فهو يقدم للقراء الكرام قراءةً شاملة للثورة الليبية، وتسلسلاً واضحاً للأحداث التاريخية، وتحليلاً علمياً مفصلاً مُرفقاً بالخرائط والنماذج لما جعل هذه الأحداث تصل إلى النتائج النهائية التي حَسمت الحرب لصالح إيطاليا.

يلتزم بحثنا بمنهجية البحث الوثائقي (التاريخي)، ويسعى إلى الإجابة عن الإشكال التالي: **ما هي العوامل والظروف التي حظي بها كل من الثوار والإيطاليين وجعلت الاحتلال الإيطالي ينتصر في حربه أمام الثورة الليبية (1911-1932)؟** وقد قام هذا البحث على فرضية أساسية تتناقلها المؤلفات السابقة، وهي أن السبب الأساسي لهزيمة الثورة الليبية هو وحشية عدوها الإيطالي الذي استغل تفوقه العسكري للقضاء على المجاهدين وإخضاع الشعب الليبي بمختلف الوسائل الإجرامية مثل التهجير القسري ومعسكرات الاعتقال الجماعية والقصف الكيميائي. ولعلنا في خاتمة هذا البحث نصل إلى صحة هذه الفرضية من عدمها انطلاقاً من وسائل علمية دقيقة بعيداً عن العواطف والتحليلات السطحية التي تفتقد للدقة.

يأتي بحثنا في 5 أبواب رئيسية، يتناول الباب الأول البيئة الجغرافية والسياسية والاجتماعية التي كانت سائدة في ليبيا قبل 1911، وفيه لمحة مختصرة عن تاريخ ليبيا القديم وأهم المحطات السياسية التي مرت بها البلاد حتى سنة 1911، مع تسليط الضوء على التضاريس والتركيبة السكانية في البلاد، وأهم الملامح الثقافية والدينية للشعب. وفي الباب الثاني، سيتطرق البحث إلى السياق التاريخي للاحتلال منذ 1911 حتى 1932م، وفيه سنذكر 6 مراحل أساسية:

1) **التمهيد للغزو دولياً والتغلغل السلمي محلياً قبل سنة 1911.**
2) **حملات التوسع الأولى على الساحل قبل انسحاب العثمانيين سنة 1912.**
3) **التوسع إلى العمق الليبي بعد انسحاب العثمانيين حتى سنة 1914.**
4) **الانهيار الإيطالي جراء الانتفاضة الليبية التي حصلت تزامناً مع الحرب العالمية الأولى.**
5) **مرحلة التهدئة والمفاوضات السياسية في كل من برقة وطرابلس حتى سنة 1922.**
6) **حملات الاسترداد الإيطالية وقمع الثورة بشكل كامل سنة 1932.**

وسيركز الباب الثالث على حياة القائد عمر المختار، وكيف كانت نشأته وجهاده، ثم قيادته للثورة الليبية حتى مماته سنة 1931. أما الباب الرابع، فسيوضح التشكيلات العسكرية والأسلحة الحربية التي تم استعمالها في الحرب من قبل القوات الإيطالية والمجاهدين. بينما سنحاول في الباب الخامس والأخير تحليلَ عوامل القوة والضعف في الاحتلال الإيطالي ثم الثوار الليبيين، وسنقوم بعدها في خاتمة الباب بإجراء عملية مقارنة بين هذه الأطراف على مستوى هذه العوامل، لنرجح الأسباب الحقيقة وراء النصر الإيطالي.

من العوائق التي واجهتنا خلال بحثنا: فقدان المراجع العلمية التي تتحدث عن المعارك بشكل دقيق، فكل المراجع تقريباً كانت تفتقد للخرائط الحربية، ولا تذكر التكتيكات المستخدمة في المعارك، ولا الخسائر التي حظي بها كل طرف، كما لا يوجد تفصيل حول محاور الهجوم والدفاع والوسائط النارية المستخدمة وخطوط العمليات...إلخ.

إضافة إلى هذا، فقد واجهتنا صعوبة كبيرة في تحديد أماكن المعارك التي حصلت في بعض القرى النائية، حيث لم يكن من السهل إيجاد هذه المواقع على الخريطة، كما أن أسماء المدن والقرى قد يكون مُختلفاً فيها حتى بين فئات الشعب الليبي من حيث اللفظ. ومع كل هذه العقبات، لم نجد من الإخوة الليبيين من يتفرغ معنا لتجاوز هذه العوائق والبحث عن أماكن المواقع المجهولة أو تدقيق أسمائها. إضافة إلى هذا، فقد واجهتنا مشقة كبيرة أيضاً في الوصول إلى تفاصيل دقيقة عن الأسلحة والتشكيلات العسكرية لكل طرف خلال مراحل الصراع.

لكن هذه العقبات بالعموم لم تكن حائلاً دون وصولنا لتحقيق أهدافنا من هذا البحث، فمنها ما تم التغلب عليه بمزيد من الصبر والمثابرة، ومنها ما تم الاستغناء عنه لأنه لا يمثل عنصراً أساسياً في البحث. ونحن في هذا المقام نشكر الدكتور أكرم حجازي الذي قدم لنا ملاحظات قيمة حول منهجية البحث رغم ضيق وقته، وأرشدنا للعديد من الخبراء الذين أعانونا في تدقيق البحث. كما نخص بالثناء والشكر الجزيل كلاً من الإخوة الليبيين الكرام: عبد المنعم الفايدي وعبد الرحمن عمار وإيهاب الجيزاوي، فقد حاولوا جميعاً إرشادنا ومساعدتنا في البحث عن المصادر. وأخيراً نخص الأستاذ طالب الدغيم مدير مكتب الدكتور الصلابي على ملاحظاته القيمة ووقته الثمين الذي خصصه لقراءة بحثنا وتوجيهنا بما يحسِّن من جودة الكتّاب ويصحح بعض الأخطاء فيه.

نسأل الله أن يكون هذا البحث مفيداً لأمتنا وصدقةً جارية لكل من ساهم فيه إلى يوم القيامة.

إدلب

5 جمادى الأولى 1442

20 ديـــسمـبر 2020



الباب الأول: البيئة قبل الاحتلال

"الميراث الثقافي والسياسي لحركات المقاومة بالغ القوة والتعقيد في الوقت نفسه. المقاومة خلقت الحركة الوطنية الليبية الحديثة، ليس في كل إقليم، ولكن لما يسمى اليوم بليبيا، وأعطت أجيال ما بعد الاستقلال أمثالاً خصبة كشهداء وأبطال في معظم أنحاء ليبيا. ولكن المقاومة أيضاً لم تغذِّ مشاعر معاداة الاستعمار فحسب، بل ركزت أيضاً على رموز الهوية المحلية والإسلام وعلاقات الدم. بعبارة أخرى، الإسلام والقومية العربية تعني الشيء نفسه، خلافاً لمعنى القومية العربية في المشرق العربي."

(د علي عبد اللطيف)

الفصل الأول: الطبيعة الجغرافية



تقع ليبيا شمالَ القارة الإفريقية، فهي تطل على شاطئ البحر المتوسط شمالاً، بينما تحدها جنوباً السودان وتشاد والنيجر. أما من الغرب، فتحدها تونس والجزائر، بينما تحدها مصر من الشرق. وتتقاطع حدود ليبيا البحرية مع الدولة المشاركة لها في الضفة الشمالية للبحر المتوسط، وهي مصر وتركيا واليونان وإيطاليا وتونس.

تعد ليبيا رابع أكبر البلدان مساحةً في إفريقية (1,7مليون كلم مربع)، وقد أخذت هذه البلاد أهميتها الاستراتيجية من موقعها الجغرافي الذي يقع وسط شمال القارة، وهو ما جعلها محط أنظار القوى العظمى قديماً وحديثاً. تمثّل ليبيا البوابة الشمالية لإفريقية التي تملك واجهةً عريضة مع الاتحاد الأوروبي يبلغ طولها حوالي 2000 كيلومتر، كما تشكل أيضا سوقاً تجارياً هامة، وبوابةً للطرق التجارية مع كامل القارة الإفريقية، خاصة بالنسبة للقارة الأوروبية، التي كانت ولازالت منذ القدم ترى في ليبيا امتداداً جغرافياً لها.

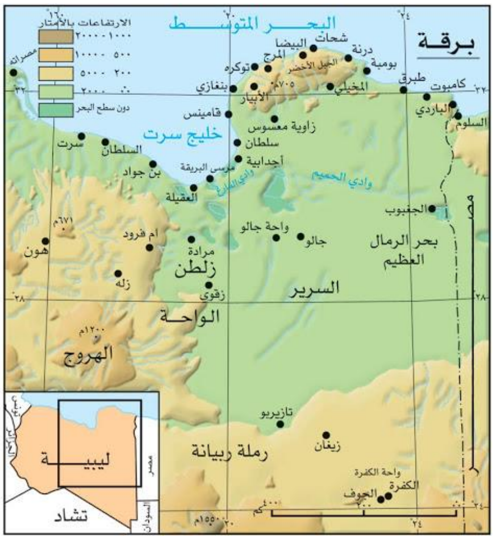
"إذا أردنا المزيد من التفصيل في تحليل الجغرافيا السياسية والاقتصادية لأقاليم ليبيا الثلاثة فسنجد مثلا: غرب ليبيا (طرابلس) تتكون من ثلاث مناطق جغرافية: الشريط الساحلي، سهل الجفارة، والجبل الغربي (جبل نفوسة). وفي الشريط الساحلي نجد زراعة مستقرة وطبقة فلاحية مكونة من فلاحين صغار يعتمدون على العمل الأسري، يفلحون أراضي ملاكٍ ويقتسمون المحصول معهم. بعد الشريط الساحلي يأتي سهل الجفارة الذي يمتد حتى الجنوب التونسي بسعة بين ثمانية إلى أربعين ميلاً من الساحل، وفيه كثبان رملية وأعشاب صالحة لرعي الماشية، كما تمر به مجموعة أودية تمتلئ بالماء في فصل الشتاء من الجبل الغربي حتى تصب في البحر المتوسط، وتمثل هذه الأودية مصدراً أساسياً لزراعة الحبوب.



يظهر ما وراء سهل الجفارة جبل نفوسة أو الجبل الغربي، ويستقبل الجبل مطراً أكثر من سهل الجفارة، بالإضافة إلى احتوائه العديد من العيون وينابيع الماء في التي تساعد على ممارسة الزراعة المستقرة.



ويقترب من الساحل قرب مصراتة، ولكن سفوحه الجنوبية صخرية وجافة تمتد حتى تصير جزءاً من المحادة الحمراء شمال غرب فزان.



تغطي هضبة الحمادة الحمراء مساحة 40 ميلاً مربعاً، وبعدها مباشرة يبدأ إقليم فزان، ويعرف بمنطقة القبلة التي بدورها تمتد شرقاً حتى منطقة سرت موطن القبائل الرحل أو شبه الرحل. فزان، الإقليم الجنوبي للولاية، إقليم صحراوي، يعيش سكانه في الأودية الجافة حيث توجد الواحات والماء. أهم هذه الأودية وادي الشاطئ والآجال. والنشاط الاقتصادي في هذا الإقليم مقسم إلى زراعة مستقرة في الواحات ورعي في مناطق الجفرة، الحادة، الفيلة وسرت. هنا نجد تحالفات وتعاوناً بين سكان الواحات والقبائل والتجار.

أما برقة فهو الإقليم الثالث في شرق الولاية، ويمتد من خلال شبه جزيرة تلامس البحر المتوسط، يفصله عن طرابلس منطقة سرت الصحراوية، وفي الشرق والجنوب تحده الصحراء. وعلى عكس غرب ليبيا، ليس في جغرافية برقة سهل كسهل الجفارة، ولكن السهل الساحلي الضيق والجبل الأخضر في برقة يرتفعان مباشرة ليطلا على البحر المتوسط. ونجد بعد الجبل سهل المرج الخصيب وبعده هضبة واسعة، ولكن من غير مياه جوفية كثيرة. جنوب برقة صحراوي مثل فزان، والحياة فيه محدودة في واحات مثل جالو، أوجله جخرة، تازربو، الجغبوب والكفرة.[1]

والخلاصة أن الأراضي في ليبيا عبارة عن هضبة واسعة تعدُّ امتداداً للهضبة الإفريقية وتتوسطها واحات كثيرة مثل واحة سبها وأوجلة ومرادة والكفرة وجفارة...إلخ من

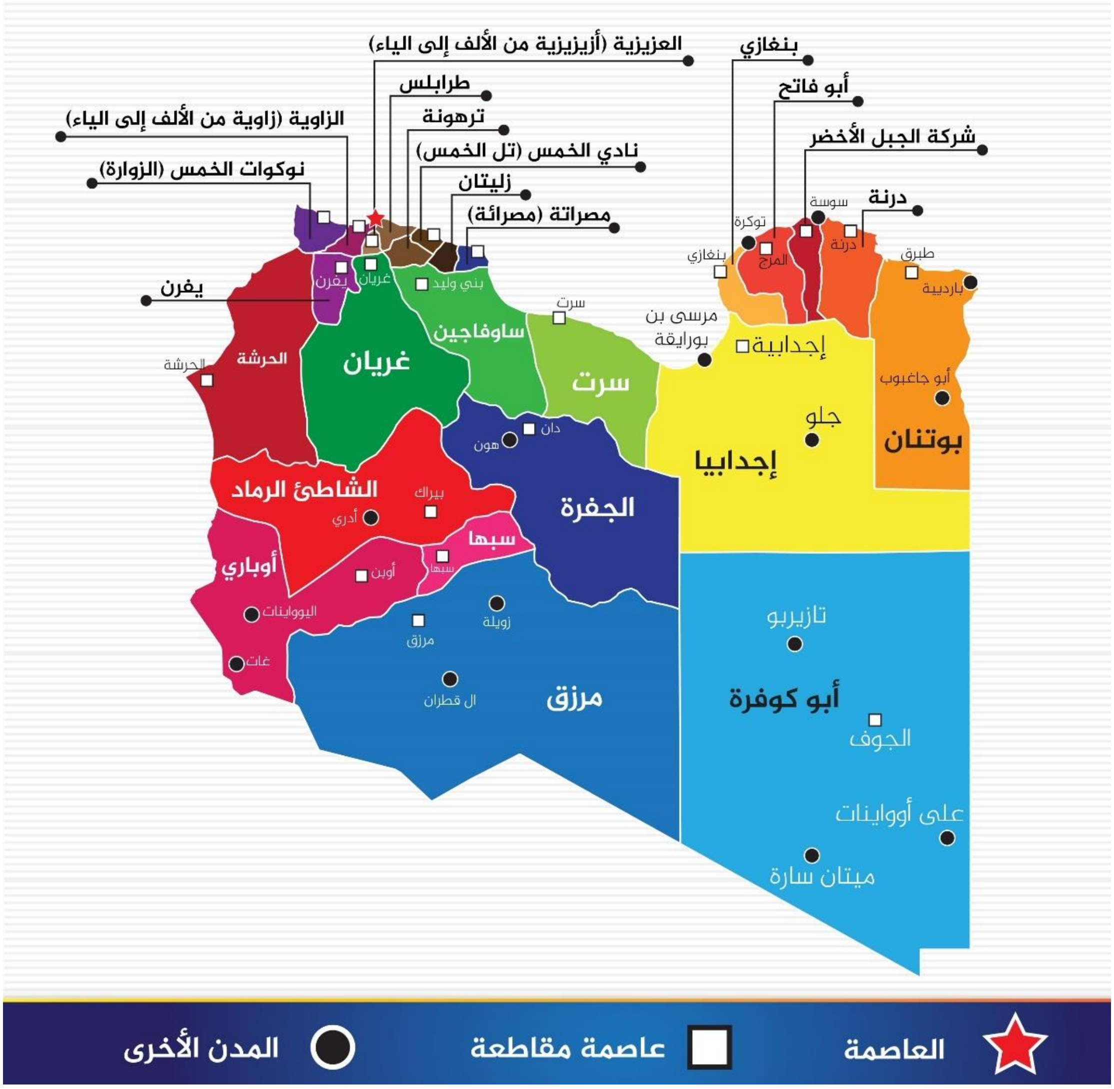
[1] تفاصيل تضاريس طرابلس وفزان وبرقة مقتبسة من كتاب المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، علي عبد اللطيف ص 35 مع اختصار وتصرف.

أهم الجبال الليبية: الجبل الأخضر في إقليم برقة، والجبل الغربي (جبل نفوسة) في إقليم طرابلس، وجبال أكاكوس وجبال تيبستي في الجنوب، حيث تحوي الأخيرة أعلى قمة في ليبيا (قمة بتة) والتي يبلغ ارتفاعها 2286 متراً. ويمتد الساحل الليبي حتى تونس ومصر بطول يبلغ 1770 كلم. ويسود المناخ الصحراوي الحار معظم البلاد، ولا يستثنى من ذلك إلا شريط ضيّق يمتد على طول البحر المتوسط، وبعض البقع الجبلية الواقعة شمال البلاد أو جنوبها. كما تشكل الأمطار والمياه الجوفية المصدر الوحيد للمياه في ليبيا، ويعتمد السكان بشكل أساسي على استخراج المياه الجوفية ومياه الوديان فيما يفتقرون للمجاري المائية الدائمة كالأنهار.



الخريطة رقم (1): التضاريس الطبيعية في ليبيا.

لذا فالزراعة في ليبيا محدودة جداً نتيجة لقلة هطول الأمطار وافتقار البلاد إلى الأنهر الجارية. وتشير الإحصائيات أن 2 % فقط من الأراضي الليبية صالحة للزراعة، حيث يقع معظمها قرب الساحل والمرتفعات. أما أهم منتجات ليبيا الزراعية فهي: الشعير والزيتون والحمضيات والخضار والقمح والتمور والتفاح والتين واللوز. كما كانت تربية الأغنام والماعز والجمال مصدر الدخل الرئيسي للبدو الرحل. ولا يزال رعي قطعان الماعز والجمال شائعاً في ليبيا حتى اليوم، إلا أنه في تراجع مستمر، بينما تعيش مهنة تربية الأغنام والأبقار والدجاج ازدهاراً مستمراً.

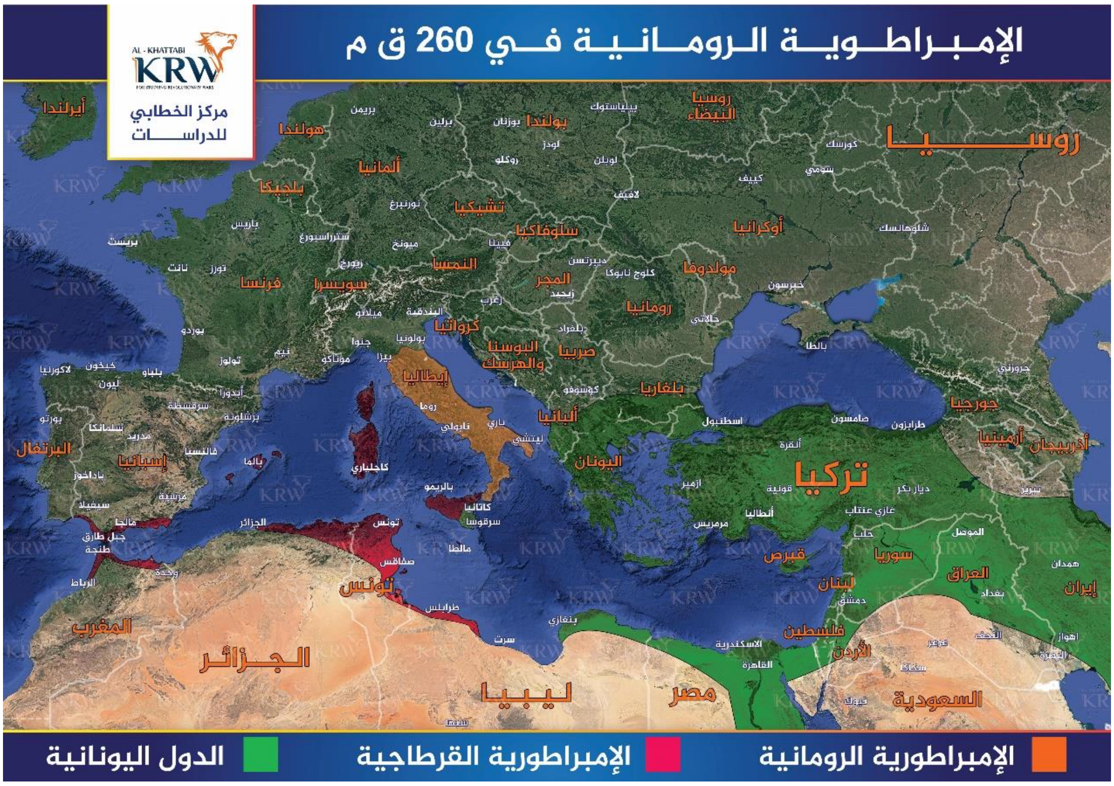


الخريطة رقم (2): محافظات ليبيا

الفصل الثاني: التاريخ القديم والظروف السياسية

المبحث الأول: لمحة تاريخية

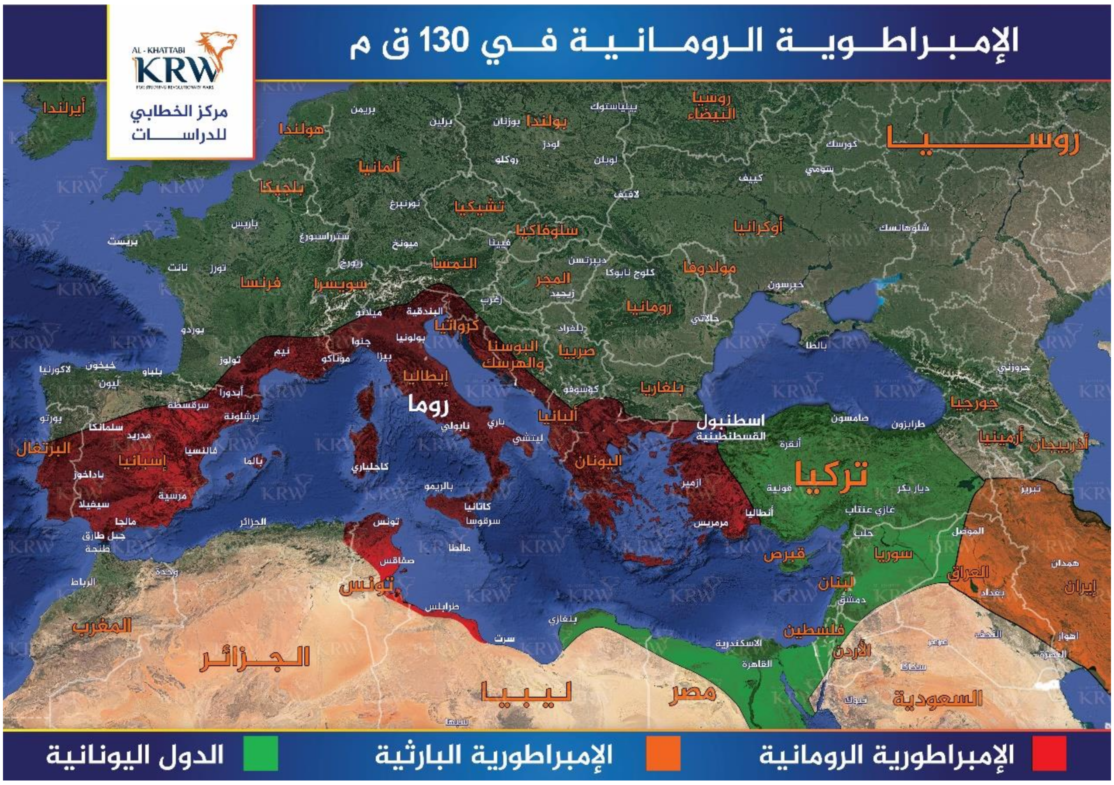
عرّف قدماء المصريين الأقوام التي تقطن غرب مصر بالليبيين، وكانت ليبيا في تاريخها القديم (3200قبل الميلاد) متصلةً بمصر تحت حكم الفراعنة، ثم استقر فيها الفينيقيّون في القرن السابع قبل الميلاد، وتمركزوا في منطقة طرابلس على ساحل البحر المتوسط، واستمر وجود الفينيقيين وازداد نفوذهم في ليبيا وشمال إفريقية خاصة بعد تأسيس مدينة قرطاجة في الربع الأخير من القرن التاسع قبل الميلاد (814 ق. م)، وقد صارت قرطاجة في ذلك الوقت أكبر قوة سياسية وتجارية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي، وتمتعت بفترة طويلة من الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي.



الخريطة رقم (3): سيطرة قرطاج على ليبيا سنة 260 قبل الميلاد.

دخلت قرطاجة بعد ذلك بقيادة حنبعل (هنيبال) في صراع مرير مع روما، وبعد سلسلة من الحروب عرفت في التاريخ بالحروب البونية، استطاعت روما تدمير قرطاجة

تدميراً شاملاً، وكان ذلك سنة (146 ق.م.)، فآلت بذلك كل ممتلكات قرطاجة بما فيها مدن ليبيا الثلاث (طرابلس، لبدة الكبرى، وصبراتة) إلى الدولة الرومانية.



الخريطة رقم (4): سيطرة روما على ليبيا سنة 130 قبل الميلاد.

في القرن الخامس الميلادي، غزا شعب الوندال الجرمانيّ ليبيا خلال فترة حُكم الإمبراطوريّة الرومانيّة لها، وتمكّن الوندال من السيطرة على الضفّة الغربيّة من الأراضي الليبيّة (طرابلس)، وحكموا قرطاج، واستمر حُكم الوندال لطرابلس حتى عام 534م. لكن في 305م، تمكَّنت القُوّات البيزنطيّة من السيطرة على برقة، وذلك بالتزامُن مع انقسام الإمبراطوريّة الرومانيّة إلى بيزنطيّة، وغربيّة، وبدأت الدولة البيزنطيّة بتوسيع نفوذها، وإحكام سيطرتها على ليبيا؛ فهاجمت الوندال في طرابلس، وتمكَّنَت من احتلالها عام 534م.



الخريطة رقم (5): توزع السيطرة بين القسطنطينية وروما سنة 400م.

استمر الحُكم البيزنطيّ في ليبيا حتى وصول الفتوحات الإسلامية على يد عمرو بن العاص في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب عام 644م، ثم بقيت تحت نفوذ الخلافة المركزية للدولة الأموية (41-132هـ / 662 - 750م) ثم العباسية، غير أنها خلال النفوذ العباسي قد خرجت فعلياً عن سيطرة الخلافة في زمن هارون الرشيد، حيث دخل الجزء الغربي من ليبيا في نفوذ دولة الأغالبة (800-909)م، ثم أصبحت بعد ذلك ليبيا جزءاً من دول وإمارات مستقلة ومتصارعة تتوارث السلطة فيما بينها في شمال إفريقيا ومصر، فخضعت أجزاء منها للدولة الرستمية (دولة بني رستم 776 م -909م)، وللدولة الفاطمية التي قامت في مصر وشمال إفريقيا (297-567هـ/909-1171م)، ولدولة المرابطين (448-541هـ/1056-1147م)، ثم دولة الموحدين التي حكمت شمال إفريقية بين عامي (524-667هـ/1130-1269م).

بعد هذا قامت إسبانيا باحتلال طرابلس عام 937هـ الموافق لـ 1510 م، وجعلَتها تحت سيطرة فُرسان مالطة. وفي القرن السادس عشر، دخلت ليبيا تحت نفوذ الخلافة العثمانية التي وحّدت ولايات طرابلس وبرقه وفزان في كيان واحد مركزه طرابلس.



أهم المراحل التاريخية التي مرت بها البلاد الليبية

المبحث الثاني: الظروف السياسية

بعد سقوط آخر معاقل المسلمين في الأندلس، وجهت إسبانيا جهودها الى أقطار شمال إفريقية التي انسحب إليها المسلمون فراراً من الاضطهاد الذي نزل بهم في إسبانيا، كما كان من خطة الإسبان تطويق أقاليم المغرب باحتلال موانئه المطلة على البحر المتوسط. وقد استطاع الإسبان خلالها احتلال عدد من الموانئ في شمال إفريقية، ومنها طرابلس الغرب سنة 1510م (919 هجري)، مما دفع أهل الشمال الأفريقي إلى طلب معونة الأتراك العثمانيين.



الخريطة رقم (6): ليبيا تحت سيطرة الدولة العثمانية.

واستجابةً لهذا النداء، حاصرت قوات الدولة العثمانية فرسان القديس يوحنا[1] في قلعة طرابلس، وتمكنت من تحرير العاصمة الليبية منتصف آب/ أغسطس 1551م، وأصبحت بذلك ليبيا إحدى ولايات الحكم العثماني، وكانت شؤونها السياسية تدار من إسطنبول مباشرة، بحيث كان يتعين الوالي فيها بفرمان من السلطان العثماني، وقد استمرت السيادة العثمانية على ليبيا نحو 360 عام.

عند امتداد السيطرة العثمانية على ليبيا عام 1551م، أصبحت ليبيا تعرف بما يسمى "إيالة طرابلس الغرب" (تمييزاً عن طرابلس الشام)، وبقيت خاضعة للدولة العثمانية حتى وقوع الغزو الإيطالي سنة (1911م)، باستثناء الفترة الممتدة بين عام 1711م و1835م، حيث شهدت سيطرة الأسرة "القره مانيلية"[2] التي قامت بتقسيم ليبيا إلى 3 مقاطعات (طرابلس ومصراته وبرقة)، ولكن بعد عودة السيطرة العثمانية إلى ليبيا من جديد سنة (1835م)[3] بقي العثمانيون على التقسيم الموجود حتى عام 1843 بسبب الانشغال بقمع حركات التمرد الداخلية. غير أنهم أحدثوا بعد ذلك تنظيماً جديداً قسم

---

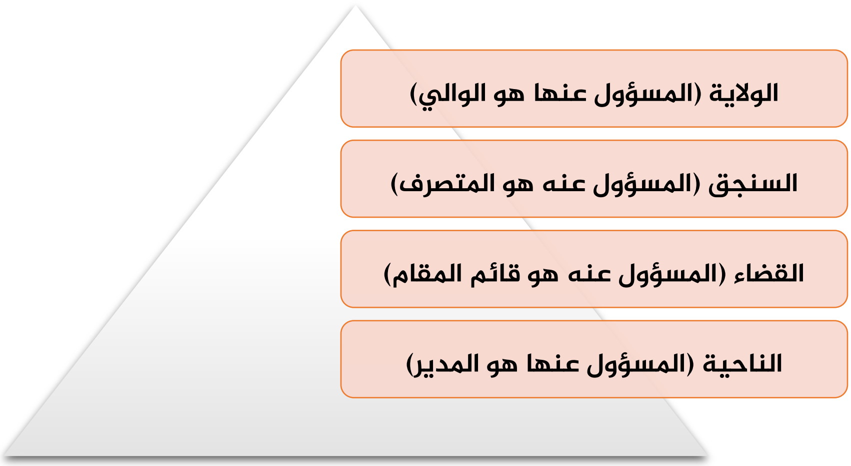
[1] فرقة عسكرية صليبية أو جماعة دينية صليبية محاربة ساهمت بشكل بارز في الحروب الصليبية، أقامت بجزيرة رودوس، ثم احتلت طرابلس في ليبيا.

[2] بدأ هذا العهد عندما نجح أحد قادة الإنكشارية -أحمد القره مانلي- في إطلاق ثورة شعبية أدت إلى الإطاحة بالوالي العثماني والاستيلاء على السلطة سنة 1711م، ومنذ ذلك الحين أصبح الحكم في ولاية طرابلس الغرب محصوراً في الأسرة القره مانيلية حتى عام (1835م)، إلا أن عهد هذه الأسرة لم يشهد تغييراً جذرياً في أحوال البلاد. ومما زاد الحالة سوءاً أن هذا العهد قد شهد بداية التدخل الأوروبي في شؤون الولاية. فانتشر السخط وعمت الثورة كل ليبيا، مما دفع العثمانيين إلى إرسال أسطول بحري إلى ليبيا، وإعادة ليبيا للسلطة العثمانية المباشرة عام 1835م وإلقاء القبض على آخر ولاة الأسرة القره مانيلية -علي باشا- ونقله إلى تركيا.

[3] مر الحكم العثماني في ليبيا بثلاثة عهود:

1. عهد الحكم العثماني الأول الذي امتد على مدى مائة وستين سنة (1551-1711)م
2. عهد الأسرة القره مانيلية الذي امتد 124 سنة (1711-1835)م
3. عهد الحكم العثماني الثاني الذي امتد 76 سنة، بداية من 1835م حتى الغزو الإيطالي 1911م.

ولاية ليبيا خمسة سناجق[1] رئيسية، وهي سنجق طرابلس الغرب، وسنجق الخمس، وسنجق الجبل الغربي، وسنجق فزان، وسنجق بنغازي.



التقسيم الإداري العثماني في ليبيا آخر عهد الدولة العثمانية

على رأس كل سنجق منها متصرف يتبع للوالي (الباشا) حاكم الولاية العام ومسؤول السلطة التنفيذية والسياسية. كان الوالي يُعيَّن من قبل السلطان العثماني لفترة محدودة، ويساعد الوالي في إدارة الولاية مجلسٌ أعلى للولاية يدعى مجلس الإدارة، كما كانت تنقسم السناجق إلى مقاطعات تعرف الواحدة منها بالقضاء، بحيث يدير شؤون كل قضاء "قائم مقام"، ويضم القضاء عدداً من النواحي يترأس كل ناحية منها "مدير". يختص هذا المدير بشؤون الأمن وجباية الضرائب في الناحية التابعة له، غير أنه لم تكن له سلطة مادية أو معنوية واسعة على اتباعه من القبائل، حيث كان لكل قبيلة أو لحمة شيخٌ أو زعيم يعتبر مسؤولاً نوعاً ما أمام السلطة عن تصرفات أتباعه. وقد تقوم الآستانة بتعيين المتصرف والقائم مقام، أما تعيين المديرين فيتم عن طريق الوالي.[2]

[1] السنجق: هو أحد التقسيمات الإدارية في الدولة العثمانية، ويعني المنطقة أو المقاطعة بالعربية، كما اشتهر باسم لواء. حيث كانت الدولة العثمانية تقسم الدولة إلى محافظات عُرفت الواحدة منها باسم الإيالة ثم الولاية فيما بعد، وقُسمت هذه الإيالات داخلياً إلى سناجق، عُرفت كذلك باسم الألوية، وعلى رأس كل منها مُمثلًا للسلطة العثمانية حمل لقب سنجق بك، أو المُتصرّف.

[2] ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، تأليف فرانشيسكو كورو، ص 26 -27



الخريطة رقم (7): التقسيم الإداري في ليبيا آخر عهد العثمانيين

في العهد الأخير من الحكم العثماني في ليبيا، كان شمال إفريقية قد تعرض لحملات الاستعمار، وخرج معظمه من سلطة الدولة العثمانية، حيث تم احتلال الجزائر سنة 1830م، وتونس سنة 1881م، والسودان سنة 1898م، ومصر عام 1882، والمغرب سنة 1907، وعملياً لم يبق للعثمانيين في شمال إفريقية غير القطر الليبي.

ومن سمات الفترة الأخيرة من الحكم العثماني؛ ازدياد النشاط الأوروبي في ليبيا، إذ حاول القناصل الأوروبيون استغلال امتيازاتهم ليحصلوا على نفوذ كبير في إدارة الولاية، وكان من أبرز هؤلاء: القنصل البريطاني "وارنجتون" الذي استمر في مركزه نحو أربعين سنة، إضافة إلى منافسه القنصل الفرنسي "روسو." كما أنه خلال هذه الحقبة،

انتشر السخط بين الأهالي تجاه السياسة التي كانت تعمل على تدعيم النظام المركزي وتشديد قبضة العثمانيين الأتراك على ولايات البلاد وإلغاء العديد من الامتيازات التي كانت تتمتع بها العناصر المحلية، وقد كان ذلك عبارة عن ردة فعل من قبل العثمانيين تجاه محاولات الاختراق الاستعمارية.[1]

وبعد سيطرة حزب الاتحاد والترقي على مفاصل الخلافة العثمانية، أبطل الاتحاديون العديد من الإجراءات العسكرية التي أدخلها العثمانيون سابقا، مثل توزيع السلاح على المواطنين استعداداً للغزو الخارجي المحتمل، فشرعوا ينزعون البنادق من الأفراد بدعوى أنهم قد يقومون في وجه الخلافة. وكان آخر الولاة العثمانيين قبل الغزو الإيطالي إبراهيم أدهم باشا قد تولى شؤون البلاد سنة 1911م، أي قبل سنة واحدة من الغزو الإيطالي، فوجدها تعيش حالة سيئة من الفوضى والارتباك والفساد في الإدارة الحكومية، ووجد النفوذ الإيطالي قد تغلغل في الولاية، فطلب تجنيد المتطوعين الليبيين، وكتب إلى مركزية الخلافة ينبهها إلى الخطر الإيطالي المحدق، واقترح عليها إنشاء معمل للسلاح في ليبيا نظراً لعدم وجود قوة بحرية تؤمن توصيل الأسلحة إلى طرابلس في حالة وقوع هجوم عليها، إلا أن شيئاً من ذلك لم يحصل.[2]

خلال الفترة الممتدة من 1835م وحتى الغزو الإيطالي عام 1911، تتالى على ليبيا 33 والياً عثمانياً. ومن الملاحظ أن معظم هؤلاء كان يمكث في الحكم لأقل من سنة واحدة، وهو ما يدل على اضطراب التعيينات العثمانية في الولاية[3]. وقد نتج عن هذا الاضطراب ضعف السلطة العثمانية، وخروج العديد من الثورات الداخلية احتجاجاً على

[1] كتاب الحملة الإيطالية على ليبيا، دراسة وثائقية في استراتيجية الاستعمار والعلاقات الدولية، تأليف الدكتور: محمود حسن صالح منسي 1980م، ص 4 و5.

[2] محمود حسن صالح، نفس المصدر، ص 7.

[3] كتاب الغزو الإيطالي لليبيا، دراسة في العلاقات الدولية، عبد المنصف حافظ البوري، ص 93

فساد بعض الولاة وفرضهم الضرائب على السكان.[1] ولو نظرنا إلى فترات حكم الولاة، لعلمنا أنها لم تكن كافية للسماح للوالي بالتعرف على مشاكل واحتياجات أهالي الولاية، ولا القيام بإصلاحات ذات أثر. ورغم أن بعض الولاة حاولوا القيام بمشروعات وأعمال لإصلاح الأوضاع، ولكن أغلب تلك الإصلاحات لم يكتب لها النجاح أو لم تكن على المستوى المطلوب، ناهيك عن ضعف بعض الولاة والضغوط التي مورست على البعض الآخر بسبب التدخل الخارجي والامتيازات التي كانت تمنح لسفراء الدول الأجنبية ورعاياها والشركات الخاصة حتى وصل بهم الأمر إلى التدخل لعزل بعض الولاة.[2]

وفي الفترة التي سبقت الغزو الإيطالي كانت الأوضاع العسكرية التي وصلت إليها الحامية العثمانية في ليبيا سيئة جداً، فلم تكن تملك القوةَ العسكرية الكافية للسيطرة على المنطقة وإرساء الاستقرار فيها وحمايتها من أي تهديد خارجي. والجدير بالذكر أن السيطرة العثمانية خلال الفترة الأخيرة كانت مقتصرةً على بعض المناطق الساحلية الآهلة بالسكان، حيث كانت مدينة مصراته بكاملها خاضعةً لحكم "عثمان الأدغم"، أما مدينة ترهونة فقد كانت تحت حكم "الشيخ المريض"، بينما كانت المنطقة الواقعة بين ورفلة وفزان واقعةً تحت حكم عبد "الجليل سيف النصر"، وفي الجبل الغربي والزاوية كانت

[1] اتسم العهد العثماني في ليبيا بثورات متتابعة لرجال القبائل ضد الولاة والحامية العسكرية العثمانية، ولم تكن الثورات مقتصرة على عهد معين دون غيره، بل شملت العهد العثماني الأول وعهد الأسرة القره مانيلية والعهد العثماني الثاني، وذلك تذمراً على الضرائب الباهظة والخدمة العسكرية الإجبارية. وقد كانت السلطات العثمانية في الولاية ترسل الحملات العسكرية من حين لآخر لإخضاع هذه المنطقة أو تلك، حيث تطلب الأمر انقضاء 22 عاماً (من 1808 الى سنة 1830) ليضمن الأتراك السيطرة على الساحل وبعض المراكز الداخلية، ويقضوا على نزعة الطموح إلى الاستقلال والمقاومة العنيفة التي أبداها زعماء قبائل الدواخل أمثال عبد الجليل سيف النصر وأبناؤه وغومة المحمودي، ومع ذلك لم يقض عليها نهائياً. وقد تتابعت حركات التمرد حتى عام 1909 قبيل الاحتلال الإيطالي، ما أدخل البلاد في حالة من عدم الاستقرار.

[2] كتاب جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، تأليف الطاهر أحمد الزاوي، ص 42- 43. من الولاة الذين تدخلت الحكومة الإيطالية لدى الباب العالي العثماني لعزلهم: الوالي إبراهيم أدهم باشا الذي وقف موقفاً حازماً من سياسة التدخل الإيطالي في ليبيا والتغلغل الاقتصادي في البلاد.

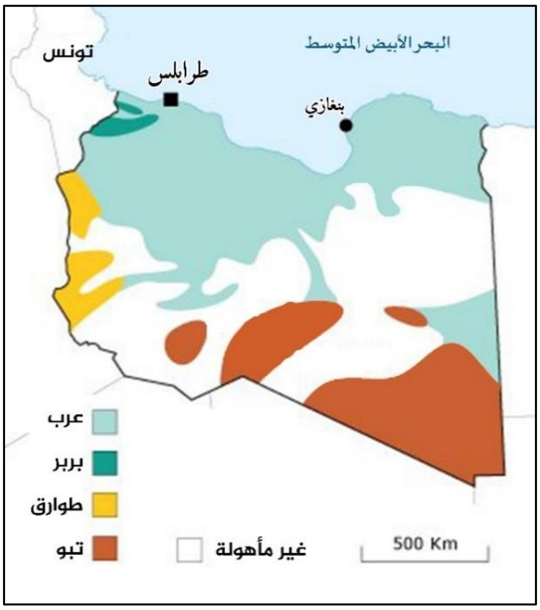
السيطرة لغومة المحمودي.[1] وقد كان هؤلاء الزعماء مستقلين تماماً عن السلطات العثمانية وغير مستعدين للخضوع أو لدفع الضرائب.[2]

[1] الشيخ غومة بن خليفة المحمودي شيخ قبائل المحاميد وزعيم المنطقة الغربية في ليبيا 1831-1858، قاد حركة مقاومة ضد الحكم العثماني في الجبل الغربي في ليبيا للحصول على استقلال ذاتي. تعتبر حركة الشيخ غومة المحمودي (1835-1858م) من أهم الحركات التمردية التي شهدتها إيالة طرابلس الغرب إبان الحكم العثماني (1551-1911).

[2] كتاب الغزو الإيطالي لليبيا، دراسة في العلاقات الدولية، عبد المنصف حافظ البوري، ص 98

الفصل الثالث: الظروف الاجتماعية والدينية

المبحث الأول: التركيبة السكانية



الخريطة رقم (8): أبرز الأعراق في ليبيا

يبلغ عدد سكان ليبيا طبقاً للإحصاء التركي الذي أجري سنة 1911 والذي أعلن عنه في 3 يوليو من نفس السنة من ذلك العام: (576،546 نسمة)، منهم 198،345 نسمة في إقليم برقة، باستثناء واحات الكفرة. لكن الأرقام التقريبية التي يقدرها بعض الرحّالة الذين زاروا إقليم برقة قبل بضعة أعوام من الاحتلال الإيطالي تبلغ (230،000) نسمة.[1] أي أن الشعب الليبي سنة 1911 لم يكن يتجاوز المليون نسمة في أحسن أحواله،[2] ونصفه تقريباً كان من البدو الرحل بينما استوطن النصف الآخر في المدن.

تتكون أعراق سكان ليبيا من اتحاد وامتزاج العنصر الأصلي "البربر" بالعناصر العربية الفاتحة للبلاد أيام المد الإسلامي في عهد الخلفاء الراشدين. كما برز عنصر جديد في تركيبة المجتمع الليبي يدعى القولوغلية، وهم الذين ينحدرون من تزاوج الأتراك الإنكشارية مع النساء المحليات من سكان البلاد، وتبلغ نسبتهم ما يعادل 16/1 من سكان البلاد، وأكبر تواجد لهم في مصراته.[3]

---

[1] ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، تأليف فرانشيسكو كورو، ص 28 و30

[2] كتاب جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، تأليف الطاهر أحمد الزاوي، ص 62

[3] كتاب سكان ليبيا، تأليف هنريكو دي أغسطيني، ترجمة وتقديم خليفة محمد التليسي، ص 48 -49

أما اليهود فقد كانوا وحدة اجتماعية مختلفة عن بقية الوحدات الاجتماعية التي يتألف منها سكان الإقليم، فهم من سلالة اليهود الذين انتقلوا إلى إفريقية في عهد الإمبراطور أغسطس أو بعد تدمير القدس (70 بعد الميلاد) أو من إسبانيا عقب الاضطهادات التي جرت في القرنين الخامس عشر والسادس عشر. وكانت تبلغ أعدادهم التقريبية 16 ألف نسمة، وأكبر تواجد لهم كان في مدينة طرابلس.[1] إضافة إلى وجود أعداد من الكريتيين (نسبة إلى جزيرة كريت[2]) قدموا على إثر الثورات التي قامت في جزيرة كريت واستوطنوا في بنغازي وسوسة. كما تضم واحة الكفرة بعض التبو[3] الذين يرجع أصلهم إلى منطقة التبستي.

كان التكوين الاجتماعي لليبيا العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر تكويناً ريعياً،[4] حيث كانت النخبة الحاكمة تقتطع ريعاً وضرائباً سنوية كبضائع وسلع ومنتجات أو نقود من القبائل والحرفيين والفلاحين والسفن التجارية الأجنبية التي كانت تمر بالساحل الليبي، ومن قوافل التجارة عبر الصحراء الكبرى بين البحر المتوسط وبلاد

---

[1] نفس المصدر، ص 48 -49

[2] جزيرة كريت: أكبر الجزر اليونانية وخامس أكبر جزيرة في البحر الأبيض المتوسط، أطلق عليها العرب (اقريطش)، وعرفت عند الأتراك باسم (جزيت) وحديثاً باسم جزيرة كريت، وتتبع حالياً اليونان، شهدت الجزيرة صراعاً كبيراً نشب بين جمهورية البندقية بمُساندة حلفائها من جهة، والدولة العثمانية من جهة أخرى، كما شهدت الجزيرة هجرة الكثير من أهلها المسلمين منها بسبب الحروب الأهلية والثورات المتلاحقة في اليونان والحروب المستمرة بين الأتراك واليونانيين، فهاجر الكثير منهم إلى الساحل السوري وإلى الأردن وفلسطين ومصر وليبيا وعاد بعضهم إلى تركيا.

[3] مجموعة قبائل وعشائر بدوية ذات هوية زنجية عربية مختلطة، تسكن الصحراء الكبرى خاصة منطقة جبال تيبستي في تشاد، وتمتهن تنمية المواشي.

[4] الاقتصاد الريعي هو اعتماد الدولة على مصدر واحد للريع (الدخل)، وهذا المصدر غالباً ما يكون مصدراً طبيعياً ليس بحاجة إلى آليات إنتاج معقدة سواء كانت فكرية أو مادية كمياه الأمطار والطرق التجارية والموارد الباطنية، بحيث تستحوذ السلطة الحاكمة على هذا المصدر وتحتكر مشروعية امتلاكه وتوزيعه وبيعه. في العلوم السياسية ونظرية العلاقات الدولية، الدولة الريعية هي الدولة التي تستمد كل أو جزء كبير من إيراداتها الوطنية من بيع أو تأجير مواردها الأصلية للعملاء الخارجيين.

السودان (ما يعرف اليوم بتشاد والنيجر ومالي وشال نيجيريا). وعلى عكس الإنتاج الزراعي الذي لم يكن مستقراً بسبب ندرة الأمطار، كانت تجارة القوافل عبر الصحراء بين بلدان البحر المتوسط وبلاد السودان وغرب إفريقيا أكثر استقراراً، حيث قدمت موارداً ثابتة لتجار القبائل والدولة المحلية، ولكنها أيضاً لم تكن خالية من المشاكل والانقطاع نظراً إلى الحروب والغزوات وعمليات النهب التي كانت تشهدها المناطق التي تمر عبرها هذه الطرق التجارية.



الخريطة رقم (9): طرق القوافل التجارية في ليبيا في القرن التاسع عشر

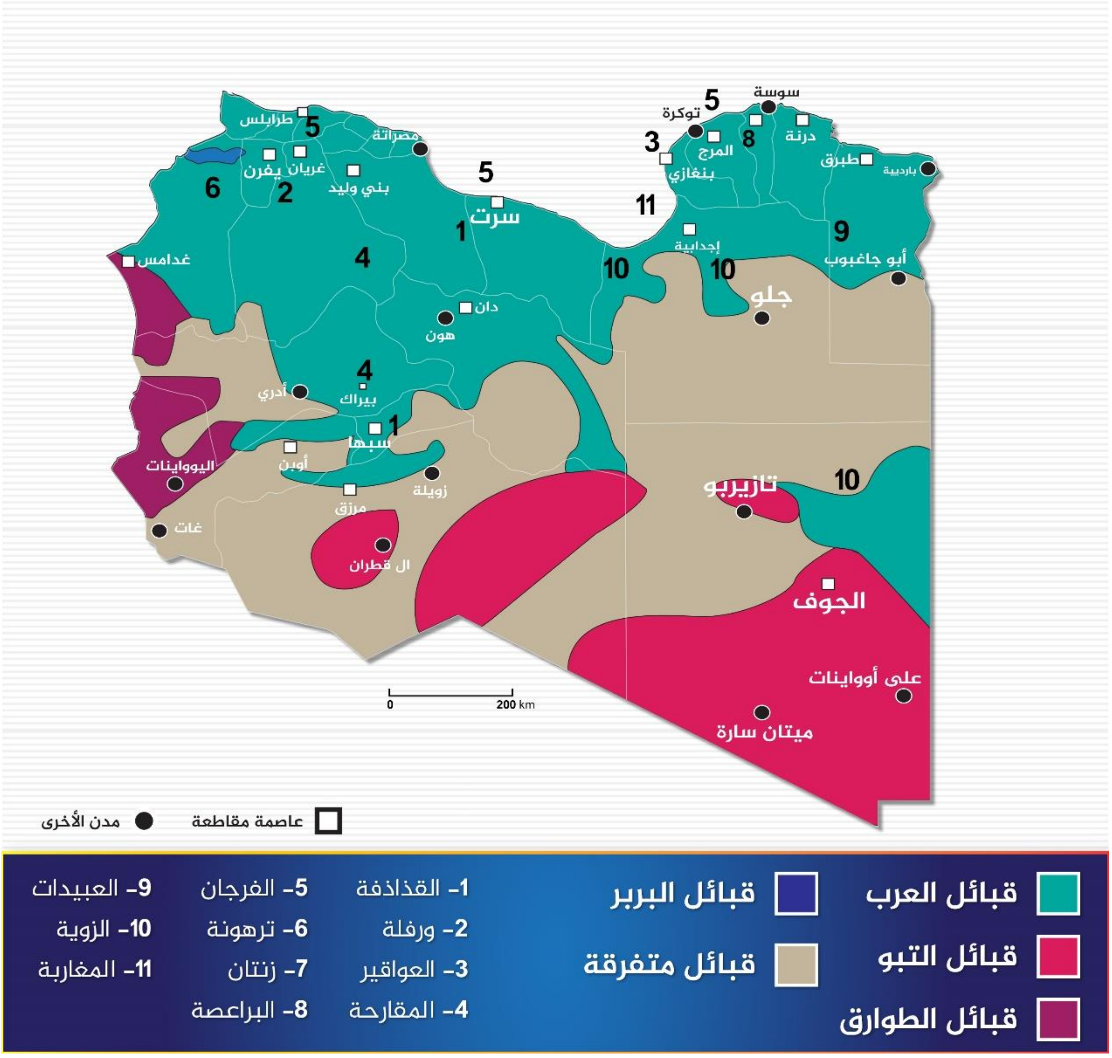
ريع التجارة والضرائب كان نمط الإنتاج الغالب على الأنماط الأخرى مثل الإنتاج العائلي والفلاحي والحرفي في سهل طرابلس، والإنتاج الرعوي في شرق طرابلس، والتخميس في فزان، والإنتاج الرعوي في برقة. حكمت الدولة والطبقة الحاكمة العثمانية في طرابلس مجتمعات متعددة فلاحية / رعوية في طرابلس وفزان واقتصاداً رعوياً في برقة.

لكن قبل وأثناء حقبة الاحتلال الإيطالي، كان يغلب على حياة السكان بصفة عامة - عدا الطبقات الغنية- البؤس والفقر والأمية. وخاصة بين تلك القبائل التي كانت تعيش خارج المراكز الرئيسية للبلاد. وكان الغذاء الرئيسي لعموم الشعب الليبي الفقير هو الشعير والقمح. وفي أعوام الجفاف كان الليبيون يعيشون نوعاً من المأساة، حيث كان يستهلك سكان الجبل البقول والتين المجفف، بينما يعيش سكان الجنوب على التمور، وكانت المجاعات تتسبب عادة في موت الآلاف من السكان. إضافة إلى هذا فإن ليبيا كانت تفتقد تماماً للبنى التحتية مثل الطرقات وتمديدات المياه والصرف الصحي وللمرافق الأساسية مثل المشافي والمدارس الحديثة، ولم يكن يوجد فيها من وسائل النقل إلا الجمال.[1]

نشأ الاقتصاد الرعوي في ليبيا كما في أماكن أخرى في العالم كنوع من التكيف البشري مع البيئات الصحراوية، حيث كانت القبيلة في ليبيا تملك الماء والمراعي بشكل جماعي، والدفاع عن هذه المكتسبات يأخذ طابعاً جماعياً أيضاً. ونظراً إلى ندرة المياه من المنطقي أن تنتقل القبيلة من مكان الى آخر بين المراعي ومصادر الماء. كما أن الطابع العسكري في هذه البيئة ضروري أيضاً للبقاء في مواجهة الخصوم والتكيف مع طبيعة الترحال القاسية. لذلك فالقبيلة في ليبيا وحدة سياسية اقتصادية واجتماعية، ويلعب الانتماء للقبيلة دوراً رئيسياً في تحديد البنية الاجتماعية والثقافية والسياسية داخل المجتمع الليبي.

تنتشر القبائل في ليبيا على طول البلاد من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب. ويقدر عدد القبائل الليبية بنحو 150 قبيلة متفاوتة الأحجام، وتنقسم كل قبيلة بدورها إلى فروع قبليّة. كانت كل قبيلة مكلفةً بتدبير شؤون أفرادها، وكانت التقاليد القبلية تسري على الكبير والصغير، ودائماً ما كانت تمثل القبيلة فرس الرهان في الحياة السياسية والاجتماعية داخل ليبيا، بحيث يمثل شيوخ القبائل الزعامات السياسية في ليبيا، كما شكل بعضهم لاحقاً نواة قادة المقاومة ضد الاستعمار الإيطالي.

[1] كتاب جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، تأليف الطاهر أحمد الزاوي، ص 29



الخريطة رقم (10): أبرز القبائل الليبية

الجدير بالذكر أن القبائل الليبية كان من الشائع جداً أن يحصل بينها صراع داخلي، قد يكون أحياناً دامياً جداً إلى درجة وقوع المئات من القتلى، بل وتهجير قبيلة بأسرها من أرضها وموطنها، وقد تكون الحرب الداخلية القبلية سبباً في إفناء قبيلة أو إدماجها بعد أن تتلاشى شخصيتها فتذوب في قبيلة أخرى، وكل هذا في ظل عجز السلطة العثمانية، ومن هذه القبائل التي أجليت عن ليبيا نحو مصر بسبب الحروب الأهلية؛ قبيلة الهنادي السليمية وقبيلة أولاد علي وقبيلة الفؤاد والرماح وقبيلة الجوازى.[1]

[1] كتاب أبطال الجهاد والسياسية في ليبيا، عمر المختار، محمد الطيب بن إدريس الأشهب، ص 18

المبحث الثاني: الأوضاع الدينية والثقافية

حتى أواخر القرن التاسع عشر وتحديداً مع ما يسمى بالعهد العثماني الثاني 1835-1911، عانى الليبيون من فقدان فرص التعليم، باستثناء بعض معالم التعليم الديني - المرتكز في الأساس على الكتاتيب التابعة للمساجد والزوايا التي قامت بالجهود الشعبية في إطار التبرع أو الأوقاف- بتحفيظ القرآن الكريم وتحفيظ وتعليم القراءة والكتابة وبعض العلوم الفقهية البسيطة. ويصف الرحالة "الحشايشي"، الذي مرّ على مدينة طرابلس في منتصف القرن التاسع عشر، واقع العلوم والمعرفة في البلاد آنذاك "أما العلوم والمعرفة العصرية فلا توجد عندهم، بل لا يشمون لها رائحة، كما لا يوجد عندهم علماء أعلام من فقهاء الإسلام".[1]

الدين الرسمي لليبيا بحكم عدد المعتنقين له، وبحكم تبعيتها لدولة الخلافة العثمانية- هو الإسلام. وكانت الدولة العثمانية هي من تقوم بتعين المفتي في طرابلس وبرقة الذي يعتبر الزعيم الديني للبلاد، كما تقوم بتعيين القاضي الذي يتولى رئاسة المحكمة الشرعية. بينما يتقيد اليهود في طرابلس وبرقة بالشريعة الموساوية. أما الديانة المسيحية فهي ممثلة في الكاثوليكيين (أكثرية) والإغريق الأرثوذكس (رعايا للدولة العثمانية) والبروتستانت.

كانت اللغة الرسمية المستعملة لدى السكان، هي اللغة العربية، أما اللغة التركية فقد كانت مستخدمة فقط في الولاية والدوائر الرسمية للدولة، وكان لا يتحدث بها إلا الموظفون المدنيون والعسكريون والجنود الوافدون من الدولة العثمانية، كما كان يستعملها بعض الموظفين المحليين في مخاطبتهم للسلطة. ومن بين اللغات الأجنبية، كانت اللغة الإيطالية أكثر انتشاراً، بحكم الأثر الذي خلفته المدارس التابعة للحكومة الإيطالية، والمدارس التابعة للبعثات التبشيرية الإيطالية. وبالإجمال كانت الأوضاع العامة في ليبيا قبل الاستعمار الإيطالي متردية من مختلف الجوانب الثقافية. كما كان في ليبيا عدد من

[1] مركز الجزيرة للدراسات -إدريس المسماري، مؤسسات المجتمع المدني والثقافة في ليبيا.

الجاليات الغربية التي تقطن البلاد للعمل أو التجارة كالجالية الإيطالية والنمساوية واليونانية والفرنسية والهولندية والإسبانية والإنجليزية.

المذهب السائد في ليبيا هو المالكي، حيث كان قد انتشر في شمال إفريقية خلال العقد الثاني من الهجرة على يد مجموعة من الفقهاء الأفارقة الذين تتلمذوا على يد الإمام مالك وطلبته المقربين، يأتي على رأسهم الشيخ "علي بن زياد العبسي الطرابلسي"[1] والشيخ "أسد بن الفرات"[2] والإمام سحنون.[3] أما على مستوى المذاهب العقدية، فإن الطرق الصوفية قد كانت غالبة على سكان البلاد الليبية، فكانت الطريقتان السنوسية والسلامية هما الأشد شهرةً وانتشاراً في حقبة الاحتلال الإيطالي وما بعدها. وقد ارتبطت الطريقة السلامية

[1] ولد بطرابلس، ثم سافر إلى تونس، ومنها إلى الحجاز، حيث سمع من الإمام مالك الموطأ، وأخذ عنه أقواله، بل وناقشه أصوله، ثم رجع إلى القيروان، وجلس للتدريس هناك فكثر تلاميذه، واشتهر أمره. واشتهر من تلاميذه ثلة منهم: سحنون بن سعيد التنوخي، والبهلول بن راشد، وأسد بن الفرات. هو أول من أدخل الموطأ إلى إفريقية، وهو أول من فسر للمغاربة قول مالك، ولم يكونوا يعرفونه، وهو معلم سحنون الفقة. توفي علي بن زياد سنة 183 هـ.

[2] أبو عبد الله أسد بن الفرات بن سنان قاضي القيروان، تلميذ الفقيه مالك بن أنس. وُلد سنة 142هـ/759م بحرّان في الشام (وأصله من نيسابور). تلقى العلم بإفريقية عن علي بن زياد ثم ارتحل إلى المشرق في طلب العلم سنة 172هـ/788م، وأخذ عن الإمام مالك، ثم ارتحل إلى العراق وأخذ عن أبي يوسف والشيباني مذهب أبي حنيفة. ثم ارتحل إلى مصر، فقابل أئمة الفقه من أصحاب مالك، فأخذ عن ابن القاسم. اشتغل بعد رجوعه بالتدريس ونشر العلم، وهو أول من أدخل مذهب الإمام مالك إلى الجزائر. وفي سنة 204هـ/819م ولي قاضياً على القيروان، وبقي عليها إلى أن عزم زيادة الله بن إبراهيم فتح صيقلية (جنوب إيطاليا) فعينه أميراً على الجيش والأسطول ووجهه لفتح جزيرة صيقلية سنة 212هـ/827م، فخرج إليها وفتحها في نفس السنة. توفي أسد بن فرات بمرض الطاعون أثناء حصاره لمدينة سرقوسة وذلك في شهر ربيع الثاني سنة 213 هـ/828 م ودُفن في "قصريانة". من أشهر مؤلفاته " الأسدية في فقه المالكية " نسبة لاسمه.

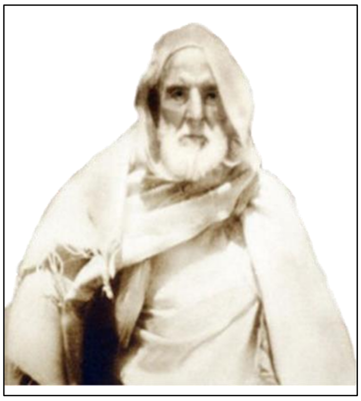
[3] محمد بن سحنون بن سعيد بن حبيب التنّوخي الذي تتّفق كتب التّراجم على أنّ أباه هو الإمام عبد السّلام سحنون (160 - 240هـ/776 - 854م). ولد بالقيروان سنة 202هـ/817م، ونشأ بين يدي أبيه سحنون، وعليه أخذ العلم. وبعد أن حفظ القرآن والعلوم، ارتحل إلى المشرق طالباً للعلم سنة 188هـ فزار مصر والشام والحجاز. عاد الإمام سحنون إلى القيروان سنة 191هـ وعمل على نشر المذهب المالكي. تولّى القضاء سنة 234 هـ/848م حتى وفاته في رجب سنة 240 هـ، ودفن بالقيروان. من أشهر مؤلفاته المدونة الكبرى التي جمع فيها مسائل الفقه على مذهب مالك بن أنس. وللإمام سحنون ضريح يقع بالقرب من مدينة القيروان.

بالشيخ "عبد السلام الأسمر" أحد أشهر المتصوفة في شمال إفريقيا، ومازال الليبيون والتونسيون يحافظون على طقوسها حتى اليوم في مختلف المناسبات.

كما شهدت ليبيا وجود طرق صوفية أخرى كانت أقل انتشاراً، من بينها: الشاذلية والعيساوية والعروسية والقادرية والتيجانية وهي منتشرة ليس في ليبيا فحسب، بل على كامل المنطقة من المغرب إلى حدود السودان ومصر، ولها أتباعها وزواياها[1] الخاصة التي يعرف كل مريد ميزاتها وشروط الدخول إليها وأدعيتها التي ينسبها كل طرف إلى عهد النبي محمد صلّى الله عليه وسلّم.

كما توجد أيضاً زوايا أخرى شعبية ذات طابع من التصوّف التقليدي غير الخاضع لأي أساس علمي، وهي عبارة عن أماكن يزورها البسطاء من الناس بشكل سنوي أو أسبوعي، تقام فيها ولائم لولي صالح يعتقد الناس أن لديه بركة يمكن أن تحدد مصائرهم وتشفيهم من الأمراض، وقد كان هذا النوع من الزوايا منتشراً على كامل التراب الليبي إلى حدود التراب التونسي، حيث توجد مزارات سنوية مشتركة يحضرها الزوار من البلدين.

محمد بن علي السنوسي



الجدير بالذكر أن الطريقة "السنوسية" كانت هي الأشد انتشاراً وتأثيراً خلال الحقبة العثمانية الأخيرة ومرحلة الاحتلال. أصبح لهذه الطريقة وجود في ليبيا عام 1843، وبنت لنفسها أول زاوية دينية في مدينة البيضاء تحديداً، وقد تطورت مع الوقت لتصبح حركة إصلاحية منظمة. يرجع أصل السنوسية لسلالة الأدارسة الذين حكموا المغرب في القرن التاسع، ومؤسس الحركة هو "محمد بن علي السنوسي" (1844 – 1902م)، الذي وُلد بالجزائر ثم انتقل إلى مدينة فاس بالمغرب ثم إلى الحجاز حيث

[1] الزاوية: هي المكان الذي يجتمع فيه الأتباع للعبادة ونشر الدعوة السنوسية وإرشاد أهالي البلاد المجاورة، وأصبحت مركزاً للمقاومة الحقيقة ضد الاستعمار الإيطالي.

أسس زاوية في جبل (أبَي قُبَيْس) بمكة، ثم ذهب إلى برقة وأقام بالجبل الأخضر وبنى هناك زاوية البيضاء، ثم رحل إلى الجغبوب وأقام هناك حتى مات.

انتقد السنوسي الكبير في كتابه "المسائل العشر" دعاوى بعض الصوفيين في وصول مرحلة العرفان أو الاتحاد الكلي مع الله، كما انتقد انصراف بعض الصوفيين عن الحياة الدنيوية والسياسية إلى العبادة والتصوف، إضافة إلى هذا رفض اعتقاد الطرق الصوفية المختلفة في نفسها بالتفرد وكأنها وحدها الفرقة الناجية الصحيحة. ونجد في كتابه "السلسبيل المعين في الطرق الأربعين" نقداً ذكياً للتعصب، حيث اعتقد السنوسي في تعدد الطرق إلى الله، أي طالما أوفى المسلم بالشروط الأساسية للإسلام فلا داعي إلى الاهتمام بالتفاصيل الفرعية، وركز في دعوته على عوامل الوحدة الإسلامية التي تتطلب تسامحاً في التفاصيل وتركيزاً على العوامل الدينية المشتركة، وترفعاً عن التعصب المذهبي أو الحزبي، واهتماماً بتوحيد جميع مكونات الأمة الإسلامية ضد الحملات الأوروبية. وفي برقة طبق السنوسي دعوته الإصلاحية عملياً بتبسيطها لتتكيف مع الإسلام الشعبي بين القبائل، فاتسمت الدعوة السنوسية بحساسيتها تجاه الثقافة القبلية، في نفس الوقت التي ركزت فيه على أساسيات الإسلام وتنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

ركزت إيديولوجيا السنوسية على التقشف، والالتزام الأخلاقي للأتباع، وتعبئة المسلمين للجهاد ضد الغزو الاستعماري، وحاول السنوسي في برقة بناء مجتمع مسلم موحد ومعبأ للجهاد، فاعتمد على المؤسسات الصوفية الشائعة في النظام القبلي الإسلامي في الشمال الإفريقي وخصوصاً مؤسسة الزاوية التي جعلها حجر أساس لانتشار دعوته. بدأ السنوسي حركته ببناء زاوية البيضاء، وأعلن عن رغبته في تعليم أبناء القبائل القرآن واللغة العربية، وعندما نجح في تعليم بعض الأطفال في البيضاء بدأت شهرته كعالم وولي من أصل نبوي شريف في الانتشار، مما شجع قبائل أخرى على طلب بناء زوايا في أوطانهم وإرسال أحد الإخوان السنوسيين للإشراف عليها، كما أصبحت الحركة مع الوقت مرجعاً لفض

النزاعات والفصل بين الخصومات القبلية، ووجهة تدفع إليها الزكاة والتبرعات الدينية، ومؤسسةً تعليمية مرموقة.[1]

كانت دعوة السنوسي إلى القبائل أساسية وبسيطة، لكي تصبح مسلماً لا تحتاج إلى درجة عالية من التعليم بل فقط القدرة على الصلاة والذكر، وقد بدأ الأطفال تعليمهم في الزوايا وأكملوه في المعهد السنوسي العالي في الجغبوب. وأعطى المعهد السنوسي العالي في الجغبوب دروساً في اللغة العربية والشريعة وأصول الدين والرياضيات والتدريب العسكري وتحديداً استخدام البنادق، كما ضمت مكتبة المعهد 8 آلاف كتاب في مختلف المجالات، وقام المعهد بتدريب وتعليم الدعاة السنوسيين، ثم بعد نمو الحركة عمل القادة السنوسيون على تعليم أبناء القبائل من تشاد وأرسلوهم إلى قبائلهم مما أدى إلى انتشار الدعوة في معظم شمال تشاد.[2]

وخلال نشاطها، استطاعت الحركة السنوسية أن تقيم 45 زاوية دينية في برقة، و31 غرب مصر، و7 في الحجاز، و18 في طرابلس، و15 في فزان، و6 في الكفرة، و14 في السودان وتشاد. وبالطبع رافق هذا الانتشار ازدياد عدد الأتباع والمؤيدين والمعدات والأسلحة.[3] وقد لعبت الحركة دوراً هاماً في الصراع مع الاستعمار الإيطالي حتى تحرير ليبيا واستقلالها، حيث ارتبط اسمها بالملك محمد إدريس[4] السنوسي حفيد السنوسي الكبير

---

[1] في عام 1897 بلغ عدد الطلاب في النظام التعليمي السنوسي حوالي 5 آلاف، منهم ألفين في المعهد العالي بالجغبوب. وازداد هذا العدد ليصل إلى 15 ألفا سنة 1900.

[2] كتاب المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، دراسة في الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار 1830-1932، تأليف الدكتور علي عبد اللطيف حميدة، ص 130 بتصرف.

[3] كتاب المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، للدكتور علي عبد اللطيف حميدة، ص 132.

[4] هو محمد إدريس بن محمد المهدي ابن محمد بن علي السنوسي الخطابي الإدريسي الحسني العلوي الهاشمي القرشي، ولد في الجغبوب جنوب شرق طبرق بشرق ليبيا (20 رجب 1307 هـ/12 مارس 1890م). نشأ في كنف أبيه الذي كان قائماً على أمر الدعوة السنوسية في ليبيا، وعلى يديه وصلت إلى ذروة قوتها وانتشارها.

أول حاكم لليبيا بعد الاستقلال عن إيطاليا، وبشيخ المجاهدين "عمر المختار"، أما في الوقت الحالي فقد أشرفت معالم السنوسية على الزوال في ليبيا.

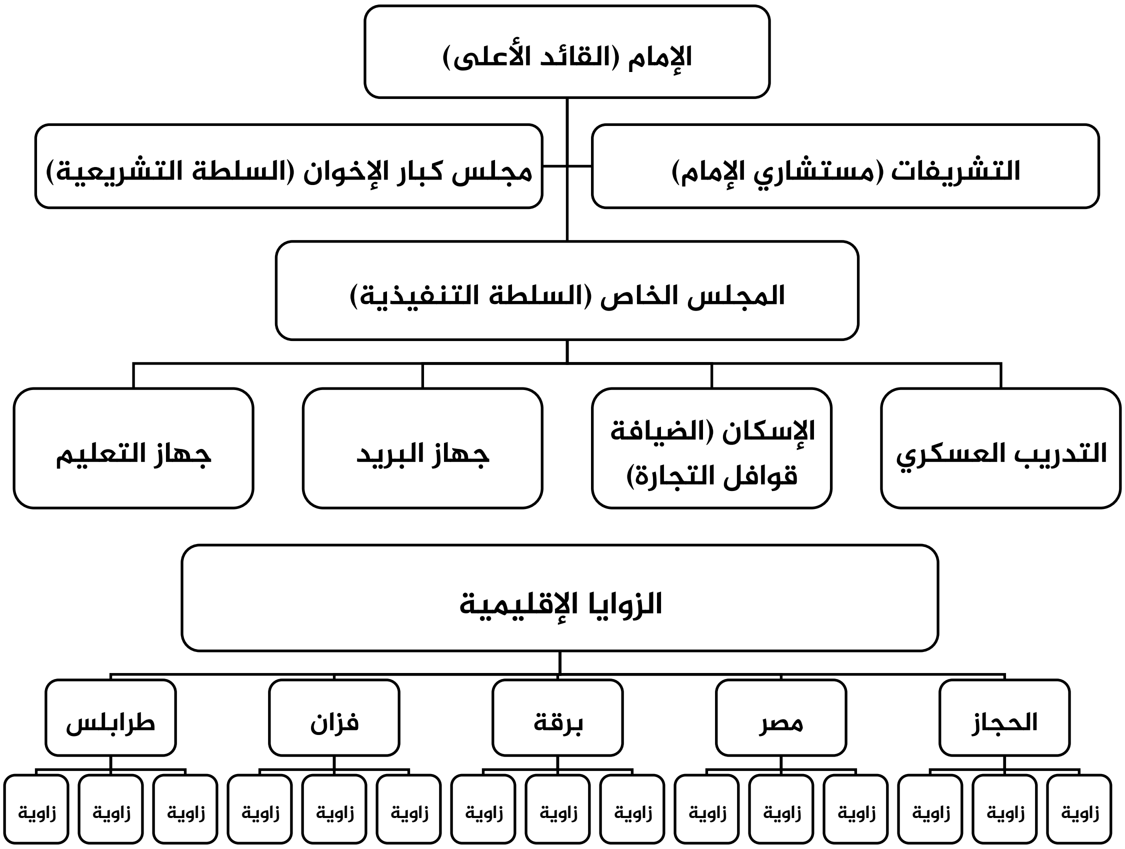
كانت الحركة السنوسية تقسم أتباعها إلى عدة مراتب وطبقات:

1) **طبقة العلماء** التي تقوم بإلقاء الدروس العلمية في المعهد الجغبوبي، وتتكون هذه الطبقة من هيئة استشارية تعرف باسم (مجلس الإخوان)، وعادة ما يكون مقر هذه الهيئة قريباً من قائد الحركة.
2) **طبقة مشايخ الزوايا**، ومعظمهم يكون أيضاً من الطبقة الأولى.
3) **الطبقة الاحتياطية**، وهي التي تتكون عادة من صغار خريجي المعهد السنوسي، ومن حفظة القرآن، ومن مهاجري البلاد الإسلامية، وممن يتجردون من أعمالهم الخاصة لخدمة الحضرة السنوسية. وتقوم هذه الطبقة الثالثة بأعمال مهمة في الحقل الاجتماعي، مثل السفر في سبيل حمل رسالة الحركة السنوسية، وإجراء الصلح بين المختصمين، وجلب المؤن والبضائع من الزوايا السنوسية أو من الأسواق الخارجية، والقيام بأعمال شيخ الزاوية عندما يكون شيخها خارج عمله.[1]

حفظ القرآن منذ صغره وتعلم على يد علماء السنوسية. بعد وفاة والده استلم السيد أحمد الشريف السنوسي قيادة الحركة لأن محمد إدريس كان صغيراً وقتها.

تولى محمد إدريس السنوسي إمارة الحركة السنوسيّة عام 1916م من ابن عمه السيد أحمد الشريف. ولما قامت الحرب العالمية الثانية عام 1939م شارك الأمير محمد إدريس السنوسي مع الحلفاء ضد الإيطاليين، ودخل إلى ليبيا مع البريطانيين بجيش أسسه في المنفى (الجيش السنوسي) في 9 أغسطس 1940م. وفي 24 ديسمبر 1951م، أعلن الأمير محمّد إدريس السنوسي الاستقلال الكامل، وميلاد الدولة الليبيّة الجديدة، واستمر حكم محمد إدريس للبلاد حتى انقلاب معمر القذافي سنة 1969م حيث لجأ على إثر ذلك إلى مصر ومات فيها سنة 1983.

[1] كتاب أبطال الجهاد والسياسية في ليبيا، عمر المختار، محمد الطيب بن إدريس الأشهب، ص36



هيكلية الحركة السنوسية سنة 1890م

والجدير بالذكر أيضاً أن معتقدات الطريقة السنوسية، كانت تحرم دعاء الأولياء وعبادة الأضرحة، وتعمل على نشر الدعوة إلى الله، ويتميز أفرادها بالزهد والورع والحرص على العبادة والطاعة واعتزال الدنيا، ويطلقون على أنفسهم لقب "الإخوان السنوسيون"، كما أن الحركة كانت تعتمد على المذهب المالكي بشكل أساسي وقد تخالفه في بعض المسائل مفعلةً بذلك مبدأ الاجتهاد الفقهي ونبذاً للتقليد، وجاء في بعض المصادر أن مؤسس الحركة قد تأثر بأفكار الإمام أحمد وابن تيمية والغزالي ومحمد بن عبد الوهاب، بينما أخذ من الصوفية أساليب البيعة ودرجات التزكية الروحية مثل درجة المنتسب ثم درجة الإخوان ثم درجة الخواص.[1]

[1] مقال من الطرق الصوفية: السنوسية، إعداد الندوة العالمية للشباب الإسلامي، موقع صيد الفوائد.

وخلاصة الأمر أن السنوسية مزيج متكامل بين المذهب المالكي والتيار الصوفي الشعبي الذي كان سائداً في المغرب الإسلامي مع إيمان مؤسسيها بضرورة تفعيل الاجتهاد الفقهي ونبذ التقليد والمشاركة في الحياة المدنية والسياسية.

محمد المهدي السنوسي



وكان الإعداد للجهاد المسلح من صلب المنهج الفكري للسنوسية، ولذلك جعل قادتها من الزوايا مركزاً لتعليم الرماية أيضاً، وكان الإمام المهدي السنوسي[1] القائد الثاني للحركة السنوسية يمتلك خمسين بندقية خاصة، يعتني بتنظيفها وإعدادها دائماً بيده، ولا يرضى بأن يؤدي هذا غيره من أتباعه الكثيرين قصداً، وعمداً، حتى يقتدي به الناس ويهتموا بأمر الجهاد، ويحفلوا به. وكانت الحركة في وسائلها التربوية لأتباعها تهتم بأخبار العالم الإسلامي وتوصيلها إلى الأتباع، وكانت تغذي أتباعها بالتربية الفكرية والنفسية للوقوف ضد أطماع النصارى الغزاة المجرمين، وكانت تهتم بالتربية الجسدية لأتباعها ولذلك نجدهم يقطعون الفيافي والصحاري على الجمال، ثم يجاهدون الأعداء بعد قطع مئات الكيلومترات من الأسفار.[2]

هذا ما جعل السلطان عبد الحميد الثاني يرى في الحركة السنوسية قوة منظمة ومعدة إعداداً مادياً ومعنوياً جيداً يمكن استغلالها في مواجهة الحملات العسكرية المتوقعة مع أعداء الدولة العثمانية في شمال إفريقيا، وقد أعرب السلطان عبد الحميد عن ثقته بقوة الحركة السنوسية قائلاً: "وإذا كان هناك أحد عليه الدفاع عن حقوقنا، فهو الشيخ السنوسي؛ لأنه قادر على أن يجمع حوله ثلاثين ألفاً من الرجال، ولن يتخلى عن بنغازي

---

[1] محمد المهدي بن محمد بن علي السنوسي: ولد عام 1844م (في الزاوية البيضاء) بمدينة البيضاء في ليبيا وتوفي سنة 1902م. والده محمد بن علي السنوسي المعروف بالسنوسي الكبير. ومحمد المهدي السنوسي هو والد الملك الليبي محمد إدريس السنوسي (أول ملك لليبيا بعد الاستقلال).

[2] كتاب الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا، الإمام محمد بن علي السنوسي ومنهجه في التأسيس التعليمي والحركي والتربوي والسياسي، تأليف علي محمد الصلابي، ص 227/ 228/ 229

إلا بعد قتال، ثم إن صلته بمئات الألوف من أتباع الطرق والمريدين قوية، فإذا قام السنوسيون قومتهم، فلا بد أن يجروا الإيطاليين إلى صراع دموي أشد مما شهدته السودان في ثورة المهدي، لقد جهزنا السنوسي بمقدار كاف من الأسلحة والذخائر، فهم قوة لا يستهان بهم أبداً".[1]



السلطان عبد الحميد الثاني

[1] كتاب الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، للدكتور علي محمد الصلابي، ص (189).



الباب الثاني: السياق التاريخي للاحتلال

"كل هذه الإجراءات أساسية من أجل القضاء على الثوار، وقد نتج عن هذا أن أكثرية الشعب هاجرت ونزحت إلى مصر وإلى تونس وإلى السودان تاركةً وراءها أهلها وذويها. ورغم مهاجمة الألسن لي، فإني حاسبت نفسي وضميري.. الأمر الذي جعلني لم أنم هادئاً أكثر الليالي."

(رودولفو غراتسياني)

الفصل الأول: التمهيد للغزو والتغلغل السلمي

المبحث الأول: دوافع الغزو والتمهيد الدولي له

لو ألقينا الضوء على طبيعة تشكيل الدولة الإيطالية الحديثة، لوجدنا أنها نشأت عام 1871م نتيجةَ اتحادٍ بين العديد من الدويلات الإيطالية.[1] وقد واجهت هذه الدولة الوليدة مجموعة من التحديات والمتغيرات على الصعيدين الداخلي والخارجي، فمثلت هذه التحديات عواملَ رئيسية دفعت إيطاليا باتجاه الاستعمار.

[1] خلال أغلب تاريخ البلاد ما بعد الحقبة الرومانية، كانت إيطاليا مجزأة إلى العديد من الممالك والدول، مثل مملكة سردينيا ومملكة صقليتين ودوقية وميلانو، ولكن البلاد توحدت سنة 1861م بعد فترة مضطربة من الصراع أطلق عليها اسم "إعادة الولادة".

من التحديات الداخلية التي دفعت إيطاليا إلى التوسع، تلبية حاجيات رؤوس المال التجارية التي شهدت نهضة صناعية في إيطاليا واحتاجت أسواقاً جديدة وموارداً زراعية أخرى تواكب هذه النهضة الصناعية. أي أن إيطاليا كانت تنظر إلى ليبيا من الجهة الاقتصادية أنها سوق لتصريف المنتجات الإيطالية، ومورد قيم للثروات الطبيعية. إضافة إلى تلبية تطلعات الأفكار القومية الداعية إلى استعادة أمجاد الإمبراطورية الرومانية القديمة.

ومن العوامل الاجتماعية التي دفعت إيطاليا نحو التمدد أيضاً، بروز مشكلة التضخم السكاني وانخفاض المستوى المعيشي وتزايد البطالة، حيث كان العامة في إيطاليا يتحمسون للتمدد الخارجي تحت تأثير الدعاية الحكومية التي أقنعتهم بأن إنشاء المستعمرات الخارجية سيوفر لهم فرص عمل جديدة وأراض خصبة يستملكونها.

أما الدوافع السياسية فلعل أهمها، منافسة التوسع الفرنسي والبريطاني الذي كاد يستولي بشكل كامل على مياه المتوسط. فمن الناحية الاستراتيجية، كانت ليبيا القريبة من السواحل الإيطالية تشكل ضماناً لأمن الموانئ العسكرية والتجارية الإيطالية، وضياعها قد يعني حصاراً بحرياً على إيطاليا. وخاصة أن هذه المياه الإقليمية كانت تمثل حلقة الوصل بين المواصلات البحرية القادمة من الشرق باتجاه أوروبا والقارة الإفريقية.

لذا، فسيطرة إيطاليا على ولاية طرابلس العثمانية سوف تكسبها موقعاً جغرافياً ممتازاً، وعمقاً استراتيجياً هائلاً، وسواحلَ شاسعةً تمتد من مصر شرقاً، إلى تونس غرباً (1900 كلم تقريباً)، وتركيا واليونان شمالاً، وحدوداً تلامس الجزائر، وتطل على تشاد والنيجر في الجنوب حيث الطريق إلى وسط إفريقية، وهذا الربط الاستراتيجي بين الولاية وقلب القارة إنما يدعم إلى حد كبير حلم إيطاليا الاستعماري كدولة كبرى وقوة متنامية في البحر المتوسط، إضافة إلى أنه سيعوّض الخسارة التي مُنيت بها إيطاليا أمام فرنسا بعد احتلالها لتونس سنة 1881م، وأمام بريطانيا بعد احتلالها لمصر سنة 1882، وما أعقب ذلك من احتجاجات وردود فعل غاضبة من المعارضة المحلية تجاه الحكومة الإيطالية.

"وفي جلسة أجراها البرلمان الإيطالي عُقدت في الفترة من 14 إلى 18 مايو عام 1909، قال النائب "دقويشارديني": «إن مصالحنا في البحر المتوسط تتطلب أن تجمع الدول الأوروبية جميعها على اعتبار أن طرابلس وبرقة داخل دائرة نفوذنا، وأننا الورثة الشرعيون للدولة العثمانية في تلك الأراضي »، في حين يتجاوز النائب «فالي» ذلك في الجلسة التي عقدت في 4 يونيو عام 1908 عندما يصرح قائلاً: «منذ حروب روما ضد قرطاجة واليونان، كانت وحدة البحر الأبيض المتوسط فارضةً نفسها على التاريخ السياسي، وعلى هذا الأساس فإن قانون التاريخ هو الذي يفرض علينا الاهتمام بالضفة المقابلة لبلادنا في حوض البحر المتوسط وليس النزعة الإمبريالية... إن تمركز أية دولة أوروبية في تلك الأراضي يضر حتماً بمصالحنا العسكرية وبتقدمنا ونمونا الاقتصادي والتجاري"[1]

ولعل أهم العوامل التي شجعت إيطاليا على الغزو أيضاً، ضعفُ الدولة العثمانية وتفككها الداخلي في ظل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي عصفت بها آخر العقد الثامن، وعدم قدرتها على إدارة البلاد الليبية في ظل التمردات والثورات المتواصلة، إضافة إلى ضعف الحامية العسكرية في ليبيا وتخلفها، وقد تزامن هذا كله مع بداية خروج الولايات الإسلامية عن سلطان العثمانيين على إثر الثورات والتمردات الداخلية أو بسبب معاهدات الحماية الاستعمارية.

ولتهيئة الظروف الدولية، عملت إيطاليا على تحصيل أكبر قدر ممكن من التأييد من قبل الدول الأوروبية الكبرى، فاتجهت أولاً نحو أكبر قوة بحرية أوروبية (بريطانيا)، وفي هذا السياق توصلت الدولتان الى اتفاق سنة 1887 الذي تجدد سنة 1902م حين

[1] الغزو الإيطالي لليبيا، دراسة في العلاقات الدولية، لعبد المنصف حافظ البوري، ص85-86.

اعترفت بريطانيا بحق إيطاليا في ليبيا مقابل تعهد الأخيرة بمساعدة بريطانيا في احتلال مصر.[1]

كما ضمنت إيطاليا تأييد أكبر قوة برية أوروبية (فرنسا) عبر اتفاقية سرية انعقدت بينهما سنة 1900م، وفيها اعترف الإيطاليون بحقوق فرنسا في المغرب، مقابل تأييد فرنسا للمخططات الإيطالية في ليبيا. وبالمجمل فإن السياسة الإيطالية تجاه بقية الدول الأوروبية قد كانت تقوم على أساس تبادل المصالح الاستعمارية (طرابلس مقابل: مصر لبريطانيا، ومراكش لفرنسا، والمضائق البحرية في البحر الأسود لروسيا[2])، حيث استطاعت أن تتفاهم مع ألمانيا والنمسا من ناحية، ومع فرنسا وبريطانيا وروسيا من ناحية أخرى، مع ما كان بين هذه الدول من خلافات سياسية، وتمكنت من الحصول على تأييد كبير لافتعال الحرب ضد الدولة العثمانية في ليبيا.

---

[1] كتاب الحملة الإيطالية على ليبيا، دراسة وثائقية في استراتيجية الاستعمار والعلاقات الدولية، تأليف الدكتور: محمود حسن صالح منسي 1980م، ص 183

[2] عقدت إيطاليا صفقة مع روسيا عام 1909 تقضي بعدم معارضة إيطاليا لروسيا في التحكم على مضايق البسفور والدردنيل مقابل اعتراف روسيا لإيطاليا باحتلال ليبيا.

المبحث الثاني: التغلغل السلمي

ومهّدت إيطاليا لغزوها العسكري في ليبيا بالعديد من الإجراءات التحضرية لعل أهمها البعثات الاستكشافية التي كانت تتجه بشكل مكثف نحو كلٍّ من طرابلس وبرقة، والتي كانت تهدف إلى إيجاد تقاطع بين المصالح الاقتصادية والاجتماعية الإيطالية مع بعض المكونات الليبية المنتفعة، إضافة إلى التجسس على أوضاع ليبيا الاقتصادية والزراعية والسياسية.

"وكانت أولى الرحلات الإيطالية تلك التي قام بها "مانفريدو كامبيريو"، حيث انتدب الأخير من قبل الجمعية الإيطالية للاستكشاف الجغرافي والتجاري عام 1880م ليزور معظم مناطق إقليم برقة. ثم قام "جوزيبي هايمان" عام 1881م بزيارة مدينة طرابلس وبعض المناطق الداخلية من الولاية، حيث أعد بعض الدراسات عنها. كما قام "بيترو مامولي" في عامي 1882م و1883م برحلة إلى أنحاء متفرقة من البلاد، وقدم أبحاثه لنفس الجمعية، وكذلك الرحّالة "بنشيتي" عام 1890م، ثم في عام 1901م قام "بيدريتي" بتحدي حظر السلطات العثمانية دخول الولاية والتجول فيها أمام الأجانب، وتمكن من القيام برحلة منطلقاً من مدينة بنغازي باتجاه الشرق حتى مدينة درنة. وعام 1903م قام الجيولوجي "فينا سادي رينجي" بإنشاء دراسات جيولوجية على طول الساحل الطرابلسي.

لم تقتصر هذه الرحلات الاستكشافية على بعض العلماء أو الجغرافيين بل شملت أيضاً السياسيين والصحفيين، فقد قام عضو مجلس الشيوخ الإيطالي الذي تقلد عدة مناصب سياسية فيما بعد "السنيور دي مارتينو" بزيارة إقليم برقة عام 1907م، ثم زارها بنفس الهدف النائب "كاستليني" أيضاً."[1] وبالإضافة إلى هذه البعثات السياسية والعلمية، جاءت عدة بعثات عسكرية تحت أسماء مستعارة وستار أعمال مختلفة لدراسة طبيعة الولاية ومعرفة إمكانياتها الدفاعية، حيث قامت إيطاليا بإرسال بعثة عسكرية مؤلفة من عدة ضباط تحت شعار (بعثة علمية للبحث عن الأثار)، وكانت المهمة الحقيقية لهذه

---

[1] كتاب الغزو الإيطالي لليبيا، دراسة في العلاقات الدولية، لعبد المنصف حافظ البوري، ص 258

البعثة أن تضع الخرائط الحربية لجميع المناطق التي تمر بها، كما وأرسلت في 1911 بعثة عسكرية أخرى من بين أعضائها ضباط من هيئة أركان حرب الجيش الإيطالي بالملابس المدنية، لعمل الخرائط والصور اللازمة تحت شعار (بعثة جغرافية)، وقد ظلت هذه البعثة تتجول في ليبيا حتى قامت الحرب.[1]

كما اندفع رجال الدين الإيطاليين بالبعثات التبشيرية نحو طرابلس بحماس كبير لتأييد السياسة الاستعمارية. ولقد تجلَّى دور البعثات التبشيرية في الإعداد النفسي للسكان لقبول الوجود الاستعماري الإيطالي، ويعود نشاط البعثات التبشيرية في البلاد إلى سنة 1889م، وقد اتسع نشاطها ليشمل أنحاء متفرقة في الولاية، حيث انتشر المبشرون في معظم المدن والقرى وأقاموا الكنائس بحجة ممارسة نشاطهم الديني.[2]

إضافة إلى الحملات الاستكشافية، كانت إيطاليا تتخذ تواجد الجالية الإيطالية في ليبيا ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للولاية العثمانية، وقد بلغ تعداد هذه الجالية عام 1902م -حسب تقرير القنصل الإيطالي- ما يقرب من 714 نسمة، وكان يشتغل معظم أفرادها في التجارة والصيد البحري. كما أقامت إيطاليا قنصلية لها بمدينة طرابلس لتتولى رعاية شؤون مواطنيها، حيث أقر قانون الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية أن يعامل أفراد الجاليات الأجنبية عموماً معاملة أعضاء القنصليات وموظفيها، كما عفتهم من دفع بعض أنواع الضرائب. ومع اقتراب الغزو الإيطالي ازداد نشاط الجالية الإيطالية كما ارتفع عدد أفرادها إلى 1100 نسمة في عام 1911م موزعين على العديد من المدن الليبية.

---

[1] كتاب جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، تأليف الطاهر أحمد الزاوي، ص 33 وص46، انظر أيضاً الغزو الإيطالي لليبيا، دراسة في العلاقات الدولية، لعبد المنصف حافظ البوري، ص 259.

[2] كتاب الغزو الإيطالي لليبيا، دراسة في العلاقات الدولية، لعبد المنصف حافظ البوري، ص 261

وقد سمحت الحكومة العثمانية لهذه الجالية بإنشاء مكتب مستقل للبريد الإيطالي، حيث لم يكن هذا المكتب خاضعاً للسلطة العثمانية، بل للإيطاليين الذين كانوا يرسلون بواسطته ما يريدون من الرسائل والتقارير، فأصبح وسيلة للتجسس والتخابر.[1]



وكأداة اقتصادية حاولت إيطاليا السيطرة من خلالها على الاقتصاد الليبي، لعب بنك روما[2] دوراً محورياً في إيجاد الأرضية المناسبة للاستثمارات الإيطالية، فقامت بفتح فرع للبنك في طرابلس ليكون عوناً للشركات الإيطالية، وقد تم له ذلك بعد اتفاق مبرم بين قنصل الدولة العثمانية في ليبيا والحكومة الإيطالية. تأسس فرع بنك روما أولاً في طرابلس سنة 1905م، ثم أنشأ لنفسه فروعاً أخرى في بنغازي و12 مدينة أخرى في ليبيا خلال الفترة بين 1908م و1911م.[3] وقد لعبت هذه الفروع دوراً كبيراً في السيطرة على الأراضي الليبية عبر تقديم المساعدات للمزارعين الليبيين، حيث كانت إذا تعذر الفلاحون عن تسديد ديونهم تستولي على أراضيهم، إضافة إلى سعي البنك إلى شراء الأراضي الصالحة للزراعة في طرابلس وبنغازي.

[1] كتاب جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، تأليف الطاهر أحمد الزاوي، ص33.

[2] تم تأسيس بنك روما (بانكو دي روما) سنة 1880 تحت اسم الفاتيكان وبمشاركة الحكومة الإيطالية برأس مال قدره خمسين مليون ليرة إيطالية. وكان رئيسه وقتها هو "روميلو تيتوني" شقيق وزير الخارجية الإيطالي توماس "تيتوني". وأظهر هذا البنك حفاظاً على التقاليد البنكية الأوروبية إضافة إلى حرفية مهنية عالمية. وفي عقود قليلة افتتح البنك فروعاً له في كافة أنحاء إيطاليا، كما عد أول مصرف إيطالي يفتتح فروعاً له خارج الأراضي الإيطالية في الفترة بين (1901 - 1914).

[3] كتاب الغزو الإيطالي لليبيا، دراسة في العلاقات الدولية، لعبد المنصف حافظ البوري، ص 271، انظر أيضاً كتاب الحرب الليبية 1911 - 1912، تأليف فرانشيسكو مالجيري، ترجمة: الدكتور وهبي البوري، ص 22

ومما ساهم في تثبيت جذور بنك روما في ليبيا أنه كان يقوم بتوظيف عدد كبير من الليبيين أصحاب النفوذ. كما شرعت الحكومة الإيطالية في السيطرة على التجارة الليبية من خلال شراء المنتجات المحلية كالصوف والحبوب والجلود وغيرها، وتصدير المنتجات الإيطالية إلى الأسواق الليبية، حيث زادت عمليات الاستيراد والتصدير بين إيطاليا وولاية طرابلس بشكل ملحوظ بين عامي 1905 وعام 1910:[1]

السنة	استيراد إيطاليا من طرابلس	تصدير إيطاليا إلى طرابلس
1905	653000 ليرة إيطاليا	3088000 ليرة إيطاليا
1906	570000 ليرة إيطاليا	3951000 ليرة إيطاليا
1907	554000 ليرة إيطاليا	3026000 ليرة إيطاليا
1908	676000 ليرة إيطاليا	3221000 ليرة إيطاليا
1909	1606000 ليرة إيطاليا	2934000 ليرة إيطاليا
1910	3200000 ليرة إيطاليا	4400000 ليرة إيطاليا

قيمة الاستيراد والتصدير الإيطالي في ليبيا بين 1905 و1910م.

من جملة العوامل الأخرى التي سعت إيطاليا إليها لزيادة حجم التدخل في الشؤون الداخلية الليبية والمجتمع الليبي؛ العمل على نشر اللغة والثقافة الإيطالية في ليبيا، فأنشأت عدداً كبيراً من المدارس الإيطالية في المدن الرئيسة، وكانت المناهج في هذه المدارس تدرس باللغة الإيطالية.[2] وجعلت التعليم فيها بالمجان لكل من الذكور والإناث. وقد قدر عدد المتكلمين بالإيطالية في طرابلس قبل الاحتلال الإيطالي بنحو 30 % من سكانها.[3]

[1] كتاب الغزو الإيطالي لليبيا، دراسة في العلاقات الدولية، لعبد المنصف حافظ البوري، ص 56.

[2] كتاب الحملة الإيطالية على ليبيا، دراسة وثائقية في استراتيجية الاستعمار والعلاقات الدولية، تأليف الدكتور: محمود حسن صالح منسي 1980م، ص 34.

[3] شوقي الجمل، المغرب العربي الكبير، ص 372.

الجهة التي تتبع لها المدرسة	مكان المدرسة	نوعية المدرسة
تابعة للبعثات التبشيرية	طرابلس	مدرستان ابتدائيتان للذكور أقيمتا في عام 1889.
تابعة للحكومة الإيطالية	طرابلس	مدرسة ابتدائية للذكور مدتها خمس سنوات
تابعة للحكومة الإيطالية	طرابلس	مدرسة ابتدائية للإناث مدتها خمس سنوات
تابعة للحكومة الإيطالية	طرابلس	مدرسة تجارية مدتها أربع سنوات
تابعة للحكومة الإيطالية	طرابلس	مدرسة ابتدائية مسائية للكبار.
تابعة للحكومة الإيطالية	بنغازي	مدرسة ابتدائية للذكور مدتها خمس سنوات
تابعة للبعثات التبشيرية	بنغازي	مدرسة ابتدائية للإناث مدتها خمس سنوات.
تابعة للبعثات التبشيرية	بنغازي	مدرستان ابتدائيتان أقيمتا في عام ١٩٠٢
تابعة للحكومة الإيطالية	الخمس	مدرسة ابتدائية للذكور أقيمت في عام ١٩٠٢
تابعة للبعثات التبشيرية	الخمس	مدرسة ابتدائية للإناث أقيمت في عام 1902.
تابعة للبعثات التبشيرية	درنة	مدرسة ابتدائية للذكور.

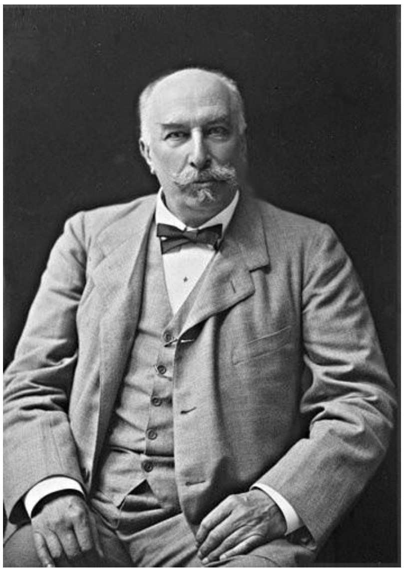
توزع المدراس الإيطالية في ليبيا قبل الاحتلال مباشرة واختصاصها وتبعيتّها.

كما قامت القنصلية الإيطالية ببناء العديد من المستشفيات وملاجئ الأيتام والفقراء كسباً لودهم وتعاطفهم مع إيطاليا. [1]

[1] كتاب الغزو الإيطالي لليبيا، دراسة في العلاقات الدولية، لعبد المنصف حافظ البوري، ص 261.

الفصل الثاني: التوسع الأول قبل انسحاب العثمانيين سنة 1912م

في 25 سبتمبر 1911م، انعقد اجتماع رفيع المستوى بين وزير الخارجية (دي سان جوليانو) ووزير الحربية (بالو سبينقاري) ووزير البحرية (باسكوالي ليورناردي) ووزير المالية (فرانشيسكو تديسكو) وبقية مجلس الوزراء الإيطالي برئاسة "جيوفاني جوليتي"،[1] وكان غزو ليبيا العنصر الأساسي للنقاش، فتحدث وزير الخارجية عن الوضع الدولي الخارجي وأنه مهيأ لقبول الغزو، وتحدث وزير المالية عن خزانة الدولة وقدرتها على تحمل نفقات الغزو، بينما كان دور وزير الحربية أن يشرح الخطط العسكرية المعدة للحملة والتي ستضمن احتلالاً سريعاً لطرابلس دون أية خسائر. وقد تقرر الانطلاق بتنفيذ خطة الاحتلال التي أعدها وزراء الحربية والخارجية والمالية مسبقاً، ولكن بعد إرسال إنذار للسلطان العثماني.



جيوفاني جوليتي

أرسلت إيطاليا في 27 سبتمبر 1911، إنذارها الشهير إلى الدولة العثمانية، والذي تقدم به السفير الإيطالي عن طريق مذكرة موجهة إلى رئيس وزارة الدولة العثمانية. أهم ما جاء في هذا الإنذار:[2]

1- تذكير إيطاليا المستمر للباب العالي بوضع حد للفوضى والإهمال اللذين تعيشهما طرابلس وبرقة تحت الحكم العثماني، وهو وضع ترى إيطاليا ضرورة تعديله وفق المقتضيات المدنية والمصلحة الحيوية لإيطاليا.

2- رفض الحكومة الإيطالية اقتراح إسطنبول بإجراء مفاوضات تمنح بمقتضاها إيطاليا امتيازات اقتصادية في الولاية وتحفظ لإسطنبول مصالحها.

[1] كتاب الغزو الإيطالي لليبيا، دراسة في العلاقات الدولية، لعبد المنصف حافظ البوري، ص 282.

[2] عبد المنصف حافظ البوري، نفس المصدر، ص 283.

3- قرار الحكومة الإيطالية باحتلال طرابلس عسكرياً من أجل المحافظة على شرفها ومصالحها باعتبار هذا هو الحل الوحيد الذي يمكن أن تقبله وتقتنع به إيطاليا.

4- تعتبر إيطاليا الحركة العثمانية -بإرسال الناقلات العسكرية- تفاقم من تأزم الموقف في الولاية، الأمر الذي سيدفع إيطاليا لاتخاذ التدابير اللازمة ضد هذا الإجراء.

5- تطلب إيطاليا إصدار الأوامر للممثلين والسلطات العثمانية في الولاية بعدم مقاومة الغزو حيث من الممكن الاتفاق على تنفيذه دون أية عراقيل.

يقول جوليتي في مذكراته متحدثاً عن الرسالة: "إنها أعدت بطريقة لا تفتح باباً للتملص، ولا تمنح وسيلة لجدال طويل كنا في ذلك الوقت نريد تجنبه"، أي أن المذكرة لم يكن الهدف منها التفاوض في الحقيقة وإنما رفع المَلامة السياسية قبل الغزو. وقد طلب وزير الخارجية الإيطالي من سفارته بإسطنبول التماس ردٍّ سريع من الحكومة العثمانية في حدود 24 ساعة من تقديم الإنذار، فقام بتسليمها لحقي باشا رئيس الحكومة العثمانية في ذلك الوقت.

حاولت الحكومة العثمانية -حكومة الاتحاد والترقي آنذاك- البحث عن حل وسط، حيث كانت الدولة العثمانية في وضع لا يسمح لها بخوض حرب جدية في شمال إفريقية، كما أنها لم تكن ترغب أيضاً في التخلي عن ليبيا، وهذا ما جعلها تحاول تقديم أكبر قدر ممكن من التنازلات على أمل أن يحتفظ العثمانيون بسلطاتهم في الولاية، فجاء ردهم قبل انقضاء 24 ساعة كالتالي:[1]

1- عدم مسؤولية حكومة الاتحاد والترقي عن الوضع المتخلف في ولاية طرابلس، والإلقاء بتبعية ذلك على الحكومات السابقة.

[1] كتاب الغزو الإيطالي لليبيا، دراسة في العلاقات الدولية، لعبد المنصف حافظ البوري، ص 287

2- عدم تعرض هذه الحكومة للمشاريع الإيطالية في الولاية، بل كانت تشجع قيامها، كما اقترحت منح تسهيلات اقتصادية تهدف لإعطاء النشاط الإيطالي ميداناً فسيحاً في طرابلس وبرقة.

3- حرص الحكومة العثمانية التام على الأمن والنظام، وحسن تقديرها لما يجري في الولاية، فضلاً عن عدم وجود أي مبرر يدعو للقلق على مصير الإيطاليين والأجانب على حد سواء.

4- إنكار قيام إسطنبول بإرسال ناقلات عسكرية إلى الولاية فيما عدا ناقلة صغيرة لا تحمل جنوداً، ولكنها كانت قد أرسلت في محاولة لإضفاء الطمأنينة في البلاد.

5- استعداد الحكومة العثمانية لتقديم الضمانات التي تراها إيطاليا كفيلة بتحقيق مصالحها.

6- ناشد الرد العثماني إيطاليا أن تثق في حسن نوايا الحكومة العثمانية.

كان تصميم الإيطاليين على غزو واحتلال ليبيا واضحاً ومبيتاً خلال مراحل طويلة مرت عبر التغلغل السلمي في البلاد تمهيداً للتدخل العسكري، ولم يكن الأمر يتعلق بنتائج الرد العثماني على المذكرة الإيطالية مهما كان محتوى هذا الرد. وبالفعل في 29 من سبتمبر 1911 أصدر ملك إيطاليا المرسوم التالي: "بما أن الحكومة العثمانية لم تقبل المطالب التي احتواها الإنذار الإيطالي، فإن إيطاليا والإمبراطورية العثمانية ابتداءً من اليوم 29 سبتمبر 1911م، الساعة 14:30، تصبحان في حالة حرب".[1]

وفي 28 سبتمبر، كان قد تم تسفير معظم الجالية الإيطالية خوفاً عليهم من تبعات الحرب التي أوشكت على الاندلاع، ويوم 30 سبتمبر قامت بارجتان إيطاليتان بقطع خط التلغراف البحري فيما بين طرابلس ومالطة، في الوقت الذي قامت فيها المدرعتان اللتان نقلتا الجالية الإيطالية من طرابلس بنسف محطة الراديو تلغراف في مدينة درنه،

[1] الغزو الإيطالي لليبيا، دراسة في العلاقات الدولية، تأليف: عبد المنصف حافظ البوري، 290.

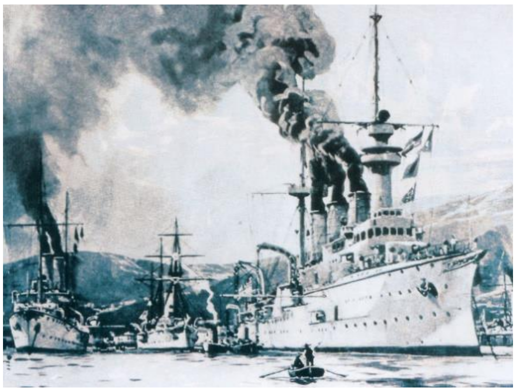
الأمر الذي عزل ليبيا بأجمعها عن الآستانة، اللهم إلا خطوط التلغراف الداخلية التي كانت تصل ليبيا بالآستانة عن طريق مصر.[1]



كنيفا

وقد جندت إيطاليا لحملتها على ليبيا جيشاً مكوناً من 340 ألف مقاتل، و6300 حصان، و1050 عجلة، و48 مدفعَ ميدان، و54 مدفعاً جبلياً.[2] بينما تولى قيادة هذه القوة الجنرال كنيفا،[3] ثم أردفته بمجموعة من الطائرات، وكل ذلك لمواجهة حوالي 4،800 جندي عثماني نظامي بحوزتهم مزيج من الأسلحة القديمة والبنادق والمدفعية،[4] إضافة إلى مجموعات متفرقة من المقاومين الليبيين.

وفي مطلع أكتوبر 1911، قامت القوات الإيطالية بتنفيذ عمليات إنزال متزامنة في كل من طرابلس والخمس وبنغازي ودرنة وطبرق، سبقها تمهيد كثيف بالمدفعية. وقد خاض المجاهدون في هذه المرحلة معارك طاحنة، عرفت تاريخياً بالحرب الإيطالية-التركية في ليبيا، وذلك بين 28 سبتمبر 1911 و18 أكتوبر 1912. ففي 5 أكتوبر 1911م، تمكن الطليان بعد العديد من المواجهات الشرسة مع القوات التركية والثوار من



[1] انظر (العداون ص 28)(كتاب الحملة الإيطالية على ليبيا، دراسة وثائقية في استراتيجية الاستعمار والعلاقات الدولية، تأليف الدكتور: محمود حسن صالح منسي 1980م، ص 73)

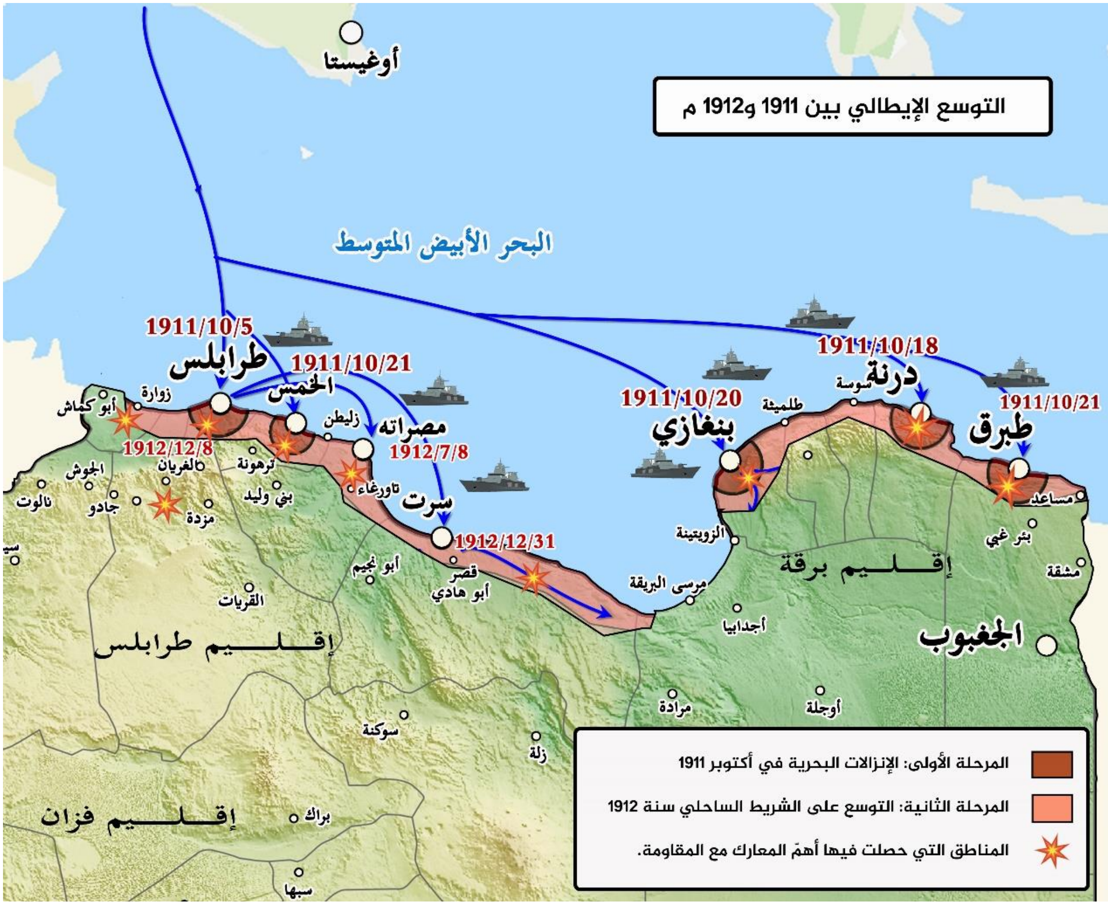
[2] محمود شاكر – التاريخ الإسلامي ج14 ص 17.

[3] كارلو كانِڤا (Carlo Caneva) (22 أبريل 1845-روما، 25 سبتمبر 1922) جنرال إيطالي، عمل رئيس أركان القوات المسلحة (11 اكتوبر 1911 - 1912). قاد العمليات في غزو ليبيا، وفي الحرب الإيطالية التركية وضد المقاومة الليبية بزعامة عمر المختار.

[4] Small wars journal: "Arab Thoughts on the Italian Colonial Wars in Libya", by Youssef Aboul-Enein and David Trandberg.

احتلال مدينة طرابلس، وفي 18 أكتوبر احتلوا درنة أيضاً، بينما تمكن الأسطول الحربي الإيطالي من احتلال بنغازي في 20 أكتوبر، والخمس في 21 أكتوبر، وفي نفس اليوم أيضاً، تم لهم احتلال كامل طبرق بعد أن كانت قواتهم قد سيطرت على جزء منها في 4 أكتوبر.[1] وكل ذلك كان عبر تنفيذ سلسلة من الإنزالات البحرية المتتالية.

ثم من هذه المراكز الأربعة الهامة (طرابلس، بنغازي، درنة، طبرق)، بدأ الاحتلال بتوسيع رقعت سيطرته شيئاً فشيئاً وتأمينها بهدف السيطرة على كل السواحل الشمالية الليبية، وعبر قوات برية تتوسع جنوباً، وقوات بحرية تبسط سيطرتها على المدن الساحلية، تمكنت إيطاليا سنة 1912م من احتلال تاجوراء 13 ديسمبر 1911، وزوارة في 6 أغسطس 1912، ومصراته في 8 يوليو 1912، وسرت في 31 ديسمبر من نفس السنة.



الخريطة رقم (11): حدود التوسع الإيطالي قبل توقيع معاهدة "لوزان الأولى" وانسحاب الدولة العثمانية.

[1] كتاب معجم معارك الجهاد في ليبيا 1911- 1931، تأليف خليفة محمد التليسي، ص 25-26-27.

كانت الحامية العثمانية في ليبيا بحاجة ماسة للسلاح والرجال، وكانت قبل ذلك في حاجة أيضاً "إلى قائد عام ينظم عملها العسكري ويوحد بين حركاتها ضد العدو في الميادين المختلفة. فقد استدعى السلطان والي ليبيا إلى الآستانة وأُعفي من منصبه قبل حوالي شهر ونصف الشهر من وقوع الغزو، ولم تعين الآستانة والياً ولا قائداً عاماً يحل محله حتى حدوث العدوان وبداية الغزو، وقد كان هذ الوالي يشغل إلى جانب وظيفته منصب القائد العام للقوات المرابطة في الولاية. وقد أدى انعدام القيادة العامة ساعة الغزو إلى نشأة ظاهرة غريبة (في ميادين طرابلس وحدها) تمثل في انعدام الترابط بين الجبهات التي تكونت للدفاع، ما أدى إلى استقلال هذه الجهات عن بعضها البعض، الأمر الذي جعل المقاومة غير منظمة وغير موحدة، وقد ظلت هذه الظاهرة مسيطرة عل حركة المقاومة بعد ذلك طيلة فترة الصراع. وساعد هذا منذ البداية على بروز زعامات وطنية محلية عديدة نافست بعضها البعض حتى أصبح من الصعب إخضاع هذه الزعامات لقيادة موحدة.

واقتصار هذه الظاهرة على طرابلس دون برقة وفزان يرجع إلى انعدام هذا العامل في كلا الإقليمين، ولاسيما في برقة، فقد كان متصرفها وقائدها حين الغزو يمارس سلطاته السابقة. كما يرجع ذلك أيضاً إلى انتشار الدعوة السنوسية وسيطرة شيوخ زواياها على التجمعات المكونة لمدن وقرى ومنتجعات برقة وواحات فزان سيطرةً روحية امتدت مع الزمن إلى الجانب المادي (الإدارة المدنية)."[1]

وفي مايو 1911 كانت القوات العثمانية المرابطة في طرابلس وبرقة تتكون فقط من: فرقة من المشاة الأتراك، وفرقة قناصة واحدة، وأربع كوكبات فرسان، وعشر بطاريات مدفعية (أربع منها جبلية، وخمس للميدان، وواحدة للحصون)، وكل هذه القوات لا تتجاوز في مجموعها الـ 4770 جندي، وكان منهم 3010 متمركزين بطرابلس الغرب، بينما تمركز (1200) ببرقة، أما البقية (560 جندي) فقد كانوا في بنغازي، وكانت

[1] كتاب العدوان، الحرب بين إيطاليا وتركيا في ليبيا، تأليف: محمد مصطفى بازامة ص 57.

القوات البحرية متمثلة بسفينتين حربيتين في طرابلس، وزورق حربي صغير في بنغازي.[1] وهكذا يمكن القول أن ضعف الوجود العسكري العثماني سنة 1911م قد شكل دافعاً هاماً لإيطاليا لاتخاذ قرار الغزو .

وعند اندلاع الحرب، قامت الحكومة التركية بإرسال جماعة من الضباط العسكريين الأتراك عن طريق مصر، وذلك لمؤازرة الحامية العثمانية في إقليم برقة التي كانت في ذلك الوقت تحت قيادة المتصرف العثماني مراد فؤاد وقائد الحامية "شاكر بك". كان عدد هذه التعزيزات (107) ضابطاً وما بين (300-400) جندياً وصف ضابط، وقد انضوى تحت قيادة هؤلاء العسكريين ما يقارب (16000) شخصاً من أهل برقة، فتولى الضباط أمر تنظيم المعسكرات، كما تم تقسيم المحاور والتشكيلات الدفاعية، فتولى قيادة المقاومة في درنة "مصطفى كمال أتاتورك"، بينما كان الجبل الأخضر بقيادة عبد القادر الغناي (ضابط في الجيش العثماني من أهالي بنغازي)، وكانت بنغازي تحت قيادة عزيز المصري، وعُين أنور باشا[2] قائداً عاماً في إقليم برقة من قبل السلطان العثماني محمد رشاد آنذاك. أما طبرق فقد كانت تحت قيادة أدهم باشا الحلبي،[3] وكانت الخمس تحت

[1] ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، لفرانشيسكو كورو، ص139. انظر أيضا كتاب العدوان ص 46.

[2] أنور باشا ضابط وسياسي تركي بارز لعب دوراً هاما في ثورة 1908م ضد السلطان عبد الحميد الثاني، وبعد عامين قاد انقلاباً وشكل مع طلعت باشا وجمال باشا قيادة ثلاثية ذات نزعة قومية طورانية حكمت الدولة العثمانية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

[3] من القادة العرب ومن رجالات العسكرية العثمانية المتقاعدين والمشهود لهم بالكفاءة الحربية، وعندما أعلنت إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية في طرابلس دفعته الحمية إلى التطوع في سلك المجاهدين. وعندما وصل إلى طبرق لم يجد بها سوى ثلاثة جنود فرفع العلم العثماني، واتصل ببادية العرب فأخذ يخطب في رجالها ويحثهم على الجهاد في سبيل الله والوطن فلبّوا دعوته. ولم يكن معهم آنذاك إلا السيوف وبعض بنادق الصيد القديمة، ولم يلبث أن قدمت الإمدادات عليهم، فأخذ يهاجم الطليان.

قيادة خليل بك[1] عم أنور باشا، كما كان موسى بك اليمني (برتبة قومندان)[2] على منطقة زوارة، وفي طرابلس تسلم القيادة العامة (نشأت بك باشا).[3]

أما من جهة الثوار، فقد برزت عدة زعامات فريدة وقفت ضد الاحتلال الإيطالي بالتعاون مع الحامية العثمانية، فبالإضافة إلى الحركة السنوسية التي كانت بزعامة أحمد الشريف، برز في طرابلس الشيخ سليمان الباروني،[4] وفرحات بك الزاوي،[5] وفي الخمس بشير بك السعداوي، وكان رئيساً لكتّاب مجلس الإدارة في الخمس، والشيخ عبد الرحمن

---

[1] عم أنور باشا قائد الحامية العثمانية في الخمس. وفي الحرب العالمية الأولى التحق بالعراق، ووقعت له فيها حروب مع الإنجليز هزمهم فيها شر هزيمة. رقي بعدها إلى رتبة باشا.

[2] موسى بك اليمني قائد منطقة زوارة من قبل العثمانيين، كان أيام نزول الطليان برتبة قومندان، مشهود له بالحنكة والنبوغ في الفنون العسكرية، وكان ذا سمعة حسنة عند الطرابلسيين، وبعد صلح "أوشي" سافر مع نشأت بك إلى الأستانة، وفي سنة 1915رجع إلى برقة. وبعد فشل الهجوم التركي على حدود مصر بقي في برقة ثم نفاه السيد إدريس السنوسي إلى الكفرة، عندما أخرج الجنود الأتراك من معسكر أجدابيا.

[3] من مواليد مدينة بنغازي، دخل بالمكتب العسكري في طرابلس وبعد تخرجه انتقل إلى الأستانة (إسطنبول)، وامتاز بتعلم فنون الحرب وإجادته لعدة لغات منها الألمانية والتركية والعربية، تسلم زمام القيادة العسكرية العثمانية في طرابلس الغرب إبان الغزو الإيطالي، وعاد إلى الآستانة بعد معاهدة "لوزان الأولى" بين الدولتين العثمانية والإيطالية. كان نشأت بك وقت الاحتلال الإيطالي رئيس أركان حرب، ثم جاء الأمر بتعيين نشأت بك والياً لطرابلس وكومنداناً عن طريق تونس.

[4] سليمان باشا الباروني (1287 هـ/1870م). كان قائداً في معارك الجهاد ضد الغزو الإيطالي من الفترة 1911م حتى 1916م، ثم أعلن أول جمهورية في العالم العربي تحت اسم الجمهورية الطرابلسية. اعتزل العمل السياسي سنة 1919م بعد اعتراف إيطاليا بالحكومة الوطنية الليبية. وفي عام 1922م أجبرته السلطات الإيطالية على مغادرة طرابلس فتنقل بين تركيا وفرنسا محاولاً العودة إلى أرض الوطن ولكنه منع، واستقر به المقام في سلطنة عمان سنة 1924.

[5] فرحات بك من (الزاوية)، تعلم في طرابلس وتونس ثم درس القانون في باريس، ثم تقلب بعد عودته في مختلف المناصب حتى صار قائم مقام في الشاطئ بفزان. وبعد إعلان الدستور العثماني مثَّل مدينة طرابلس في مجلس المبعوثان العثماني، وكان عند نشوب الحرب الإيطالية الليبية يقضي إجازته في (الزاوية) فعرض خدماته على القائد التركي "نشأت بك"، وجمع عدداً عظيماً من المتطوعين من أهل الزاوية والعجيلات وزواره، وذهب بهم إلى (العزيزية) فكان أول من جاء لنجدة العثمانيين وشجع وصوله مع المتطوعين "نشأت بك" على الوقوف في العزيزية واتخاذها مركزاً للدفاع؛ بينما بقيت (غريان) قاعدة القيادة العامة.

الزقلمي رئيس كتّاب المحكمة الشرعية، والشيخ حمد سيف النصر[1] من زعماء الجنوب والوسط، ورمضان بك السويحلي، ومختار بك كعبار، ومحمد بك سوف، وأحمد بك المريّض، وخليفة بك بن عسكر، والحاج جمد فكيني... وغيرهم الكثير.



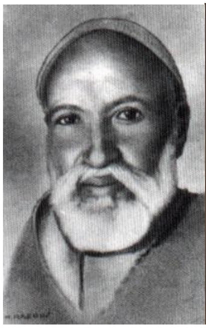
أحمد شريف الإدريسي



سليمان الباروني



أنور باشا



حمد سيف النصر

يقول القائد التركي أنور باشا في مذكراته: "كانت القبائل العربية (الليبيّة) ترسل لي مقاتليها ويأتون على شكل جماعاتٍ صغيرة، كل واحد يحمل سلاحاً قديماً على كتفه، رابطاً رصاصاته في حزامه، وفي يديه بضع كيلووات من الدقيق، وبين القادمين مسنُّون بيض اللحى، وصبيان لم يبلغوا سنَّ الخامسة عشرة. إنّ أعمارهم لا تمنعهم من مواجهة الموت مع رفاقهم جنباً إلى جنب، لهم إيمان راسخ بأنَّ أقدارهم مرسومة بإرادة الله، فمهما يكن لن تتغيَّر، فإذا حان الأجل لن يتخلص منه أيّ مخلوق، ولهم قول مأثور رائع: إذا أراد الله، فلا مناص من الشهادة، فالشجاع يموت مرَّةً واحدة، أمَّا الجبان فيموت كل يوم مائة مرَّة".[2]

أمّا عن تشكيلات المجاهدين ودور المرأة الليبية فيقول أنور باشا: "وعلى الأغلب يكون هناك جمل واحد من نصيب كل عشرة مقاتلين، وعليه يحملون الخيمة التي يشتركون فيها،

[1] حمد بن سيف النصر (1877-1954م)، أحد كبار قادة الجهاد في ليبيا ضد الاستعمار الإيطالي، وهو حاكم فزان (1943-1951م)، ثم والي فزان (1951-1954م) بعد توحيد ليبيا وتأسيس المملكة الليبية المتحدة. كما أنه شيخ قبائل أولاد سليمان، وزعيم قبائل الصف الفوقي، ينتمي إلى آل سيف النصر وهو البيت الذي تولى المشيخة والزعامة في قبائل أولاد سليمان لقرون طويلة.

[2] كتاب تاريخ الحركة السنوسية في إفريقيا، تأليف: الدكتور علي محمد الصلابي، ص 261.

وترافقهم امرأتان من العشيرة تعملان على إعداد الخبز وخياطة الملابس وتنظيف السلاح".[1]

ويصف جورج ريمون المراسل الحربي لمجلة "الليبراسيون" الباريسية الأحوال في معسكرات المجاهدين خلال ربيع سنة 1912م:

"ها أنا ذا أخيراً في مواجهة بنغازي التي وصلتها سالماً بعد رحلتي الطويلة عبر صحراء شبه خالية، وذلك بالرغم من تحذيرات المتشائمين من أصدقائي في فرنسا. ومنذ وصولي تمكنت من تفقّد المعسكر الكبير الذي يعجّ بالمجاهدين، وقد قمت بجولةٍ فيه بمعيّة آمر الجيوش. ويُطل المعسكر على المدينة على بعد أقل من عشرين كيلومتراً منها. ومع ذلك فإنَّ الإيطاليين لا يكادون يحرّكون ساكناً، وكل همّهم هو حشد المزيد من قواتهم ودعم تحصيناتهم القوية أصلاً.

إنّه لأمر غريب حقاً لم أكن أصدّقه أنا نفسي لو لم أشهده بعيني، ويستحيل أن يصدّقه أحد في أوروبا... غريب أن تتمركز قوات إيطاليا البالغ عددها ٥٠ألف جندي خلف تحصيناتها عاجزةً عن مجابهة الليبيّين الأقل منها عدداً وتنظيماً وتسليحاً، وذلك في حين أنَّ هؤلاء الليبيّين لهم من الشجاعة ما يدفعهم إلى اقتحام خنادق عدوّهم وتحصيناته كل ليلة حيث يقتلون الحراس ويستولون على البنادق والآليات ويخرجون ويعطبون النقاط التليفونية التي يعودون بأسلاكها. ومهما تدّعي إيطاليا وتبثّ دعاياتٍ كاذبةً داخل أوروبا حول انتصاراتها المزعومة، فإنّ الشيء المؤكد هو أنّ المعارك والاشتباكات تقع كل ليلةٍ داخل تحصيناتهم وأنَّ الرعاة الليبيّين هنا ما يزالون يسرحون بقطعانهم متوغّلين بها إلى مسافة بضع مئاتٍ من الأمتار فقط من التحصينات الإيطالية دون خوفٍ أو وجل".[2]

---

[1] علي محمد الصلابي، نفس المصدر، ص 260.

[2] كتاب ليبيا بين الحاضر والماضي، الجزء الأول – المجلد الأول، ميلاد دولة الاستقلال، تأليف: محمد يوسف المقريف، ص 100.

ويقول أيضاً: "تقوم اليوم قرب مدينة بنغازي مدينة أخرى قوامها الخيام الرابضة على بعد 12 كلم منها. ومن الصعب تقدير عدد سكان هذه المدينة المبنية من الخيام، إلا أنَّه بإمكاني التأكيد بأنّهم لا يقلون بأيّة حالٍ من الأحوال عن 80 ألف نسمة، بل ربّما أكثر من ذلك، وهو عدد يزداد كل يومٍ وقد حطَّ بها المجاهدون بعائلاتهم. فخيامهم تعجُّ أيضاً بالشيوخ الطاعنين في السنِّ وبالنساء والأطفال الذين غالباً ما يتبعون المجاهدين في معاركهم لإثارة حميّتهم وتشجيعهم ولإسعاف جرحاهم ونقل شهدائهم. وقد انتظمت الحياة في هذا المعسكر بشكلٍ طبيعي، فالقوافل تصل إليه كل يومٍ مشحونة بالمؤن والعتاد ويرى المرء، على أنغام الموسيقى العسكرية، تلك القبائل التي كانت تفرّق بينها الحزازات قد اصطلحت الآن وتآخت أمام العدوّ المشترك. ويشهد المراقب انضمام المجاهدين كل يوم، وانخراطهم في صفوفهم المحاربة. كما يشهد المراقب أيضاً حفلات الزواج والأعراس التي تتمّ في جوٍّ تقليديٍّ كالعادة في أيّام السلم. كذلك الاحتفالات والمواسم والأعياد ما تزال مراسيمها تقام كما لو أنَّ شيئاً لم يحدث، فلقد تعوّد الليبيّون على هذه الحرب.



جنود إيطاليون حول جثث بعض المدافعين الليبيين والأتراك

فهل يأمل الإيطاليون أن تحل عرى هذه القوى المعتصمة بحبل الجهاد ثمَّ تنفصم وتتفتَّت من تلقاء نفسها؟ وهل يظنّون أنَّ هؤلاء الليبيّين الذين اعتقد الطليان أنّهم قوم متقلبون لا يتحلون بالصبر والصمود سيملون من طول الانتظار أمام تحصينات العدوّ، فتثبط عزائمهم ويقرّرون العودة قريباً إلى فلاحة أراضيهم وزراعة حقولهم، أو تحل الفرقة والشقاق بين صفوفهم المتراصَّة عن طريق استدراج بعضهم بالمال والوعود المعسولة؟ لست أعتقد أنَّ شيئاً من ذلك سيحدث".[1]

وفي 5 نوفمبر 1911، أصدر ملك إيطاليا "عمانويل الثالث" مرسوماً يعلن فيه ضم طرابلس وبرقة إلى المملكة الإيطالية، وجاء فيه: "إن ملك إيطاليا، بعد موافقة رئيس وأعضاء مجلس الوزراء، وبناء على المادة الخامسة من القانون الأساسي للملكة، يعلن أن طرابلس وبرقة قد وضعتا تحت السيادة الكاملة والتامة للملكة الإيطالية"[2] وما أن علمت الحكومة العثمانية بصدور هذا المرسوم حتى سارعت إلى إصدار بيان ينقضه، وقد احتوى بيانها النقاط التالية:[3]

1. رفض الباب العالي للمرسوم على المستوى الواقعي والقانوني، فهو يرى فيه "تناقضاً مع القانون الدولي، وحالة الحرب القائمة بين إيطاليا والإمبراطورية العثمانية التي تنوي الدفاع عن مصالحها في الولاية".
2. تعتبر الحكومة العثمانية مرسوم الضم "خرقاً للمعاهدات والاتفاقات الدولية التي عقدت بين الأمم، ومنها اتفاقيتا باريس وبرلين اللتان تعهدت إيطاليا فيهما بالمحافظة على السيادة الإقليمية" للإمبراطورية العثمانية.
3. "استناداً على هذه الاتفاقيات، فإن الباب العالي يعتبر المرسوم لا مفعول له".

[1] محمد يوسف المقريف، نفس المصدر، ص 102.

[2] كتاب الغزو الإيطالي لليبيا، دراسة في العلاقات الدولية، لعبد المنصف حافظ البوري، ص 295

[3] عبد المنصف حافظ البوري، نفس المصدر، ص 294

المعارك التي حصلت خلال حملات التوسع الأولى قبل صلح لوزان.

تاريخ المعركة	اسم المدينة أو المعركة	تاريخ المعركة	اسم المدينة أو المعركة
4 أكتوبر 1911	معركة طبرق	12 مارس 1912	معركة سواني عبد الغني
9 أكتوبر 1911	معركة طرابلس	10 أبريل 1912	معركة أبي كماش
16 أكتوبر 1911	معركة درنة	11 أبريل 1912	معركة فروة
19 أكتوبر 1911	معركة بنغازي	17 أبريل 1912	معركة تاجوراء
20 أكتوبر 1911	معركة الخمس	2 مايو 1912	معركة لبدة-الهضبة
23 أكتوبر 1911	معركة المرقب	8 يونيو 1912	معركة سيدي عبد الجليل
23 أكتوبر 1911	معركة الهاني-شارع الشط	16 يونيو 1912	معركة قصر حمد
26 نوفمبر1911	معركة الهاني-أبو مليانة	16 يونيو 1912	معركة مصراتة
26 نوفمبر 1911	معركة الهاني-سيدي المصري	27 يونيو 1912	معركة سيدي سعيد
27 نوفمبر 1911	معركة الكويفية	13 يوليو 1912	معركة سيدي علي
9 ديسمبر 1911	معركة بئر طبراز	20 يوليو 1912	معركة الغيران
18 يناير 1912	معركة قرقارش	15 أغسطس 1912	معركة سيدي عبد الصمد
18 يناير 1912	معركة ازواره	17 سبتمبر 1912	معركة مقر اللبن (درنة)
21 يناير 1912	معركة سواني عصمان	20 سبتمبر 1912	معركة سيدي عبد الله
4 مارس 1912	معركة بئر التركي	18 أكتوبر 1912	معركة سيدي عبد الله

الفصل الثالث: التوسع الثاني بعد انسحاب العثمانيين (1912/1914م)

بسبب المقاومة الشرسة أدركت الحكومة الإيطالية صعوبة الموقف الذي تعيشه قواتها في ولاية طرابلس، فكان عليها أن تتحرك بصورةٍ سريعةٍ لإجبار الحكومة العثمانية على إيقاف الحرب وسحب حاميتها ثم التنازل عن الولاية، مدفوعةً في ذلك بأسباب ثلاثة:

أولها: تزايد عدد القتلى والخسائر بين القوات الإيطالية.

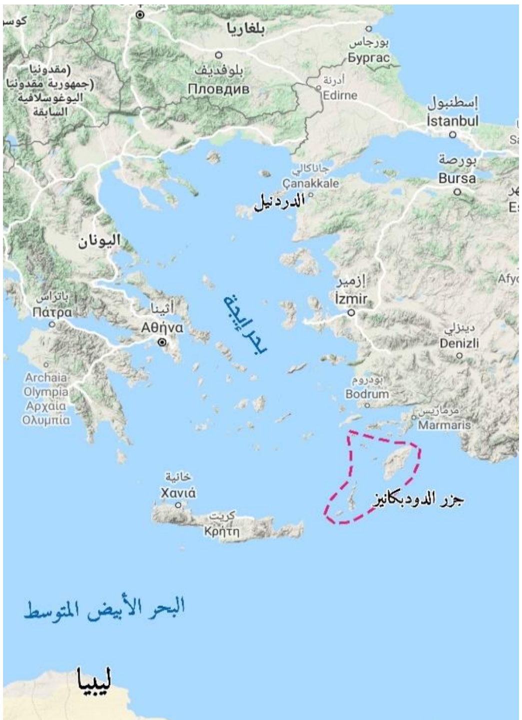
ثانيها: شعور الرأي العام الإيطالي بالقلق على مصير الحملة الإيطالية خوفاً من أن تلقى نفس المصير الذي لقيته في أثيوبيا.[1]

ثالثها: احتمالات تغير الظروف الدولية لغير مصلحة إيطاليا بمرور الوقت.

وقد بدأت الحكومة الإيطالية تستعد فعلاً للقيام بعمليّات بحرية بالقرب من الشواطئ العثمانية في الدردنيل وبحر إيجة بحجة منع تسرب الأسلحة والقوات إلى ولاية طرابلس. وبناءً على ذلك شرع الأسطول الإيطالي مع منتصف شهر أبريل 1912 في التحرك صوب المضائق العثمانية، لكن حكومة إسطنبول قامت ببث الألغام عند مضيق الدردنيل، ولم يتمكن الأسطول الإيطالي من اختراقها، فما كان منه إلا أن أخذ في قصف الساحل العثماني وبعض الجزر.

---

[1] حاولت قوات إيطالية التوغل في الأراضي الأثيوبية، ولكنها هزمت في معركة دوجالي في 20 يناير 1887، ولم توقف هذه الهزيمة حكومة إيطاليا عن المضي في خطتها لاحتلال أثيوبيا، فقررت لاحقاً أن تحسم الأمور بصورة نهائية، وتحركت القوات الإيطالية نحو مقاطعة و نيجري، حيث حققت في البداية انتصاراً على القوات الأثيوبية عام 1890، لكنها هزمت بعد ذلك هزيمة ساحقة حسمت معها مسألة أثيوبيا على نحو لم تتوقعه إيطاليا إطلاقاً، فاضطرت التوقيع على معاهدة صلح مع أثيوبيا أنهت حالة الحرب بين الدولتين، واعترفت باستقلال أثيوبيا التام كما أن إيطاليا دفعت بموجب هذه المعاهدة فدية كبيرة، وقد أحدثت هذه الهزيمة ردود فعل قوية كان لها أثرها على الرأي العام المحلي والدولي.

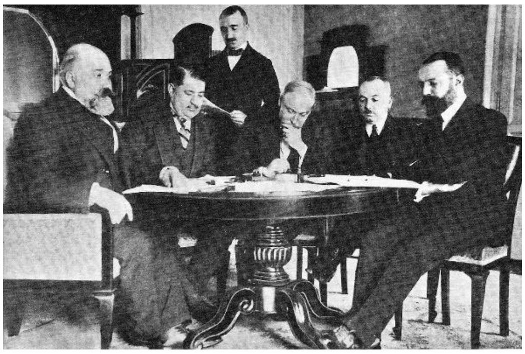


وعندما خاب أمل ساسة إيطاليا في احتلال مضيق الدردنيل، قرروا القيام بمحاولةٍ أخرى للضغط على صانع القرار السياسي في حكومة إسطنبول عن طريق احتلال جزر "الدودبكانيز" في بحر إيجة يوم 4 مايو 1912 واتخاذها أداة مساومةٍ، يحقق بها الأسطول الإيطالي تهديد الساحل العثماني من جهة، ويمنع أية إمدادات بحرية تحاول الوصول إلى ولاية طرابلس من جهةٍ أخرى، حتى يمكن في نهاية الأمر إرغام الحكومة العثمانية على قبول التنازل عن ولاية طرابلس.

ومما سبب ضغوطاً أكثر على الدولة العثمانية؛ ازدياد تدهور الوضع الاقتصادي في الإمبراطورية باندلاع الثورات الشعبية في ألبانيا ومقدونيا، فاضطرت الدولة العثمانية لفرض ضرائب جديدة، مما ضاعف من موجة السخط عليها، إضافة إلى اقتراب اندلاع الحرب بينها وبين الدول البلقانية جميعها، فقد أعلنت بلغاريا في أكتوبر 1912 تعبئة الجيش ودعوة أفراد الاحتياط، وأُعلنت التعبئة العامة في صربيا واليونان، كما أعلنت روسيا والنمسا والمجر التعبئة الجزئية، ثم قامت في الجبل الأسود بشن الحرب على الإمبراطورية العثمانية في 8 أكتوبر، ثم تبعتها صربيا في 11 أكتوبر، وما لبث أن قدمت الدول البلقانية مجتمعة للباب العالي إنذاراً نهائياً طالبت فيه بمنح الاستقلال لصربيا ومقدونيا.

كانت هذه الظروف مجتمعةً سبباً أن تتخذ الحكومة العثمانية قرار التوقيع على الاتفاقية السرية بينها وبين إيطاليا (معاهدة لوزان الأولى)، ليصدر بعدها فرمانٌ سلطاني يمنح الاستقلال الذاتي لولاية طرابلس، وفي 17 أكتوبر 1912 صدر مرسوم ملك إيطاليا بتأكيد السيادة الكاملة والشاملة لمملكة إيطاليا على ولاية طرابلس، وفي 18 أكتوبر تم

التوقيع على معاهدة الصلح في مدينة أوشي بسويسرا لتضع حداً للنزاع الإيطالي العثماني حول ولاية طرابلس، ومن بنودها:[1]



- اعتراف الحكومة العثمانية بعجزها عن تقديم المساعدات الفعالة والضرورية للدفاع عن الولاية، وبالتالي فإنه مراعاةً لرفاهية السكان الحاضرة والمستقبلية، ورغبة في اجتناب الحرب المدمرة لسكان الولاية ودفع الخطر عن الإمبراطورية، ولإعادة السلام من ناحيةٍ أخرى فإن السلطان بما لديه من حقوق سيادية يمنح مقاطعتي طرابلس وبرقة استقلالاً ذاتياً كاملاً، وعلى هذا الأساس فإنه ستحكم البلاد قوانينٌ جديدةٌ يساهم السكان في إعدادها بما يتفق وحاجاتهم وتقاليدهم.
- إعطاء الحق لسكان طرابلس وبرقة في التمتع بحرية إقامة شعائرهم الدينية والدعوة للسلطان أو ممثله، كما نصت نفس المادة على احترام حقوق المصالح الدينية (الأوقاف) كما كانت في الماضي.
- يحتفظ السلطان العثماني بحق تعيين قاضي الولاية في طرابلس ودفع مخصصاته من الحكومة العثمانية، وعليه أن يختار نواباً له من علماء الولاية. وتدفع مخصصات النواب من الخزينة المحلية.
- يحق للسلطان العثماني أن يعين نائباً أو ممثلاً له في ليبيا بعد أخذ موافقة الحكومة الإيطالية، ويتقاضى مخصصاته من الخزينة المحلية للولاية. وتعترف إيطاليا لممثل

[1] كتاب الغزو الإيطالي لليبيا، دراسة في العلاقات الدولية، لعبد المنصف حافظ البوري، من ص 346 حتى ص 352.

السلطان بحق حماية مصالح الإمبراطورية العثمانية والرعايا العثمانيين في ولاية طرابلس وفي إطار القانون المذكور أعلاه.

- تتعهد الحكومتان بإعلان العفو العام، بالنسبة لسكان ولاية طرابلس من قبل الحكومة الإيطالية، ولسكان جزر بحر إيجة من قبل الحكومة العثمانية، وهم الذين دخلوا في النزاع أو تورطوا بسبب الحرب، ويستثنى من ذلك الجرائم العادية. كما لا يجوز محاكمة أي شخصٍ من أي طبقة أو من أي فئة كانت ولا المساس بشخصه بسبب ولاءاته العسكرية أو السياسية أو لآراء عبر عنها خلال الحرب.
- تتعهد الحكومة العثمانية بالامتناع عن إرسال الأسلحة والذخائر والضباط لولاية طرابلس.
- التعهد بعدم مطالبة أيٍّ من الحكومتين بنفقات إطعام الأسرى أو إيوائهم، وعلى الحكومتان أن تتبادل الأسرى والرهائن في أقرب وقت.
- تتعهد الحكومتان باستدعاء ضباطهما وجنودهما وموظفيهما المدنيين، من ولاية طرابلس بالنسبة للحكومة العثمانية، ومن جزر بحر إيجة بالنسبة للحكومة الإيطالية، على أن تبادر الحكومة العثمانية بالقيام بهذا العمل أولاً.
- إعادة العمل بجميع المعاهدات والاتفاقيات والالتزامات أياً كان نوعها أو طبيعتها والتي كانت سارية المفعول بين الطرفين المتعاقدين قبل إعلان الحرب، بالإضافة إلى رجوع أوضاع الرعايا إلى ما كانت عليه قبل نشوب الحرب.
- تتعهد الحكومة الإيطالية بدفع ديونها للإمبراطورية العثمانية سنوياً بمبلغٍ تعادل قيمته ما كانت تدفعه كل سنةٍ من السنوات الثلاث التي سبقت.
- التزام الدولتين بإيقاف الحرب عقب التوقيع على هذه المعاهدة.

أثرت اتفاقية "لوزان الأولى" على حركة الجهاد الليبية بشكل كبير وتسببت في ارتباكها وتزعزعها، حيث اختلفت مواقف القادة المحليين، فمنهم من أصر على مواصلة النضال

المسلح، بينما خير بعضهم الآخر وقف الحرب والتفاهم السياسي مع السلطة الإيطالية التي فرضت نفسها. وقد انعكس هذا على طرابلس التي كانت تفقد لقيادة وطنية موحدة أكثر منه في برقة التي كانت معظمها تحت القيادة السنونية.

دعا الفريق الأول إلى التسليم بالأمر الواقع، حيث كان يرى عجز طرابلس عن الاستمرار في مواجهة قوة إيطاليا التي لم تصمد لها الدولة العثمانية العلية، وكان ينادي بالعمل السياسي الذي يهدف إلى استغلال النصوص الواردة في المعاهدة والفرمانات الصادرة من السلطان بإعلان الاستقلال الذاتي بما يساعد في النهاية على نوعٍ من التسوية مع الإيطاليين تحقق ما يمكن تحقيقه للبلاد، وتجنباً لكوارث الاستمرار في الحرب على عجزٍ وعدم تجهيز. بينما رأى الفريق الثاني وجوب الاستمرار في الكفاح والجهاد إلى النهاية مهما كانت التضحيات والنتائج، ومن المنادين بهذا الرأي سليمان الباروني ومحمد بن عبد الله البوسيفي وأحمد الشريف السنوسي وغيرهم.

وعندما كانت القوات التركية تغادر ليبيا، كانت إيطاليا تحكم قبضتها على الساحل الليبي. غير أنها لم تكتف بذلك، بل انطلقت حملات الاحتلال العسكرية لتتوسع أكثر فأكثر في العمق الليبي، فانطلقت من طرابلس لتسيطر على غريان في 8 سبتمبر 1912، ثم لتصل إلى غدامس في 27 فبراير 1913، مروراً بمزدة وزيتان ونالوت. وقد تم لها السيطرة على جنوب غرب طرابلس بعد الإنزال البحري الذي سيطرت به على أبو كماش في 1 فبراير 1914. كما استطاعت أيضاً التوسع نحو جنوب شرق طرابلس والسيطرة على بني وليد في 15 فبراير 1913.

وفي هذه المرحلة، كانت المقاومة مشتعلة في إقليم طرابلس بقيادة سليمان الباروني وعبد الله البوسيفي وغيرهم،[1] وبدعم شعبي من قبائل ولاد بو سيف والمغاربة وولاد سليمان،

[1] كان الباروني من أهم القادة والسياسيين الليبيين في تلك الفترة، وقد استمر في قيادة حركة المقاومة في طرابلس حتى توقيع معاهدة الصلح بين الدولتين العثمانية والإيطالية، ثم اضطرَّ سنة 1913م إلى السفر نحو إستانبول والعودة إلى مزاولة عمله كعضو في مجلس المبعوثان العثماني.

وفي إقليم برقة، بقيادة السيد أحمد الشريف السنوسي الذي قام بتنظيم الحركة السنوسية وتحويل زوايا الحركة إلى معسكرات لإعداد القوة العسكرية، حيث أخذ يجمع السادة الشيوخ والعلماء والقادة للقتال ضد الإيطاليين، بالإضافة إلى الحامية التركية التي رفضت مغادرة البلاد رغم أوامر الحكومة التركية بعد معاهدة "لوزان الأولى". عين السيد أحمد الشريف كل من عزيز المصري[1] قائداً على منطقة بنغازي والضابط الليبي عبد القادر الغناي[2] قائداً على منطقة الجبل الأخضر، كما كلَّف أخاه صفي الدين السنوسي بقيادة منطقة غرب برقة والتنسيق مع قيادات طرابلس وفزان في محاربة العدو الإيطالي.

ومع بداية سنة 1914، انطلقت حملة إيطالية ضخمة من سرت بقيادة الجنرال "أمياني" نحو الجنوب الليبي لتحتل مرزق في 3 مارس 1914، مروراً بالسيطرة على سوكة وبراك وسبها، ثم لتصل إلى غات في 14 أغسطس 1914، بعد أن اصطدمت في العدد من المعارك مع قوات المجاهدين التي كان يقودها عبد الله البوسيفي.

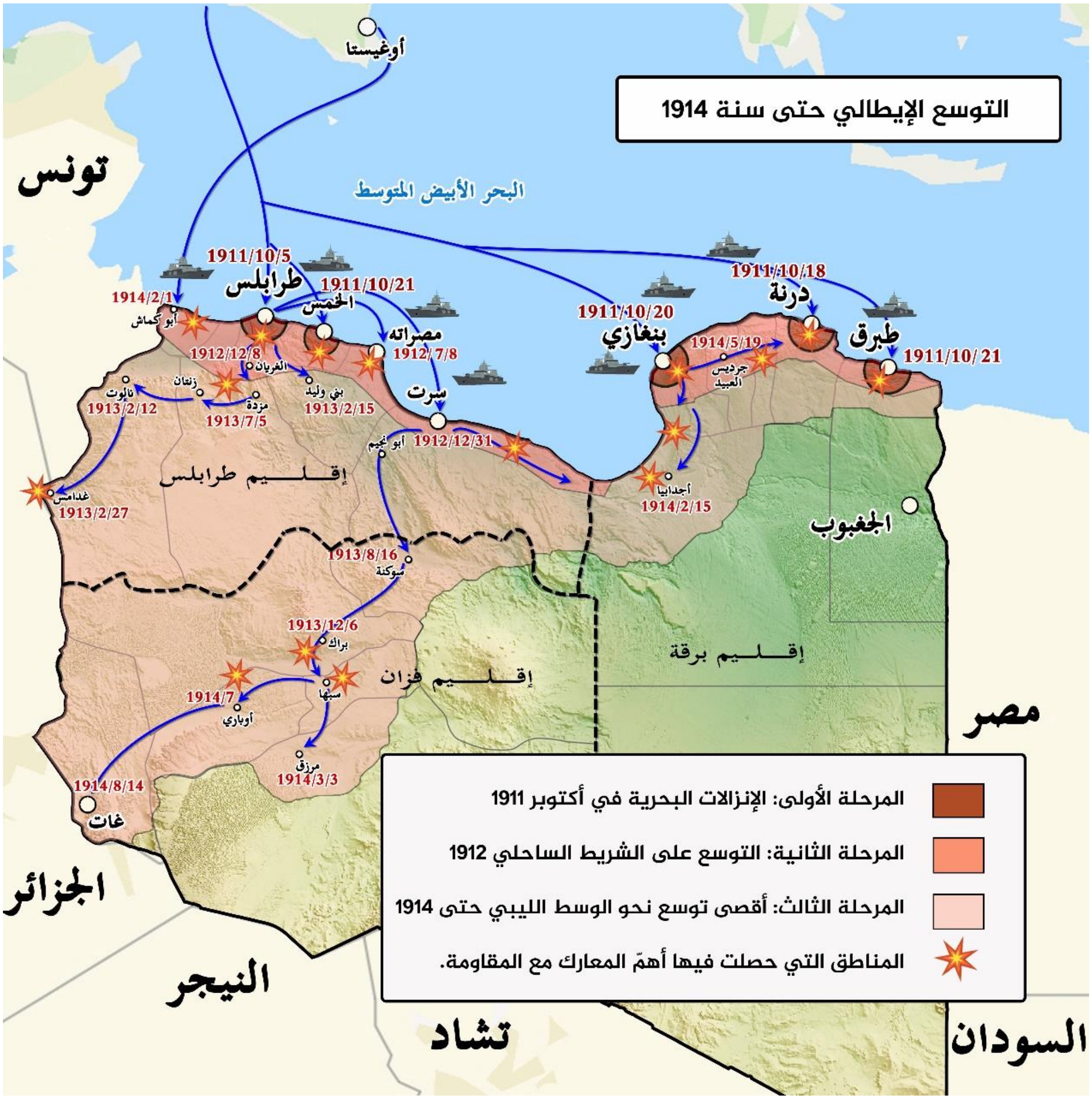
وفي 23 ديسمبر 1923 تم إخضاع كامل إقليم فزان بعد استشهاد عبد الله البوسيفي[3] في معركة محروقة. أما في إقليم برقة فقد بدأ الاحتلال أيضاً بالتوغل في العمق حيث سيطر على أجدابيا يوم 15 فبراير 1914 ومعظم الجبل الأخضر في ماي 1914 أيضاً.

[1] أحد القادة العثمانيين في الحرب عهد إليه أنور باشا بقيادة بقية القوات العثمانية في برقة بعد مغادرة أغلب القوات العثمانية ليبيا بموجب معاهدة الصلح بين الدولتين.

[2] عبد القادر الغناي من مواليد مدينة بنغازي، تعلم في المدارس التركية وتخرج فيها، وعمل ضابطاً بالجيش التركي، وصل إلى مصراته في غواصة تركية مكلف من الدولة العثمانية بالاتصال بقيادة الحركة السنوسية في إقليم برقة، فيما يخص فتح جبهة حرب ضد الإنجليز على الحدود الشرقية لليبيا مع مصر، لكنه لم يقتنع وآثر البقاء في مصراته.

[3] قائد شعبي من قبيلة " أولاد بوسيف" ثائر ضد الاحتلال الإيطالي قاد معركة محروقة في يوم 24 – 12 – 1913 واستشهد فيها.

وبهذا تمكنت القوات الإيطالية سنة 1914 من احتلال المناطق الساحلية لليبيا والسيطرة على معظم وسطها وجنوبها، إلا أنها لم تلبث طويلاً أن أصابها التفكك والانهيار بعد انتفاضة عارمة قام بها الشعب الليبي بعد معركة القرضابية.



الخريطة رقم (12): حدود التوسع الإيطالي بعد اتفاقية "لوزان الأولى" حتى أغسطس 1914

الفصل الرابع: الانهيار الإيطالي سنة 1915م.

كان السيطرة الإيطالية التي تحققت حتى سنة 1914 هشةً ومضطربة، حيث كانت الحاميات متباعدة عن بعضها البعض ومنعزلةً تقريباً، وكانت متواجدة في بيئة جغرافية يصعب فيها الإمداد، كما كانت القبائل المسلحة محيطةً بهذه المراكز من كل جانب. وبحسب الجنرال الإيطالي غراتسياني[1]: "كان احتلال الإقليم بواسطة حامياتٍ منعزلةٍ تبعد كلٌ منها عن الأخرى بمسافاتٍ شاسعةٍ تتكون منه شبكةٌ غايةٌ في الضعف، وكان البدو يستطيعون العمل من خلالها، كما فعلوا ذلك إضراراً بنا دون أن يزعجهم أحد".[2]

ومع نهاية 1914، أخذت أوضاع الاحتلال الإيطالي تتدهور بشكل سريع بسبب هذه العوامل التالية:

أولاً: إعادة التجمع وترتيب القوات من قبل الثوار ومضايقة المراكز الإيطالية المترامية الأطراف، حيث تمركز قسم من أولاد بو سيف والمشاشية في ضواحي زلة، وحطَّ القسم الآخر من أهالي المشاشية وأولاد بوسيف رحالهم بين وادي "بي" و"رواوص" جنوب غرب سرت، كما استقر أولاد سليمان فوق جبال هروج وسط ليبيا، بينما بقي رجال المغاربة البدو يطوفون بين مردة والنوفلية والزنتان.

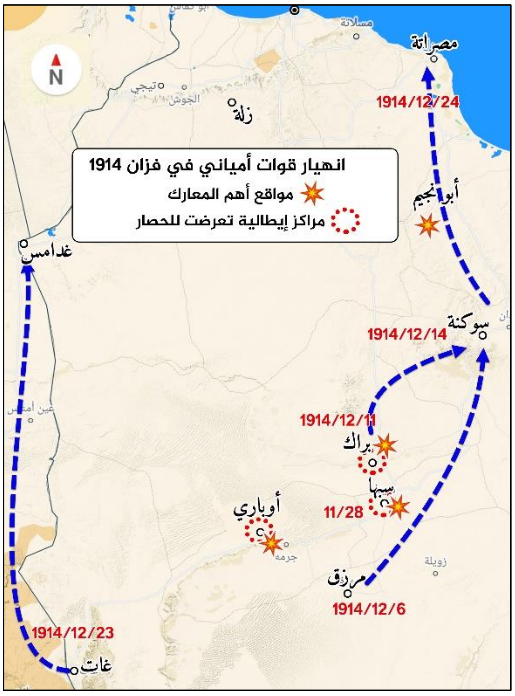


[1] ولد رودولفو غراتسياني Rodolfo Graziani في 14 أغسطس 1882م، وقد شغل في حياته منصب نائب الملك الإيطالي في إثيوبيا ومارشال إيطالي عام. كان المسؤول العسكري الإيطالي الذي قاد القوات الإيطالية في أفريقيا قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية، وأحد مجرمي الحرب المسؤولين عن مصرع آلاف من الأثيوبيين والليبيين المدنيين. وصل غراتسياني إلى ليبيا في بدايات الاحتلال، وغادرها عام 1914م عندما كان ملازماً أولاً ليلتحق بالحرب العالمية الأولى، ثم طُلب منه التوجه إلى ليبيا التي كانت جيوش إيطاليا تعاني فيها من ضراوة المقاومة، فرجع غراتسياني إلى ليبيا عام 1921م، ليبقى فيها حتى عام 1934م بصورة متواصلة.

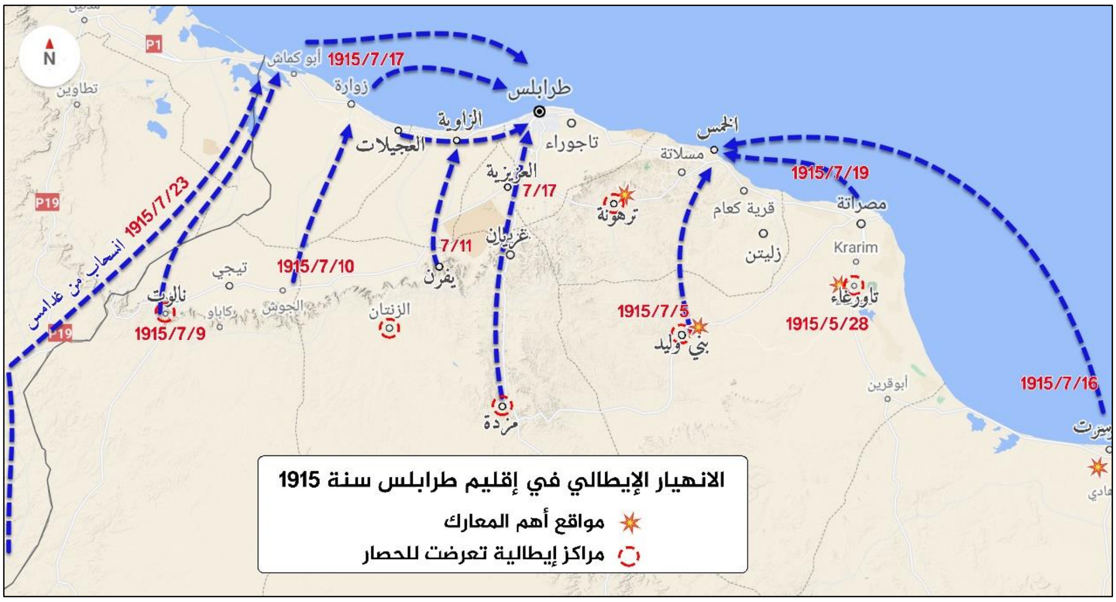
[2] كتاب نحو فزان، تأليف رودولفو غراتسياني، ترجمة طه فوزي، ص 16.

ثانياً: انفجار الحرب العالمية الأولى التي أعلنت خلالها ألمانيا وتركيا دعم الثورة الليبية، وهو ما شجع المجاهدين على إطلاق انتفاضة شاملة.

أربكت تحركات المجاهدين الكولونيل "أمياني" الذي كان قد توغل في العمق الليبي ولم يعد يسيطر على الوضع، فعندما علم بوجود تجمع المجاهدين في الشاطئ الغربي اتجه على رأس قوةٍ كبيرةٍ إلى غردة، فلما وصلها لم يجد بها أحداً، فعاد أدراجه إلى براك، وبعد أيامٍ قليلةٍ من وصوله إلى براك انفجرت الثورة في سبها، حيث تمكن المجاهدون في 28 نوفمبر 1914 من احتلال قلعتها (القاهرة)، وعلى إثر ذلك أصبحت بقية الحاميات الإيطالية المتناثرة في أرجاء فزان في حالةٍ سيئةٍ خطيرة، وصدرت التعليمات إليها جميعها بالانسحاب إلى الساحل، ولكن بعد إغارات المجاهدين في سبها وأوباري وبراك، انهارت الحامية الإيطالية في هذه المراكز، فأبيد قسم منها بالكامل في ديسمبر 1914، بينما انسحب القسم الآخر إلى غدامس عبر الحدود التونسية في 23 ديسمبر من نفس السنة، وإلى مصراته مروراً بسوكنة وأبو نجيم ليصلها في يوم 24 من نفس الشهر أيضاً.



وبعد معركة القرضابية في قصر أبو هادي يوم 29 أبريل 1915 التي انتصر فيها الثوار، وبعد المجزرة التي نفذها الاحتلال في صفوف السكان المدنيين انتقاماً لهذه المعركة، قامت ثورة شعبية عارمة في طرابلس، حوصرت على إثرها في ماي 1915 الفرق العسكرية الإيطالية جنوب طرابلس في ترهونة وبني وليد وتاورغاء، مما جعل قوات الاحتلال تنهار بشكل كامل وتفقد السيطرة على مراكزها وقواتها المنتشرة في العمق الطرابلسي، كما تسبب هذا في انسحابها بشكل جماعي من الجبل الغربي (غرب طرابلس)، وانحصارها في منطقتين ضيقتين في الشمال (طرابلس والخمس).



وكان مصير إقليم برقة، مشابهاً لما حصل في طرابلس من انهيار وتفكك، حيث اضطرت القوات الإيطالية أيضاً إلى الانسحاب من الجبل الأخضر (شرق بنغازي) وإعادة التمركز من جديد في بعض المدن الساحلية (طبرق، درنة، بنغازي، المرج، سوسة). وبهذا خسرت إيطاليا جميع المكتسبات التي عملت عليها منذ أربع سنوات، وعادت إلى المناطق الساحلية المحدودة والتي سيطرت عليها إثر الإنزالات البحرية سنة 1911.



وبحسب غراتسياني: "في أول يناير عام 1916، كان احتلالنا لطرابلس الغرب مقصوراً على قاعدتي طرابلس والخمس البحريتين، وفي هذه الأماكن تمركزت قواتنا في حلقة الأسلاك الشائكة الضيقة. كما أن خط دفاعنا في طرابلس بوجهٍ خاص كان يمتد من "تاجوراء" إلى "قورجي" وفي المنعزلة القائمة في سيدي عبد الكريم، وفي "إيميليو" و"عين زارة" و"باستروللي" و"قرقارش". وكان يقوم بتنظيم صفوف العرب في داخل البلاد نفرٌ من الضباط الأتراك والألمان. وقد استخرجوا من مخازننا ومستودعاتنا التي تركناها بسبب سرعة انسحابنا كمياتٍ هائلةٍ من

الأسلحة والذخائر، ويقدر عدد الأسلحة التي كانت تحت تصرف الثوار في مجموعها بنحو أربعين ألف بندقية فضلاً عن عدة مئات من مدافع الميتراليوزات المختلفة، ونحو 33 مدفعاً، كما استجلبوا أيضاً أسلحة أخرى أثناء الحرب الكبرى".[1]



الخريطة رقم (13): الانهيار الإيطالي سنة 1914 و1915

وحينما اندلعت الحرب العالمية الأولى عام 1914م التي كانت إيطاليا طرفاً فيها منعت بريطانيا وصول الإمدادات إلى المجاهدين الليبيين عن طريق مصر مراعاةً لحليفتها إيطاليا، فقام السيد أحمد الشريف بتشجيع من الأتراك والألمان بالهجوم على حدود مصر الغربية

[1] كتاب نحو فزان، تأليف رودولفو غراتسياني، ترجمة طه فوزي، ص 16

وعلى الواحات المصرية بالصحراء الغربية، لكنه قرر الانسحاب والعودة من جديد إلى ليبيا بعد أن فشل في الدخول إلى وادي النيل.

وفي نفس الوقت، سعت الدولة العثمانية إلى استعادة طرابلس، فأصدر السلطان العثماني محمد رشاد فرماناً بتعيين سليمان باشا الباروني والياً عليها سنة (1916)، فعاد إلى ليبيا. وفي السادس عشر من نيسان 1916 وصل سليمان الباروني إلى قصر "حمد" بمدينة مصراته الليبية، يحمل فرماناً من السلطان العثماني محمد رشاد الخامس يتضمن تعيينه والياً على طرابلس بهدف إعادة ضم ليبيا إلى دار الخلافة العثمانية.

الفصل الخامس: التهدئة والهدن السياسية (من 1915 حتى 1922م)

اندلعت الحرب العالمية الأولى في ماي 1914 بين الحلفاء -الذين كانت إيطاليا من بينهم- ودول المركز (الدولة العثمانية وألمانيا والنمسا وبلغاريا) واستمرت 4 سنوات. ولأن إيطاليا كانت منشغلة بها نوعاً ما، لم تكن قادرة على قمع انتفاضة 1915 بالقوة العسكرية، وهو ما جعلها تتجه نحو المفاوضات والأساليب السياسية. أما بالنسبة للحركة السنوسية فقد كانت هزيمة أحمد الشريف في معاركه ضد القوات البريطانية -التي كانت محتلة لمصر- سبباً في تضييق الخناق على ثوار ليبيا وشعبها، مما جعل هذه المرحلة تتميز بحصول العديد من جولات المفاوضات التي نتج عن معظمها مجموعة من الاتفاقات السياسية بين الثوار الليبيين وإيطاليا، ومن هذه الجولات:

المبحث الأول: مفاوضات الزويتينة (إقليم برقة) من يوليو إلى سبتمبر 1916



سنة 1916 تنازل أحمد شريف السنوسي عن قيادة الحركة السنوسية لأبن عمه محمد إدريس[1]، وفي نفس السنة أيضاً رأى البريطانيون سنة 1916 بضرورة الضغط على قادة الحركة السنوسية في مصر ليقبلوا بمفاوضة الإيطاليين، واشترطوا على محمد إدريس أن يقبل التفاوض مع حليفتهم إيطاليا. وفعلاً وصل

[1] اختلف المؤرخون في الدوافع الحقيقة التي جعلت السيد أحمد يترك القيادة لمحمد إدريس، فمنهم من قال أن محمد إدريس استلم القيادة عرفاً لأنه الوريث الشرعي، فهو ابن محمد المهدي القائد السابق للسنوسية، وكان أحمد الشريف يقوم بمهام القيادة نيابة عنه لأنه كان صغيراً في السن، بينما ذهب بعض المؤرخين أن أحمد الشريف اختار الانسحاب على ضوء المجاعات التي أصابت الشعب الليبي في برقة بعد انقطاعها عن مصر، وذلك على إثر القطيعة التي حدثت بين السنوسيين وبريطانيا بسبب هجوم أحمد الشريف على القوات البريطانية في مصر في الحرب العالمية الأولى، والظاهر أن جميع هذه الأسباب جعلت أحمد الشريف يتراجع على الخلف طواعية ويهاجر خارج ليبيا، ليفسح المجال للسيد محمد أن يقود سياسة تفاوضية مع البريطانيين لفتح الحدود وتجاوز المجاعة التي أصابت البلاد.

وفدهم (الإنجليزي/الإيطالي) إلى الزويتينة أواخر سنة 1916م، واستمرت المفاوضات طيلة شهري أغسطس وسبتمبر. قدَّم الإيطاليون شروطاً كان أولها أن يقوم الثوار بتسليم الأسرى الإيطاليين، وأن يعترف السيد إدريس بالسيادة الإيطالية على كل من برقة من منطقة بنغازي وصولاً إلى الكفرة، وأن يسلم المجاهدون أسلحتهم فلا يبقي لديهم سوى ما يكفي للمحافظة على أنفسهم، ووقف العمليات الحربية، مقابل اعتراف إيطاليا بالسنوسية زعامةً وطريقة، ومنحهم الكفرة لتصبح مقراً لهم، وأن تتعهد إيطاليا بإقامة المحاكم الإسلامية الشرعية، والعمل على تحسين الأحوال الصحية في البلاد وإنشاء المستشفيات والمدارس.

أما السنوسيون فقد اشترطوا اعتراف إيطاليا باستقلال السنوسيين، واعترافها بشخص إدريس السنوسي أميراً على برقة، ووضع حدودٍ واضحة للأراضي الخاضعة لكل من الطرفين (السنوسي والإيطالي)، بحيث يحتفظ كل طرف بما تحت يديه من أرض ولا يتعدى على الطرف الآخر، والإسراع بفتح الطرق التجارية وضمان سلامتها.

وقد انتهت المفاوضات بالاتفاق على الأسس التالية: تنتهي حالة الحرب بين السنوسيين والإيطاليين وينادى بالسلام، ويعترف الإيطاليون باستقلال السنوسيين داخل برقة، بينما يبقى الإيطاليون في الساحل ويحتفظون بما في حوزتهم من الأراضي الساحلية، وتفتح الطرق التجارية، وتعود البلاد إلى حالة السلم، ويكون الدخول والخروج بتصاريح، ويعترف الإيطاليون بإدريس زعيماً للطريقة السنوسية في برقة. كما تم اعتماد الحدود بين الأراضي على خرائط في نهاية الاجتماعات، واحتفظ كل طرف بنسخة منها. ومع كل ذلك لم ترض الحكومة الإيطالية بنتيجة المفاوضات، ونقضتها على أساس أن مفاوضيها لم تكن لديهم صلاحيات التوقيع عليها. وقد أصدر بعدها والي برقة الإيطالي (جيوفاني أميلدا) أمراً بقطع المفاوضات.

المبحث الثاني: مفاوضات عكرمة (إقليم برقة) من يناير إلى أبريل 1917

في أوائل سنة 1917م تم استئناف المفاوضات من قبل الوفد الإنجليزي والوفد الإيطالي مع إدريس السنوسي، وبدأت المفاوضات مع بداية العام الجديد في عكرمة بالقرب من طبرق، حيث كان يقيم الوفدان البريطاني والإيطالي، وقد تقدم الوفد الإيطالي بشروطه التي جاء فيها: حل المعسكرات السنوسية وتسريح حامياتها، نزع السلاح من رجال القبائل بصورة تدريجية في فترة زمنية قدرت بسنة واحدة، للحكومة الإيطالية تعيين شيوخ الزوايا الدينية التي تقع في مناطقها وذلك بمشورة السيد إدريس. لم يوافق الوفد السنوسي على كل ما جاء في المذكرة الإيطالية وتقدم بشروطه التالية: يقوم الإيطاليون بتنفيذ جميع طلبات الوفد السنوسي التي قدمها أثناء مفاوضات الزويتينة العام الماضي 1916م.

استمرت هذه المفاوضات من شهر يناير حتى منتصف شهر أبريل، وكان للضغوط التي مارسها الطرف البريطاني على الطرفين أثر كبير في التوصل إلى اتفاق يرتضيه الجميع، فجاءت بنود اتفاق عكرمة مع الإيطاليين كالآتي:

- إيقاف العمليات الحربية بين الطرفين ابتداءً من تاريخ هذه المعاهدة، فيقف الإيطاليون عند النقاط التي كانوا يحتلونها في شهر أبريل 1917 ويتعهدون بأن لا يعملوا على إقامة وتجديد مراكز عسكرية مستقبلاً، على أن يكون هذا الشرط مقيداً للسنوسيين أيضاً.
- لا يحق لأي من الطرفين نهب أو اغتصاب أو أخذ ممتلكات الطرف الآخر، كما يعتبر كلٌّ من الطرفين مسؤولاً عن الأمن والسلام في المنطقة التي تخضع لنفوذه، ويسمح لكافة التجار والعاملين بالتجارة والارتحال والمتاجرة مع الدواخل في (طبرق ودرنة وبنغازي) على أن تشمل حرية التجارة بقية الموانئ مستقبلاً.
- بقاء جميع الزوايا السنوسية التي سيطر عليها الإيطاليون سابقاً تحت النفوذ السنوسي، إضافة إلى إعفاء جميع الزوايا السنوسية وممتلكاتها من الرسوم والضرائب، وتدفع

الحكومة الإيطالية مرتبات لمشايخ الزوايا الواقعة ضمن مناطق نفوذها على أن يقوم هؤلاء بدور الوسيط للسلطات الإيطالية وأهل البلاد حين الحاجة.

- يطبق على السكان الليبيين القاطنين في مناطق النفوذ الإيطالي قانون الأحوال الشخصية الإيطالي، كما يتم تدريس القرآن الكريم وأصول الدين في المدارس والمساجد الليبية الواقعة ضمن مناطق النفوذ السنوسي.
- تعفى البضائع المستوردة للسنويين وطلابهم من الجمارك عدا تجارة السلاح، وتقدم إيطاليا المعونة المالية وتسمح بتوصيل الأدوار (المعسكرات) بأقرب المراكز الإيطالية بالهاتف لتسهيل الاتصال وتبادل الرأي.
- يقوم محمد إدريس بإبعاد كل من يكدِّر العلاقات بينه وبين الإيطاليين، بينما يُؤجل النظر في مرتبات العائلة السنوسية، ويلزم الاتفاق الطرفين بالاستعجال، ويتفق الجميع على الإصلاح وإطفاء الفتن. كما تم الاتفاق على تبادل الأسرى وإعادة فتح الأسواق.

ونص الاتفاق السنوسي الإنجليزي على الآتي:

1. فتح طرق التجارة عند بلدة السلوم المصرية الحدودية واتخاذ ميناء السلوم مركزاً للتبادل التجاري، على أن يكون طريق الإسكندرية السلوم الطريق الوحيد الذي تمر منه السلع إلى برقة.
2. تسليم الضباط الأتراك وغيرهم من أعداء بريطانيا إذا وقعوا في قبضة السيد محمد إدريس مستقبلاً إلى الإنجليز، وخروج جميع المسلحين التابعين للسنوسية وأعوانها من كل الأراضي المصرية، إضافة إلى عدم قيام أي تجمعات عسكرية أو مدنية مسلحة قرب الحدود المصرية الليبية.

3. تتعهد السلطات البريطانية بصيانة أموال السنوسية في مصر، وأن تسمح بجمع المعونات المادية من أنصار الطريقة السنوسية ومؤيديها، إضافة إلى اعترافها بخضوع واحة الجغبوب تحت إدارة وإشراف السنوسيين.
4. يكف السنوسيون عن إنشاء زوايا دينية لهم داخل الأراضي المصرية، ويتعهدون بإبعاد المفسدين والعابثين بالأمن ومحدثي الشغب والقلاقل من مناطق الحدود بين البلدين.
5. إطلاق سراح المعتقلين في مصر من أتباع السيد أحمد الشريف، وتسليم جميع الرعايا البريطانيين والمصريين التابعين لدول الحلفاء إلى الحكومة البريطانية في مصر.

المبحث الثالث: مفاوضات الرجمة (إقليم برقة) سنة 1339هـ/ 1920م

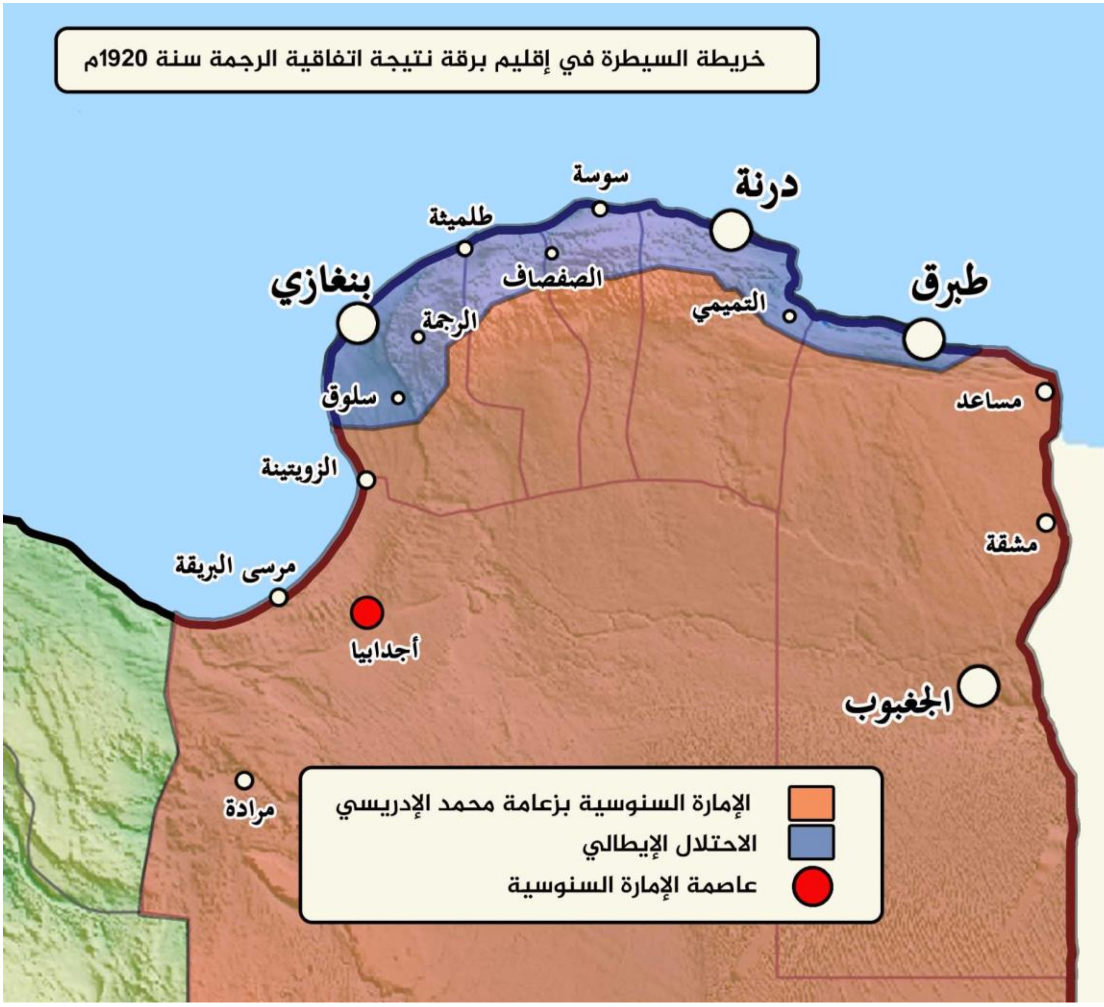
جاءت هذه الاتفاقية بديلاً عن اتفاقية عكرمة بعدما لم تكلل بالنجاح، وتم فيها: [1]

1. تقسيم إقليم برقة إلى قسمين: شمالي، وفيه السواحل وبعض الجبل الأخضر ويخضع للسيادة الإيطالية، وجنوبي، ويشمل: الجغبوب، وأوجلة، وجالوا، والكفرة، ويكون تحت إدارة مستقلة للإمارة السنوسية تكون عاصمتها إجدابيا.
2. ويتمتع محمد إدريس بلقب "أمير" لهذه الإمارة بحيث يتوارث الحكم في أولاده وأحفاده من بعده، مع حفظ حقه في التجول في جميع أنحاء برقة، ويتدخل في إدارة المنطقة الإيطالية متى شعر أن مصلحة أهالي البلاد تتطلب ذلك. إضافة إلى تخصيص إيطاليا العديد من الرواتب له وللمسؤولين معه ولشيوخ القبائل.

[1] كتاب برقة الهادئة، تأليف الجنرال رودولفو غراتسياني، ترجمة إبراهيم سالم بن عامر، ص 26، 27، 28، 29.

3. مسؤولية الأمير عن ضبط الأمن في منطقته، وقمع أي حركة تمرد تسعى إلى نقض الاتفاق وممارسة أية أعمال عسكرية ضد القوات الإيطالية، مع سعيه لإقناع الشعب بقبول هذا الاتفاق.

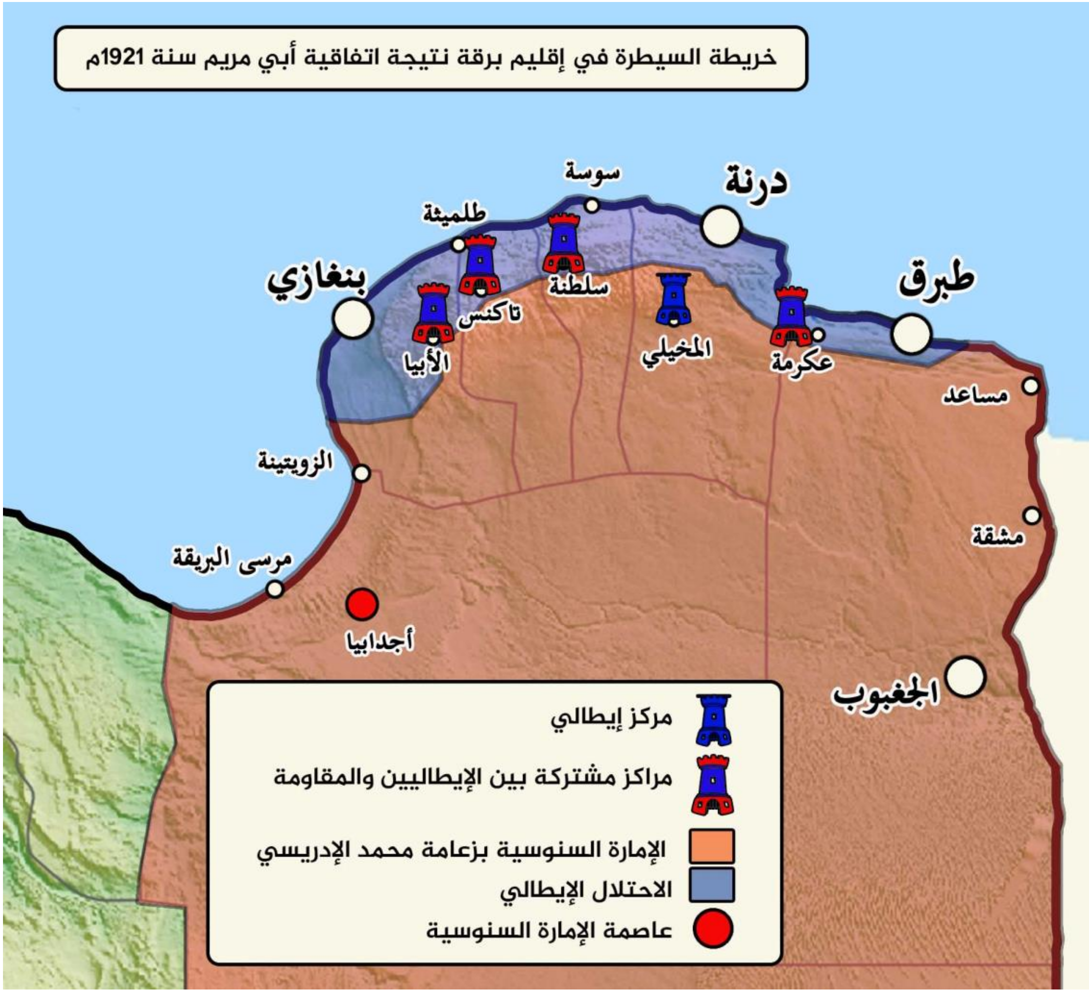
4. وفي الوقت نفسه تعهد الأمير بأن يحل قواته العسكرية، على أن يحتفظ بألف جندي فقط يستخدمهم في شؤون الإدارة وحفظ النظام.



الخريطة رقم (14): توزع السيطرة في إقليم برقة نتيجة اتفاقية الرجمة التي حصلت سنة 1920م

المبحث الرابع: اتفاقية أبو مريم في 11 نوفمبر 1921

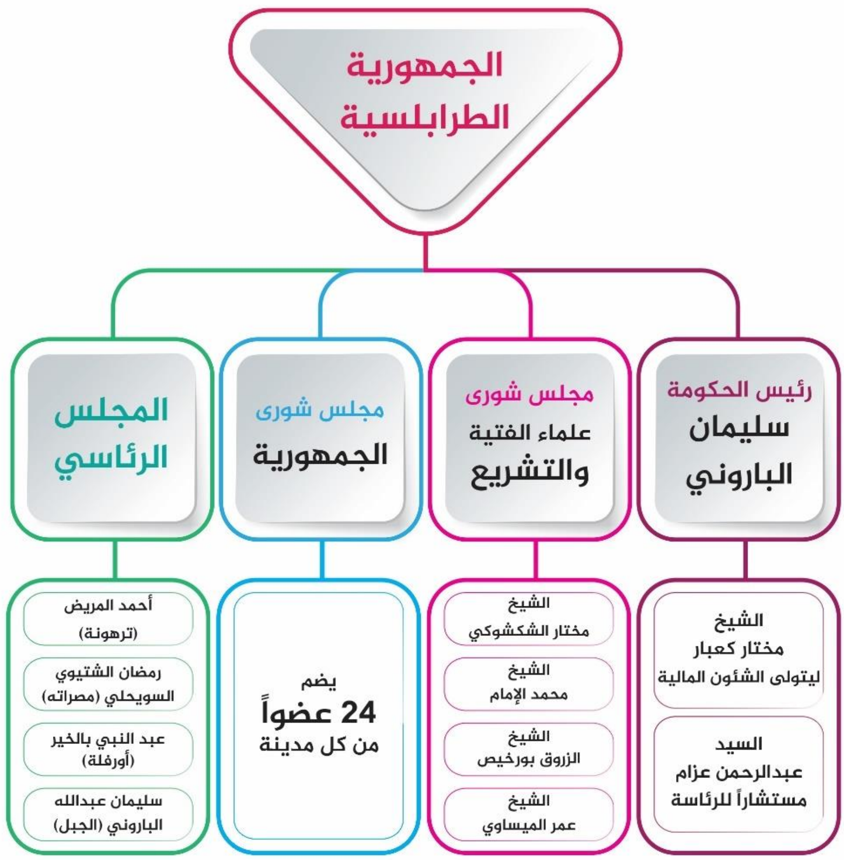
توصل الطرفان فيها إلى صيغة إنشاء أدوار مختلطة بين السنوسيين والإيطاليين، تضم جنوداً من الإيطاليين وجنوداً من المقاومة في عكرمة وسلنطة وتاكنس والأبيار، بحيث تكون فيها القيادة مشتركةً أيضاً، مع إقامة مركز إيطالي خاص في المخيلي.



الخريطة رقم (15): توزع السيطرة في إقليم برقة نتيجة اتفاقية أبي مريم التي حصلت سنة 1921م

المبحث الخامس: اتفاقية بني آدم (إقليم طرابلس) في سبتمبر 1919

لم تكن الثورة الليبية تملك ممثلاً واحداً خلال المفاوضات مع الإيطاليين، فبينما كان محمد إدريس يمثل إقليم برقة، كانت الجمهورية الطرابلسية التي أُنشئت في الجزء الغربي من ليبيا سنة 1918 على يد سليمان الباروني ورفاقه تمثل إقليم طرابلس. تبلورت فكرة تكوين الجمهورية الطرابلسية عقب هزيمة دول المحور في الحرب العالمية الأولى وتوقفِ الدعم التركي-الألماني للمقاومة الليبية ضد الاحتلال الإيطالي. وقد استغل ثوار طرابلس وثيقة معاهدة 1912م التي قرر فيها السلطان -بما له من حقوق السيادة- منح طرابلس الغرب وبرقة استقلالاً داخلياً مطلقاً، وانطلقوا منها لإضفاء الشرعية على حكومتهم الوليدة.[1]



---

[1] كتاب الحملة الإيطالية على ليبيا، دراسة وثائقية في استراتيجية الاستعمار والعلاقات الدولية، تأليف الدكتور: محمود حسن صالح منسي 1980م، ص 179 - 180

بعد إعلان الجمهورية الطرابلسية في 16 نوفمبر 1918 طلب المجتمعون عقد صلح مع الحكومة الإيطالية التي كانت تمارس نشاطاً توسعياً استطاعت على إثره السيطرة على زوارة وأبي كماش في مايو 1916. وعلى إثر هذا الضغط الإيطالي، دخلت أعيان طرابلس في مفاوضات مع الاحتلال في مارس 1919، حيث التقى وفد إيطالي (على رأسه الجنرال تارديتي) مع وفد من الجمهورية الطرابلسية في "خلة الزيتون"، وكان على رأس وفد طرابلس رمضان الشتيوي والهادي بك كعبار ومحمد الصويعي الختيوني والحاج فرحات القاضي، وانتهت بانعقاد صلح (استسلام) سواني بني آدم (أو خلة الزيتون) في 17 أبريل 1919. وفي 1 يونيو 1919، وبناء على هذا الصلح، أصدر ملك إيطاليا "عمانويل الثالث" مرسوماً يتكون من أربعين فصلاً، غير أن قواعده الأساسية ارتكزت على:

1. تسمى الحكومة حكومة طرابلس الغرب.
2. تكوين مجلس نواب محلي ذي صبغة استشارية ينتخبه أهل البلاد.
3. تعيين مجلس حكومة مؤلف من ثمانية أعضاء بقرار من الوالي الإيطالي بناء على ترشيحات من مجلس النواب الطرابلسي ومن عضوين إيطاليين ينتخبهم النائب العام.
4. يرأس هذا المجلس حاكم عام إيطالي بيده السلطات الملكية والعسكرية معين من جانب ملك إيطاليا.
5. أن يكون في كل متصرفية (منطقة) ضابط اتصال إيطالي بجانب زعماء المناطق العرب.
6. تجنيد الطرابلسيين يكون بالتطوع وحسبما تقتضيه الحاجة وقائدهم هو الحاكم العسكري.
7. للطرابلسيين الحائزين على شهادات عالية الحق في مزاولة المهن الحرة كالطب والمحاماة وغيرها في إيطاليا، كما هو في طرابلس.

وقَّع على هذا الدستور عن الطرابلسيين: سليمان الباروني، أحمد المريض، رمضان الشتيوي، أحمد الصويعي وعبد النبي بالخير. ووقعها عن الجانب الإيطالي: الجنرال "ماجور تارديتي" رئيس الدائرة السياسية والجنرال "باسكانو" رئيس هيئة أركان حرب الجيش الإيطالي. وفي 4 سبتمبر 1919 بقرار من الوالي الإيطالي للقطر الطرابلسي تكونت هذه الحكومة المحلية التي كان مقرها طرابلس من: عمر بك بودبوس، أحمد بك الشتيوي السويحلي، علي بك الشنطة، أحمد بك الفسطاوي، محمد الصويعي بك، محمد فكيني بك ومحمد بك بن الفقيه حسن.

وعملياً أدى الصلح وصدور القانون الأساسي الى حل الجمهورية الطرابلسية تلقائياً (فقد دامت الجمهورية من 16 نوفمبر 1918 إلى 1 يونيو 1919 أي فقط ستة شهور ونصف الشهر). اعتزل الباروني العمل السياسي بعد حل الجمهورية، وفي عام 1922م أجبرته السلطات الإيطالية على مغادرة طرابلس، فتنقل بين تركيا وفرنسا محاولاً العودة إلى أرض الوطن ولكنه منع من ذلك.

ولأن اتفاقية بني آدم لم تنجح في تهدئة الأوضاع في البلاد وتوفير الاستقرار، عادت الأعمال العسكرية إلى المشهد، وقام الثوار بقيادة رمضان الشتيوي بضرب العديد من مراكز الاتصال التي تم إنشاؤها على إثر اتفاقية "خلة الزيتون" وأسر وقتل العديد من الطليان. ولكن مع مقتل رمضان الشتيوي في إحدى المعارك التي حصلت في منطقة ورفلة يوم 24 أغسطس 1920، انتكست المقاومة في طرابلس، وانعقد على إثر ذلك مؤتمر في "غريان" حضره زعماء الحركة الوطنية من قادة الجهاد في طرابلس، وذلك في (ربيع الأول 1339 هـ الموافق لنوفمبر 1920م)، وقد انبثقت عن هذا المؤتمر "هيئة الإصلاح المركزية" التي قامت سنة (1341هـ/1922م) بمبايعة محمد إدريس السنوسي أميراً على القطرين طرابلس وبرقة، وذلك من أجل توحيد القيادة الثورية في كل القطر الليبي.

ولكن بعد قبول محمد السنوسي لهذه البيعة، اضطر إلى الذهاب إلى مصر بعد احتلال القوات الإيطالية لإجدابيا ونقضها لكل الاتفاقات السابقة الخاصة بإقليم برقة، وهناك

جهز لإعداد قاعدة انطلاق ودعم، تاركاً عمر المختار يقود حركة المقاومة فوق الأراضي الليبية.[1]

الجدير بالذكر أن مسار المفاوضات في طرابلس قد اتسم بعدم الاستقرار، حيث كانت الحروب الداخلية السمة الغالبة عليه، ولعل التهدئة مع الإيطاليين كانت سبباً في تفرغ القبائل لتصفية الحسابات القديمة وإثارة النزاعات القديمة. ومن الصراعات التي أثرت بشكل كبير على واقع الثورة في طرابلس الحرب التي وقعت سنة 1920 بين قبائل مصراتة بقيادة رمضان الشتيوي وقبائل ورفلة في بني وليد بقيادة عبد النبي بالخير، والتي قتل خلالها رمضان في 24 أغسطس من نفس السنة. أما الصراع الداخلي الآخر الذي كان له أثر كبير في إضعاف الثوار في طرابلس فهو الحرب الداخلية التي وقعت سنة 1921 بين البربر في منطقة نالوت بقيادة خليفة بن عسكر وبين العرب في منطقة زيتان بقيادة محمد الفكيني، وقد أدى هذا الصراع إلى تهجير البربر نحو المناطق الساحلية واصطفافهم أكثر فأكثر مع الطليان الذين استغلوا هذه الصراعات لكسب الحلفاء وتفكيك الصفوف الثورية وإثارة العصبيات القبلية والعرقية.[2]

---

[1] جاء في بعض المراجع أن السبب الأساسي لذهاب محمد الإدريسي إلى مصر هو حاجته للعلاج بعد تعرضه لمحاولة اغتيال (تسميم).

[2] للاطلاع أكثر حول الأسباب والدوافع التي جعلت العديد من الزعماء ينضمون للطليان ولمعرفةٍ أكثر عمقاً حول حقيقة النزاعات الداخلية التي حصلت في هذه الحقبة في طرابلس وفزان يمكنك مراجعة كتاب المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا لعلي عبد اللطيف الفصل الخامس.

الفصل السادس: حملات الاسترداد (من 1922 حتى 1932).

المبحث الأول: مراحل حملات الاسترداد في إقليم طرابلس

لم تصمد إذاً الاتفاقيات التي وقعها سليمان الباروني ورفاقه في إقليم طرابلس، إذ استمرت القوات الإيطالية بمحاولة التوسع على الساحل الغربي الليبي، بل على العكس من ذلك تماماً لقد كانت سبباً لتفاقم الصراعات الداخلية وتفكك الصفوف الثورية، وفي سنة 1922م استلم الفاشيون السلطة في إيطاليا،[1] فأعلنوا أيضاً عدم اعترافهم بالاتفاقات السياسية القديمة التي وقعتها الحكومة السابقة مع الأمير محمد إدريس في إقليم برقة، وانطلقوا فيما أسموه بعد ذلك بحملات الاسترداد لكل البلاد الليبية.

بدأت **المرحلة الأولى** من عمليات إعادة الاحتلال بالنزول يوم 26 يناير 1922م في ميناء قصر أحمد بمصراتة، ذلك النزول الذي دُبر ونُفذ بطريقةٍ سريةٍ مفاجئة، وقد حصلت في منطقة قصر أحمد خلال هذه المرحلة قامت العديد من المعارك، لعل أشهرها معارك السبت الأول (4 فبراير) والسبت الثاني (11 فبراير).

[1] استغل "بينيتو موسوليني" الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي نتجت في إيطاليا عقب الحرب العالمية الأولى، وأسس جماعة متشددة في ميلانو عرفت بالفاشية، تصاعد نفوذها فأصبحت حركة سياسية منظمة استطاعت إيصاله إلى البرلمان عام 1921 ثم شكل فِرَقاً مسلحة من المحاربين القدامى سُميت "سكوادريستي" لإرهاب الاشتراكيين والشيوعيين. وفي عام 1922 صعد حملته وبدأ بتنظيم مظاهرات كبرى شارك فيها آلاف من أصحاب القمصان السود (شعار الفاشيين الإيطاليين)، رافعاً شعار "إما أن تُعطى لنا الحكومة أو سنأخذ حقنا بالمسير إلى روما".

وفي أعقاب موجات العنف والفوضى كُلف موسوليني بتشكيل الحكومة، فألغى الأحزاب والمنظمات النقابية ومنع كل نشاط لغير الفاشيين وقمع كل خصومه ونصب نفسه القائد الأوحد. وعلى صعيد السياسية الخارجية، نهج موسوليني سياسية عدوانية تقوم على المغامرة، إذ احتل إثيوبيا، ودعم الجنرالَ فرانكو خلال الحرب الأهلية الإسبانية، وربط صلات وثيقة بألمانيا النازية، وتحفز لدعمها في بواكير الحرب العالمية الثانية التي خسرها فيما بعد، وسقطت الفاشية مع دخول قوات الحلفاء روما عام 1943، كما أُلقي القبض على موسوليني ثم أُعدم.

ثم انتقلت حملات الاسترداد في طرابلس إلى **المرحلة الثانية، فكانت** على شكل حملتين كبيرتين انطلقتا من طرابلس؛ اتجهت الحملة الأولى تجاه بلدة الزاوية، وكانت على شكل قوتين، واحدة من سيدي بلال، والثانية من زوارة، واستمرت هذه الحملة بين 16 و23 أبريل 1922، وكانت بقيادة الجنرال غراتسياني، بينما انطلقت الحملة الثانية تجاه المناطق الواقعة بين جنزور والعزيزية والسواني (سواني بني آدم) وفندق بن غشير، وقد استمرت هذه المرحلة بين 29 أبريل إلى 16 مايو، ووقعت خلالها عدة معارك، لعل أهمها معركة بئر المرغني (30 أبريل) وسيدي السائح (4 مايو)، لتصبح هذه الرقعة المحتلة حديثاً قاعدة انطلاق نحو الجبل الغربي.



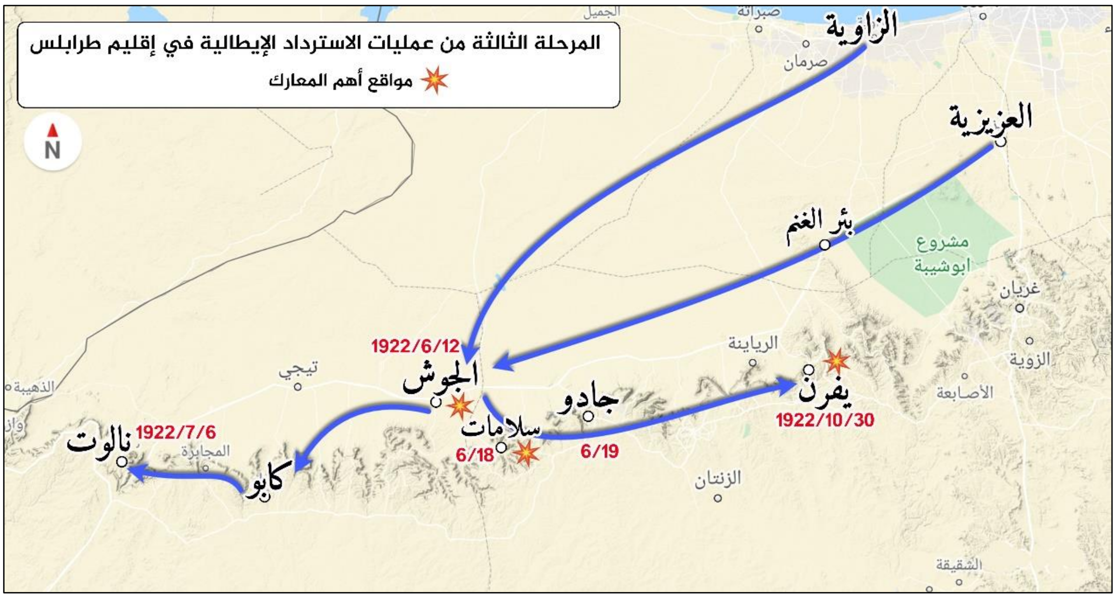
المرحلة الأولى من عمليات الاسترداد الإيطالية، السيطرة على ميناء قصر حمد في مصراتة في 26 يناير 1922



المرحلة الثانية من عمليات الاسترداد الإيطالية في إقليم طرابلس

عقب السيطرة على المنطقة الغربية الساحلية، عمل الطليان على التوسع نحو الجبل الغربي لتحقيق **المرحلة الثالثة** من عمليات الاسترداد في إقليم طرابلس، فحشدوا لهذه الحملة 7400 جندي و600 فارس و10 قطع مدفعية، وأُسندت قيادة الحملة للجنرال غراتسياني، فزحفت القوات الإيطالية على الجوش في 12 يونيو 1922، واستولت على

كابو ونالوت في 6 يوليو من نفس السنة، ثم بلدة جادو يوم 19 يونيو، ثم لتصل إلى يفرن في 30 أكتوبر 1922.

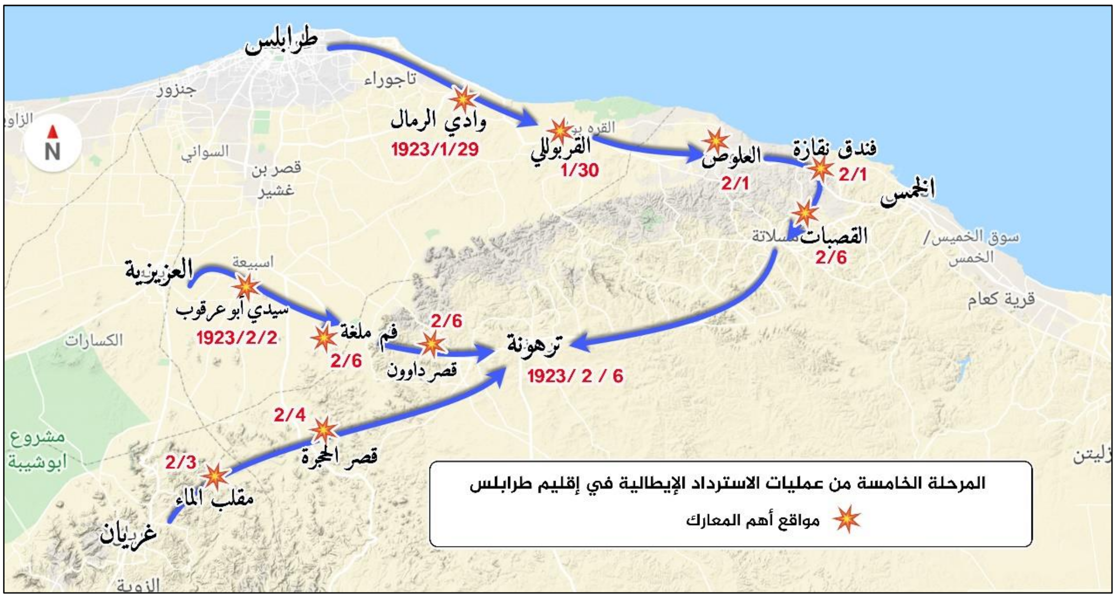


وقد جرى خلال هذه المرحلة العديد من المعارك الشرسة، منها: معركة وادي الوخيم (30 مايو) ومعركة الجوش (12 يونيو) ومعركة السلامات (18 يونيو) ...



ثم اتخذ الإيطاليون من يفرن قاعدة انطلاق **للمرحلة الرابعة من حملات الاسترداد في إقليم طرابلس**، وكان الهدف هذه المرة بلدة غريان. فحشدو لهذه الحملة قوة تقارب 8750 جندي و750 فارسٍ و8 قطع مدفعية، وانطلقت القوات من العزيزية والمنطقة الغربية، بينما كان المحور الرئيسي منطلقاً من يفرن بقيادة الجنرال غراتسياني أيضاً، وتم احتلال غريان في 17 نوفمبر 1922 دون مقاومة تذكر عدى معركة واحدة في فندق الشيباني حصلت ضد القوات الزاحفة من العزيزية.

وبعد أن فرغ الاحتلال من السيطرة على غريان، أخذ يستعد **للمرحلة الخامسة** من عمليات الاسترداد في إقليم طرابلس، والتي تمثلت في إخضاع ترهونة، فحشد لهذه الغاية قوة كبيرة تقدر بـ 9 آلاف مقاتل، وكان من المخطط أن تنطلق القوات من العزيزية وغريان في حركة التفاف وتطويق.

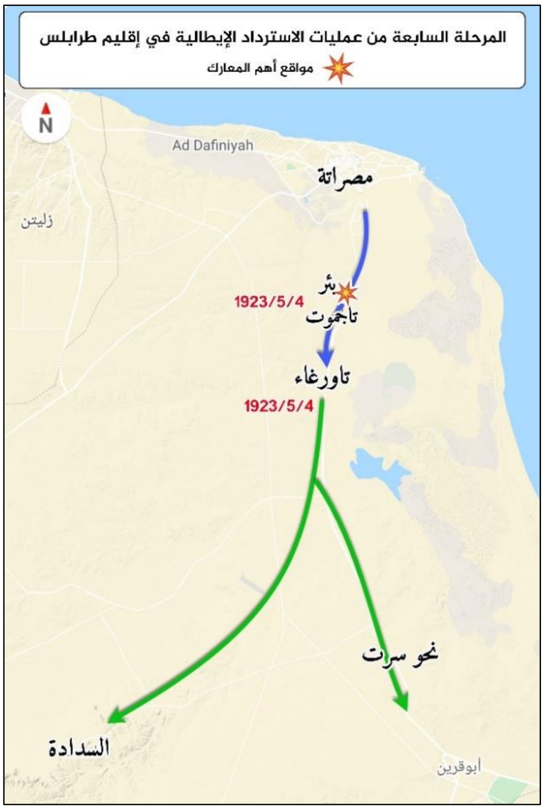


كانت ترهونة في ذلك الوقت تمثل مركز القيادة السياسية والعسكرية للثوار الطرابلسيين، وخلال الدفاع عنها وقعت العديد من المعارك، لعل أهمها: معركة وادي الرمل (29 يناير 1923) ومعركة قصر القربوللي (30 يناير) ومعركة فندق العلوص (1 فبراير) ومعركة سيدي أبو عرقوب (2 فبراير) ومعركة مقلب الماء (3 فبراير) ومعركة قصر الجرة (4 فبراير) ومعركة وادي ملغة (6 فبراير) ... غير أن القوات الإيطالية تمكنت من إخضاع ترهونة بالكامل يوم 6 فبراير 1923.

واصلت القوات الإيطالية بعد ذلك حملات الاسترداد، وكانت الهدف الآن من **المرحلة السادسة** هو السيطرة على الشريط الساحلي الممتد من الخمس حتى مصراتة، واحتلال البلدان الواقعة على هذا الشريط بما في ذلك مصراتة المدينة، إضافة إلى فك حصار الحامية الإيطالية بقصر أحمد التي ظلت مرابطة هناك منذ نزولها في يناير 1922. وكانت الخطة الإيطالية تقتضي الزحف بتسعة آلاف جندي انطلاقاً من الخمس وترهونة نحو زليتن ومصراتة.

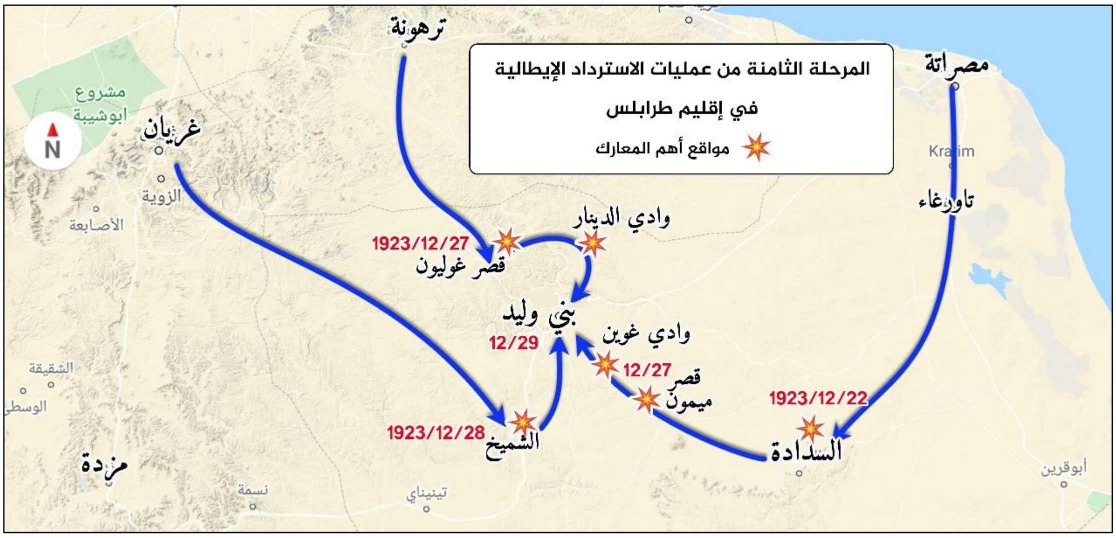


ودارت في نطاق هذه المرحلة عدة معارك هامة أبرزها: معركة رأس الحمام قرب الخمس (21 فبراير 1923) ومعركة وادي كعام (23 فبراير) ومعركة بئر أبي سميث (22 فبراير) ومعركة رأس القطار (22 فبراير)، وقد كانت هذه الحملة مشتركة بين القوات البرية وأسطول من الطائرات والقطع البحرية، وتمكنت فعلاً من دخول مصراتة المدينة في 23 فبراير 1923، وفك الحصار عن الحامية في قصر أحمد.



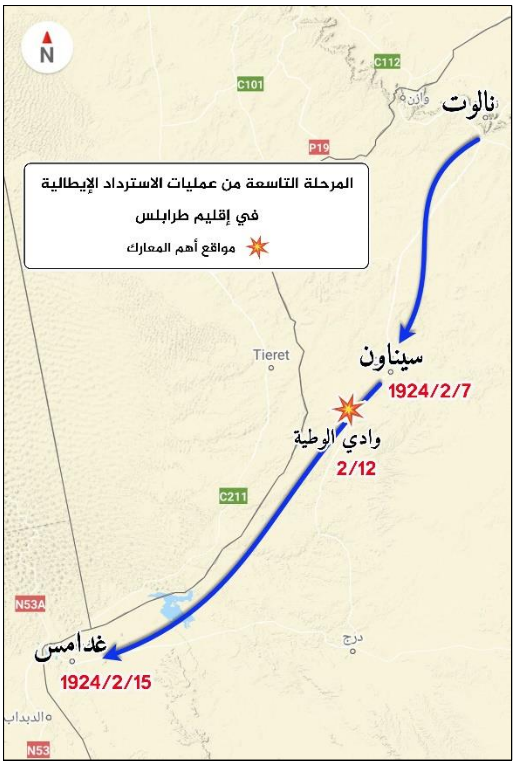
ولتأمين المناطق المحتلة حديثاً من قوات المجاهدين التي كانت قد تجمعت في المنطقة الشرقية الجنوبية لمصراتة، شرعت القوات الإيطالية في تنفيذ **المرحلة السابعة** من حملات الاسترداد في إقليم طرابلس، وحشدوا قوة هائلة من مصراتة نحو بلدة تاورغاء، فتحركت هذه القوة نحو بئر تاجموت (سواني المشرك) حيث دارت المعركة الشهيرة (4 مايو 1923) التي استشهد فيها سعدون الشتيوي، فتحول الثوار على إثرها إلى السدادة ومنطقة سرت.

وتمهيداً للتوسع نحو القِبلة وفزان، حشد الطليان قوة تتألف مما يقارب 10 آلاف مقاتل لتنفيذ **المرحلة الثامنة من حملات الاسترداد في إقليم طرابلس** والسيطرة على منطقة قبيلة ورفلة.



وفي أواخر سنة 1923، انطلقت هذه المرحلة بتحريك 3 قوات، خرجت القوة الأولى من مصراتة نحو السدادة التي كان قد انحاز إليها المجاهدون في السابق، وخلال طريقها اصطدمت بالمجاهدين في معركة السدادة (22 ديسمبر) ومعركة قصر ميمون (27 ديسمبر)، أما القوة الثانية وهي الرئيسية فقد تحركت من ترهونة يوم 23 ديسمبر 1923 بقيادة الجنرال غراتسياني فاحتلت بني وليد في 29 ديسمبر، لكن بعد أن واجهت معارك ضارية مثل معركة قصر غوليون ومعركة وادي دينار (27 ديسمبر)، بينما خرجت القوة الثالثة من غريان لمهاجمة بني وليد من الجنوب وقطع طريق انسحاب الثوار إلى القبلة، لتواجه أيضاً معركةً صعبةً سميت بمعركة الشميخ (28 ديسمبر) وكانت هذه آخر معارك الدفاع عن ورفلة بالنسبة للثوار، وآخر المعارك التي حدثت في طرابلس الغرب سنة 1923م.

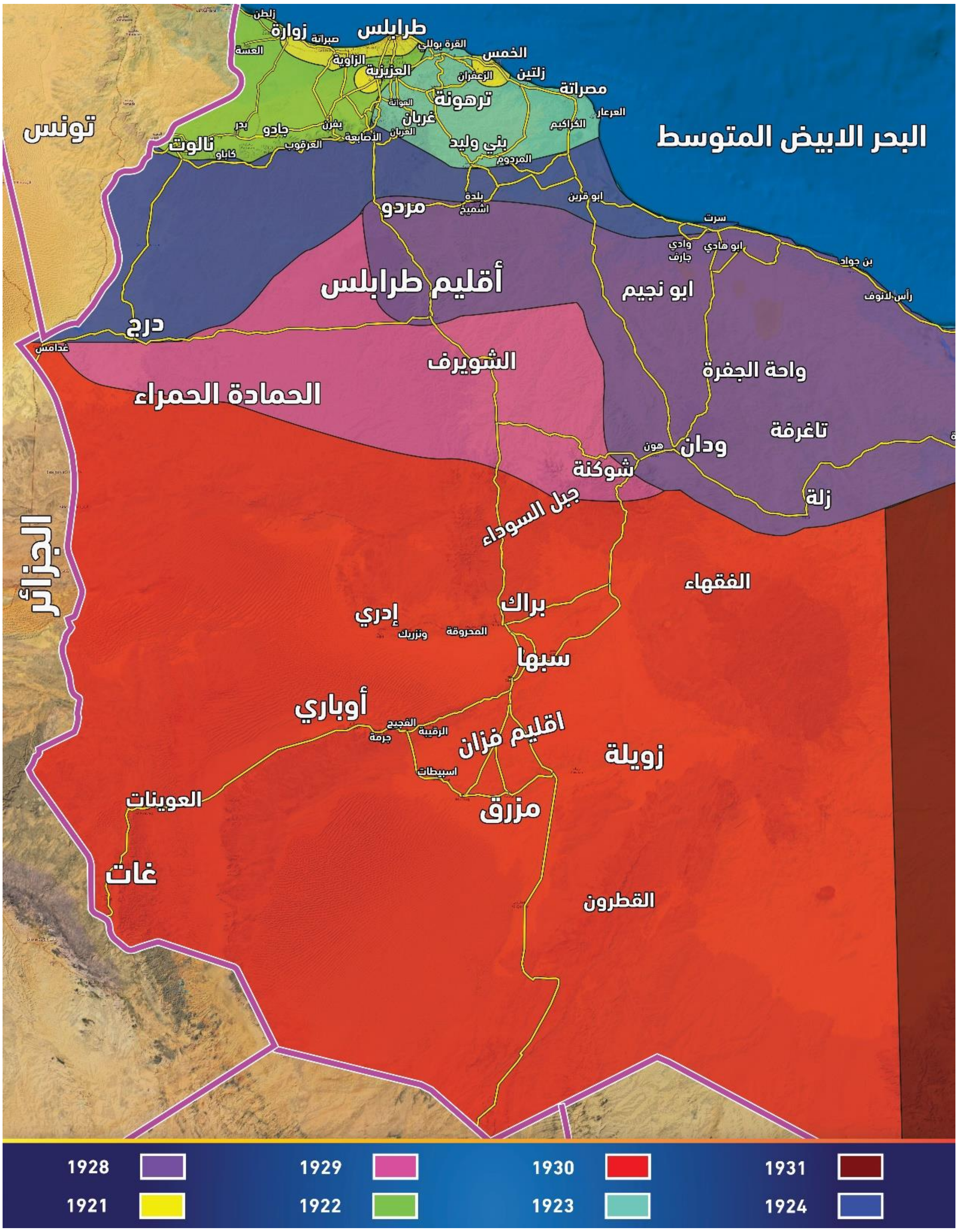
بعد أن استقر لهم الأمر في ورفلة، اهتم الطليان باحتلال غدامس، فكانت **المرحلة التاسعة من حملات الاسترداد في إقليم طرابلس**، حيث زحفت القوات الإيطالية من قواعدها بنالوت وسيطرت على سيناون في 7 فبراير، ثم استمرت في طريقها نحو غدامس



التي استولت عليها يوم 15 فبراير 1924م بعد معركة وادي الوطية (18 فبراير)، وبهذا خضعت منطقة جنوب طرابلس للإيطاليين بالكامل، إلا بعض المعارك التي قادها أهل مدينة مزدة وانتهت بإخضاع المدينة في 15 يونيو 1924م.

وبهذا لم يبق تقريباً مكان لم يخضع للطليان في طرابلس إلا المناطق الشرقية القريبة من سرت، ولهذا فقد توجهت **حملات الاسترداد في مرحلتها العاشرة** بهذا الاتجاه بقوة تقارب 3200 جندي إيطالي لم يكن يقابلها في أحسن الأحوال إلا 500 مجاهد ليبي استقروا في سرت بعد الانسحابات السابقة. وكان احتلال سرت ضرورياً لأنه سيكون سبباً في التحام القوات الإيطالية التي كانت تقوم بالاسترداد في إقليم برقة، وتحديداً في إجدابيا وما حولها. وفعلاً تحرك الاحتلال من مصراتة يوم 23 نوفمبر 1924م، وتمكن في اليوم نفسه من السيطرة على قصر أبي هادي بعد معركة شرسة.

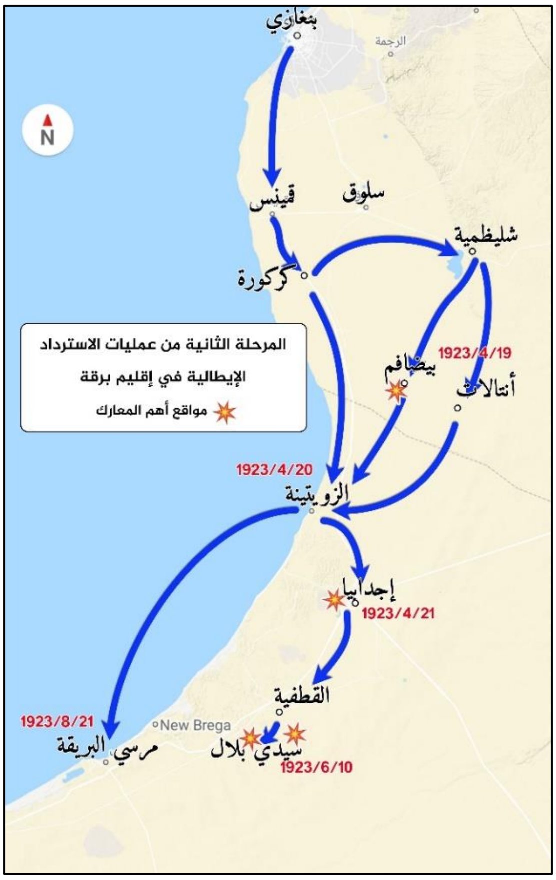




الخريطة رقم (16): توسع حملات الاسترداد الإيطالية في إقليم طرابلس وفزان.

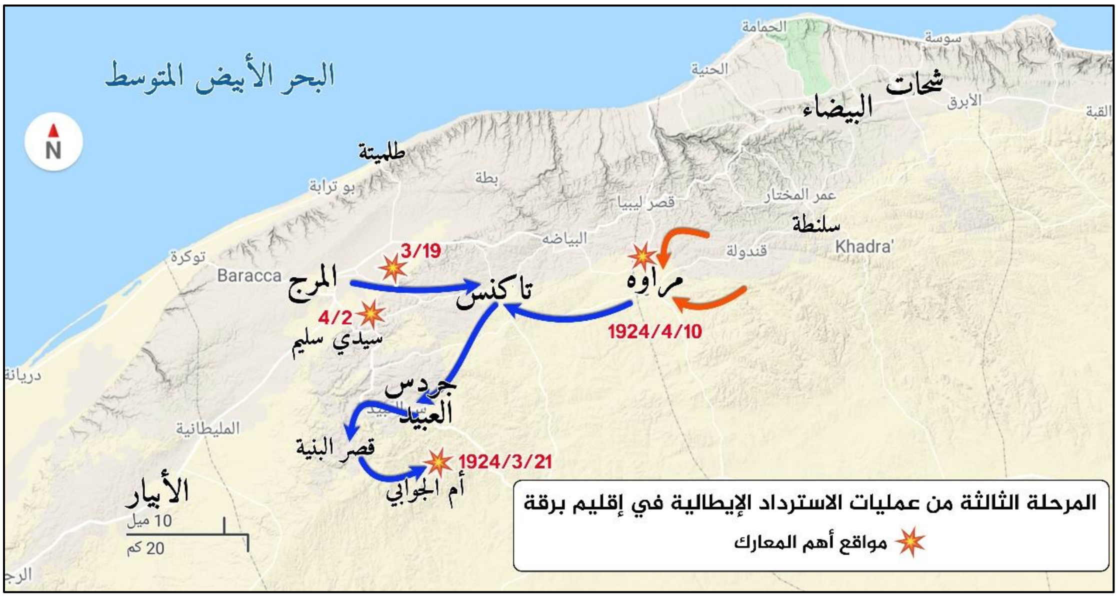
المبحث الثاني: مراحل حملات الاسترداد في إقليم برقة

تزامناً مع العمليات الحربية التي كانت تجري في المنطقة الشرقية من طرابلس، أمر موسوليني في فبراير 1923م القائد الإيطالي في برقة (بون جواني) برفع الجاهزية العسكرية والإعداد لإطلاق حملات الاسترداد في هذا الإقليم. وبالفعل بدأت القوات الإيطالية بتنفيذ **المرحلة الأولى من عمليات الاسترداد في إقليم برقة** بالهجوم أولاً على الأدوار المختلطة التي تم الاتفاق عليها في معاهدة أبي مريم، وتم تجريد الثوار فيها من أسلحتهم، وبهذا استطاع الطليان في مارس 1923 إخضاعَ بلدات الأبيار وتاكنس وسلطنة والمخيلي وعكرمة وخولان، لتكون هذه المناطق قاعدة انطلاق للعمليات الحربية في الجبل الأخضر والمناطق المجاورة لبنغازي.

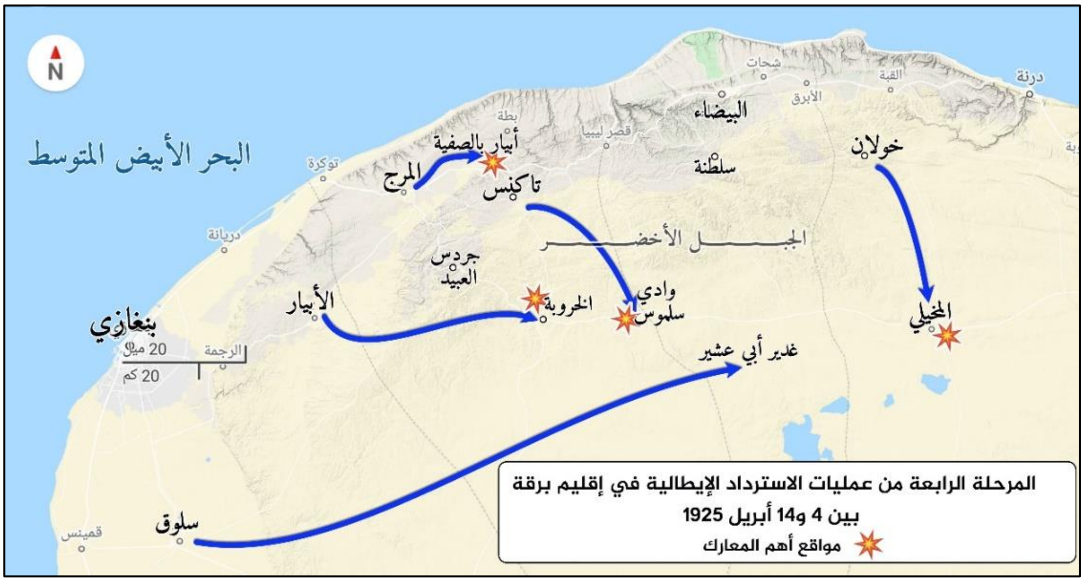


انطلقت بعد هذا **المرحلة الثانية من عمليات الاسترداد في برقة** لإخضاع جنوب بنغازي وصولاً إلى إجدابيا، فتم إخضاع كل من الشليظمة ومسوس والكرداسي وأنتيلات تمهيداً للزحف على إجدابيا التي تمت السيطرة عليها بشكل كامل في 21 أبريل 1923م. ثم حاولت القوات الإيطالية التوسع على إثر ذلك نحو جالو وأوجلة إلا أنها أصيبت بهزيمة نكراء في بئر بلال (10 يونيو) وفي بئر بريقه (11 يونيو) مما تسبب في وقف حملات الاسترداد في برقة إلى حين.

أخذت قوات المجاهدين بعد ذلك تتجمع في الجبل الأخضر وتنشط في ضرب طرق الإمداد الإيطالية، فخطط الاحتلال لشن حملة تجاه مناطق الجبل، لتكون هذه الحملة هي **المرحلة الثالثة من عمليات الاسترداد في برقة.** وفي 16 مارس 1924، خرجت قوات إيطالية ضخمة من قاعدة مرج وقاعدة سراوة، واتجهت نحو تاكنس، ومنها إلى جردس العبيد وقصر البنية، فنشبت في هذه المرحلة العديد من المعارك لعل أهمها: معركة شرقي المرج (19 مارس) ومعركة الكويسية (20 مارس) ومعركة أم الجوابي (21 مارس) معركة قصر طولون (8 أبريل) ...



وإصراراً منهم على قمع حركة الجهاد التي كانت تحت قيادة عمر المختار واتخذت لها ملاذاً في الجبل الأخضر، قررت إيطاليا الانطلاق **بالمرحلة الرابعة من عمليات الاسترداد في برقة،** فحشدت أوائل سنة 1925 قوة كبيرة تتألف من 4045 مقاتل و1594 دابة و104 سيارة نقل و8 مصفحات ودبابتين، لتتحرك هذه القوات من قواعدها في سلوق والأبيار والمرج وتاكنس وخولان نحو مناطق رباط مجاهدي الجبل الأخضر في الخروبة وغدير أبي غشير ووادي سمالوس وأبيار بالصفية وقصور المجاهير والمخيلي.



وقد استغرقت هذه المرحلة بين 4 و14 أبريل 1925. وبحسب المصادر الإيطالية، فإن المجاهدين قد خسروا في هذه الحملة 250 رجلٍ و5200 رأسٍ من الإبل و10 آلاف رأسٍ من الماشية و350 خيمة، غير أن كل ذلك لم يخضع المقاومة في الجبل الأخضر.



دفعت شراسة المقاومة في الجبل الأخضر بالطليان نحو التخطيط لتطويق الجبل وقطع الإمدادات المصرية عنه، ومن هذا المنطلق كان احتلال الجغبوب مسألةً مهمة واستراتيجيةً بالنسبة لإيطاليا، فهذا سيُطبق الخناق على الجبل الأخضر من الشرق ويقطع إمدادات الذخيرة والغذاء التي كانت تصله من مصر بشكل مستمر. وفي هذا السياق، انطلقت **المرحلة الخامسة من عمليات الاسترداد في برقة،** فتحركت قوات الاحتلال من بلدة مساعد بتاريخ 30 يناير 1926، وكانت تتكون من 91 ضابطاً و731 جندياً إيطالياً و1646 جندياً أرتيرياً وصومالياً وليبياً و36 مدرعة آلية و205 ناقلة جنود ميكانيكية و115 دابة من إبل وخيل وبغال و4 مدافع جبلية و60 مدفعاً رشاشاً،

وكانت هذه القوات بقيادة الكولونيل (رونكي).[1] وفعلاً استولت إيطاليا على الجغبوب بشكل كامل في 7 فبراير 1926، وذلك تزامناً مع تنفيذ عمليات حربية في الجبل الأخضر بهدف إشغال المختار ورفاقه.

وعلى الرغم من الضربة الموجعة التي تلقاها الثوار بعد سقوط الجغبوب، فإن حركة الجهاد استمرت في نشاطها، وهذا ما استدعى اطلاق ما يمكن أن نسميه **المرحلة السادسة من عمليات الاسترداد في برقة** سنة 1927، وذلك بهدف إخضاع الجبل الأخضر، وقد سجلت هذه السنة العديد من المعارك، لعل أبرزها معركة الرحيبة (28 مارس 1927) التي خسر فيها الطليان 6 ضباط و300 جندي، ومعركة حلوق الجير (28 أبريل) وبئر الزيتون (10 يوليو) ومعارك فايدة (19 يوليو)، وقد استمرت هذه المرحلة حتى نهاية سبتمبر 1927، غير أنها باءت بالفشل مجدداً ولم تحقق سيطرةً كاملة على الجبل الأخضر.

وفي سنة 1927، كانت الأنظار الإيطالية متجهة نحو منطقة الخليج والجفرة التي استقرت فيها مجموعات من قبائل المغاربة بقيادة صالح باشا الأطيوش، ومن قبائل أولاد سليمان بقيادة عبد الجليل سيف النصر، وكان فيها معسكر حمد بك سيف النصر، ومجموعات أخرى من قبائل العواقير بزعامة عبد السلام باشا الكزة والشيخ سليمان الرقرق. وكان احتلال منطقة الخليج والجفرة سيمكن إيطاليا من السيطرة على كافة السواحل الليبية، وإعادة الاتصال البري بين قواتها في برقة وطرابلس، إضافة أن ذلك سيضيق الخناق أكثر على المختار في الجبل الأخضر من جهة الغرب، خاصة بعد احتلال الجغبوب من جهة الشرق سنة 1926.

وفي فبراير 1928 انطلقت **المرحلة السابعة من عمليات الاسترداد في برقة،** فتحركت قوات كبيرة بقيادة الجنرال غراتسياني نحو الجفرة وزلة، وجرت في نطاق هذا التقدم

[1] كتاب برقة الهادئة، تأليف الجنرال رودولفو غراتسياني، ترجمة إبراهيم سالم بن عامر، ص 37.

معركة بئر تاقرفت الشهيرة (25 فبراير)، ثم تم التوسع نحو واحات جالو وأوجلة ومرادة في 25 مارس 1928.



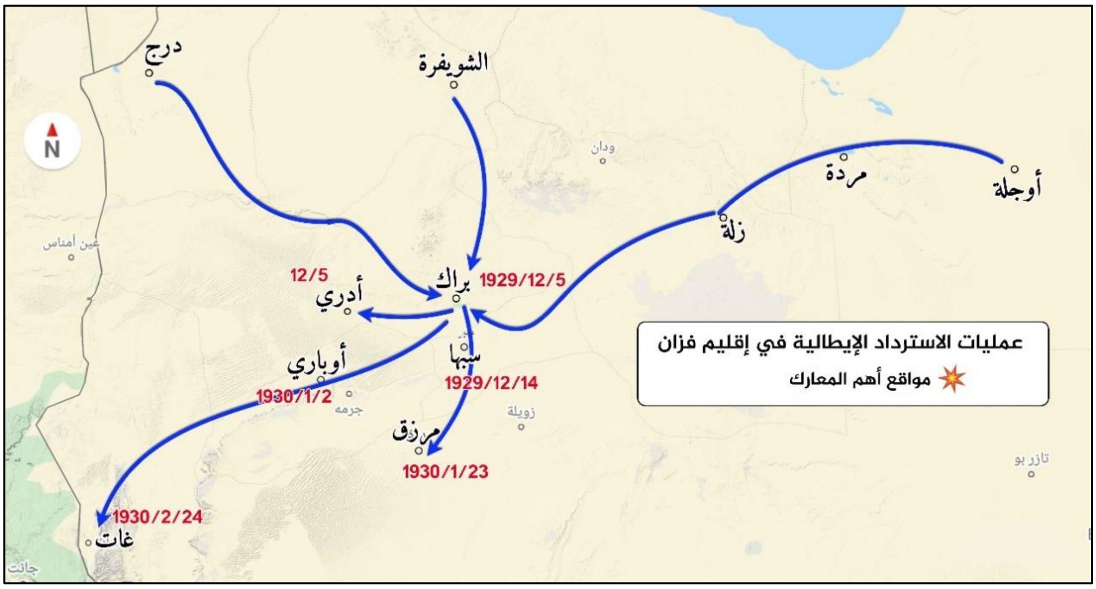
وعلى إثر هذه الحملات تم القضاء على معسكرات العواقير والمغاربة التي كانت منتشرة في أواسط وغرب برقة، فهاجر معظم قادتها إلى مصر مثل الحاج حسن الظريف وسعيد شلبي وعبد النبي مذكرو وعبد الله حويل وعبد الله العبار... كما اختار بعضهم الالتحاق بعمر المختار مثل عبد الحميد العبار الذي استلم بعد ذلك قيادة معسكر الجبارنة.

المبحث الثالث: مراحل حملات الاسترداد في إقليم فزان

بعد السيطرة على الشريط الساحلي الليبي وإقليم طرابلس، اتجهت أنظار إيطاليا إلى إقليم فزان الذي تجمع فيه العديد من ثوار طرابلس، حيث انسحبت إلى هناك قبائل الزنتان وأولاد بوسيف والمشاشية وورفلة.

وبعد لجوء عبد النبي بالخير (زعيم ورفلة) إلى حلفائه أولاد سليمان في بمنطقة فزان تحالف مع عبد الجليل سيف النصر (زعيم قبيلة أولاد سليمان) ضدَّ خليفة الزاوي (الذي كان يحكم فزان الغربي وكان متهماً بالعمالة للإيطاليين) وتمكّنا من هزيمته في صيف 1926 بعد حصار امتدَّ نحو 6 شهور في قلعة مرزق. ومنذ عام 1926 قادت قبائل أولاد سليمان وحلفاؤها في قبائل المشاشية والزنتان وأولاد بوسيف في فزان حرب عصاباتٍ ردعت التقدم العسكري الإيطالي حتى 1929.

وفي نهاية 1929، تحركت القوات الإيطالية بقيادة غراتسياني لتنفيذ عمليات الاسترداد في فزان، وانطلقت من قواعدها في درج والشويفرة وجالو نحو براك، فتمكنت من احتلالها في 5 ديسمبر 1929، ثم أخضعت مرزق في 23 يناير 1930، وغات في 24 فبراير. كما استمر غراتسياني يلاحق المجاهدين الفارين حتى أقصى الجنوب الليبي على الحدود مع الجزائر وتشاد، إلى أن انتهت عملية احتلال فزان بشكل كامل في أبريل 1930.



وقد أدّى احتلال فزان في عام 1930م إلى انتهاء حركة المقاومة بها، حيث هاجر محمد بك الفكيني إلى تونس، وعبد النبي بالخير إلى تونس أيضاً، غير أنَّه مات عطشاً في طريقه إليها داخل الصحراء الجزائرية، ولم يُعثر على جثته.[1] وهاجر الأخوان حمد وعمر سيف إلى السودان، بينما هاجر صالح باشا الأطيوش وعبد الجليل سيف النصر إلى الكفرة، ثم إلى مصر بعد احتلال الكفرة سنة 1931.

المبحث الرابع: عودةً إلى حملات الاسترداد في برقة

في يناير 1929، عُين بادوليو حاكماً عاماً على ليبيا. وفي 19 يونيو من نفس السنة، عُقد اجتماع بين عمر المختار وبادوليو، وذلك للتفاوض والتفاهم حول شروط وقف إطلاق النار. واستمر الاتصال السياسي بين الجانبين، نخيم الهدوء على الجبل الأخضر حتى نوفمبر 1929، إلى أن قرر عمر المختار استئناف العمل الحربي بسبب مماطلة الطليان.

ومع بداية سنة 1930م، كان إقليم فزان قد خضع أيضاً للسيطرة الإيطالية الكاملة، وبهذا تكون منطقة جنوب برقة والجبل الأخضر هي كل ما تبقى للثوار. ولأن الجبل الأخضر قد أبدى مقاومة شرسة وصلابة دفاعية فريدة بقيادة عمر المختار، اتجه الطليان نحو الجنوب، فكانت **المرحلة الثامنة من عمليات الاسترداد في إقليم برقة** تهدف بالأساس إلى السيطرة على منطقة الكفرة والواحات الجنوبية المجاورة لها.

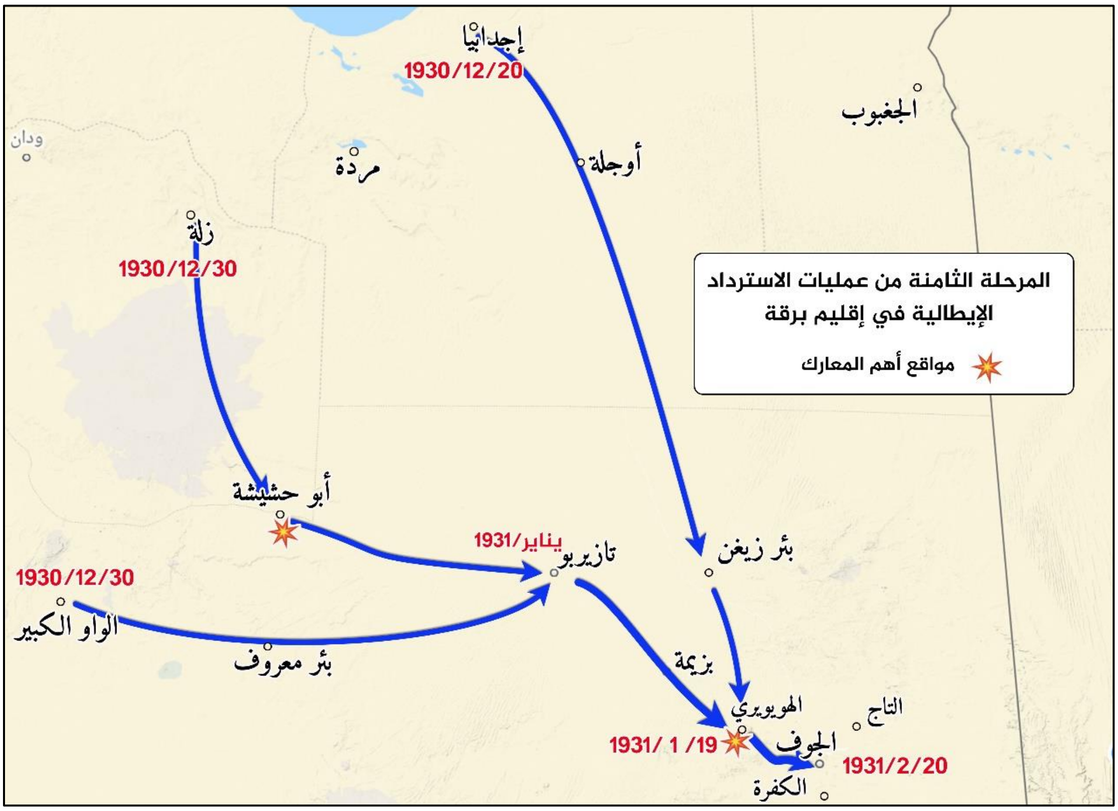
كانت "واحة الكفرة"، الواقعة في الجنوب الشرقي من ليبيا، يومذاك ذات أهمية معنوية واستراتيجية، فهي من جهة أصبحت العاصمة الروحية للحركة السنوسية بعد (الجغبوب)، كما أنَّها أصبحت ملاذاً لعددٍ كبير من زعماء الحركة والمجاهدين الذين اضطروا للانسحاب من مناطق أخرى في الشمال أمام زحف القوات الإيطالية، وفضلاً عن ذلك فقد كانت مصدر إمداد لحركة الجهاد عبر الحدود التشادية والسودانية مع ليبيا وقاعدة خلفية لها. لذلك كان طبيعياً أن يتوجَّه تفكير القادة العسكريين الطليان إلى احتلالها بعد أن

---

[1] كتاب ليبيا بين الحاضر والماضي، الجزء الأول – المجلد الأول، ميلاد دولة الاستقلال، تأليف: محمد يوسف المقريف، ص 184.

تمكنوا من السيطرة على أجزاء شاسعة من المنطقة الساحلية في البلاد، فكانت الحملات عليها على شكل:

1. قوة رئيسية، انطلقت من إجدابيا في 20 ديسمبر 1930، وتحركت عبر أوجلة وبئر زيغن والهواري والجوف ثم التاج.
2. قوة ثانوية، انطلقت يوم 30 ديسمبر 1930 من زلة، ومرت عبر ثمد أبي حشيش، ثم تازيربو، ثم بزيمة، ثم الهواري، ثم الجوف، لتصل أخيراً إلى التاج.
3. قوة مساعدة، انطلقت من واو الكبير يوم 30 ديسمبر 1930، ومرت عبر بئر معروف وتازيربو وبزيمة والهواري والجوف، لتصل أيضاً إلى التاج.



وقد كانت القوات الإيطالية حوالي 4 آلاف مقاتل، بحيث كانت تتكون قافلة الإبل وحدها من 5517 جملاً عدى السيارات والمصفحات ووسائل النقل الأخرى، وكانت الحملة بقيادة الدوق "ديللي بوليي" وبإشراف غراتسياني، كما مهدت أكثر من 20 طائرة إيطالية لتقدم القوات البرية بحملات قصف مركزة، بينما لم يكن يتجاوز عدد المجاهدين في

هذه المنطقة 600 مجاهداً بقيادة عبد الجليل سيف النصر وصالح باشا الأطيوش اللّذين كانا قد وصلا حديثاً إلى الكفرة بعد سقوط فزان.

وصلت هذه القوات إلى تازيربو في يناير 1931، فالتحق بها غراتسياني جواً يوم 12 يناير. كما شهدت هذه المرحلة العديد من المعارك الضارية، مثل معركة الهويويري (19 يناير) ومعركة ثمد أبي حشيش، حيث قتل في هذه المعارك من المجاهدين 200 شخصاً. وبالرغم من ذلك استطاع الطليان احتلال التاج يوم 20 فبراير 1931م، لتنقسم قواتهم بعد ذلك ملاحقةً المجاهدين الفارين وعوائلهم نحو الحدود المصرية والسودانية والتشادية، وبهذا انتهت المقاومة في جنوب برقة، ونزحت البقية الباقية من الثوار إلى الدول المجاورة، رفقة نسائهم وأطفالهم، وخلال طريق انسحابهم لاحقتهم الطائرات الإيطالية والقوات البرية حتى قتلت منهم الكثير جلهم من الأطفال والنساء.[1]

وبسقوط الكفرة انتهت في الحقيقة كل مقاومة جدية ضد الطليان في برقة، كما كان سقوط فزان في العام السابق قد قضى على المقاومة في طرابلس. وكان لسقوط الكفرة أثرٌ عظيمُ في إضعاف موقف السيد عمر المختار في الجبل الأخضر، حيث أصبح الآن عملياً مطوقاً من جميع الاتجاهات، خاصة بعد إنشاء خط الأسلاك الشائكة على الحدود المصرية أواسط سنة 1931، ولم تكن هذه الواحات قد وقعت قبل ذلك تحت السيطرة الإيطالية منذ دخولهم البلاد سنة 1911م.

وهنا يكون الجبل الأخضر قد بقي البقعة الوحيدة التي لم يحتلها الطليان بعد، ولقمع المقاومة الشرسة التي كان يقودها عمر المختار هناك، تم انتداب الجنرال غراتسياني الذي حقق نجاحات عديدة خلال السيطرة على إقليم طرابلس وفزان، وكانت أساليبه ترتكز بالأساس على تهجير السكان المحليين واعتقالهم في معسكرات جماعية، والإعدامات

[1] راجع كتاب برقة الهادئة لغراتسياني ص 194 فقد اعترف فيه بالمجازر التي نفذها في حق النساء والأطفال خلال هذه الحملة.

الميدانية، والأسلاك الشائكة الفاصلة بين ليبيا ومصر، تزامناً مع حملات حربية متواصلة لملاحقة معسكرات المختار في الجبل الأخضر.

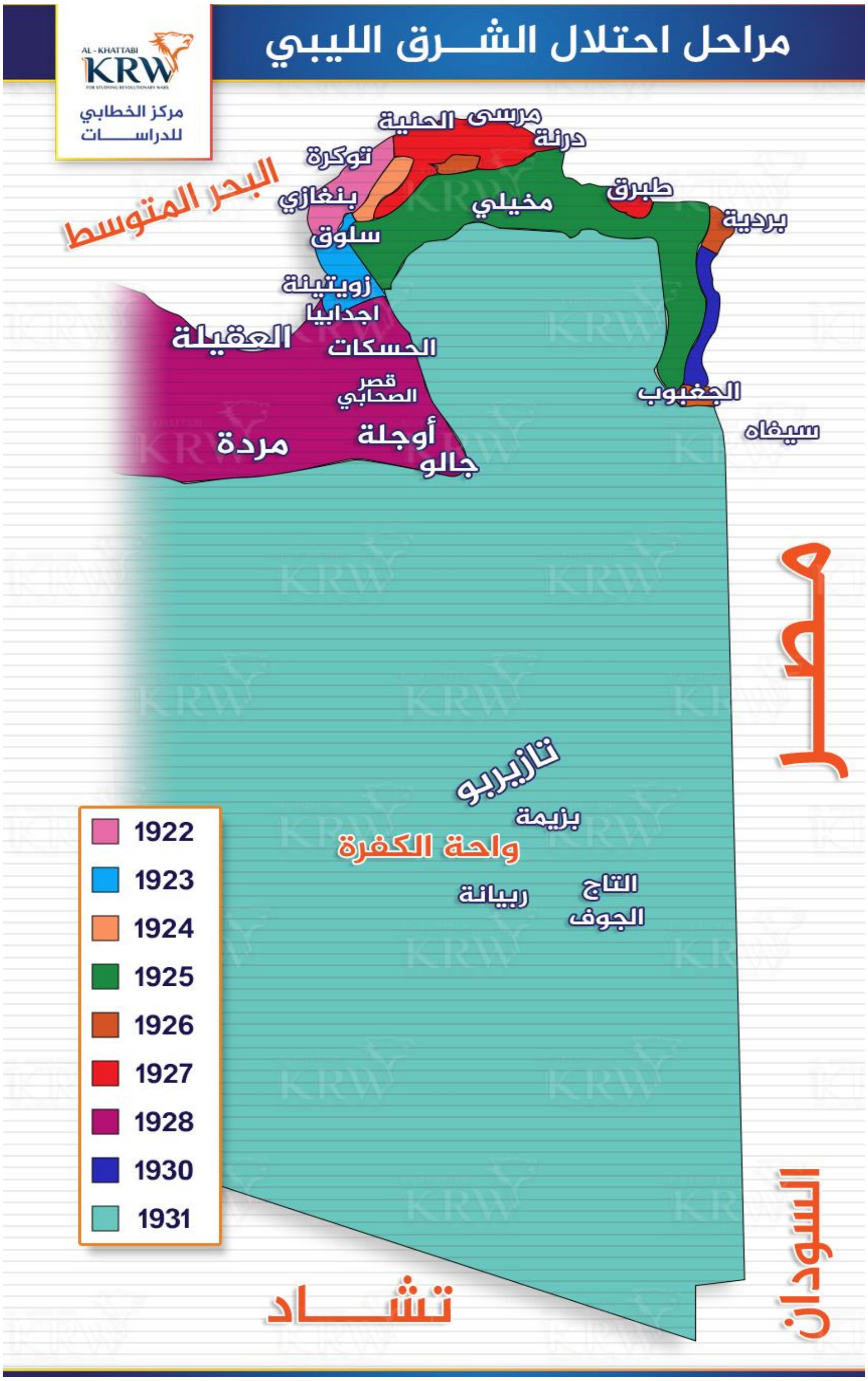
وبسبب الحصار الخانق من جميع الاتجاهات، إضافة للهجومات المتواصلة من قبل الطليان، أخذت أعداد المجاهدين وإمداداتهم في الجبل الأخضر بالتناقص، وأصبح المجاهدون يعيشون حالة صعبة جداً. وفي الحادي عشر من شهر سبتمبر /أيلول 1931 كان عمر المختار مع مجموعة من رجاله يعبرون وادي (الجريّب) بالقرب من (سلنطة)، فأحاطت بهم القوات الإيطالية. وبعد اشتباك بين الطرفين استمرّ عدة ساعات، وقع الشيخ عمر المختار أسيراً في يد القوات الإيطالية في 10 سبتمبر 1931م، ثم في صباح يوم 1931/9/16 جرى إعدامه في ساحةٍ عامّة ببلدة "سلوق" أمام حشود من الأهالي تمَّ تجميعهم من معسكرات الاعتقال الجماعية القريبة.

وبعد أربعة أشهر من استشهاد عمر المختار اشتبك المجاهدون يوم 19 من ديسمبر/ كانون الأول 1931 مع القوات الإيطالية عند الحدود المصرية بالقرب من خط الأسلاك الشائكة. وفيما تمكن المجاهد الشيخ عبد الحميد العبّار -مع خمسين آخرين من المجاهدين- من قطع حاجز الأسلاك الشائكة واختراق الحدود المصرية، فقد استشهد خلال هذه المعركة الشيخ يوسف[1] أبو رحيل المسماري[2]، وجُرح الشيخ عصمان الشامي وأخذ أسيراً، وبهذا تكون إيطاليا قد أنهت حركة المقاومة في برقة بشكل كامل، بل في كل ليبيا.

وفي 24 يناير/كانون الثاني 1932 أعلن (بادوليو) الحاكم العام على ليبيا، في تصريح رسمي، نهاية المقاومة في ليبيا، اعترف فيه: **"إنّه للمرّة الأولى، وبعد عشرين سنة من نزولنا بهذه الأرض قد تمّ احتلال المستعمرتين طرابلس الغرب وبرقة وتهدئتهما".**

[1] الملقب بوخديدة، نائب وخليفة عمر المختار في قيادة حركة الجهاد وقائد دور العبيدات في برقة. وهو مقاوم ليبي حارب قوات الغزو الإيطالية منذ دخولها أرض ليبيا حتى عام 1931. وقد بدأ الجهاد وهو يبلغ من العمر 38 عاماً، واستشهد بعد إحاطة دورية إيطالية له عن عمر يناهز 65 عاماً.

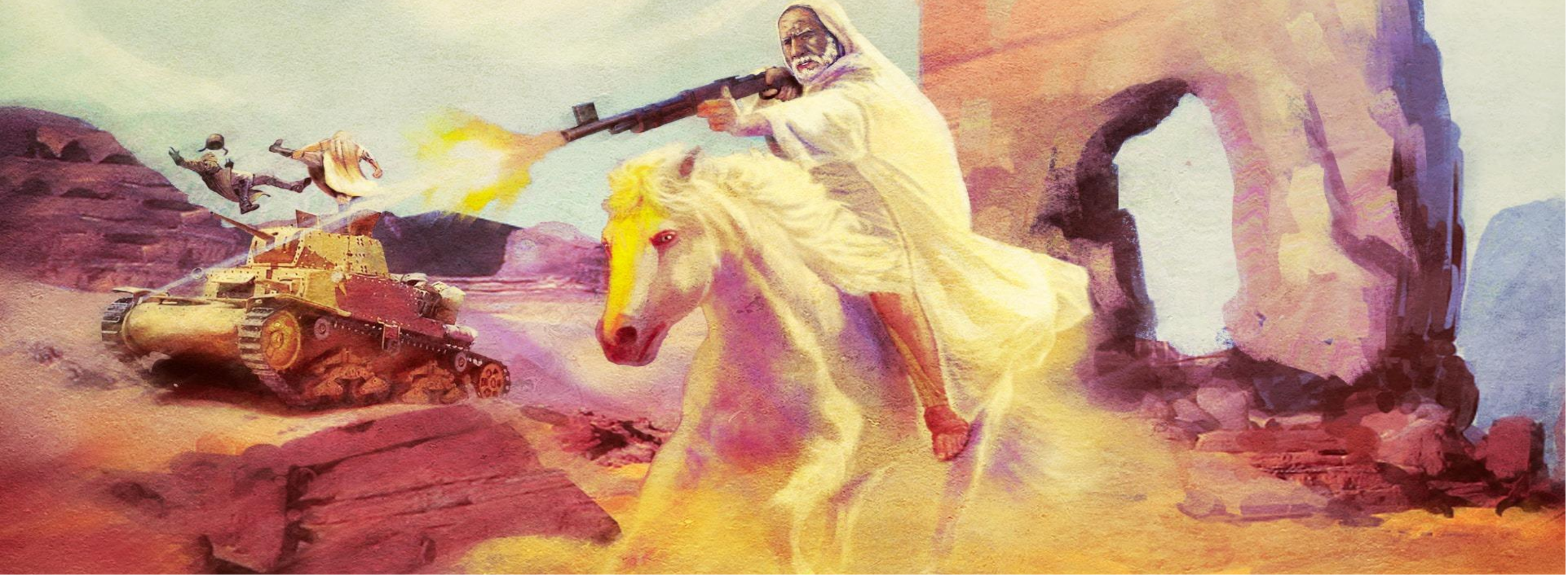
[2] كتاب عمر المختار، شهيد الإسلام وأسد الصحراء، تأليف: محمد محمود إسماعيل، ص 71.



الخريطة رقم (17): توسع حملات الاسترداد الإيطالية في إقليم برقة.



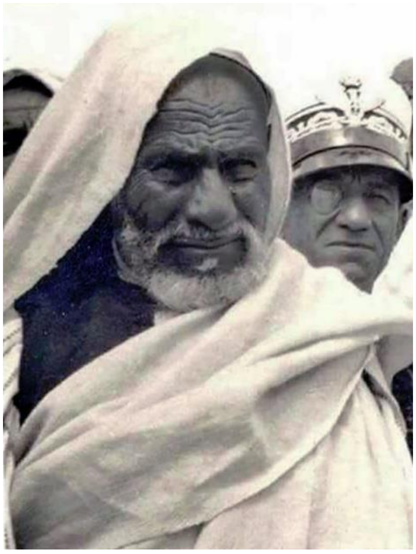
الخريطة رقم (18): مسار حملات الاسترداد الإيطالية في ليبيا من 1922 حتى 1932م



الباب الثالث: عمر المختار في الثورة الليبية

"إننا لا نحارب ذئاباً كما يقول غراتسياني، بل نحارب أسوداً يدافعون بشجاعة عن بلادهم.. إنَّ أمد الحرب سيكون طويلاً"[1] (موسوليني)

الفصل الأول: المولد والنشأة.



اشتهر عمر المختار كمقاوم ليبي حارب قوات الغزو الإيطالية منذ دخولها أرض ليبيا عام 1911، ومنذ أن كان يبلغ من العمر 53 عامًا، واستمر على ذلك لأكثر من عشرين عامًا، ليشهد خلالها الكثير من المعارك. اشتهر عمر المختار بعدة ألقاب، من بينها: شيخ المجاهدين وأسد الصحراء وشيخ الشهداء، وهو يعدّ واحداً من أشهر المقاومين العرب والمسلمين في القرن العشرين.

ولد "عمر بن المختار بن عمر المنفي الهلالي" عام 1862م الموافق لـ 1278هـ في قرية "جنزور" في منطقة "البطنان" في برقة الواقعة في الجبل الأخضر شرقي ليبيا، وكان ينتسب لأسرة تنتمي إلى قبيلة "بريدان" وهي بطن من بطون قبيلة المنفة أو المنيف التي ترجع إلى عبد مناف بن هلال بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن، أولى القبائل

[1] كتاب الشيخ الجليل، عمر المختار (نشأته وأعماله واستشهاده)، للدكتور علي محمد الصلابي، ص 33.

الهلالية التي دخلت برقة. توفي والده مختار بن عمر أثناء تأديته لمناسك الحج بمكة، فتولى بعدها الشيخ حسين الغرياني (شيخ زاوية جنزور السنوسية شرق طبرق) رعاية عمر وأخيه محمد بوصية أبيهما، فأدخلهما مدرسة القرآن الكريم بالزاوية.

تلقى عمر المختار أول تعليمه خلال مرحلة طفولته بمدرسة القرآن الكريم في زاوية جنزور السنوسية غرب طرابلس، ثم التحق في عمر الخامسة عشرة بمعهد واحة الجغبوب -شرقي ليبيا- عاصمة الدعوة السنوسية آنذاك، فدرس فيها -مدة ثماني سنوات- العلوم الشرعية من الفقه والحديث والتفسير، وما يتصل بها من دراسات في اللغة والتاريخ، إضافة لتعلمه بعض المهارات والحرف اليدوية كالنجارة والحدادة، كما تلقى هناك تدريبات على فنون القتال والفروسية. واشتهر عمر بين أقرانه بالجدية والحزم والاستقامة والصبر، ولفتت شمائله هذه أنظار أساتذته وزملائه وهو لم يزل يافعاً، ومن أشهر شيوخه الذين تتلمذ على أيديهم: السيّد الزروالي المغربي، والسيّد الجوّاني، والعلّامة فالح بن محمد بن عبد الله الظاهري المدني، وغيرهم كثير.[1]

وقد تميز عمر المختار بثقافة دينية عميقة، وبالنباهة ومتانة الخلق وحب الدعوة الإسلامية، بالإضافة إلى رجاحة عقلة، ما ميّزه عن زملائه في المعهد. كما عُرف المختار "بخبرته الواسعة بالأحداث القبلية وبتاريخ وقائعها، وكان على جانب عظيم من معرفة الأنساب القبلية و بالارتباطات التي تصل هذه القبائل بعضها ببعض وبتقاليدها وعاداتها، وهو ملم بمواقع كل قبيلة من القبائل، وكان خبيراً بوسائل فض الخصومات البدوية وما يتطلبه الموقف من آراء ونظريات، كما إنه خبير بمسالك الصحراء وبالطرق التي كان يجتازها من برقة إلى مصر والسودان في الخارج وإلى الجغبوب والكفرة في الداخل، وكان يعرف أنواع النباتات وخصائصها على مختلف أنواعها في برقة، وكان يعرف الأدواء التي تصيب الماشية ببرقة، كما أنه يعرف طريقة علاجها نتيجة للتجارب المتوارثة عند البدو، وهي خبرات مكتسبة عن طريق التجربة الطويلة لا عن طريق التعلم، وإلى جانب ذلك

[1] كتاب الشيخ الجليل، عمر المختار (نشأته وأعماله واستشهاده)، للدكتور علي محمد الصلابي، ص 8.

فإنه يعرف سمة (علامة) كل قبيلة، وهي السمات التي توضع على الإبل والأغنام والأبقار لوضوح ملكيتها لأصحابها، فهذه المعلومات لم تكن من السهل الميسور أن ينالها متوسط الذكاء".[1]

وكان عمر المختار متوسطة القامة يميل إلى الطول قليلاً، ولم يكن بالبدين الممتلئ أو النحيف الفارغ، أجش الصوت، بدويّ اللهجة، رصيناً صريح العبارة، متزناً في كلامه، تفتر ثناياه أثناء الحديث عن ابتسامة بريئة، كثيف اللحية التي أرسلها منذ صغره. وكان شديد الحرص على تأدية صلواته، وقراءة القرآن، حتى أنه كان يختم القرآن مرةً كل سبعة أيام.[2]

يقول باولو باقانيني في وصف المختار نقلاً عن سجَّانه -Livio- قائلاً: "كان شيخاً متوسط الطول عيناه تسطعان ببريق الدهاء والحيلة، وكان يبدو منظره كطائر جارح بسبب التقوس الذي يبدو في ظهره، بالإضافة إلى عمق التقاطيع التي تمتد من أعلى جبهته لتستمر فوق حاجبيه ثم تنحدر إلى أسفل حيث تتقاطع عند فمه ثم تتوارى عند ذقنه تحت لحيته البيضاء القصيرة. أما لون بشرته، فإنه كان يميل إلى اللون الأسمر. ويستطيع المرء أن يدرك عن قرب مدى ما يتميز به عمر المختار من سموٍّ وطموح، بالإضافة إلى عزة النفس، ثم إن تلك الصفات جميعاً لم تكن تنفي مدى ما يتصف به من نبل ووجاهة".[3]

كما قال عنه غراتسياني في مذكراته: "أما وصف عمر المختار، فهو معتدل الجسم، عريض المنكبين، شعر رأسه ولحيته وشواربه أبيض ناصع، يتمتع بذكاء حاضر وحاد، كان مثقفاً ثقافة علمية دينية، له طبع حاد ومندفع، يتمتع بنزاهة خارقة، **ولا يحسب للمادة أي حساب**، متصلب ومتعصب لدينه، وأخيراً كان فقيراً لا يملك شيئاً من حطام الدنيا إلا

[1] كتاب أبطال الجهاد والسياسية في ليبيا، عمر المختار، تأليف: محمد الطيب بن إدريس الأشهب، ص27.

[2] كتاب أبطال الجهاد والسياسية في ليبيا، عمر المختار، لمحمد الطيب بن إدريس الأشهب، ص 28.

[3] مقالة نشرها الكاتب والصحفي الإيطالي الشهير - باولو باقانيني Paolo Paganini، وترجمها عن الإيطالية الدكتور ابراهيم المهدوي. نشرت في مجلة البحوث التاريخية، العدد 2، يوليو 1988 ليبيا.

حبه لدينه ووطنه، رغم أنه وصل إلى أعلى الدرجات، حتى أصبح ممثلاً كبيراً للسنوسية كلها."[1]

والجدير بالذكر أن التكوين الفكري لعمر المختار لم يخرج عن أفكار الحركة السنوسية التي نشأ وتربى في أوساطها،[2] وهو القائل في ولائه لها: "إن قيمتي في بلادي -إذا ما كانت لي قيمة أنا وأمثالي- مستمدة من السنوسية".[3]

وخلال السنوات التي قضاها عمر المختار في الجغبوب حيث كان يكمل دراسته، تمكَّن من اكتساب سمعةٍ حسنةٍ وقوية عند شيوخ الحركة السنوسية، حيث كان الأساتذة يبلغون السيد محمد المهدي السنوسي -ثاني زعماء السنوسية- أخبار الطلبة وسلوك كل واحد منهم، فأعجب السيد المهدي قائد الحركة السنوسية في ذلك الوقت بعمر المختار، فقرَّر اصطحابه معه سنة 1895م في رحلةٍ من الجغبوب إلى الكفرة في جنوب شرق الصحراء الليبية، وبعد هذه الرحلة قام باصطحابه في رحلة أخرى من الكفرة إلى منطقة قرو في غرب السودان، ثم عيَّنه هناك شيخاً لزاوية "عين كلك" في السودان.[4]

وبعدما توفي محمد المهدي السنوسي عام 1902م الموافق لـ 1321هـ، عاد المختار على إثر ذلك إلى برقة. وفي عام 1906، عُيِّن شيخاً لبلدة زاوية القصور التي تقع بمنطقة الجبل الأخضر شمال شرق برقة قريباً من مدينة المرج، فكانت مهمته فيها فض النزاعات والسعي بالصلح بين المتخاصمين من القبائل المحيطة وإيواء الفقراء وعابري السبيل وتعليم أطفال المسلمين القرآن الكريم والقراءة والكتابة، فأحسن إدارتها.[5] وقد أدَّت سيرته

[1] كتاب برقة الهادئة، تأليف الجنرال رودولفو غراتسياني، ترجمة إبراهيم سالم بن عامر، ص 249.

[2] يمكنك أن تراجع الباب الأول الذي تحدثنا فيه عن أفكار ومعتقدات الحركة السنوسية.

[3] كتاب الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا، الإمام محمد بن علي السنوسي ومنهجه في التأسيس التعليمي والحركي والتربوي والسياسي، تأليف علي محمد محمد الصلابي، ص 118.

[4] كتاب السنوسية دين ودولة، تأليف: الدكتور محمد فؤاد شكري، ص272.

[5] الدكتور محمد فؤاد شكري، نفس المصدر، ص272.

النزيهة مع السنوسيين إلى اكتسابه لقب "سيد" الذي لم يكن يحظى به إلا شيوخ السنوسية المعروفين.

كان الاستعمار الفرنسي متغلغلاً في قلب إفريقية، ومع توسع نفوذ الحركة السنوسية وازدياد نشاطها في وسط إفريقية، حاول الفرنسيون التوسط عند السلطان العثماني عبد الحميد للحد من نفوذ الحركة، وإخراج السيد محمّد المهدي السنوسي إلى الحجاز بدعوى نزعته إلى إنشاء إمارة إسلامية في إفريقية، لكن رفض السلطان عبد الحميد دفع بفرنسا إلى حملة عسكرية على مراكز وزوايا الدعوة السنوسية التي كانت منتشرة شمال التشاد والسودان، فنظمت الحركة نفسها للقتال ضد الفرنسيين، واستمرت المعارك بين عامي 1899-1902، وكان عمر المختار ممَّن اختير لقيادة كتائب الحركة في هذه الحرب، فقاوم الاستعمار الفرنسي في تشاد وأفرغ وسعه في إلحاق الهزائم بالجيش الفرنسي، "حتى قال عنه محمد المهدي السنوسي: (لو كان بيننا عشرة مثل المختار لاكتفينا)." [1] وظل يقاتل الاستعمار في تشاد إلى أن أوكلت إليه مهمة التكفل بإبل المجاهدين التي أصيبت بالمرض وكانت تقدر بأربعة آلاف، فتحمل مسؤولية أخذها إلى "عين كلك" في السودان لعلاجها هناك، فتعافت الإبل التي كانت تمثل في ذلك الوقت أساس المواصلات والإمداد في الحرب.

وفي 29 سبتمبر/أيلول 1911عندما أعلنت إيطاليا الحرب على ليبيا، وبدأت السفن الحربية الإيطالية تقصف مدن الساحل الليبي، وبدأت بإنزال قوَّاتها في مدينة بنغازي الساحلية شمال برقة في 19 أكتوبر من العام نفسه والموافق لـ 4 شوال 1329هـ، كان عمر المختار ابن الثانية والخمسين آنذاك موجوداً في واحة "جالو" في بنغازي، فسارع بالعودة إلى "زاوية القصور" لتنظيم حركة الجهاد ضد الغزاة الإيطاليين،[2] وأسَّس معسكراً خاصاً

[1] كتاب الشيخ الجليل، عمر المختار (نشأته وأعماله واستشهاده)، للدكتور علي محمد الصلابي، ص15.

[2] تعدّ هذه النقطة محل خلاف بين كثير من الباحثين، حيث ذهب بعضهم أن المختار كان متواجداً في الكفرة أثناء احتلال بنغازي، بينما ذهب الكثير إلى تواجده بواحة "جالو"، وقال الطاهر الزاوي في كتابه عمر المختار: "كان عمر المختار في مدينة الكفرة بقلب الصحراء في زيارة إلى السنوسيين، وعندما كان عائداً من

له في منطقة "الخروبة" جمع فيه قرابة الألف مقاتل، ثم انتقل إلى معسكر "بنينة" الواقع جنوب مدينة بنغازي بحوالي 20 كيلومتراً، ليجعله قاعدةً لانطلاق الإغارات المستمرة على القوات الإيطالية.

استمر المختار في قيادة غارات المجاهدين على بنغازي حتى وصول أحمد الشريف إلى درنة، حيث قام بتسليمه زمام الأمور هناك في مايو 1913. وقد شهدت هذه الفترة معارك كر وفر، تركز معظمها شمال شرق مدينة درنة، منها معركة يوم الجمعة (16 مايو/ أيار 1913) التي دامت يومين، وانتهت بمقتل 70 جندياً إيطالياً وإصابة نحو 400 آخرين، ومعركة "بو شمال" في منطقة "عين مارة". ومعارك (أم شخنب) و(شلظيمة) و(الزويتينة) في فبراير 1914.

كان عمر المختار يتنقَّل أثناء إغاراته على القوات الإيطالية بين منطقتي زاوية القصور و"تكنس"، واستمر على ذلك حتى وقوعهما في أيدي الإيطاليّين بشهر سبتمبر 1913، حيث انتقل بعدها إلى معسكرات جبل العبيد.[1] وفي هذه الفترة انتكست المقاومة الليبية نتيجة القحط الذي أصاب البلاد بين عامي 1914 و1915، ونتيجة استيلاء الطليان أيضاً على أغلب المناطق الحيوية في وسط وشمال برقة في شهر يوليو 1914.

وحين اشتعلت نيران الحرب العالمية الأولى عام 1914م انضمت إيطاليا إلى الحلفاء وأدى ذلك إلى أن تمنع بريطانيا وصول الإمدادات إلى المجاهدين الليبيين عبر مصر، فشارك عمر المختار سنة 1915 مع السيد أحمد الشريف في هجومه على الحدود الغربية لمصر بتشجيع من الأتراك والألمان، لكنهم قرروا الانسحاب والعودة من جديد إلى ليبيا بعد أن فشلوا في الدخول إلى وادي النيل. وبعدها قرر السيد أحمد الشريف مغادرة ليبيا إلى تركيا سنة 1916م تاركاً إمارة الحركة السنوسية لابن عمه إدريس السنوسي الذي

هناك بطريقه بواحة جالو علم وهو فيها بخبر نزول الإيطاليين، فعاد مسرعاً إلى زاوية القصور لتجنيد أهلها من قبيلة العبيد لمقاومة الإيطاليين".

[1] كتاب حياة عمر المختار، تأليف: محمود شلبي، ص107

تولى قيادة "المجلس الأعلى" للعمليات القتالية، فاستمر المختار في معاونة إدريس السنوسي في برقة.

ومن أبرز المعارك التي شارك فيها المختار أثناء ملازمته لأحمد الشريف ومحمد إدريس:

المعركة	التاريخ	لمحة عنها
معركة السلاوي	1911	حدثت على أبواب بنغازي سنة1911 وكان يقود المجاهدين الشيخ عبد الله الأشهب.[1]
معركة يوم الجمعة	18 مايو 1913	كان المجاهدون قد اخذوا يتجمعون في منطقة الطنجي، وكانوا يهيئون أنفسهم للقيام بهجمات جديدة على قوات العدو، غير أن الايطاليين خرجوا نحوهم في قوة كبيرة، بقيادة الجنرال مامبرتي، متجهين إلى سيدي كريم القرباع، في طريقها إلى الطنجي، فردت على أعقابها بعد معركة عنيفة حامية استمرت أربع ساعات. فقد الطليان في المعركة 10 من أبرز ضباطهم، منهم الكولونيل (مادلينا) وقتل منهم 72 جندياً.[2]
معركة أبي شمال في الجبل الأخضر	6 أكتوبر 1913	كان المجاهدون قد تحولوا بعد معركة الطنجي (ويقدر عددهم بثلاثة آلاف مجاهد) إلى مواقع جديدة اتخذوها قرب عين أبي شمال، بقصد قطع الاتصال بين قواعد العدو في درنة وشحات، وقد استطاعوا أن ينجحوا فعلاً في مضايقة العدو، وتهديد خطوط اتصالاته ومواصلاته. شعرت القوات الإيطالية بالخطر الكامن وراء ذلك، فأعدت خطة عسكرية لحملة واسعة، تتحرك من شحات ودرنة، نحو هذه المواقع، وخاض المجاهدون ضدها معركة عين أبي شمال، وقد قام العدو بإشعال النار في معسكر المجاهدين تعبيراً عن الانتقام بعد أن تكبد خسائر فادحة في المعركة.[3]

[1] الشيخ الجليل، عمر المختار (نشأته وأعماله واستشهاده)، تأليف: الدكتور علي محمد الصلابي، ص17.

[2] كتاب معجم معارك الجهاد في ليبيا 1911 -1931، تأليف خليفة محمد التليسي، ص 322-321

[3] المصدر نفسه، ص 366.

معركة أم شخنب	29 فبراير 1914	أثناء زحف القوات الإيطالية على (بيضافم) في فبراير 1914 من أجل احتلال المواقع الواقعة جنوبي بنغازي، اصطدمت عند زاوية أم شخنب بقوة من المجاهدين، ونشبت بينهما معركة حامية، تزعم المصادر الإيطالية أنه قتل فيها من المجاهدين 179 مجاهداً.[1]
معركة الشليظمية	29 فبراير 1914	الشليظمية هو موقع بالمنطقة الجنوبية من بنغازي، اتخذ منه المجاهدون مركزاً لتجمعهم لمواجهة احتمالات زحف العدو، نحو المناطق الداخلية من برقة. وعلى إثر ما ترامى إلى العدو، عن وجود قوة تقدر بحوالي ألف وخمسمائة مسلح ترابط في هذا الموقع، قام الإيطاليون بتشكيل كتيبتين خرجتا في وقت واحد من قواعدهما في بنغازي نحو زاوية أم شخنب وسلوق، للقيام بعملية تطويق مفاجئ.[2]
معركة الزيتونة	12 مارس 1914	بالنظر إلى الأهمية التي يمثلها هذا المرسى كقاعدة بحرية نافعة لأية عملية من عمليات النزول وتأمين الإمدادات، فقد كان من الأهداف الرئيسية في خطط الاحتلال للسيطرة على مناطق الخليج، والتحكم في منطقة إجدابيا. وقد قامت القوات الإيطالية باحتلاله للمرة الأولى، أثناء الزحف على إجدابيا براً بقيادة الجنرال (لاتيني) الذي عسكر بها بجيوشه انتظاراً لوصول الحملة البحرية من بنغازي، وفي ليلة 12 مارس تعرضت القوة الإيطالية المرابطة بالمكان إلى هجوم عنيف سلطه عليها المجاهدون من قبيلة المغاربة من الجهات الثلاث، وجرت معركة عنيفة.[3]

[1] المصدر نفسه، ص 257.

[2] المصدر نفسه، ص 332.

[3] المصدر نفسه، ص 269.

الفصل الثاني: عمر المختار يقود الثورة.

استمر عمر المختار يقاتل تحت راية الحركة السنوسية مع قواته في منطقة "بنانة" باعتبارها مركز قيادة المقاومة في غرب برقة حتى سقوطها في يد الطليان، كما استمر في ملازمة السيد محمد إدريس السنوسي قائد الحركة السنوسية. وبعد انتصار إيطاليا وحلفائها في الحرب العالمية الأولى، وبعد الانقلاب الفاشي في إيطاليا في أكتوبر 1922، اشتدت الضغوط على محمد إدريس السنوسي، فاضطرَّ للهجرة هو الآخر إلى مصر في شهر يناير 1923م بعد سقوط العاصمة طرابلس في أيدي الطليان، كما جاء أيضاً في بعض المصادر أن سفره كان أيضا بهدف علاج مرض قد أصابه.

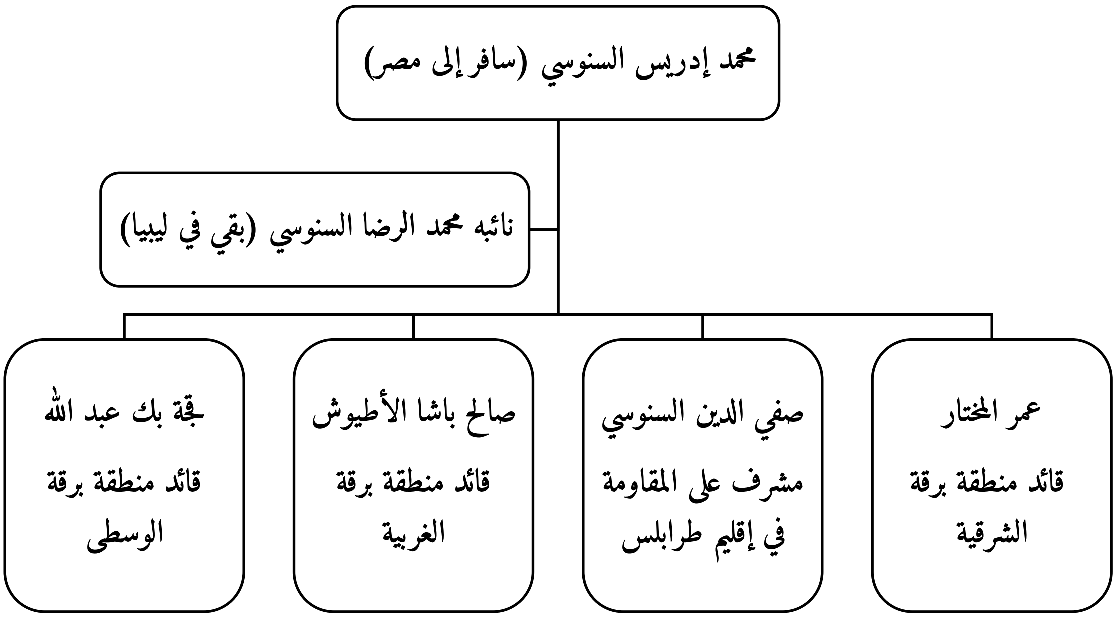


محمد الرضا السنوسي

وقبل مغادرة البلاد أناب عنه شقيقه محمد الصديق الرضا السنوسي[1] بوصفه الوكيل العام، وعين رؤساء القيادات في ليبيا ليكون السيد عمر المختار مسؤولاً عن برقة الشرقية (الجبل الأخضر والبطنان) لتكون المنطقة التي تولى قيادتها أكثر المناطق أهمية بالنسبة للثورة من حيث مواجهة العدو الرابض على طول الساحل الشرقي من برقة، ومن حيث إشرافها على غالبية المدن الجبلية الهامة في الدواخل، ومن حيث اهتمام الطليان عسكرياً وسياسياً بهذه المنطقة، ومن حيث اعتقادهم الخاطئ أن قبائل هذه

[1] هو الشقيق الأصغر للسيد محمد إدريس، رافقه في مسيرته ضد الطليان ثم أصبح وكيلاً له. وفي عام 1920م صار ولياً لعهد أخيه الأمير إدريس السنوسي، وقائد القوات السنوسية. في عام 1922 أصبح وكيلاً عاماً ورئيساً لجميع الأدوار العسكرية في برقة وكذلك القوات الطرابلسية. قبض عليه الإيطاليون سنة 1927، ونفوه إلى إيطاليا، أعاده الإيطاليون، ووضعوه تحت الإقامة حتى انتهت الحرب العالمية، واندحرت إيطاليا. عام 1946م اختير الرضا رئيساً للجبهة البرقاوية التي أصبحت المؤتمر الوطني البرقاوي. وفي 21 ديسمبر 1953 أُعلنت ولايته للعهد. توفي بطرابلس يوم 29 أغسطس 1955م.

المنطقة ستكون موالية لهم بحكم الاحتكاك المباشر، فكل هذه الاعتبارات جعلت لهذه المنطقة أهمية كبرى في نظر المجاهدين وفي نظر أعدائهم الإيطاليين.



وفي عام 1923، انطلق عمر المختار في رحلة سفر إلى الديار المصرية للقاء محمد إدريس السنوسي الذي اتخذ من مصر مقراً له، فحاولت إيطاليا استغلال تواجد المختار في مصر للاتصال به عن طريق عملائها في مصر، وعرضت عليه أن تقدم له المساعدة وتنقله إلى مدينة بنغازي أو المرج، ليلازم بيته هناك تحت رعاية الحكومة الإيطالية، أو البقاء في مصر لتتعهد له الحكومة الإيطالية براتبٍ يمكنّه من عيش حياة رغيدة، وبحيث يكون الاتفاق سرياً دون فضيحة، وليس على المختار إلا أن يتعهد بتوجيه خطاب منه للأهالي بالكف عن المقاومة في ليبيا،[1] لكنه رفض هذه العروض، وأكمل ما جاء لأجله في مصر، وقد اتفق مع الأمير إدريس على:[2]

- أن تصبح القيادة العسكرية العليا في كامل إقليم برقة من نصيب عمر المختار نفسه، وقد زوده الأمير بكتاب يتضمَّن هذا المعنى.

[1] كتاب أبطال الجهاد والسياسية في ليبيا، عمر المختار، تأليف: محمد الطيب بن إدريس الأشهب، ص56

[2] كتاب الشيخ الجليل، عمر المختار (نشأته وأعماله واستشهاده)، للدكتور علي محمد الصلابي، ص 21

- بقاء الأمير محمد إدريس في مصر ليقود العمل السياسي، ويهتم بأمر المهاجرين، ويضغط على الحكومة المصريَّة والبريطانية للسماح للمجاهدين بالالتجاء إلى مصر، والإشراف على إمداد المجاهدين بالمساعدات الممكنة من مصر.
- أن يكون الحاج "التواتي البرصعي" حلقة وصل بين الأمير وعمر المختار.

وعندما خرج السيد عمر المختار من مصر قاصداً برقة لمواصلة الجهاد، اجتمع به مشايخ قبيلته الموجودين بمصر من المتقدمين في السن، وحاولوا أن يثنوه عن عزمه بدعوى أنه قد أدى ما عليه وأن الراحة والهدوء أصبحت من حقه الآن في هذا العمر بعد هذا العناء، وباستطاعة السنوسية أن تجد قائداً غيره ليقوم بمهام الجهاد في برقة، فغضب عمر المختار منهم غضباً شديداً، وكان جوابه قاطعاً فاصلاً:

"كل من يقول لي هذا الكلام فإنه لا يريد خيراً لي، لأن ما أسير فيه إنما هو طريق خير، ولا ينبغي لأحدٍ أن ينهاني عن سلوكها، بل كل من يحاول ذلك فهو عدوٌ لي".

لقد كان عمر المختار يعتقد اعتقاداً راسخاً أن ما كان يقوم به من جهاد إنما هو فرضٌ ينبغي عليه أن يؤديه وواجبٌ دينيٌ لا مناص عنه، ولذلك فإنه سخر نفسه وماله وعمره في سبيل تحقيقه، بل كان يقول لمخالفيه: "اللهم اجعل موتي في سبيل هذه القضية المباركة"، "لا أغادر هذا الوطن حتى ألاقي وجه ربي، والموت أقرب إليَّ من كل شيء، فإني أترقبه بالدقيقة". بل عندما أشار عليه بعض معارفه أن يترك ساحة الجهاد ويسافر إلى الحج قال: "لن أذهب ولن أبرح هذه البقعة حتى يأتي رسل ربي، وإن ثواب الحج لا يفوق ثواب دفاعٍ عن الوطن والدين والعقيدة".[1]

الجدير بالذكر أن معركتين كبيرتين قد حدثتا في ليبيا مع الطليان في ذي القعدة 1341هـ/ 1923م أثناء وجود عمر المختار في مصر، وهما معركتا بير بلال والبريقة،

[1] كتاب الشيخ الجليل، عمر المختار (نشأته وأعماله واستشهاده)، للدكتور علي محمد الصلابي، ص 20.

فانتصر المجاهدون على الطليان في معركة بير بلال بقيادة المجاهد لجة عبد الله السوداني، بينما وقعت معركة البريقة بعد بير بلال بأربعة أيام، وحقق فيها المجاهدون نصراً كاسحاً أيضاً.

وبالرغم من هذه الانتصارات إلا أن الطليان استطاعوا أيضاً أثناء غياب المختار احتلال العديد من المواقع الجديدة في برقة، حيث زحفوا على معسكر "العواقير" بموقع "البدين"، وبعد معركةٍ شديدة انسحبت قوات الثوار إلى إجدابيا، ثم وصل الزحف الإيطالي إلى معسكر المغاربة في "الزويتينة"، ثم أتم احتلال إجدابيا في أبريل 1923م.

وأثناء عودة المختار من مصر إلى برقة، كانت أعين الطليان عليه تتعقب حركته في محاولة للقبض عليه أو قتله، فبعد أن مرَّ ورفاقه بموضع يُقال له بئر الغبي، تفاجؤوا بسبعة مُصفحات إيطاليَّة تحاصرهم، فاشتبك معهم المختار ورجاله، فأحرقوا كل المصفّحات ما عدا واحدة تمكنت من الفرار. وقد حدثت هذه المعركة في 23 أبريل 1923 عند موقع بئر الغبي على بعد 80 كلم جنوب طبرق، ويروي عمر المختار هذه الواقعة بلسانه فيقول:

"كنَّا لا نتجاوز الخمسين شخصًا من المشايخ والعساكر، وبينما تجمع هؤلاء حولنا لسؤالنا عن صحة سموّ الأمير، وكنا صائمين رمضان، وإذا بسبعة سيّارات إيطالية قادمة صوبنا. شعرنا بالقلق لأن مجيئها كان محل استغرابنا ومفاجأة لم نتوقعها، وكنّا لم نسمع عن هجوم الطليان على المعسكرات السنوسيَّة، واحتلالهم إجدابيا، فأخذنا نستعد في هدوء والسيَّارات تدنوا منا في سير بطيء. أراد "علي باشا العبيدي" أن يطلق الرصاص من بندقيته، ولكنني منعته قائلاً: «لا بد أن نتحقق قبلاً من الغرض، ونعرف شيئًا عن مجيء هذه السيارات، كي لا نكون البادئين بمثل هذه الحوادث»، وبينما نحن في أخذٍ وردٍّ، وإذا بالسيَّارات تفترق في خطة منظمة المراد منها تطويقنا، وشاهدنا المدافع الرشاشة مصوَّبة نحونا، فلم يبق هنا أي شك فيما يراد بنا، فأمطرناهم وابلاً من رصاص بنادقنا، وإذا بالسيَّارات قد ولت الأدبار إلى منتجع قريب منا، ثم عادت بسرعة تحمل صوفاً، ولما دنت منا توزعت توزيعًا محكمًا، وأخذ الجنود ينزلون ويضعون الأصواف (الخام) أمامهم ليتحصنوا بها من رصاصنا وبادرنا بطلق الأعيرة". "وفي أسرع مدة انجلت المعركة عن خسارة الطليان،

وأخذت النار تلتهم السيَّارات إلا واحدة فرّت راجعة، وغنمنا جميع ما كان معهم من الأسلحة."[1]

استمرَّ المختار ورفاقه في سيرهم حتى بلغوا زاوية "القطوفية" حيث معسكر المغاربة، ليكتشف أنَّ معركةً قد وقعت بين المجاهدين والطليان أثناء غيابه (معركة البريقة)، فوقف على تفاصيل هذه المعركة وحال المجاهدين. ثم واصل سيره إلى جالو مقر السيّد محمد الصدّيق الرضا السنوسي واتفق معه على تنظيم حركة الجهاد وإنشاء المعسكرات في الجبل الأخضر. ثم غادر المختار "جالو" إلى الجبل الأخضر، حيث استقر في آبار الشعفة أين كانت تخيم منتجعات بعض القبائل البراعصة والعواقير والعبيد وأولاد الشيخ والعوامة والشهيبات... وهناك قام الشيخ الصغير أبو بكر حدوث وابنه يونس بتموين كتيبةٍ المتطوعين المرافقة لعمر المختار من مالهم الخاص إلى أن تم تنظيم المعسكر الأول في الجبل الأخضر.

كان أول مقر لهذا المعسكر في "الشبيكة" ثم انتقل إلى آبار "تلزم" ليصبح اسمه بعد ذلك دور (معسكر) البراغيث، وكان يوسف أبو رحيل هو قائم مقام هذا الدور إضافة إلى عمله كنائب للمختار، كما كان معظم أفراده من قبيلة البراغيث، وقد اشتبك هذا الدور مع الطليان في معركة "جردس" الضخمة التي وقعت في أغسطس 1923، وكانت غنائم المجاهدين فيها مكونةً من 7 مدافع وعدد كبير من الأسلحة والأدوات والذخيرة الحربية، أما الشهداء فكان عددهم حوالي 200.[2]

على إثر هذه المعركة أسس المختار الدور الثاني دور البراعصة الذي كان معظم أفراده من قبيلة البراعصة والدرسة، وجعله بدايةً تحت قيادة حسين الجوفي[3] الذي شن هجمات

---

[1] أبطال الجهاد والسياسية في ليبيا، عمر المختار، تأليف: محمد الطيب بن إدريس الأشهب، ص64.

[2] المصدر نفسه، ص69.

[3] حسين بن مفتاح الجوفي البرعصي، ولد بالجبل الأخضر، عرف برباطة جأشه وشجاعته وسداد رأيه، اشتهر بالفروسية وبمواقفه البطولية النادرة. عندما تولي عمر المختار قيادة المقاومة الليبية عام 1923م تولى القائد حسين الجوفي قيادة " قائم مقام" دور البراعصة والدرسة وعضوية الهيئة الاستشارية العليا للأدوار، والتي

عديدة على مراكز الطليان في مراوة وسلطنة وحاصرها عدة مرات. وأثناء هذا التحق بالمجاهدين مدير المركزين المذكورين "محمد السركسي" وقد كان موظفاً مدنياً تابعاً للطليان، فاستلم مهام قائم مقام دور البراعصة نيابة عن حسين الجوفي، فشكل انضمامه للمجاهدين ضربة معنوية كبيرة لإيطاليا، غير أنه استشهد بعد ذلك في إحدى المعارك.

أسس عمر المختار بعد هذا دوراً ثالثاً بمنطقة درنة، وكان يعرف بدور الحاسة، أُسندت قيادته إلى السيد الفضيل بو عمرو[1]، وكان معظم المقاتلين فيه من قبائل العبيدات والحاسة وأولاد فائد.

وبدءاً من سنة 1924 أصبح الجبل الأخضر المركز الرئيسي لحركة المختار، فاحتوى ثلاثة أدوار أساسية: البراغيث والبراعصة والحاسة، وكان معسكر البراغيث هو الرئيسي منها وهو مقر القيادة، بينما كان لكل معسكر منها العديد من الفروع، وكانت عبارة عن نقاط رصد متقدمة تسمى "القارغولات". إضافة إلى هذا، فإن مهام الأدوار لم تكن عسكرية فحسب، بل كانت تقوم أيضاً بأعمال القضاء وإدارة الأموال وجباية الزكاة...إلخ

تعرف بهيئة الجبل (القيادة العسكرية والسياسية لحركة المقاومة الليبية) ومستشاراً لعمر المختار لمكانته العظيمة عنده. وشارك القائد حسين الجوفي في عدة معارك أشهرها معركة الرحيبة بقيادة عمر المختار، وقاد معركة يوم المنجل ومعركة المطمورة، ومن أبرز المعارك التي قادها معركة "أم الشفاتير" في 10 أغسطس 1927م مع عمر المختار.

[1] مجاهد ليبي، حارب الإيطاليين في المنطقة الشرقية من ليبيا، وهو أحد السواعد القوية للرجال الذين كان يقودهم عمر المختار، يعرفه الناس بلقب مشهور هو «بوحوا»، وكثيرون حتى اليوم يسمونه «الفضيل بوحوا». وكان عمر المختار نفسه يحب الفضيل ويشركه معه في الرأي.

الفصل الثالث: مسار المفاوضات بين الطليان وعمر المختار.

انحصرت مجهودات إيطاليا في الفترة الواقعة بين سنة 1923 وسنة 1924م على معسكرات عمر المختار الذي لم يخرج من معركة إلا تجهز ليدخل في غيرها، وفي سنة 1924 كانت الثورة قد قُمعت في طرابلس بشكل كامل كما مرَّ معنا سابقاً في السياق التاريخي، فاضطر قادة طرابلس إلى الانسحاب، فمنهم من استقر في فزان ومنهم من ولَّى وجهه شطر مصر وتونس.

وعام 1927 تبدَّلت قيادة الجيش الإيطالي في برقة أيضاً، وتولّى أمرها القائد العام "ميزتي"، فأخذ على عاتقه تنفيذ خطة حصار على حركة الجهاد في الجبل الأخضر، كما استبدل حاكم بنغازي الإيطالي "مومبيلي" بالفريق أوَّل "تيروتسي"، وقد زوِّد القائد "ميزتي" بعدد كبير من كبار الضبَّاط وأركان الحرب لمساعدته. وفي نفس السنة تقدمت القوات الإيطاليَّة من طرابلس الغرب بقيادة الفريق أوَّل "رودولفو غراتسياني"، فاحتلت واحة الجفرة والقسم الأكبر من فزان واشتبكت مع القبائل المحليَّة في عدَة وقعات كانت الغلبة فيها للجيش الإيطالي.

وفي نفس السنة أيضاً (1927) وقع الوكيل العام السيد رضا المهدي السنوسي في الأسر بطريق الخديعة والخيانة والغدر، فسقطت بأسره تلقائياً مناطق برقة الحمراء والبيضاء،[1]

---

[1] تعريف بالحدود الجغرافية لبرقة:

1- برقة البيضاء: تمتد من سرت إلى خط سيدي عبد العاطي – انتيلات.

2- برقة الحمراء: تبدأ من السهل الساحلي الواقع شمالي خط سيدي عبد العاطي إلى بنغازي.

3- الظهر الأبيض: تبدأ من السهل الواسع للمرتفع الغربي جنوبي وادي النقر.

4- الظهر الأحمر: يشمل السهل الواسع للمرتفع الغربي شمالي وادي النقر.

5- الجبل الأخضر: يمتد من توكره إلى رأس التين فوق درنه شرقاً.

6- البطنان: يشمل الواحات الغربية الساحلية.

فانتقل الحِمل كاملاً على عاتق عمر المختار في الجبل الأخضر، ليصبح قائداً عسكرياً وسياسياً في برقة، بعد أن كان عسكرياً فحسب. وفي نفس الوقت كان مضطراً للتعامل مع شبه الحصار الذي أطبق عليه بعد احتلال الجغبوب (فبراير 1926).

وقد اتبع المختار أسلوب حرب العصابات فكان ينصب الكمائن ويضرب العدو على حين غرة ثم ينسحب سريعاً تجنباً للوقوع في مواجهة مباشرة مع الجيش الإيطالي الأكثر عدداً والأفضل تسليحاً. لذا، مع استمرار المقاومة الليبية واشتدادها أدركت إيطاليا عجز القيادة العسكرية الحالية وفشل الاستراتيجية المتبعة ضد المقاومة بشكل كبير فقرر "بينيتو موسوليني" تغيير القيادات العسكرية في ليبيا واستراتيجية الحرب المتبعة أيضاً. وبناء على ذلك أقال الجنرال "دي بونو" والي طرابلس والجنرال تيروتسي والي برقة ووزير المستعمرات في الحكومة الإيطالية فيدروزونا، ولجأ إلى المارشال بادوليو[1] رئيس أركان حرب القوات المسلحة الإيطالية، وكان من القواد الذين اشتهروا في الحرب العالمية الأولى، كما أ علن موسوليني توحيد الإدارة في القطرين الليبيين، وعين الماريشال بادوليو حاكماً عاماً على طرابلس وبرقة في شهر يناير من عام 1929م.

7- الدفنه: تشمل مارماريكا الشرقية الساحلية. أما الظهر: فهو عبارة عن الأراضي الداخلية لمارماريكا التي تمتد جنوباً حتى تصل إلى المنطقة الصحراوية الواقعة في الوسط بين مارماريكا والواحات الداخلية حيث تعرف تلك المنطقة الصحراوية باسم " السرير الكبير ".

[1] خدم في الجيش الإيطالي من عام 1892، في البداية كملازم أول في المدفعيه. شارك في حملات أريتريا (1896) وليبيا (1912) حيث تميز في معركة جنزور. في بداية المشاركة الإيطالية في الحرب العالمية الأولى كان برتبة مقدم، ارتقى إلى رتبة جنرال لدوره في الاستيلاء على مونتي سابوتينو في مايو 1916. بحلول عام 1918 كان كبير مساعدي القائد الأعلى. عارض بنيتو موسوليني فتم إقصاؤه عام 1922 كسفير في البرازيل. عاد إلى إيطاليا كرئيس للأركان في 4 أيار 1924. وأصبح المارشال "بادوليو" رئيس أركان حرب القوات المسلحة الإيطالية والعسكري الأكثر شهرة في إيطاليا، لجأ إليه موسوليني، وعرض عليه أن يكون حاكماً عاماً لطرابلس وبرقة وأن يتكفل بإنهاء المقاومة فيهما.



موسوليني



بادولو

وكان برنامجه الجديد يتلخص في تخفيض الجيش إلى القدر الذي يكفي للقيام بحرب العصابات مضادة، والمحافظة على هيبة الحكومة، مع إنفاق الأموال المتوفرة في مد الطرق في الجبل الأخضر مما سيوفر له بنية تحتية مساعدة للحركة والإمداد، ومن أجل ذلك سعت إيطاليا إلى مفاوضة السيد عمر المختار لتهدئة الأحوال،[1] فكان برنامج بادوليو مبنياً على كسب الوقت أولاً ثم العمل رويداً رويداً من أجل تقوية **المراكز** المحتلة، فإذا ما تمت له إعادة هيكلة الجيش ومد الطرق كان ينوي إطلاق مجموعة من الحملات الأخيرة للقضاء على المختار.

اهتم بادوليو بكسب الرأي العام من خلال الترغيب والترهيب، فأعلن العفو عن الأفراد الذين يسلمون أنفسهم وسلاحهم للحكومة، وتوعد الممتنعين بعقوبة صارمة، كما ألقت الطائرات من الجو منشورات تحتوي هذه التعميمات على البلدان والقرى والنواجع في أنحاء البلاد، وفي هذا السياق كلف بادوليو متصرف منطقة المرج الكولونيل "باريلا" منذ أوائل مارس 1929 بمفاوضة المختار في شروط الصلح، فحدد "باريلا" موعداً للاجتماع غير أنه لم يلتزم به، فكلف بادوليو متصرف درنة "دودياشي" لتمهيد المفاوضة مع عمر المختار ورفاقه، فاتصل الأخير بالمجاهدين واقترح على السيد عمر أن يكون الاجتماع يوم 2 مارس في منزل "علي باشا العبيدي"، بينما أصر عمر المختار أن تظهر

[1] كتاب حياة عمر المختار، تأليف: محمود شلبي، ص 119

الحكومة الإيطالية حسن نواياها بإطلاق سراح السيد محمد الرضا السنوسي الذي كان منفياً في جزيرة أوستيكا جنوب روما، وإعادته إلى برقة، فتم له ذلك.

وفي 20 مارس 1929، اجتمع عمر المختار مع مندوب الحكومة دودياشي في منزل علي العبيدي، وحضر الاجتماع عدد كبير من مشايخ البلاد وأعيانها، ثم أجلت المفاوضة إلى الأسبوع التالي لينعقد اجتماع آخر في "سانية القبقب"، ولكن لم يستطع المتفاوضون أيضاً الوصول إلى نتيجة مجدية، فعاد المختار واجتمع مع باريلا في منطقة الشليوني بالجبل الأخضر يوم 6 إبريل، ولكن دون الوصول إلى اتفاق أيضاً.

وفي 20 أبريل 1929، عادت المباحثات لتنعقد مجدداً في بئر المغارة في وادي القصور، وقد حضر هذا الإجتماع محمد الرضا، والشارف الغرياني، وخالد الحمري، وعبدالله فركاش، ورويفع فركاش، وعلي باشا العبيدي، وعبدالله بلعون مدير المرج، وخلال هذه المفاوضات خيَّر مندوب الحكومة عمر المختار بين ثلاثة أمور: الذهاب إلى الحجاز، أو إلى مصر، أو البقاء في برقة، فإذا رضي بالبقاء في برقة أجرت عليه الحكومة مرتباً ضخماً وعاملته بكل احترام. ولكن المختار رفض هذه الشروط وكان السيد رضا يخضع لرقابة صارمة منعته من تبادل الرأي معه.

وفي 29 مايو 1929، بدأت المفاوضات من جديد، فحضر المختار إلى مكان قريب من القبقب. وفي هذا الإجتماع دارت المباحثات حول عرض دودياشي شروط الحكومة وهي: [1]

1) عودة السيد إدريس، وأحمد الشريف والسيد صفي الدين وسائر أعضاء الأسرة السنوسية إلى البلاد على أن يكونوا تحت إشراف الحكومة، وأن يتم رجوعهم بترخيص من الحكومة بوصفهم مهاجرين يبغون العودة إلى أوطانهم، وتعهدت الحكومة بمعاملتهم المعاملة اللائقة بهم على غرار ما تفعله مع السيد الرضا.

[1] كتاب الشيخ الجليل، عمر المختار (نشأته وأعماله واستشهاده)، للدكتور علي محمد الصلابي، ص 39

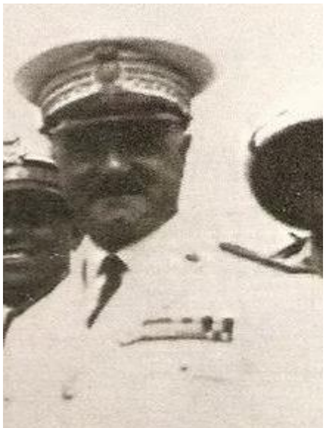
2) احترام الزوايا وأوقافها ودفع المرتبات لشيوخها.

3) إرجاع أملاك الأسرة السنوسية.

4) إعفاء الزوايا وأملاك السنوسية من الضرائب .

5) تسليم المجاهدين نصف ما معهم من أسلحة لقاء ألف ليرة إيطالية تدفع ثمناً لكل بندقية يسلمونها، على أن ينضم بقية المجاهدين المسلحين إلى المنظمات التي تنشئها الحكومة تحت إشرافها وإدارتها، وذلك لمدة معينة تحددها الحكومة فيما بعد، في نظير أن تعد أماكن لإقامتهم يسهل على الحكومة إمدادهم فيها بالمؤن فضلاً عن إحكام الرقابة عليهم.

6) إبعاد كل الإخوان السنوسيين من الأدوار، وتتعهد الحكومة بإعطائهم المرتبات التي تناسب مراكزهم.



سيشلياني

اعترض المختار على تسليم الأسلحة وحل الأدوار، وأصر على بقاء الأدوار تحت قيادة السيد حسن الرضا (ابن محمد الرضا) على أن يكون للحكومة نوع من الإشراف العام عليها فحسب، وأيد عبد الحميد العبار رأي المختار، بينما رفض دودياشي اقتراح المختار، فانتهى الإجتماع على أن يعرض دودياشي هذا الحل على سيشلياني[1] نائب الوالي في برقة لعله يوافق عليه.

وفي 30 مايو، بعد أربعة أيام فقط من انتهاء الاجتماع السابق، طلب دودياشي مقابلة المختار في قندولة، فجاء المختار إلى نجع علي العبيدي شيخ العبيدات بالقرب من القبقب، وحضر معه السيد حسن الرضا والفضيل بو عمرو وعبد الحميد العبار وحامد القماص

---

[1] دومينيكو سيشلياني (1879 - 1938) هو قائد عسكري إيطالي. تولى حكم مستعمرة برقة بالنيابة عن بييترو بادوليو الذي أصبح حاكماً وحيداً لمستعمرتي برقة وطرابلس الإيطاليتين منذ يناير 1929. ظل سيشلياني في هذا المنصب حتى مارس 1930، وقاد جزءاً من المفاوضات مع عمر المختار نيابة عن بادوليو.

ووجهاء آخرون ومعهم حرسهم المتألف من 150 فارساً، وجاء من طرف الحكومة دودياشي وباريلا، كما حضر هذا الاجتماع علي العبيدي وخالد الحمري ورويفع فركاش. طلب المختار خلال هذه المحادثات حضور مندوب عن الحكومة المصرية وآخر عن الحكومة السنوسية كدليل على رغبة الطرفين الصادقة في الاتفاق بصورة قاطعة، ولكن دودياشي اعترض على هذا الطلب، فاختلف القوم وانتهت المفاوضات دون أي اتفاق أيضاً. [1]

وبعد أيام، اتصل علي العبيدي بالسيد عمر لاستئناف المفاوضات، فعقدت المباحثات مجدداً يوم 7 يونيو، وحضره دودياشي وباريلا، ثم سيشلياني الذي جاء الاجتماع موفداً من قبل الماريشال بادوليو بغية الوصول إلى اتفاق حاسم مع العرب، فجدد الطليان عروضهم القديمة، بينما تمسك المختار بمطالبه السابقة، وأصر على حضور مندوبين من قبل الحكومتين المصرية والتونسية، فوعد سيشلياني بأن يحمل مطالب المختار إلى بادوليو.

وفي 13 يونيو، اجتمع نائب الوالي سيشلياني بالسيد عمر في قلعة "شليوتي" لإكمال المباحثات والتمهيد للاتفاق، ثم في يوم 19 يونيو حصلت جلسة تفاوضية في منطقة سيدي رحومة بحضور الوالي بادوليو نفسه ووكيله سيشلياني وعدد من الساسة الطليان، ومجموعة من الأعيان كالشارف الغرياني، وعلي باشا العبيدي. فأخذ بادوليو يشرح نياته وما جاء من أجله، وبعد أخذ ورد ونقاش طويل خاطبه السيد عمر بقوله: "إن كنتم تريدون راحة البلاد حقيقةً فما عليكم إلا أن تحضروا لنا مندوباً من الحكومة المصرية ومندوباً من الحكومة التونسية، ثم تُمضي هذه الشروط التي سلمتها لوكيلك الجنرال سيشلياني في الجلسة السابقة، وبذلك نقدم إلى البلاد خدمة نافعة، ويكون كل منا قد برهن على صدق نيته"، فقال بادوليو: "سنحضر مندوبي الدول، وسيتم الاتفاق على ما ذكرت". [2] ثم قام السيد الفضيل بو عمرو وقرأ الشروط التي اتفقوا عليها في الجلسة السابقة، فوافق عليها الطرفان، واستلمها المارشال بادوليو، ووعد بأن يحضر مندوبي الدول

[1] كتاب الشيخ الجليل، عمر المختار (نشأته وأعماله واستشهاده)، للدكتور علي محمد الصلابي، ص 40

[2] كتاب عمر المختار، الحلقة الأخيرة من الجهاد الوطني في ليبيا، للطاهر أحمد الزاوي، ص 126 -127

ليجتمعوا في موعد يحدد فيما بعد. واتفق الفريقان على عقد هدنة لمدة شهرين حتى يتسنى لكل منهما مراسلة مرجعه. وقال بادوليو إنه على استعداد تام لقبول عودة أمير البلاد السيد محمد إدريس إلى برقة ما دام المختار والمجاهدون يصرون على ذلك.

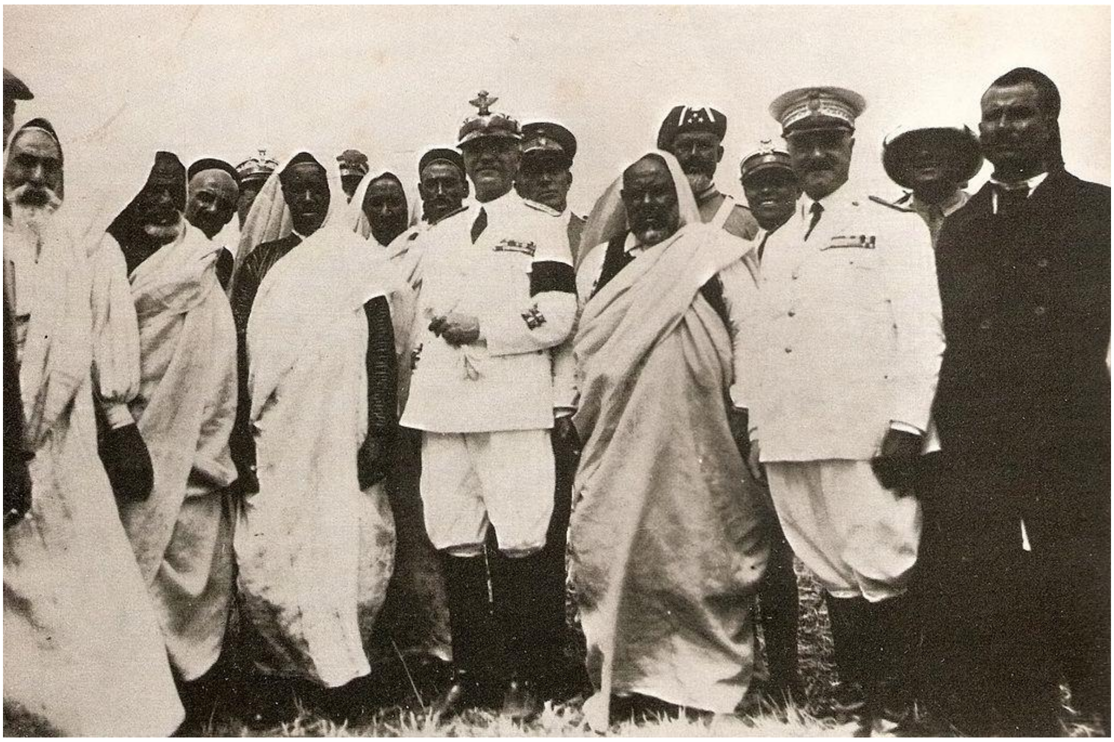
"وكانت الشروط التي عرضها المختار تكفل المحافظة على هوية الشعب وعقيدته ودينه ولغته، وتحفظ أوقاف الزوايا، وتعطي عمر المختار الحق في أخذ الزكاة الشرعية من القبائل، ومن أهم هذه الشروط:[1]

1. أن لا تتدخل الحكومة في أمور ديننا، وأن تكون اللغة العربية لغة رسمية معترف بها في دواوين الحكومة الإيطالية.
2. أن تفتح مدارس خاصة يدرس فيها التوحيد، والتفسير، والحديث، والفقه، وسائر العلوم.
3. أن يلغى القانون الذي وضعته إيطاليا والذي ينص على عدم المساواة في الحقوق بين الوطني والإيطالي إلا إذا تجنَّس الأول بالجنسية الإيطالية.
4. أن تكون إدارة الأوقاف تحت تصرف هيئة مسلمة بإشراف رئيس مسلم، ويكون لها نظار مسلمون.
5. أن يكون الموظفون من المواطنين الليبيين والإيطاليين.

"كما كانت شروط المجاهدين تنص على إرجاع جميع الممتلكات التي اغتصبتها الحكومة من الأهالي، وإعطائهم مطلق الحرية في حمل السلاح وجلبه من الخارج إذا امتنعت الحكومة عن بيع السلاح لهم، كما نصت هذه الشروط على أن يكون للأمة رئيس منها تختاره بنفسها، ويكون لهذا الرئيس مجلس من كبار الأمة له حق الإشراف على مصالحها، كما يكون للقاضي الإسلامي وحده الفصل بين المسلمين، وطالب عمر المختار بإعلان العفو الشامل عن جميع من عدتهم إيطاليا مجرمين سياسيين، سواء كانوا داخل ليبيا أم خارجها، وإطلاق سراح المسجونين، وسحب كل المراكز التي استحدثها الطليان

[1] الطاهر أحمد الزاوي، نفس المصدر، ص 123 - 124

في أثناء الحرب، بما في ذلك مراكزهم في الجغبوب وجالو، كما اشترط بأن لزعماء المسلمين الحق في تأديب من يخرج عن الدين أو يهزأ بتعاليمه أو يتهاون في القيام بواجباته."[1]



لقاء سيدي رحومة الذي حضره كل من عمر المختار (الثاني من اليسار)، وبيترو بادوليو (الرابع من اليمين) حاكم طرابلس الغرب وبرقة، وسيشلياني (الثاني من اليمين)، نائب حاكم برقة.

وبعد عودته إلى بنغازي في 19 يوليو سنة 1929، وزع بادوليو منشوراً على سكان بنغازي والبادية يخالف ما اتفق عليه مع السيد عمر، وهذا بعض ما جاء فيه: "يا أهالي برقة: إني أحمد الله سبحانه وتعالى الذي هدى لطريق الصواب أولئك الذين كانوا عنا خارجين.. وبما أن حسن التفاهم قد حصل مع تبادل الثقة التامة بإخلاص وحسن نية بيننا وبينهم، بعد أن فهموا وقدروا نوايانا هذه حق قدرها، فها قد وصلنا وإياهم للغاية المنشودة اليوم 13 يونيو سنة 1929م الموافق 5 محرم سنة 1348هـ. فتذكروا إذن، وعلى الدوام هذا اليوم التاريخي الذي افتتحت به برقة عصراً جديداً حيث استتب السلم، ووضعت الحرب أوزارها، وأصبحتم منذ اليوم بحسب نوايانا آمنين على أرواحكم

[1] كتاب الشيخ الجليل، عمر المختار (نشأته وأعماله واستشهاده)، للدكتور علي محمد الصلابي، ص 40

وعائلاتكم وحيواناتكم وكل ما ملكت أيديكم، تحت ظل حكومة إيطاليا العظمى، معترفين جهارة بأن لا حكومة غيرها في هذا الوطن، واثقين بما سينالكم -رحمة منها وعدلاً- من العفو التام عما سبق وارتكبتموه في الماضي من الجرائم السياسية.

إنني واثق مثلكم بأن كافة إخوانكم أبناء هذا الوطن المهاجرين خارجاً سيعودون متى يبلغهم هذا السلم آمنين طائعين، وبذا يضم هذا الوطن بين أحضانه أبناءَه الأعزاء البعيدين. وقياماً بما وعدتكم به سابقاً، واحتفالاً بذكرى هذا اليوم أبلغكم بأنني أمرت اليوم بالإفراج عن كافة الذين حكم عليهم بالنفي... أكرر لكم القول مرة أخرى بأنني سأداوم كالسابق على احترام الديانة الإسلامية، والزوايا وأملاكها، والحقوق العائلية. وسأحافظ على كرامة أبناء البيوت القديمة النبيلة، كما سأحافظ أيضاً على ما يتمتع به من النعم أولئك المشايخ والأعيان الحديثين الذين ترقوا للمشيخة باستحقاق خاص، مقابل الخدمات التي أدوها للحكومة والوطن."[1]

لكن عمر المختار بقي على عهده ينتظر رجوع "بادوليو" شهراً كامل، ولم يتلقَّ خبراً منه، فأرسل إلى وكيله في بنغازي يستحثه في تعجيل الأمر ويذكره بوعد الطليان بخصوص المفاوضات واتفق معه على لقاءٍ في "سيدي رويفع"، وبالفعل اجتمع السيد عمر وسيشلياني وكيل بنغازي لدى الحكومة الإيطالية في سيدي رويفع، وسأله عن الاتفاق، فرد سيشلياني إن هذا الاتفاق لا يتم إلا في بنغازي، فلم يمانع السيد عمر من ذلك، وأرسل معه الحسن بن الرضا السنوسي للمضي في إبرام الصلح على الشروط التي اتفقوا عليها ومع بادوليو في سيدي رحومة. وقد مكث الحسن بن الرضا في بنغازي 15 يوماً ثم رجع إلى عمر المختار وبجعبته شروطٌ غير التي اتفقوا عليها.

[1] كتاب عمر المختار، الحلقة الأخيرة من الجهاد الوطني في ليبيا، تأليف: الطاهر أحمد الزاوي، ص 128 -129

لقد كانت الشروط التي وقع عليها الحسن بن الرضا مخالفة تماماً للشروط التي وقع الاتفاق عليها مع المختار والتي أقرها بادوليو سابقاً، كما كانت الشروط الجديدة مجحفةً بحق الليبيين ورجال المقاومة، ومن جملة هذه الشروط:[1]

- تعتبر الحكومة الإيطالية عساكر عمر المختار دورية وطنية، تقيم بنقطة جردس العبيد، وتعترف الحكومة برتب الضباط، وتصرف لهم شهريات هم وعساكرهم.
- يكون جميع ضباط وعساكر عمر المختار تحت أمر ضابط إيطالي، وللحكومة الإيطالية الحق في نقلهم لأي جهة إن شاءت.
- يكون للحكومة الحق في تغيير السلاح الذي بأيدي عساكر عمر المختار بأي سلاح آخر.
- يكون للحكومة الحق في تسريح بعض عساكر عمر المختار، ويكون للحكومة الحق في معاقبة من ارتكب جريمة قبل هذا الصلح.
- يكون للحكومة الحق في رفض الضباط الذين لا يعرفون اللغة الإيطالية.
- تتولى الحكومة أمر العرب الذين تحت عمر المختار الآن على ألا تكون لعمر المختار أي سيطرة عليهم.
- تعهد الحكومة الإيطالية للسيد حسن السنوسي بمعاش قدره خمسون ألف فرنك في الشهر، وبمثلها للسيد عمر المختار، كما تتعهد بتصليح زاوية القصور له، وبناء مسجدٍ له فيها وبيتاً يليق بمقامه، كما ستأتي له بمعلمين يعلمون الأولاد، ولا تمنع الأهالي الاتصال به.

رفض عمر المختار هذه الشروط الجديدة، وكتب إلى نائب الوالي سيشلياني يخبره برفض الشروط الإيطالية جملة وتفصيلاً، ويلفت في هذه الرسالة نظر الحكومة الإيطالية إلى

---

[1] كتاب السنوسية دين ودولة، تأليف: الدكتور محمد فؤاد شكري، ص 303 - أنظر أيضاً: حياة عمر المختار – محمود شلبي ص 123

الشروط السابقة التي تسلمها المارشال بادولير من السيد عمر نفسه، ووعد بالإجابة عنها، وطلب عمر في نفس الرسالة تحديد موعد لمقابلة الجنرال سيشلياني نائب الوالي، وفي حالة الرفض أو عدم الإجابة فإن هذا يعني أن الحرب قد أعلنت من جديد، فما كان جواب إيطاليا إلا أنها على استعداد للحرب ولا تحتاج تحذيراً من أحد.[1]

وعودة إلى الحسن الرضا، فإنه عندما ذهب إلى بنغازي تأثر ببعض أقوال الليبيين التابعين للحكومة الإيطالية، فقَبل أن يوقع على شروط الصلح التي خالفت ما طلبه المجاهدون، فلما رفض عمر المختار ما وقع عليه الحسن، عز على الأخير هذا، وغضب من المختار كيف يخالفه وينقض كلمته، فانشق عن الثوار، وسالم الطليان، وانفصل بجماعته من البراعصة والدرسة، وكانوا يبلغون حوالي الثلاثمائة، فاستقر بهم في غوط الجبل، وهو مكان قريب من مراكز الطليان في مراوة، حتى يكون تحت مراقبتهم.[2] أما عن مصيره، فقد كان أول من ذاق مرارة غدر الطليان، حيث غادر معسكره جماعة من عائلة عريف والتحقوا بالمختار، فاستغل الطليان هذه الحجة، وطلبوا من الحسن إحضار معسكره إلى ناحية مراوة بعد أن بيتوا النية بتفكيكه، وعندما استجاب الحسن لرغبتهم وأنّا له إلا يفعل ذلك وهو تحت سلطتهم؛ سيرت الحكومة الإيطالية قوة عسكرية ضخمة حاصرت المعسكر، وطلبت من أتباع الحسن تسليم أسلحتهم بحجة أنهم غير مؤتمنين، ومع امتناع المجاهدين في المعسكر عن تنفيذ هذا الأمر، فتحت عليهم النيران وقتل منهم خلق كثير، وأسر الباقون. وفي 10 يناير 1930 ألقى الطليان القبض على الحسن، ثم ما لبثوا حتى نفوه إلى جزيرة أوستيكا مجدداً، ثم إلى فلورنسا بعد ذلك.

وفي أواخر أكتوبر سنة 1929م وجه المختار خطاب لعموم المقاومة الليبية يوضح فيه ما بدر من الطليان من الكذب والخداع والمراوغة في المفاوضات، وضمن خطابه مجمل الحوار الذي دار بينه وبين بادوليو في سيدي رحومة. ومما جاء في بيان المختار الذي نشرته صحيفتا المقطم والأهرام المصريتان يوم 20 أكتوبر: "وليعلم إذن كل مجاهد أن

[1] كتاب أبطال الجهاد والسياسية في ليبيا، عمر المختار، تأليف: محمد الطيب بن إدريس الأشهب، ص112.

[2] كتاب السنوسية دين ودولة، تأليف: الدكتور محمد فؤاد شكري، ص 300.

غرض الحكومة الإيطالية هو بث الفتنة والدسائس بيننا لتمزيق شملنا وتفكيك اتحادنا ليتم له الغلبة علينا واغتصاب كل حق مشروع لنا، ولكن بحمد الله لم توفق إيطاليا إلى شيء من ذلك... وما مقاصدنا إلا المطالبة بالحرية، أما مقاصد إيطاليا فإنها تسعى إلى القضاء على كل حركة تدعو إلى نهوض الشعب الطرابلسي وتقدمه، فهيهات أن يصل الطليان إلى غرضهم مادامت لنا قلوب تنبض، إنه في سبيل الحرية يجب بذل كل مرخص وغال..."[1]

"لهذا فنحن غير مسؤولون عن بقاء هذه الحالة الحاضرة على ما هي عليه حتى يثوب أولئك الأفراد النزاعون إلى القضاء علينا إلى رشدهم ويسلكوا السبيل القويم ويستعملوا معنا الصراحة بعد المراوغة والخداع."[2]

وانفجر الموقف عندما هاجمت مجموعة من المجاهدين دورية من الطليان وأبادتها، فاتهمت إيطاليا عمر المختار بالخيانة وخرق الهدنة، وعلى الرغم من أنَّ حادث الاعتداء على الدوريَّة الإيطاليَّة كان مُحاطًا بالغموض، ورغم تأكيد عمر المختار أنّه لم يأمر بعمل كهذا، إلا أن الطليان قاموا بإرسال أربع طائرات لقصف مراكز المقاومة بمن فيها من نساء وأطفال وشيوخ، وقد تمكن المجاهدون من إسقاط إحدى الطائرات وأسر طيَّارها، وانتشرت المعارك بعد ذلك في منطقة الجبل الأخضر حتى أُقفلت جميع الطرق. وبذلك طويت صفحة المفاوضات والهدنة المؤقتة التي استمرت حوالي خمسة أشهر، واشتدت المعارك العنيفة بين المجاهدين والطليان، وهنا كتب وزير المستعمرات الإيطالي الفريق أوَّل "دي بونو" إلى بادوليو يأمره بإعفاء نائبه سيشلياني وتعيين غراتسياني بديلًا له وقائداً عاماً للقوات المسلحة.

[1] كتاب أبطال الجهاد والسياسية في ليبيا، عمر المختار، لمحمد الطيب بن إدريس الأشهب، ص 117

[2] كتاب عمر المختار، شهيد الإسلام وأسد الصحراء، تألف: محمد محمود إسماعيل، ص37

الفصل الرابع: عودة المواجهات واستمرارها حتى أسر المختار.


غراتسياني

بدأت الثورة تعيش مرحلة جديدة بوصول غراتسياني إلى بنغازي يوم 7 مارس سنة 1930، ليتولى عمليات القضاء على حركة المقاومة، وكان معروفاً لدى قومه بالعجرفة والطيش والجبروت، لذلك فقد كان خوف الإيطاليين منه لا يقل عن مخاوف سكان برقة الأصليين الذين تملكهم الرعب بمجرد وصوله.

يقول غراتسياني عن تعينه على برقة: وافق "الفريق (المارشال) "بادوليو" أن تنطلق أعمالي في برقة بعد انتهاء الأعمال العسكرية في فزان، وانتهت هذه الأعمال كما كان مقدراً حسب الخطط الموضوعة باحتلال واحة (غات) 1930/2/25م، وفي نفس اليوم غادرت فزان على متن الطائرة نحو الشمال إلى مدينة طرابلس فوصلت اليوم التالي 26/ 2/ 1930. إن الأعمال العسكرية في فزان استمرت ثلاثة أشهر تماماً، قضي فيها على كل المجاهدين (الثوار)، واحتلت فيها كل منطقة الجنوب، بينما هربت البقية الباقية إلى ناحية الكفرة شرقاً والجزائر غرباً، ويوم 1930/3/8 غادرت طرابلس بعد تسع سنوات من العمل المتواصل، ولم أكن في يوم من الأيام نسيتها، وحين غادرتها أحسست في قرارة نفسي بشعور الفراق للأرض التي عانيت فيها الكثير من الآلام والهزيمة والانتصار."[1]

[1] كتاب برقة الهادئة، تأليف الجنرال رودولفو غراتسياني، ترجمة إبراهيم سالم بن عامر، ص 76

تلقى غراتسياني من الحكومة الفاشية التعليمات التالية: [1]

- تصفية تامّة لكل العلاقات بين السكان الخاضعين وغير الخاضعين سواءً على مستوى العلاقات الشخصية أو الأعمال والحركات التجارية.
- إعطاء الخاضعين أمناً وحمايةً، ولكن مع مراقبة كل نشاطاتهم.
- عزل الخاضعين عن أي تأثيرٍ سنوسي، ومنع أي كائنٍ منعاً باتاً من قبض أي مبالغ من الأعشار والزكاة.
- مراقبةٌ مستمرةٌ ودقيقة للأسواق، وإغلاق الحدود المصرية بكل صرامة، بحيث يتم منع أي محاولة تموينٍ لقوافل العدو.
- التخلص من العناصر التي تدعي الوطنية بين الأوساط المحلية ابتداءً بالمدن الكبيرة وخاصةً مدينة بنغازي.
- تعيين عناصرٍ غير نظامية من الطرابلسيين لكي يكونوا قوةً مضادة للمجاهدين في برقة تُعنى بتطهير الإقليم من كل تمردٍ أو ثورة.
- الحركة الدقيقة والخفيفة للقوات الإيطالية في المنطقة لخلق جوٍ مذبذبٍ ضد كل الأدوار والمعسكرات والضغط عليها حتى تتكبد الخسائر وتشعر بأن الطليان موجودون دائماً وفي كل مكانٍ مستعدون للهجوم، والاتجاه السريع لاحتلال مناطق الكفرة بشكل كامل.

وفي هذا السياق أعطت الحكومة الإيطالية لغراتسياني كافة الصلاحيات لتنفيذ هذه التعليمات بكل الوسائل المتوفرة، ومع وصوله إلى بنغازي يوم 1930/3/27، "عمل على استبدال غالب الموظفين الإيطاليين بآخرين يتمتعون بثقته عندما كان يعمل في طرابلس، ثم بدأ جولاته في المناطق المحتلة، متوعداً ومهدداً جموع الأهالي، وكان يستهل خطاباته الجنونية بقوله (صمُّوا أفواهكم وافتحوا آذانكم) ليلقي الرعب في نفوسهم، ومن كلمته التي

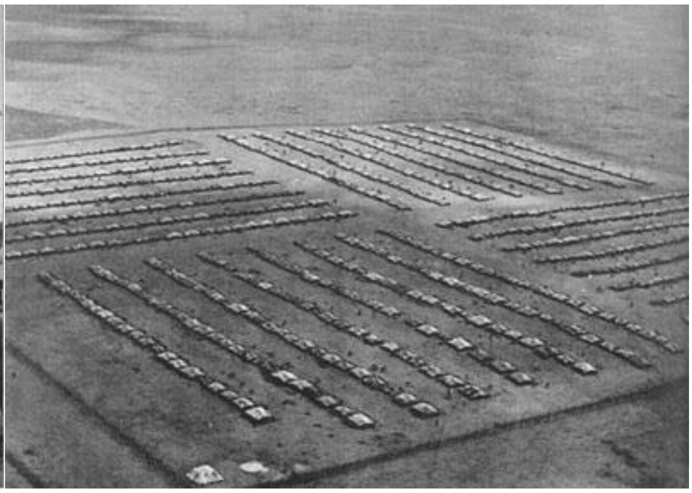
[1] الجنرال رودولفو غراتسياني، نفس المصدر، ص 78

ألقاها في جموع حشدتها السلطات في موقع (البريقة) قال: (ما أنتم إلا كمثل سيجارة موقودة من الجانبين، تلتهمها النار من هنا ومن هناك حتى تصبح رماداً، وها هو ذا أنا أولع السيجارة من جانب ويوقدها عمر المختار من جانبٍ آخر حتى يؤتى عليكم)."[1]

أخذ سفاح برقة يهدد ويتوعد المختار ورجاله، وأخذ في الاستعدادات كما لو كان يستعد لمجابهة جيش يعادله عدداً وعتاداً، وقد أعلن جائزة قدرها 200,000 فرنك لقاء جلب المختار حياً أو ميتاً. وفي محاولة منه لإرهاب أهل ليبيا وثنيهم عن تقديم المساعدة للمختار ورجاله، أقدم غراتسياني على استحداث ما يسمى "بالمحكمة الطائرة" في أبريل 1930، حيث ينتقل أعضاء هذه المحكمة على متن طائرة خاصة تنقلهم يومياً في مختلف أرجاء البلاد لتنعقد بصورة سريعة ولتصدر أحكام الإعدام لتنفذها سريعاً، ثم لا تلبث أن تغادر لتنعقد بموقع آخر في نفس اليوم، وخلال عملها أصدرت 250 حكماً بالإعدام شنقاً أو رمياً بالرصاص في مدة وجيزة جداً. [2]

وعمل غراتسياني أيضاً على عزل الأهالي الخاضعين للحكومة عن المقاومة في الجبل الأخضر، فأنشأ معسكرات الاعتقال الجماعيَّة في الصحراء التي امتدت من منطقة "العقيلة" وحتى "السلوم". وعمل على حل الزوايا السنوسية ومصادرة أملاكها.[3]



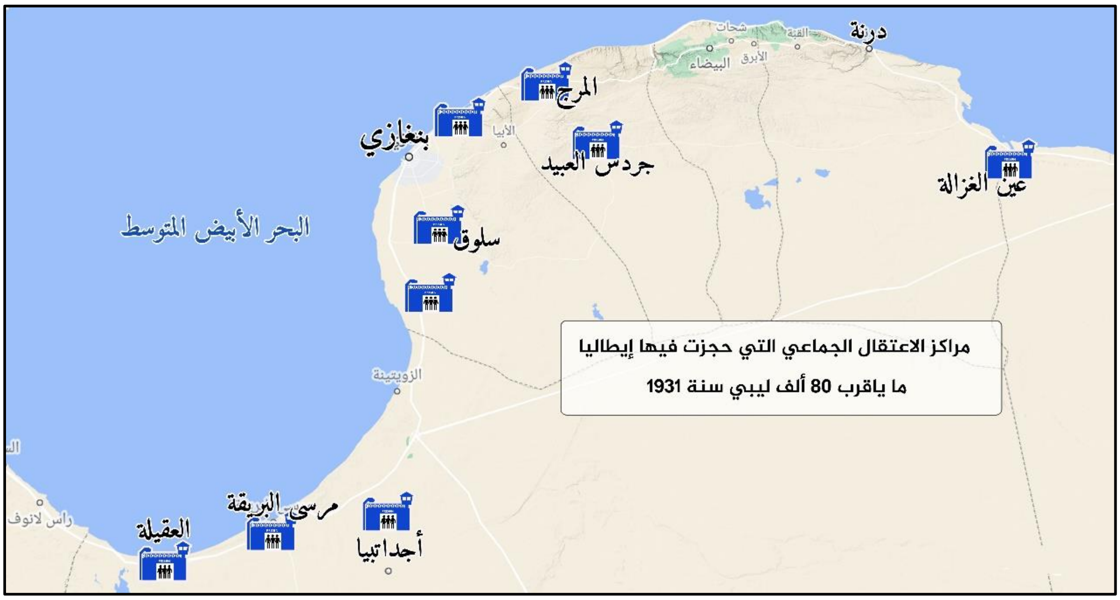


[1] كتاب أبطال الجهاد والسياسية في ليبيا، عمر المختار، لمحمد الطيب بن إدريس الأشهب، ص 124

[2] كتاب الشيخ الجليل، عمر المختار (نشأته وأعماله واستشهاده)، للدكتور علي محمد الصلابي، ص 54

[3] كتاب حياة عمر المختار، تأليف: محمود شلبي، ص 125

ومن بين المعتقلات التي أنشئت حديثاً لهذا الغرض: (بنينة والرجمة، وبرج شويليك)، كما أمر غراتسياني بتخصيص مواقع العقيلة والبريقة من صحراء غرب برقة البيضاء، والمقرون وسلوق من أواسط برقة الحمراء لتكون مواقع الاعتقال والنفي لسكان منطقتي الجبل الأخضر والبطنان، وأمر بنقل قبائل المنطقتين المذكورتين إلى هذه المعتقلات الخاصة بهم والبالغ عددهم ثمانون ألفاً.[1]



كما قام غراتسياني أيضاً بفتح أبواب السجون في كل مدينة وبلدة وقرية ببرقة أمام المعارضين من باب نشر الإرهاب والتخويف بين الأهالي، إضافة إلى مصادرة الأموال بدون مبرر، ونصب المشانق في كل من العقيلة وإجدابيا وبنغازي وسلوق والمرج وشحات ودرنة وعين الغزالة وطبرق والباردية تنكيلاً بالليبيين. وأمر بإحراق الكثير من القرى المتعاونة مع الثوّار، فدُمِّرت المنازل وأُحرقت المحاصيل الزراعية، وأُهلكت الحيوانات فيما عدا ما استعمله الجيش الإيطالي للنقل.[2]



[1] كتاب أبطال الجهاد والسياسية في ليبيا، عمر المختار، لمحمد بن إدريس الأشهب، ص 127- 128

[2] كتاب الشيخ الجليل، عمر المختار (نشأته وأعماله واستشهاده)، للدكتور علي محمد الصلابي، ص 113

وقد ذكر غراتسياني نفسه في كتابة برقة الهادئة بعضاً من هذه السياسات التي مارسها على الشعب الليبي واعترف بها اعترافاً صريحاً، ليكون هذا التصريح الخطير إثباتاً قاطعاً على اضطهاده الشعب الليبي:

"نحن مستمرون في الوصول إلى أهدافنا مهما تمادت الصحافة الإسلامية في حملاتها، فنحن لا نبالي بها مهما كتبت فمبادئنا الفاشستية وتعاليم زعيمنا "الدوتشي"[1] هي هدفنا، إننا سائرون ولن نتردد أبداً في القضاء على الثورة والثوار مهما كلفنا ذلك من ثمن، نعم نحن نؤكد ونثبت بأننا أبعدنا الشعب ونقلنا النواجع من أماكنها المعتادة إلى أماكن أخرى أي من (الجبل)، و(البطنان) إلى (العقيلة) و(سلوق) و(إجدابيا) وأمرنا بقفل الزوايا وإرسال الأهالي والمشايخ والأعيان إلى المنفى في بنينه وشويليا و(أوستيكا) بإيطاليا وأغلقنا الحدود الشرقية، أي الحدود المصرية باحتلال (الكفرة)، كل هذه العوامل كانت موضع اهتمام العالم الإسلامي، وبدأت النشاطات في جمع التبرعات من أجل الجهاد والمجاهدين فوق الجبل الأخضر، وفي الوقت نفسه صدر إعلان عام لمقاطعة البضائع الإيطالية في كل الشرق العربي والإسلامي وفي بلاد الهند والصين البعيدة."[2]

دفعت سياسة غراتسياني القمعية المختار إلى تغيير خطته وتطوير أساليبه القتاليَّة بما يتماشى مع المرحلة، فاعتمد على عنصر المباغتة، وسعى إلى مفاجأة القوات الإيطالية بعد كشفها والاستطلاع عليها في أماكن متفرقة. وبالفعل أخذ المختار ورجاله يشنون الغارة تلو الأخرى على حصون ومعاقل الطليان ودورياتهم العسكرية. وقد أورد الجنرال غراتسياني في كتابه أن عمر المختار شن ما يقارب 260 غارة ومعركة داخل الثمانية عشر شهراً من ابتداء حكمه في برقة إلى أن وقع عمر المختار أسيراً.[3] ويقول غراتسياني في هذا

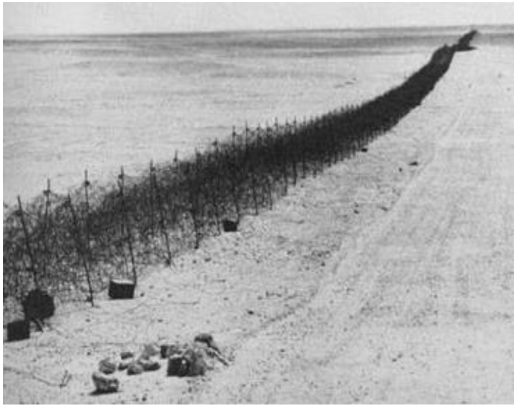
---

[1] هو موسوليني نفسه، وقد ورد ذكر لمحة عنه فيما سبق.

[2] كتاب برقة الهادئة، تأليف الجنرال رودولفو غراتسياني، ترجمة إبراهيم سالم بن عامر، ص 225

[3] كتاب أبطال الجهاد والسياسية في ليبيا، عمر المختار، تأليف: محمد الطيب بن إدريس الأشهب، ص136

المجال: "بالرغم من إبعاد النواجع والسكان الخاضعين لحكمنا، يستمر عمر المختار في المقاومة بشدَّة ويلاحق قواتنا في كل مكان".[1]



كما قال عن نشاطه العسكري أيضاً: "عمر المختار قبل كل شيء لن يستسلم أبداً، لأن طريقته في القتال ليست كالقادة الآخرين، فهو بطل في إفساد الخطط وسرعة التنقل بحيث لا يمكن تحديد موقعه لتسديد الضربات له ولجنوده، أما غيره من الرؤساء... فإنهم أسرع من البرق عند الخطر، فيهربون إلى القطر المصري تاركين جنودهم على كفة القدر معرضين لخطر الفناء، عمر المختار عكس هذا فهو يكافح إلى أبعد حد لدرجة العجز، ثم يغير خطته ويسعى دائماً للحصول على أي تقدم مهما كان ضئيلاً، بحيث يتمكن من رفع الروح العسكرية مادياً ومعنوياً حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً، وهنا يسلم أمره لله كمسلم مخلص لدينه".[2]

بعد حجز أهالي برقة ضمن معتقلات جماعية وسقوط الكفرة بقبضة الطليان، نقل المختار دائرة عملياته إلى الناحية الشرقية في "الدفنا" لقربها من الحدود المصريَّة، وهنا قرر غراتسياني حصار المقاومة على طول الحدود الشرقيَّة، فعمل منذ فبراير 1931 على مد الأسلاك الشائكة التي فصلت بين برقة ومصر، وعزلت المقاومة عن الاتصال بالحدود المصرية.

استدعى غراتسياني لذلك شركات المقاولات الخاصة من إيطاليا، وهكذا امتد خط الأسلاك الشائكة من آبار الرملة في خليج السلوم حتى الجنوب، متمثلاً في شريط عريض على طول الحدود، ماراً بمرتفعات ومنخفضات منطقة البطنان، واصلاً إلى ما بعد الجغبوب حتى المرتفعات الكبيرة التي تحد شمال الصحراء الكبرى. وقد امتدَّ طول

[1] الجنرال رودولفو غراتسياني، نفس المصدر، ص 227

[2] كتاب برقة الهادئة، تأليف الجنرال رودولفو غراتسياني، ترجمة إبراهيم سالم بن عامر، ص 129

هذا الحاجز أكثر من 270 كلم،[1] ثم زود غراتسياني الأسلاك بمولدات كهربائية، لتوفير الإضاءة اللازمة،[2] كما وضع عليه نقاط عسكرية مزودة بجميع المعدات الحربية، وتم ربط بعضها البعض بخطٍ اتصال لطلب المؤازرة، ومن ضمن هذه النقاط العسكرية نذكر:[3]

- ثلاثة مراكز حراسة وهي: أمساعد، الشقة، الجغبوب.
- ستة مخافر إضافية وهي: الرملة، سيدي عمر، قرن القرين، العمارة.
- ثلاثة مطارات للإقلاع والهبوط وهي أمساعد، الشقة، الجغبوب.



أما تكلفته المادية فقد بلغت (17,737,173,80 فرنكاً) سبعة عشر مليون وسبعمائة وسبعة وثلاثون ألفاً ومائة وثلاثة وسبعون فرنكاً وثمانون سنتيماً. وقد قام بهذا المشروع 2500 عاملاً فنياً وعادياً، و1200 رجلاً مسلحاً للحماية، و200 مركبة آلية، و18 باخرةً كانت تفرغ حمولتها في ميناء "بردية"، و6 أشهر من العمل المتواصل تحت الشمس المحرقة التي كانت تبلغ أحياناً درجة حرارتها 40 درجة مئوية فوق الصفر.[4]

كانت خطة غراتسياني لقطع اتصال الثورة بالحدود المصرية من أهم العوامل التي أضعفت المقاومة الليبية في الجبل الأخضر إلى حد كبير، وبعد إحكام الحصار بدأت القوات

[1] الجنرال رودولفو غراتسياني، نفس المصدر، ص 217

[2] كتاب أبطال الجهاد والسياسية في ليبيا، عمر المختار، لمحمد الطيب بن إدريس الأشهب، ص 135

[3] كتاب برقة الهادئة، تأليف الجنرال رودولفو غراتسياني، ترجمة إبراهيم سالم بن عامر، ص 216

[4] الجنرال رودولفو غراتسياني، نفس المصدر، ص 217

الإيطالية البرية معززةً بالمصفحات والطائرات والمدفعية بشنّ حملات هجومية متواصلة على المجاهدين في الجبل الأخضر وبدون انقطاع، فما كان القتال يتوقف ساعة إلا ليبدأ مرة أخرى، فكان المجاهدون يقضون جل أوقاتهم في الميدان لا يتخطون عنه ولا يغادرونه، في ظل انقطاع شبه كامل للإمدادات.

كان عمر المختار دائم التنقل بين الأدوار (المعسكرات) يطلع على حالها ويقف على تجهيزاتها، وفي شهر سبتمبر 1931 خرج المختار في جولة على معسكرات الجبل الأخضر على رأس أربعين فارساً على رأسهم الضابط البنغازي الذي يدعى "بن قويرش"، وخلال مسيره قام المختار بزيارة ضريح الصحابي "رويفع بن ثابت" في مدينة البيضاء، ثم اتجه نحو وادي "الجُريْب" (أو وادي الكوف) الذي كان لابد من اجتيازه، وقد كان صعب المسالك كثير الغابات، فأقام فيه المختار ليلتين، فعلمت إيطاليا بهذا بواسطة جواسيسها المنتشرين في كل مكان، فقامت بتطويق الوادي من جميع الجهات.[1]



ما أحس المختار ومن معه إلا بالقوات الإيطالية وقد حاصرتهم من كل حدب وصوب، فلم يجد بداً من المواجهة، فأمر من معه بالهجوم على من يقربهم من العدو في محاولة لفتح ثغرة في صفوف العدو للخروج منها، ودامت المعركة بينهما يومين كاملين. وقد تمكن عمر المختار ومن بقي معه من المقاتلين من خرق صفوف العدو، فخرجوا من ذلك الوادي حتى وصلوا إلى غربي "سلطنة"، لكن فاجأتهم قوة إيطالية أخرى، غير القوة التي حاصرتهم في الوادي، وكانت ذخيرتهم على وشك النفاد، ورغم ذلك

[1] كتاب عمر المختار، شهيد الإسلام وأسد الصحراء، تألف: محمد محمود إسماعيل، ص 46

اضطروا إلى الاشتباك معها في معركة جديدة[1] تعرف بمعركة "وادي أبو طاقة" بالجبل الأخضر، وقد جرت هذه المعركة صباح 11 سبتمبر 1931[2] وكانت آخر معارك المختار، وقد قتل فيها جميع من بقي معه إلا رجل واحد يدعى سعيد جربوع من قبيلة العبيد تمكن من الفرار، كما أصيبت يد المختار وقتل حصانه أيضاً، ثم تكاثرت عليه الأعداء، فغُلب على أمره، وأُخذ أسيراً، وعند وصول المختار إلى بنغازي أودع السجن.

كان غراتسياني وقت القبض على المختار يقضي إجازته في روما، فوصله الخبر مساء يوم 12 سبتمبر 1931 وهو بالقطار الذاهب به إلى باريس، فلم يتابع رحلته، بل استقل طائرة أوصلته إلى طرابلس في اليوم التالي، ومنها إلى بنغازي في اليوم الذي يليه.[3] يقول غراتسياني في مذكراته: "في صباح يوم 11 سبتمبر 1931 وصل الخبر برقياً إلى الحكومة من متصرفية الجبل، وقد كان هذا نصها: بالقرب من (سلطنة) فرقة الفرسان (الصواري) قبضت على وطني وقع من على جواده أثناء المعركة، وقد تعرف عليه عساكرنا بأنه عمر المختار، وصدرت الأوامر بنقله إلى سلطنة، ومنها إلى سوسة تحت حراسة شديدة، حيث وصلها عند السابعة عشر من مساء نفس اليوم في 11 سبتمبر 1930م دون أي عائق أو حدث أثناء الطريق من سلطنة إلى سوسة. مكث هناك في انتظار الطراد الحربي (أورسيني) الذي تحرك خصيصاً لنقله إلى بنغازي."[4]



وهكذا وقع المختار في الأسر في اليوم الحادي عشر من سبتمبر من عام 1931 في مدينة البيضاء التابعة للجبل الأخضر في برقة في منطقة سلطنة تحديداً، بعد مسيرة نضال

---

[1] كتاب حياة عمر المختار، تأليف: محمود شلبي، ص – 138- 137

[2] كتاب معجم معارك الجهاد في ليبيا 1911- 1931، تأليف خليفة محمد التليسي، ص 502

[3] كتاب حياة عمر المختار، تأليف: محمود شلبي، ص 139

[4] كتاب برقة الهادئة، تأليف الجنرال رودولفو غراتسياني، ترجمة إبراهيم سالم بن عامر، ص 250 -251

ومقاومة امتدت قرابة عشرين عاماً. نُقل بعدها إلى بلدية سوسة ومنها إلى سجن بنغازي، وتم أسره في زنزانةٍ صغيرةٍ خاصة منفصلاً تحت حراسة شديدة، ليتم إعدامه بعد أيام قليلة في محاكمة رمزية، وفي رثائه يقول الشاعر المشهور أحمد شوقي:

ركزوا رفاتك في الرمال لواء .. يستنهض الوادي صباح مساء

يا ويحهم نصبوا مناراً من دم .. يوحي إلى جيل الغد البغضاء

تلك الصحارى غمد كل مهند .. أبلى فأحسن في العدو بلاء

خُيِّرت فاخترت المبيت على الطوى .. لم تبن جاهاً أو تلمَّ ثراء

في ذِمَّة اللهِ الكريمِ وحفظِه .. جَسَدٌ (ببرْقة) وُسِّدَ الصحراءَ

لم تُبقِ منه رَحَى الوقائعِ أَعظُمًا تَبْلَى .. ولم تُبقِ الرِّماحُ دِماءَ

كان مع السيد عمر المختار رجال من رؤساء القبائل يديرون معه شؤون القتال وأمور المجاهدين، وفي مقدمة هؤلاء: الشيخ يوسف أبو رحيل المسماري، والشيخ عبد الحميد العبار.[1] وقد اجتمع رؤساء الجند وأعيان المجاهدين بعد موت السيد عمر، فاتفقت كلمتهم على أن يخلفه في زعامته الشيخ يوسف أبو رحيل المسماري.

ورأى العدو أن القضاء على جذور المقاومة بعد موت السيد عمر أصبح متاحاً، فضاعف هجماته بكل ما يملك، وقام غراتسياني بنشر ما يزيد عن 350 ألف منشور أعلن فيها إعدام المختار ودعا الثوار لتسليم أسلحتهم والاستسلام دون قيد أو شرط، حيث ألقيت هذه المنشورات عبر الطائرات ووزعتها الدوريات في كل بئر وحفل ومرعى.[2] واستمر

[1] مجاهد ليبي ورئيس سابق لمجلس النواب الليبي في العهد الملكي. بدأ الجهاد منذ الغزو الإيطالي لليبيا ولم يبرح السلاح يده إلا بعد شنق عمر المختار بأربعة شهور سنة1932م، وكانت إيطاليا تسميه شيخ القبيلة الشاب وكانت تنشر الإعلانات وتمني بدفع مئات الآلاف النقدية لمن يأتي به حياً أو ميتاً. مكث يقاتل مع عمر المختار، وكان من أقرب المقربين إليه، إلى أن استشهد الأخير، فغادر العبار ومعه 64 رجلاً معاقلهم ببرقة، قاصدين حدود مصر. وساهم هناك في تشكيل الجيش السنوسي بمصر.

[2] انظر كتاب برقة الهادئة، تأليف الجنرال رودولفو غراتسياني، ترجمة إبراهيم سالم بن عامر، ص 272

القتال أربعة أشهر بعد موت المختار، وبسبب شدة القتال والحصار المطبق وانقطاع المجاهدين عن الحدود المصرية والقبائل الليبية حلت بهم مجاعة كبيرة وعجزوا عن الدفاع، فقرر من بقي منهم الالتجاء إلى مصر، فسار الشيخ عبد الحميد العيار، والشيخ يوسف أبو رحيل في نفر من المجاهدين من ناحية الجنوب، وذهب كثير من المجاهدين من ناحية الشمال، وقد كانت وجهة الجميع الحدود المصرية.

عندما بلغ الخبر للطليان حشدوا قوة كبيرة على الحدود المصرية فتمكنوا من أسر عصمان الشامي وقتل حمد بو خير الله رئيس فرقة العبيد وهو متجه إلى مصر، وعندما وصل القسم الآخر من المجاهدين إلى الحدود، من بينهم الشيخ يوسف أبو رحيل، وقعت معركة بين الفريقين، فاضطر الشيخ عبد الحميد العبار إلى الرجوع ناحية الجبال في نفر من المجاهدين، بينما بقي الشيخ يوسف أبو رحيل منتظراً غفلة العسكر الإيطالي ليجتاز الحدود، ولكن الطليان عثروا عليه واشتبكوا معه وأربعة من أصحابه فقتلوهم عن آخرهم بعد مقاومة شرسة. أما الشيخ العبار فقد عاد في خمسين من فرسانه واجتازوا الأسلاك الشائكة حتى عبروا الحدود المصرية.[1]

وهكذا خضعت لإيطاليا كل الأراضي الليبية واستقر سلطانها في البلاد، لكن هذا الاستقرار لم يدم طويلاً، فعندما بدأت الحرب العالمية الثانية كانت إيطاليا قد قررت الدخول فيها فأعلنت الحرب على فرنسا وإنكلترا عام 1940، واندحرت إيطاليا في الحرب فأخلت ليبيا في السابع من فبراير 1943.

وباستشهاد عمر المختار ويوسف أبو رحيل وأسر عصمان الشامي وهجرة عبد الحميد العبار إلى مصر وقتل كثير من المجاهدين، انتهت فعلياً حركة الجهاد في ليبيا، فحكم الطليان البلاد بقوة الطائرات والمصفحات والدبابات وبوحشة الأسلاك الشائكة والمعتقلات الجماعية والمشانق العلنية، وفي يناير 1932م أعلن بادوليو حاكم ليبيا العسكري الإيطالي أن الثورة قد انتهت كلياً، "وأصرت إيطاليا على جعل ليبيا الشاطئ الرابع لإيطاليا، وأخذ الرأسماليون الإيطاليون يقسمون ممتلكات الشعب المسلم على بعضهم البعض ويرحلون

[1] كتاب عمر المختار، شهيد الإسلام وأسد الصحراء، تألف: محمد محمود إسماعيل، ص 72

الأسر الإيطالية للاستيطان الكامل في ليبيا المسلمة، وأصبح الليبيون عمالاً مستأجرين وخداماً للعائلات الإيطالية في مزارعهم التي نزعت من أيديهم وسُلمت للإيطاليين، وأصدرت وسنت القوانين التي تخدم مصالح الحكومة الإيطالية في مصادرة الأملاك والاستيلاء عليها ونزعها من المواطنين بمبالغ زهيدة باسم المصلحة العامة، واهتمت إيطاليا بليبيا اهتماماً بالغاً من أجل جعلها قطعة إيطالية لها دورها في توسيع مستعمراتها نحو الجزائر ومالطا وجبل طارق.

وشجعت إيطاليا هجرة الألوف من العائلات الإيطالية ضمن شروط لا بد من توفرها في الراغبين بالاستيطان في ليبيا المسلمة ومن هذه الشروط: كثرة عدد أفراد الأسرة بحيث تكون أكثر من سبعة، وأيضاً الصحة، والقراءة والكتابة، وأن تكون هذه الأسرة من أعضاء الحزب الفاشيستي، أو ذات الوعي السياسي، وكان معظم القادمين هم من المناطق الفقيرة في شمال إيطاليا وخرجوا من إيطاليا وسط دعاية عالمية. واستقبلوا في طرابلس وبنغازي استقبال الأبطال ونقلوا في سيارات الجيش إلى القرى التي كانت مجهزة لهم وكان "بالبو" يرافقهم من نابولي حتى القرى التي اغتصبوها من الشعب المسلم المسكين، وأعطيت كل أسرة منزلاً ومزرعة جاهزة للعمل، وكانت الحقول قد زرعت، وفي كل إسطبل كان يوجد بقرة وبغل، وأدوات وحبوب وعلف، وكذلك عربات وخشب للوقود، وفي كل بيت كان هناك طعام يكفي لأسبوع، حتى الكبريت والشمع كان موجوداً جاهزاً، وسُخر الشعب الليبي المسلم لخدمة النصارى.

ولم تكن أهداف الإمبراطورية الفاشيستية حسب تعبير موسوليني (تغييراً إقليمياً حربياً تجارياً فحسب بل تغييراً روحياً وأخلاقياً أيضاً)، وعمل على انسلاخ المسلمين من أخلاقهم ودينهم، وحرموا الشعب الليبي المسلم من كل حقوقه الطبيعية، فلا فرصة في التعلم والتعليم والثقافة والتثقيف، ولم يكن الفاشيون يرون نهاية لوجودهم في بلادنا، وكانت الطبقة المثقفة الصغيرة إما في المنفى، أو لا صوت لها. وقد أخمدت كل معارضة بقسوة بالغة وأضعف البناء القبلي التقليدي بتعيين زعيم لكل عدد من القبائل، والفاشيون يأمرون، والشعب المستضعف ينفذ بدون سؤال أو تعليل.

وكانت السياسة التعليمية الإيطالية رُسمت من أجل تخريج عدد كبير من التلاميذ الليبيين الذين يتكلمون الإيطالية ويخلصون الولاء لإيطاليا، وعملوا على القضاء على الأخلاق الإسلامية وبث روح الكَثْلَكَة (مذهب نصراني) في المدارس بين الأطفال، والقضاء على التعليم الديني، وأغلقوا الكتاتيب ودور العلم الوطنية، وأكثروا من إقامة دور الفحش، ومنعوا الليبيين من أداء فريضة الحج، وازداد امتهانهم للدين الإسلامي بدرجة شنيعة، فكان من أسوأ فعالهم، أن ألقي قائد طبرق الإيطالي بالمصحف الشريف إلى الأرض، ثم أخذ يطأ عليه بقدمه على مشهد من جماعة من المسلمين وقال: (إنكم معشر المسلمين لا يمكن أن تصيروا بشراً ما دام هذا الكتاب بين أيديكم).

وسخروا المسلمين واستعبدوهم في بناء الطرق والقلاع والمزارع والقرى ونشط المبشرون الطليان في دعوتهم، وعمدت الحكومة إلى تشجيعهم وأرغمت النساء على التنصير والزواج من الطليان. وزاحموا أهالي البلاد في الصناعة والتجارة وسيطروا عليها سيطرة كاملة، ومنعوا الناس من التظلم، وقيدوا حرياتهم، فمنعوهم من محادثة بعضهم بعضاً، ومن قراءة الصحف والمجلات والكتب، ومن مراسلة أقاربهم في الخارج، حتى صاروا في سجن داخل بلادهم محرومين من كل صلة تربطهم بالعالم العربي والإسلامي.

وبلغ استهتارهم أنهم ألزموا خطباء الجمعة بالدعاء على المنابر لملك إيطاليا، عما نويل الثالث، وعندئذ امتنع المسلمون عن صلاة الجمعة، فلما هاج الرأي العام الإسلامي على هذا الفعل، استكتبوا الأئمة تكذيباً بتوقيعاتهم، جاء فيه أن الدعاء كان بمحض إرادتهم، ومن تلقاء أنفسهم، ومن غير تدخل من جانب الحكومة الفاشيستية!! وكان أقبح ما فعل المارشال بادوليو إنه أمر برصف (الصالة) في قصره بالبلاط المنقوش عليه (محمد) صلى الله عليه وسلم." [1]

وبعد أن بلغ اليأس مبلغه من الشعب الليبي، وبعد أن أصبح نصفه بين قتيل ومعتقل ومهجر خارج البلاد، تغيرت الظروف الدولية بما لا تشتهي إيطاليا، ونشبت الحرب

[1] كتاب الشيخ الجليل، عمر المختار (نشأته وأعماله واستشهاده)، تأليف: الدكتور علي محمد الصلابي، ص 112-113-114

العالمية الثانية، نخسرت فيها إيطاليا، وأعاد الليبيون تحرير أرضهم بمساعدة بريطانيا وفرنسا، وطرد الإيطاليون مدحورين من البلاد بعد أن ذاقوا أضعاف ما أذاقوه للمسلمين في ليبيا.

الفصل الخامس: شهادة العدوِّ اللَّدود.

نقل الجنرال غراتسياني شهادة له عن عمر المختار خلال الحرب التي خاضها معه فقال: "كان عمر المختار -كرئيس عربي مؤمن بقضية وطنه وله تأثير كبير على أتباعه- مثل الرؤساء الطرابلسيين الذين يحاربون بكل صدق وإخلاص، أقول ذلك عن تجارب مرت بي أثناء الحروب الليبية، وكان عمر المختار من المجاهدين الكبار لما له من مكانة مقدسة بين أتباعه ومحبِّيه، إلا أن عمر المختار كان يختلف عن الآخرين فهو شيخ متدين بدون شك، قاسي وشديد التعصب للدين ورحيم عند المقدرة، ذنبه الوحيد أنه كان يكرهنا كثيراً، وفي بعض الأوقات يسلط علينا لسانه ويعاملنا بغلظة مثل الجبليين. لقد كان دائماً مضاداً لنا ولسياستنا في كل الأحوال لا يلين أبداً ولا يهادن إلا إذا كان الموضوع في صالح الوطن العربي الليبي، ولم يخن أبداً مبادئه...[1]

يمثِّل هذا الرجل أسطورة الزمان، فقد نجا آلاف المرات من الموت ومن الأسر، واشتهر عند الجنود بالقداسة والاحترام لأنه الرأس المفكر والقلب النابض للثورة العربية في برقة، وكذلك كان المنظم للقتال بصبر ومهارة فريدة لا مثيل لها سنين طويلة، والآن وقع أسيراً في أيدينا. إنه من الصعوبة بمكان تحديد ورسم شخصية رئيس قاوم وعاند رغم ما قاساه من تعب ونضال من أجل أن يعيش حراً دون أن يتعرض لرحمة الغير واحتقارهم... [2] وعلى كل حال، فقد كان رجلاً عرف كيف يستغل بكل دقة وخبرة حالة البيئة ونفسانية الناس، ومن خلالها سيَّر دفَّة الحرب في برقة..

وعندما حضر أمام مدخل مكتبي، تهيأ لي أني أرى فيه شخصية آلاف المرابطين الذين التقيت بهم أثناء قيامي بالحروب الصحراوية، يداه مكبَّلتان بالسلاسل، رغم الكسور والجروح التي أصيب بها أثناء المعركة، كان وجهه مضغوطاً لأنه كان مغطياً رأسه (بالجرد) ويجر نفسه بصعوبة نظراً لتعبه أثناء السفر بالبحر. وبالإجمال، خُيل لي أن

---

[1] كتاب برقة الهادئة، تأليف الجنرال رودولفو غراتسياني، ترجمة إبراهيم سالم بن عامر، ص 246

[2] كتاب برقة الهادئة، تأليف الجنرال رودولفو غراتسياني، ترجمة إبراهيم سالم بن عامر، ص 244

الذي يقف أمامي رجل ليس كالرجال منظره وهيبته، رغم أنه كان يشعر بمرارة الأسر. ها هو واقف أمام مكتبي نسأله ويجيب بصوت هادئ وواضح، وكان ترجماني المخلص النقيب (كابتن) خليفة خالد الغرياني الذي أحضرته معي خصيصاً من طرابلس، فوجهت له أول سؤال: لماذا حاربت بشدة متواصلة الحكومة الفاشيستية؟

- لأن ديني يأمرني بذلك.
- هل كنت تأمل في يوم من الأيام أن تطردنا من برقة بإمكانياتك الضئيلة وعددك القليل.
- لا هذا كان مستحيلاً.
- إذاً ما الذي كان في اعتقادك الوصول إليه؟
- لا شيء إلا طردكم من بلادي لأنكم مغتصبون، أما الحرب فهو فرض علينا وما النصر إلا من عند الله.
- لكن كتابك يقول: {ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة} بمعنى لا تجلبوا الضرر لأنفسكم ولا لغيركم من الناس، القرآن يقول هذا.
- نعم.
- إذاً لماذا تحارب؟
- كما قلت من أجل وطني وديني.
- أنت تحارب من أجل السنوسية تلك المنظمة التي كانت السبب في تدمير الشعب والبلاد على السواء، وفي الوقت نفسه كانت المنظمة تستغل أموال الناس بدون حق هذا هو الحافز الذي جعلك تحاربنا لا الدين والوطن كما قلت.

نظر إليّ نظرة حادة كالوحش المفترس:

- لست على حق فيما تقول، ولك أن تظن ما ظننت، ولكن الحقيقة الساطعة التي لا غبار عليها أنني أحاربكم من أجل ديني ووطني لا كما قلت.

- لماذا قطعت المهادنة السارية وأمرت بالهجوم على (قصر بن قدين)؟ [1]

- لأنه منذ شهر أرسلت الى المارشال (بادوليو) ولم يجبني عنها، وبقيت بدون رد حتى الآن.

- لا أنت أردت قطع المهادنة لحاجة في نفسك، وهاك الدليل، وقرأت له البيان الذي نشره فوق الجرائد المصرية بتوقيعه...

ولم يرد في بادئ الأمر، وحنى رأسه مفكراً ثم قال:

- نعم نشرت البيان في مصر بتوقيعي، ولكن ليس هذا هو الدليل، وإنما هو عدم تجاوبكم معنا في تنفيذ شروط الهدنة، ولم يزد شيئاً بل حنى رأسه إعياءً.

- هل أمرت بقتل الطيارين هوبر وبياتي.

- نعم: كل الأخطاء والتهم في الواقع هي مسؤولية الرئيس، والحرب هي الحرب.

- قلت له هذا صحيح لو كانت حرباً حقيقية لا قتل وسلب مثل حروبك.

- هذا رأي، فيه إعادة نظر، وأنت الذي تقول هذا الكلام، ولا زلت أكرر لك الحرب هي الحرب.

- بموقفك في موقعة (قصر بن قدين) ضيعت كل أمل وكل حق في الحصول على رحمة وعفو الحكومة الإيطالية الفاشيستية.

[1] يقصد الهجوم على الدورية الإيطالية أثناء المفاوضات مع الطليان والذي أدى إلى انهيار الهدنة في نظر الحكومة الإيطالية.

- مكتوب (كلمة لتفسير معنى القضاء والقدر في العقيدة الإسلامية) وعلى كل عندما وقع جوادي وألقي القبض عليّ كانت معي ست طلقات، وكان في استطاعتي أن أدافع عن نفسي وأقتل كل من يقترب مني حتى الذي قبض عليّ، وهو أحد الجنود من فرقة الصواري المتطوعين معكم، وكان في إمكاني كذلك أن أقتل نفسي.

- ولماذا لم تفعل؟

- لأنه كان مقدراً أن يكون.

- كما ترى أنا طاعن في السن على الأقل اتركني أجلس.

أشرت له فجلس على كرسيه أمام مكتبي، وفي هذه الأثناء ظهر لي وجهه بوضوح، وقد زالت رهبة الموقف، فتأملته جانبياً فرأيت بعض الاحمرار في وجهه، وبدأت أفكر كيف كان يحكم ويقود المعارك. وبينما هو يتكلم كانت نظراته ثابتة إلى الأمام وصوته نابع من أعماقه ويخرج من بين شفتيه بكلمات ثابتة وبكل هدوء. فكرت ثانية هذا هو القديس، لأن كلامه عن الدين والجهاد يدل بكل تأكيد أنه مؤمن صادق يتكلم عن الدين بكل حماس وتأثر. ثم قلت له فجأة: بمالك من نفوذ وجاه كم تحتاج من يوم لتأمر العصاة (يعني المجاهدين) بأن يخضعوا لحكمنا ويسلموا أسلحتهم وينهوا الحرب.

مجيباً: أبداً كأسير لا يمكنني أن أعمل أي شيء، واستطرد قائلاً: وبدون جدوى نحن الثوار سبق أن أقسمنا أن نموت كلنا الواحد بعد الآخر ولا نسلّم أو نلقى السلاح، وأنا هنا لم يسبق لي أن استسلمت، هذا على ما أظن حقيقي وثابت عندكم.

قلت له وأنا متماسك: كان ذلك ممكناً لو تم تعارفنا في وقت سابق، وكان علينا أن نصل إلى أحسن حال في سبيل تهدئة البلاد وازدهارها. فرفع حاجبيه بكل عمق وبصوت جهوري وثابت ثم قال: ولم لا يكن اليوم هو ذلك اليوم الذي تقول عنه؟! فأجبته: لقد فات الأوان.

وعند هذا الحد رأيت أن نوقف المحادثة فيما بيننا، لعل عمر المختار فكر في تلك اللحظة أن الحكومة الإيطالية ستبعثه إلى الجبل من أجل أن يسلّم أتباعه السلاح ويخضعوا إلى سلطتنا، ولكن لا: لقد قالها منذ لحظات بأنهم يموتون جميعاً ولن يستسلموا، وعليه لقد فات الأوان، وقلتها بنفسك لا فائدة من المحاولة، إن الأمل الذي لاح منذ قليل قد انهار ولم يعد. ثم قلت له: هل تعرف هذه؟ وعرضت عليه نظاراته في إطارها الفضي.

- نعم إنها لي، وقد وقعت مني أثناء إحدى المعارك، وهي معركة (وادي السانية).
- منذ ذلك اليوم اقتنعت بأنك ستقع أسيراً بين يدي.
- مكتوب، هل ترجعها لي لأني لم أعد أبصر جيداً بدونها. ثم استطرد: ولكن ما الفائدة منها الآن هي وصاحبها بين يديك.
- مرة أخرى أنت تعتبر نفسك محمياً من الله تحارب من أجل قضية مقدسة وعادلة؟
- نعم، وليس هناك أي شك في ذلك، قال الله تعالى: {قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا} صدق الله العظيم.
- إذاً استمع إلى ما أقوله لك: أمام قواتي المسلحة من "نالوت" إلى الجبل الأخضر في برقة، كل مشايخ ورؤساء العصاة (يعني رؤساء المجاهدين) منهم من هرب ومنهم من قتل في ميدان القتال، ولم يقع منهم أي أحد حياً في يدي، أليس من العجيب أن يقع أسيراً بين يدي حياً من كان يعتبر أسطورة الزمن الذي لم يغلب أبداً، المحمي من الله دون سواه!!
- تلك مشيئة الله ... قالها بصوت يدل على قوة وعزم.
- الحياة وتجاربها تجعلني أعتقد وأؤمن بأنك كنت دائماً قوياً، ولهذا فإني أتمنى أن تكون كذلك مهما يحدث لك ومهما تكن الظروف.

وعندما وقف ليتهيأ للانصراف، كان جبينه وضاءً كأن هالة من نور تحيط به، فارتعش قلبي من جلالة الموقف، أنا الذي خاض المعارك والحروب العالمية، والصحراوية، ولقبت بأسد الصحراء، ورغم هذا فقد كانت شفتاي ترتعشان، ولم أستطع أن أنبس بحرف واحد، فانتهت المقابلة، وأمرت بإرجاعه إلى السجن لتقديمه للمحاكمة في المساء، وعند وقوفه حاول أن يمد يده لمصافحتي، ولكنه لم يتمكن لأن يديه كانت مكبلة بالحديد. لقد خرج من مكتبي كما دخل عليّ وأنا أنظر إليه بكل إعجاب وتقدير."[1]

وقد انعقدت المحكمة التي أعدها الطليان لعمر المختار يوم 15 سبتمبر 1931 في بناء برلمان برقة القديم، وكانت المحاكمة صورية، إذ كان الطليان قد أعدوا المشنقة وانتهوا من ترتيبات الإعدام قبل بدء المحاكمة وصدور الحكم على المختار. دامت المحاكمة مدة ساعة وربع الساعة من بدايتها إلى نهايتها، وأُحضر أحد التراجم الرسميين (نصرت هرمس) ليتولّى الترجمة للمختار وللقضاة، غير أن هذا المترجم بلغت به علامات التأثر بهذا الشيخ الجليل حدًا جعله لا يستطيع إخفاءها، فأمر رئيس المحكمة باستبداله بمترجم آخر يهودي يدعى "لمبروزو".[2]

وكان الطليان قد وضعوا محامياً للدفاع عن المختار حتى تكتمل مسرحية المحكمة، غير أن هذا المحامي وكان يدعى "لونتانو" فاجأ الجميع بدفاعه عن المختار، وهنا نتركم مع مذكرات الجنرال غراتسياني الذي وصف هذه المحاكمة في كتابة برقة الهادئة:

"الآن انتهت مأساة برقة، طلبت الاجتماع مع رئيس المحكمة الخاصة العقيد المساعد (مارينوني) والمدعي العام المحامي حامل وسام الضابط الفارس من النجمة الإيطالية (بيدندو)، والنقيب (لونتانو) للدفاع، وكلفتهم بانعقاد الجلسة على الفور ومحاكمة عمر المختار زعيم العصاة (يعني زعيم الثوار) وبالفعل وفي نفس اليوم وعند الساعة السابعة عشر 15 سبتمبر 1931م، انعقدت المحكمة بعمارة الحزب الفاشي أي مقر مجلس

[1] كتاب برقة الهادئة، تأليف الجنرال رودولفو غراتسياني، ترجمة إبراهيم سالم بن عامر، ص 216

[2] عمر المختار أسد الإسلام وشهيد الصحراء ص 55

النواب، وفيها أحضر عمر المختار لكي يحاكم، وعند اكتمال الهيئة نودي على عمر المختار، فسُئل عن عمره وتاريخ مولده فأجاب عنها، فقام المدعي العام، وبين أعمال عمر المختار واعتداءاته المتكررة على البلاد والسكان الآمنين وطالب الحكم عليه بأشد العقوبات، وهي الإعدام، ثم جلس. وجه القاضي السؤال إلى المحامي المنتدب للدفاع عن عمر المختار إذا كان لديه ما يعلق على كلام المدعي العام والتهم الموجهة إلى موكله، وكان في اعتقاد القاضي أن المحامي سيؤيد كلام النائب العام، ولكن المحامي خيَّب ظنه ودافع عن المتهم دفاعاً حقيقياً هذا نصه: المحامي -النقيب لونتانو-: سيدي القاضي إن هذا المتهم الذي انتدبت للدفاع عنه وكنت متردداً في أول الأمر ولكن ضميري حدثني بأنَّ إنسانيتي توجب علي قبول الدفاع، وها أنا أقف أمامكم لأقول لو أني التقيت بهذا الرجل في الشارع لم أتردد لحظة في سحب مسدسي هذا وإطلاق النار عليه حتى أرديه قتيلاً لأنه عدوي وعدو دولتي، غير أن الذي أريد أن أقوله إن هذا الرجل عمر المختار يدافع عن حقيقة كلنا نعرفها، وهي الوطن وكم ضحينا نحن في سبيل الوطن وتحريره.

وهنا أمر القاضي المحامي بأن لا يخرج عن الموضوع ويتكلم بإيجاز، فتكلم المحامي بحدة وقال: هنا محل الشرح الكافي إذا كنا رجال العدالة الحقيقية، أما إذا كنا غير ذلك فيجب أن نترك الموضوع وأحكموا بمفردكم ولا لزوم لهذه المحكمة وجلستها. إن عمر المختار الذي هو أمامكم وليد هذه الأرض قبل وجودكم فيها، ويعتبر كل من احتلها عنوة عدواً له ومن حقه أن يقاومه بكل ما يملك من قوة حتى يخرجه منها أو يهلك دونها، هذا حق أعطته له الطبيعة والإنسانية، وهنا كثر الصياح من الحاضرين بإخراج المحامي وإصدار الحكم على المتهم الذي طالب به المدعي العام.

ولكن المحامي استمر قائلاً: العدالة الحقة لا تخضع لأي سلطان ولا لأية غوغاء، وإنما يجب أن تنبع من ضميرنا وإنسانيتنا، وهنا قامت الفوضى خارج المحكمة، وقام المدعي العام محتجاً على المحامي، ولكن المحامي استمر في دفاعه غير مبال بكل هذا بل حذر القاضي على أن يحِّكم ضميره قائلاً: إن هذا المتهم عمر المختار الذي انتدبت من سوء حظي أن أدافع عنه شيخ هرم حنت كاهله السنون وماذا بقي له من العمر بعدما أتم السبعين

سنة؟ إني أطلب من عدالة المحكمة أن تكون رحيمة في تخفيف العقوبة عنه لأنه صاحب حق، ولا يضر العدالة إذا أنصفته بحكم أخف، وإنني أطلب أن تحذر عدالة محكمتكم من حكم التاريخ، لأنه لا يرحم، فهو عجلة تدور وتسجل كل ما يحدث في هذا العالم المضطرب.

سيدي القاضي حضرات المستشارين لقد حذرت المحكمة من مغبة العالم الإنساني والتاريخ، وليس لدي ما أضيفه إلا طلب تخفيف الحكم على هذا الرجل صاحب الحق في الذود عن أرضه ودينه وشكراً.

وعندما قام النائب العام لمواصلة احتجاجاته قاطعه القاضي برفع الجلسة للمداولة، وبعد مضي فترة قصيرة من الانتظار دخل القاضي والمستشاران والمدعي العام بينما المحامي لم يحضر تلاوة الحكم القاضي بإعدام عمر المختار شنقاً حتى الموت، وعندما ترجم الحكم إلى عمر المختار قهقه بكل شجاعة قائلاً: الحكم حكم الله لا حكمكم المزيف وإنا لله وإنا إليه راجعون.

وفي يوم 14 سبتمبر 1931 وحتى منتصف الليل، كانت السيارات وسكة الحديد تنقل إلى مدينة سلوق كل السجناء السياسيين من العقيلة وأجدابيا وبرج شويليك وينينه. وفي يوم 16 سبتمبر 1931م عند الساعة التاسعة صباحاً بعد أن اصطف عدد كبير من السجناء السياسيين وأحاط بهم الجنود من كل جانب أُتي بعمر المختار إلى الساحة، ونفذ فيه حكم الإعدام أمام جملة الحاضرين يزيد عددهم عن عشرين ألف نسمة، فكان الموقف مؤثراً للغاية. وبعد أن تم التنفيذ، أُخذت الجثة ودفنت بمقبرة بنغازي المسماة بمقبرة "سيدي أعبيد بالصابري"، ثم أرجع كل السجناء إلى المعتقلات.

إنَّ قبر عمر المختار موجود في تلك المقبرة بين آلاف القبور العادية، وسيظل مجهولاً إلى الأبد. وما علينا إلا أن نهذِّب النشء الجديد على الطريقة الفاشيستية حتى ينسوا كل شيء ويصبحوا أبناءً لروما الخالدة روما العظيمة."[1]

[1] كتاب برقة الهادئة، تأليف الجنرال رودولفو غراتسياني، ترجمة إبراهيم سالم بن عامر، ص 260 -264



الباب الرابع: التشكيلات والأسلحة خلال الثورة

"إنني أؤمن بحقي في الحرية، وحق بلادي في الحياة، وهذا الإيمان أقوى من كل سلاح."[1] (عمر المختار)

الفصل الأول: التشكيل العسكري الإيطالي.

بلغت قوات الحملة الإيطالية إبان الانطلاق أكثر من مائة ألف جندي، وهو رقم مرتفع جداً مقارنة بعدد سكان ليبيا في الأقاليم الثلاثة "طرابلس – برقة – فزان " وإمكانياتها الدفاعية سواء العثمانية أو الوطنية، وكانت قيادة الحملة قد أسندت إلى الجنرال "كانيفا"، وتوزعت الحملة على ثلاث دفعات:[2]

الأولى: أعدت في الأشهر الثلاثة السابقة للغزو، وتكونت من جيش يضم فرقتين[3] (Divisioni) من جند المشاة، لكل فرقة منهما لواءان (Brigate)، قوام كل لواء

---

[1] موسوعة نور الحكمة - د. جهاد علي بني بكر ص 77

[2] كتاب العدوان، الحرب بين إيطاليا وتركيا في ليبيا، تأليف: محمد مصطفى بازامة ص 41-42

[3] فيما يلي توضيح للأعداد التقريبية للجنود ضمن التشكيلات العسكرية: القسم (من 2 إلى 4)، الجماعة (من 6 إلى 12)، الفصيلة (من 26 إلى 55)، السرية (من 80 إلى 255)، الكتيبة (من 300 إلى 1300)، الفوج (من 1000 إلى 3000)، اللواء (من 3000 إلى 5000)، الفرقة (من 10 آلاف إلى 30 ألف)، الفيلق

منهما فوجان (Regimenti) من المشاة، وسرية من المدافع الرشاشة، وكوكبتان من الفرسان. إضافة لوجود فوج مدفعية في كل فرقة، بحيث يتكون فوج المدفعية في الفرقة الأولى من 58 مدفعاً (36 منها ميدان، و22 جبلياً)، ويتكون فوج المدفعية في الفرقة الثانية من 36 مدفعاً (24 منها ميدان، و12 جبلياً).

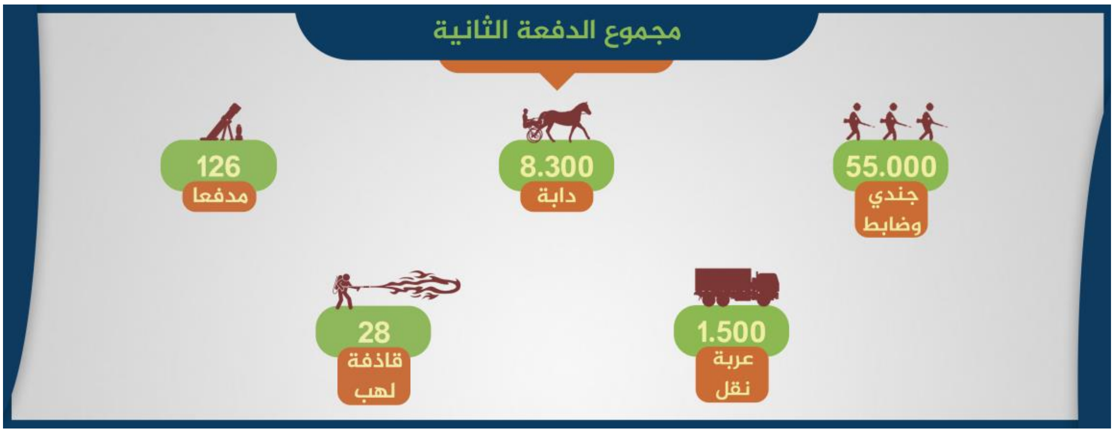


كما يضم هذا الجيش فوجين آخرين من عساكر البرساليبري Bersaglieri، وهم قوات نخبة من المشاة، وقد اشتهر جنودها محلياً بعسكر "بو ريشة"، وذلك لأن قبعاتهم كانت مميزة بباقة من ريش الطيور، إضافة لكتيبة Batagione من سلاح الإشارة (التلغراف) مع أربع محطات راديو ميدان. وقد بلغ مجموع هذه الحملة الأولى: 34،408 مقاتل، و6،198 دابة، و1،064 عربة، و72 مدفع.

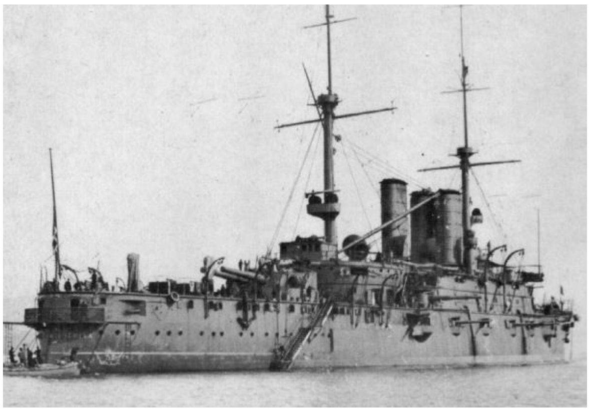
بهذه القوة داهمت الحكومة الإيطالية ليبيا بادئ الأمر، ولكنها لم تجد فيها الكفاية مع اندلاع المقاومة الليبية الشرسة، فعززتها بدفعة ثانية أكثر عدداً ما بين أكتوبر وأول ديسمبر سنة 1911، وقد تكونت هذه الدفعة من فرقتين عسكريتين تضم كل منهما سبعة ألوية مشاة، وست كتائب من جنود الألب، وفوج برساليبري، و8 كوكبات فرسان، و17 بطارية ميدان و8 بطاريات جبلية، و5جماعات شغيلة. بالإضافة إلى ذلك ضمَّت الحملة الثانية 4 جماعات من رجال الألغام، وجماعة واحدة من سلاح

(من 40 ألف إلى 80 ألف)، الجيش (من 100 ألف إلى 200 ألف). كوكبة الفرسان في حدود 400 فارس، بطارية المدفعية (ما بين 4 و10 مدافع).

الإشارة (التلغرافيين) وفرقة طيران ومحطتي راديو ميدان وبقية مستلزمات الجيش واحتياجاته، ليبلغ مجموع هذه الدفعة الثانية:[1] 55 ألف مقاتل، و8300 دابة، و1500 عربة، و126 مدفعاً، و28 قاذفة لهب.



ومع هذه الدفعة الثانية وصلت قوات الغزو الإيطالي إلى 89 ألف جندي، لكنها لم تكن كافية بنظر القيادة الإيطالية التي استمرت في طلب التعزيزات، فتم تعزيزها بدفعة ثالثة مكونة من 4 كتائب من جنود الألب، وسبع كتائب من الجنود الأحباش، وكوكبة جمَّالة من الأحباش، إضافة إلى تعزيز القوة الجوية ليصل تعداد الحملة كاملاً إلى 100 ألف جندي. إضافة للأسطول الإيطالي المكون من أكثر من 350 قطعة حربية، مع الأسطول التجاري الذي عمل على نقل القوات والذخائر العسكرية إلى ليبيا. وللوقوف على حجم القوة البحرية تكفي الإشارة إلى أن هذه القوات البحرية قد تمكنت من احتلال طبرق وطرابلس قبل وصول القوات البرية إلى السواحل الليبية، كما شاركت في الغزو على كل من درنة وبنغازي والخمس.[2]



[1] كتاب العدوان، الحرب بين إيطاليا وتركيا في ليبيا، تأليف: محمد مصطفى بازامة ص43

[2] كتاب العدوان، الحرب بين إيطاليا وتركيا في ليبيا، تأليف: محمد مصطفى بازامة ص43

التنظيم الإيطالي في ليبيا في المرحلة الأخيرة من المقاومة الليبية في برقة.

عانت القوات الإيطالية في ليبيا العديد من العقبات في إدارة المناطق المحتلة وتشكيل قواتها الغازية بما يتناسب مع التغيرات الثورية، وحول ذلك يقول غراتسياني: "في السنين الماضية القريبة، كان نظام حكمنا تقريباً مدنياً لأن السلطات كانت في يد المتصرفين الذين كان كل واحد منهم يعمل من ناحيته على انفراد، ويرجع في تصرفاته إلى الحاكم العام. ولهذا فالجهود كانت متفككة وغير منسقة، وكان كلٌ يعمل حسب معرفته من أجل أن يجد الحلول المناسبة لجميع قضايا المستعمرة.. وهذا هو السبب الذي أدى إلى كثير من الخسائر والأغلاط الفنية.. وحاولنا أن نتحاشى ذلك كل هذه السنين، ولكننا دائماً ما كنا نفشل في تحقيقها لأن المتصرفين دائماً كانوا يتمسكون بالقوانين الطبيعية، والمميزات الطبقية المتبعة في المستعمرات." [1]

ولكن مع وصول الحكومة الفاشية إلى السلطة في إيطاليا، أجرت القيادة الجديدة تحسينات على التنظيم الإداري والتشكيلات العسكرية الإيطالية في ليبيا، بحيث أصبحت جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والمدنية في البلاد تخضع للسلطة العسكرية، وعن هذا يتحدث غراتسياني قائلاً: "دخلت الحكومة في طور جديد، بحيث ترجع إلى الوراء من أجل أن تضع نقطة انطلاق جديدة مرتكزة على مبدأين: السياسة الفاشستية والأنظمة العسكرية.. لا بد من أن نجمع كل هذه الأنظمة أو السلطات في ناحية واحدة، **وهي السلطات العسكرية**، حيث تكون مساندة للأعمال المدنية وشرطة المخابرات...

[1] كتاب برقة الهادئة، تأليف الجنرال رودولفو غراتسياني، ترجمة إبراهيم سالم بن عامر، ص 91

في مارس 1930 كانت هناك خمس متصرفيات وهي:

1. **متصرفية العواقير.**
2. **متصرفية المرج.**
3. **متصرفية شحات.**
4. **متصرفية درنة.**
5. **متصرفية (البطنان) أو طبرق، بمديريات مختلفة.**

أما القيادة العسكرية في منطقة الجبل فقد كانت تشمل المتصرفيات الثلاث: المرج، شحات ودرنة.

وقد كانت أنظمتنا المختلفة تواجه هذا القائد "عمر المختار"، وأحياناً تشتبك قواتنا مع بعضها البعض نظراً لعدم توحيد الخطط.. في سرت كان يوجد حاكم عسكري مقره مدينة أجدابيا، وذلك لأن الحرب كانت مستمرةً في تلك المنطقة على خط العرض 29، وفي منطقة البطنان كان الحكم مدنياً وتنقصه الحركة العسكرية، حيث كان معرضاً دائماً لهجوم الثوار، ولحركة التهريب من الحدود الشرقية.

ولكن في 31 مارس تم إدماج المتصرفيات الثلاث: المرج وشحات ودرنة تحت اسم واحد (متصرفية الجبل)، وكان مركزها المرج، وبجانبها القيادة العسكرية.. وهكذا نتوحد الأعمال المدنية والعسكرية، وتصبح شحات ودرنة ملحقات خاضعة للقيادة العامة في الجبل.

أما متصرفية البطنان، فقد تغيرت إلى منطقة عسكرية يحكمها حاكم عسكري لمكافحة حركة التهريب. ومتصرفية "العواقير" كان مركزها بنغازي، وبجانبها الحكم العسكري، فبقيت كما هي دون أي تغيير. كذلك منطقة أجدابيا العسكرية لم يجر عليها أي تغيير." [1]

---

[1] كتاب برقة الهادئة، تأليف الجنرال رودولفو غراتسياني، ترجمة إبراهيم سالم بن عامر، ص 92 - 93

وفي موضع آخر يتحدث غراتسياني عن التطور في التنظيم الإيطالي فيقول: "لما استلم المارشال "بادوليو" الحكم في ليبيا، قبل كل شيء وحد الإدارة، ووضع مشروع السنوات الخمس، ثم وجه جهوده في تنظيم القوات المسلحة.. هذا التنظيم يختص بتخفيض العدد الضخم الذي كان عليه الجيش في المستعمرات.. ففي طرابلس كانت القوات تحتاج للتدريب على الحروب الصحراوية من أجل احتلال منطقة فزان، وقد أنتجت هذه الإجراءات العسكرية احتلال فزان بكل نجاح.. وهكذا أصبحت المنطقة الجنوبية من ليبيا تحت سيطرتنا تماماً، وأصبحت بقية القوات مهمتها المحافظة على المدن الساحلية.. أما في برقة فإن قوة الجيش الدائمة كان عددها (23,000) جندياً، وقد خُفض إلى (13,000)، وكان هذا العدد موضوعاً لحماية أعمال الطرق في منطقة الجبل. بهذه الطريقة تم خفض الجيش إلى النصف تقريباً، فنصف العدد يفيد أكثر عندما يكون منتظماً ومزوداً بعناصر قوية ومتفهمة، ويمكن الوصول إلى الأهداف المنشودة بسرعة وبإقدام، خير من أن يكون العدد ضعف أضعافه بدون نظام..."[1]

وفي شهر مارس 1930م بعد مضي خمسة شهور في قتال وعداء مستمر، وصلت فيها قواتنا النظامية في برقة إلى الترتيب التالي[2]:

1- كتيبة القناصة الأفريقية.

2- فرقة من الميليشيا الفاشيستية.

3- مجموعة من فرقة الدروع واحدة للقناصة واثنتان للميليشيا.

4- كتيبتان من الليبيين (السابعة والعاشرة).

5- خمسة كتائب من الأريتيريين المختلطة.

6- جماعة من حراس الحدود المدرعة.

7- خمس سرايا من الفرسان وتسمى (صواري).

[1] كتاب برقة الهادئة، تأليف الجنرال رودولفو غراتسياني، ترجمة إبراهيم سالم بن عامر، ص 98

[2] كتاب برقة الهادئة، تأليف الجنرال رودولفو غراتسياني، ترجمة إبراهيم سالم بن عامر، ص 104

8- سريتان من الهجانة (جنود الصحراء).

9- ثلاث بطاريات أو حواشد من المدفعية (المدرعة أو الميدانية).

10-أربعة أسراب من الطائرات.



الهجانة

وقد بلغت بمجموع ما معها من رئاسة وأعمال 12,500 جندياً.

بهذه التغيرات التي طرأت على قوات الجيش، لم يحدث أي ارتفاع في الميزانية رغم ما جدد فيها من تنظيم. كما تم تكوين قوات صحراوية مجهزة أحسن تجهيز، لتقوم بعمليات احتلال واحات الكفرة، فأصبحت سريتا الهجانة مجموعات صحراوية مستقلة وقوية بذاتها. كما تم خفض عدد الكتائب الأريترية إلى عددها الفعلي بعد إدخال التحسينات على تنظيمها.. أما مجموعات المدافع الرشاشة فقد حُلَّت مع إبقاء قسم منها لكل كتيبة.

ونتيجة لهذا التغيير تكون لدينا جسم عسكري سريع الحركة، وبخفة متناهية تصلح لمواجهة الأحداث وخوض المعارك فوق الجبل، وتتحرك في اتجاه الصحراء على خط طويل بحيث يسهل علينا احتلال واحات الكفرة.

وفي الختام بعد إجراء التخفيضات والتغييرات أصبحت قواتنا المتحركة أواخر سنة 1930م كالنحو التالي:

1- ثمان كتائب أريترية.

2- ثلاث سرايا مدرعات سريعة.

3- مجموعة متخصصة في الدبابات لخفر الحدود.

4- فئتان من الجنود الصحراوية.

5- أربع سرايا من الفرسان (صواري).

6- بطاريتان من المدفعية المتنقلة.

7- أربعة أسراب من الطائرات الحربية.

وعلاوة على هذه القوات المتحركة والمنتظمة، كانت هناك قوى أخرى تعمل داخل الأماكن المأهولة بالسكان، للقيام بالخدمات العامة وتنفيذها:

- فرقة من الميليشيا الفاشيستية.
- كتيبة من القناصة.
- مجموعة من الجنود الليبيين في الحامية تتكون من حاملي أوسمة الشجاعة من الفرق المنحلة، (عمل غراتسياني على تسريح وحل الكتائب الليبية في الجيش الإيطالي ببرقة بعدما علم أنها كانت تقدم المساعدة لعمر المختار لكن أبقى على مجموعات بسيطة)، لكي يؤدوا الخدمات في العمليات الحربية، ويشغلوا الثغرة المفتوحة في قواتنا.
- مجموعة من القوات المتحركة مكونة من (500) خمسمائة سيارة.
- مجموعة من المواصلات السلكية واللاسلكية تتكون من (65) محطة إرسال منها ثابتة ومتنقلة، ومجموع الأسلاك الممتدة للتلغراف كان طولها (1200) كلم. وبالجملة (مع القيادات المختلفة والأقسام الصغيرة) تقدر مجموعة المواصلات بـ (13000 رجل تقريباً و3700 دابة و(20) عشرون طائرة."[1]

[1] كتاب برقة الهادئة، تأليف الجنرال رودولفو غراتسياني، ترجمة إبراهيم سالم بن عامر، ص 107

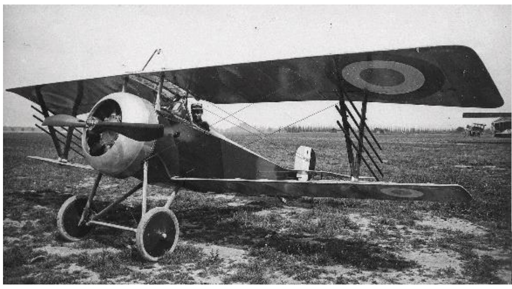
الفصل الثاني: السلاح الإيطالي.

المبحث الأول: الطائرات

في خريف 1911م، أجرت قطاعات من الجيش الإيطالي مناورات صيفية لتجريب مجموعة من الطائرات الحربية في منطقة فولتيرا بإقليم طوسكانا. فكان الاختبار ناجحاً، وحظيت الطائرة كسلاح حربي بعناية ورعاية القيادات السياسة والعسكرية وبترحيب أرباب المصانع. وبتاريخ 28 سبتمبر1911 -أي عقب المناورات المذكورة بأسبوع تقريباً- تقرر إعداد أسطول جوي من الطائرات تولى الأشراف على إرفاده إلى ليبيا المقدم فيتوريو كورديرو.

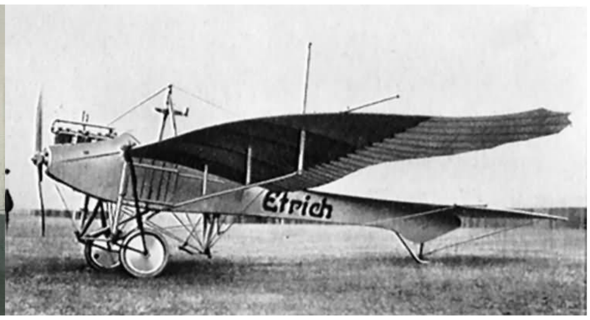


طائرة بليروت



طائرة نيوبورت

وفي معركة شارع الشط يوم 22 أكتوبر 1911 م، أُنجزت أولى التحليقات بالطائرات الحربية في العالم في الأجواء الليبية وقد قام بها النقيب كارلو ماريا بياتزا. الذي كان تحت قيادته 11 طياراً و9 طائرات، اثنتان منها من نوع بليروت (Blériot XI)، وثلاث من نوع نيوبورت (Nieuport)، واثنتان من نوع فارمان (Farman)، واثنتان من نوع إيتريش توب (Etrich Taube).

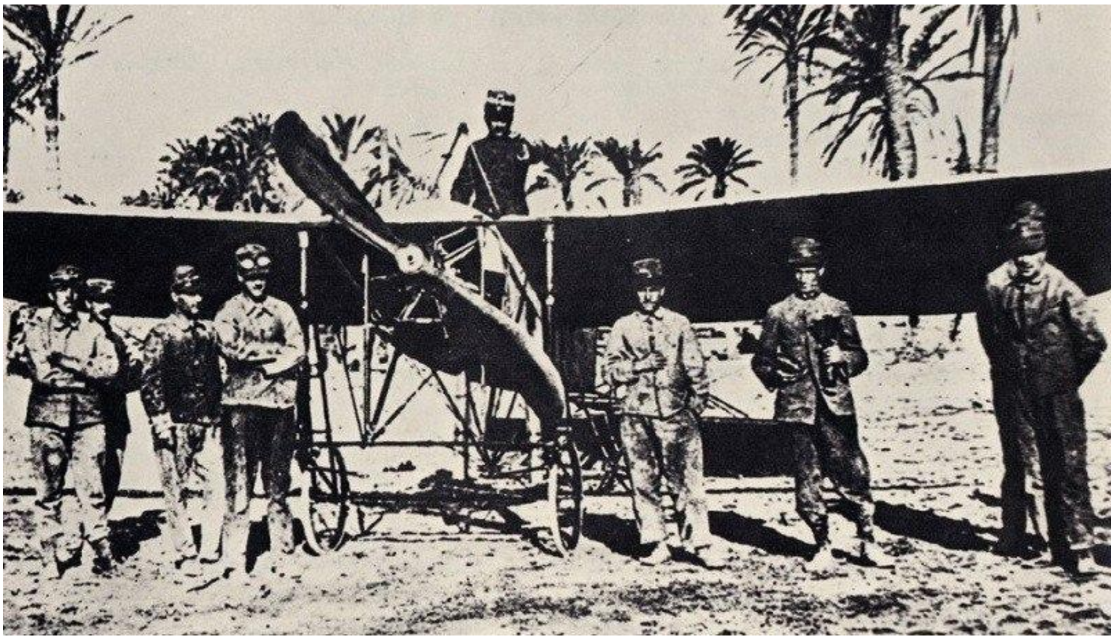


طائرة إيتريش توب



طائرة فارمان

أما أول مدرج لهذه الطائرات فقد أعد بعد الاستيلاء على حقل من البرسيم كان يقع خارج أسوار مدينة طرابلس بجوار المقبرة اليهودية التي كانت في منطقة مجمع ذات العماد حالياً على وجه التقريب، فكان ذلك أول مطار عسكري في البلاد وفي العالم أجمع، وبعدد من الخيام الخضراء جنباً إلى جنب قد أنشئت حظائر لإيواء الطائرات والمناطيد.



ليبيا، أول رحلة حرب جوية 23 أكتوبر 1911: كارلو ماريا بياتزا يطير خلال الحرب الإيطالية التركية

تم استخدام الطائرات أولاً في العمليات الاستطلاعية، ثم تم تطويرها لحمل القنابل وتنفيذ عمليات القصف، وكانت لا تزال صغيرة الحجم وفي بداية مرحلة التعود على التحليق وغير قادرة إلا على حمل عدد متواضع من القنابل. إلا إن مجرد تحليقها فوق مناطق المجاهدين كان يبدو نجاحاً من الناحية المعنوية أكثر منه من الناحية المادية. فكانت السنوات الأولى من الحرب إذن فترة تجارب واختبارات لهذا السلاح الجديد وشكلت مرحلة صقل مفيدة للآلات وللرجال على حد سواء، وأفسحت المجال والوقت أمام تطوير تقنيات أكثر دقة وأشد فتكاً.

وبعد بضع سنوات من نشوب هذا النزاع، أدخلت طائرات جديدة أكبرُ حجماً وأعلى كفاءة في أداء المهام الحربية، وتم إنشاء سربين آخرين في بنغازي وطبرق، بحيث

صارت تتخذ العمليات أنماطاً مختلفة. فبين شهري مايو وأغسطس من عام 1917 م - مثلاً- قد أنجزت في إقليم طرابلس فقط زهاء مائة غارة جوية ألقيت أثنائها قنابل حارقة على حقول شعير تابعة للمجاهدين وقصفت بالمدافع الرشاشة العديد من الواحات. وقد سبق أن شهد شهر إبريل مداهمة محلات المجاهدين المتمركزة بأطراف واحتي جنزور والزاوية، وجرى خلالها إلقاء 1270 كيلو غراماً من السائل الحارق بالإضافة إلى 3600 كيلو غرام من القنابل شديدة الانفجار، وكان من شأن كل ذلك أن أثار ضجة في الأقطار العربية والإسلامية.

وقد اعترف غراتسياني ذاته بأن " المتمرد الليبي" كان في مراحل معينة من تاريخ المقاومة يتمثل في سكان البلاد قاطبة، فهؤلاء كانوا في نظره صغاراً وكباراً رجالاً ونساءً من العصاة. وبين سنتي 1924 و1926م -على سبيل المثال- تلقى السلاح الجوي الأوامر بقصف كل ما كان يشاهد متحركاً على وجه الأرض في الواحات غير الخاضعة للسيطرة الإيطالية. فبات الأمر ليس مقاتلة قوات مسلحة نظامية أخرى أو حتى مجرد عصابات متمردة، ولكنه كان "حرب إبادة " بمعني الكلمة، حيث أن عمليات القصف العشوائي قد نالت أيضاً من السكان المدنيين بغية بثِّ مشاعر الرعب والوهن في نفوسهم وبالتالي فصلهم عن كتائب المناضلين. وإن سياسة الرعب هذه قد دفعت آلافاً من الأسر إلى مغادرة أرض الوطن، فمنها من اتجه غرباً إلى تونس والجزائر ومنها من نحا نحو الشرق صوب أرض الكنانة وتركيا وبلاد الشام، ومنهم من اتجه جنوباً نحو تشاد والنيجر. أما الموتى والمصابين بحروق فعددهم يفوق الحصر.

وقد دارت عجلة الزمن وشهدت الطائرة الإيطالية مزيداً من التطور التقني واكتسب الطيارون بالتمرس حنكة أكبر وأخذ يشتد عنف القصف وصارت العمليات الجوية بعيدة عن الارتجال وأكثر اعتماداً على المنهج العلمي. كانت الطائرات -في بادئ الأمر- وحيدة المقعد وكان يقوم الطيار نفسه بإلقاء القنابل على الأهداف بيده بعد فك أداة الأمان بأسنانه: الأمر الذي ترتبت عليه مشكلة خطيرة. لذا أجريت في أواخر شهر فبراير 1912 أول تجربة جهاز ابتكروه أسموه "علبة قذف القنابل" التي كان من المؤمل أن تسهل هذه العملية العويصة وتيسرها. وعندما تم تركيب هذه الأداة على الطائرات

أعطت نتيجة مرضية، فشكلت خطوة أولى نحو "قاذفات القنابل" التي كان عصرها لا يزال بعيداً في ذلك الوقت.

هذا وإن الملاحة الجوية الإيطالية صارت تتمتع بالريادة في المجالين العسكري والمدني معاً بفضل التجارب الأولية التي جرت في بداية الحرب الليبية، والتي شكلت الأسس لتوظيف هذا السلاح في الحرب الكبرى.

شهد اليوم 25 / 8 /1912 م سقوط أولى طائرات السلاح الجوي الإيطالي وسقوط أول طائرة في العالم على الإطلاق. لقد كلف الملازم "بييرو مانزيني" بمهمة استطلاع والتقاط بعض الصور الشمسية لمواقع المجاهدين. وعند الساعة 6:10 صباحاً استقل طائرته وانطلق بها على المدرج. ولكن لدى شروعه في الصعود على طول الشاطئ مالت الطائرة فجأة على جنب ثم هوت به في البحر على بعد 20 متراً. من المحتمل أن فراغاً هوائياً قد أخل بتوازن الطائرة، ولم يتمكن قائدها -على ما يبدو- من السيطرة عليها فانغمست به في عباب البحر ولقي حتفه غرقاً على عمق 15 متراً.

المبحث الثاني: البالون



تم اختبار المناطيد في أول محاولة للتحليق الحربي في طرابلس سنة 1912م، وكانت القوات الإيطالية فيما بعد تستخدم المنطادين P3،P2 في القصف الحربي على تجمعات المجاهدين. وكان أول منطاد يطلق من ليبيا بين شهري مارس وأغسطس 1912 على يد الطيار الإيطالي أنطونيو بازا. كان حجم المناطيد من النوع P (وهي الوحيدة المستخدمة أثناء الحرب) بحجم 4200 إلى 4700م^3، وهي قوارب ذات محرك واحد مزودة بلوحة خشبية لتسمح لها بالنزول إلى الماء.



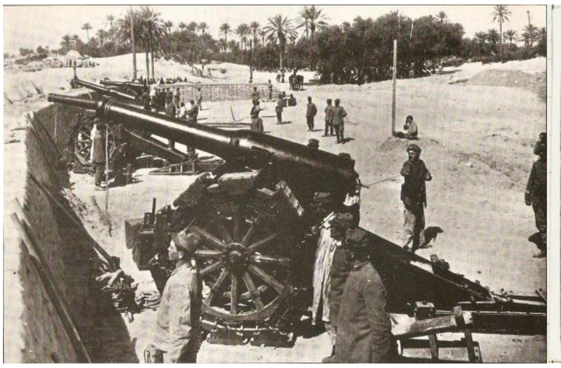
منطاد حربي إيطالي يقصف موقعاً عسكرياً عثمانياً في ليبيا. كانت الحرب الإيطاليَّة العثمانيَّة أوَّل حربٍ في التاريخ يُستعمل فيها المنطاد والطائرات لقصف مواقع العدو العسكريَّة.

وفي 15 ديسمبر فتح العثمانيون النار على أحد المناطيد الإيطالية، لتكون أول سفينة فضاء في التاريخ يتم إسقاطها في 25 أغسطس 1912، في حين أن أول سفينة جوية في التاريخ تم القبض عليها كانت أيضاً في ليبيا للكابتن "ريكاردو مويزو" في 10 سبتمبر 1912. وعملت P.1 في بنغازي ابتداء من 29 مايو، ونفذت ما مجموعه 9 مهام، بما في ذلك واحدة للتفجير الليلي. وقد بلغ الرصيد النهائي لاستخدام المناطيد في ليبيا خلال الحرب 136 صعوداً، مع إطلاق 360 قنبلة من أنواع مختلفة.

المبحث الثالث: المدفعية

كانت القوات الإيطالية في الحرب العالمية الأولى مجهزة بمدفع الهاوتزر النمساوي-المجري عيار 305 ملم طراز 1911، الذي كان من تصنيع ورش سكودا في بوهيميا (جمهورية التشيك الحالية).





المبحث الرابع: البنادق



بندقية كاركانو، وزنها **3.9 كغ**، عيار **1.285 ملم**. تم تطوير هذه البندقية عام 1890 وسميت على اسم مطورها سالفادور كاركانو، وعادةً ما كان يطلق عليها اسم M91 أو (Modello 91)، وهي بندقية إيطالية تستخدم في الحروب وموسم الصيد، أنتج هذا السلاح سنة 1891م، واستخدمته الحكومة الإيطالية من سنة 1891م حتى سنة 1981م، وبها قتل الرئيس الأمريكي جون كندي سنة 1963، ومازالت بعض دول العالم تستخدم هذه البندقية منذ عام 1981م حتى يومنا هذا، كما تم استخدامها بشكل كبير في الحرب التركية الإيطالية والحرب العالمية الأولى.



بندقية فيتيرلي (M1870 Vetterli)، بدأ إنتاج البندقية في كل من إيطاليا وسويسرا منذ عام 1867، وكانت في الخدمة الإيطالية من 1870-1887، وهي بندقية ضخمة من ذوات العيار الكبير نسبياً لبنادق المشاة، يعيبها الطول والوزن الثقيل. تعبأ بمخزن يحتوي أربع طلقات عيار 10.4 ملم وذات مدى قاتل يبلغ ألف متر.



(Beretta Model) هو مسدس رشاش دخل الخدمة عام 1918 مع القوات المسلحة الإيطالية. وزنه 3.3 كلغ، وطوله 1.09 متر، ويسع مخزنه 25 طلقة عيار 9 ملم، بمعدل 900 طلقة في الدقيقة. تم تصميمه في البداية كبندقية نصف آلية، وجاء السلاح مع مجلة مدرجة علوية، وهو تصميم غير تقليدي يعتمد على بساطة استبدال الجولة المستنفدة بمساعدة الجاذبية. تم صنع المسدس من نصف مدفع رشاش لطائرة حربية، ويمكن اعتباره أول مدفع رشاش تم إصداره واستخدامه من قبل القوات المسلحة الإيطالية.



كان Villar Perosa M15 سلاحًا ناريًا آليًا إيطاليًا محمولًا تم تطويره خلال الحرب العالمية الأولى بواسطة Officine di Villar Perosa. وزنه 6.4 كلغ، وطوله 533 مم، سعة المخزن الواحد 25 طلقة، بمعدل سرعة 1500 طلقة في الدقيقة، وتم تصميمه في الأصل ليستخدمه عضو الطاقم/المراقب الثاني للطائرات العسكرية، ولكن تم إصداره لاحقًا للقوات البرية. وبين مايو ونوفمبر 1916 تم تخصيص قسم لكل كتيبة مشاة من الجيش الإيطالي.



كان Fiat – Revelli Modello 1914 عبارة عن مدفع رشاش إيطالي متوسط مبرد بالماء تم إنتاجه من عام 1914 إلى عام 1918. وزنه 17 كلغ، ووزن الحامل الثلاثي 21.5 كلغ. طوله 1.18 متر، يحوي مخزنه بين 50 و100 طلقة، بمعدل 400 طلقة في الدقيقة، وكان المدفع الرشاش الأساسي للجيش الإيطالي في الحرب العالمية الأولى، واستخدم بشكل محدود في الحرب العالمية الثانية.

المبحث الخامس: المدرعات

كانت إيطاليا من أوائل الدول الاستعمارية التي لجأت إلى استخدام الدبابات في الحروب، فكان تصنيع أول دبابة إيطالية في 1918، وأطلق عليها في ذلك الوقت اسم "فيات 2000"، غير أن هذا النموذج الأول لم يصنع منه غير دبابتين اثنتين، ثم طور إلى فيات 3000، واستعمل بشكل كبير خلال غزو إثيوبيا وليبيا.

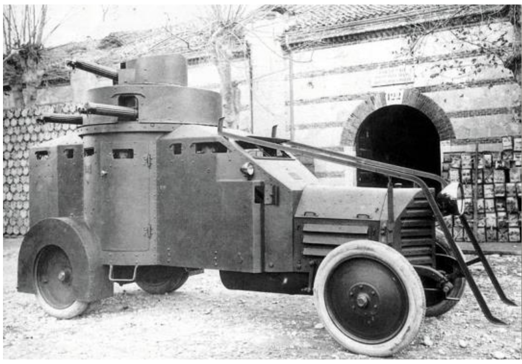


فيات 2000



فيات 3000

كانت دبابة فيات 3000 منطلقة من التصميم الدبابة رينو الفرنسية، وهي الدبابة الأولى التي يتم اعتماد إنتاجها في إيطاليا، وكانت في وحدات المدرعة الناشئة خلال الحرب العالمية الأولى، وعلى الرغم من بناء 1400 وحدة من هذا النموذج، تسببت نهاية الحرب إلى إلغاء الانتاج وتسليم 100 دبابة فقط. دخلت فيات 3000 الخدمة في عام 1921، وهي تتألف من اثنين من المدافع الرشاشة 6,5 مم، ثم طورت إلى مدافع 37 ملم.





وبالنسبة للسيارات المدرعة فقد كانت لانسيا (Lancia 1ZM) هي السيارة أكثر شيوعياً، وهي تصنيع المصمم "أنسدالو" سنة 1916، وتم تحسينها سنة 1918 لتدخل في خط الإنتاج. تزن السيارة 3.4 طن، وطولها 5.4 متر، وعرضها 1.8 متر، بينما يبلغ ارتفاعها 2.8 متر. يتألف طاقم هذه المدرعة من 6 أشخاص، وتصل سماكة درعا إلى 6 ملم، وسرعتها القصوى 60 كلم في الساعة. مسلحة برشاشين رئيسيين من عيار 8 ملم، ومدفع رشاش فرعي عيار 8 ملم أيضاً. تم استعمال هذه المدرعة في الحرب العالمية الأولى بشكل محدود، غير أنها كانت أساسية بعد ذلك في عمليات الاسترداد الليبية والحرب العالمية الثانية.

الفصل الثالث: التشكيل العسكري العثماني.

حاول العثمانيون فرض نظام التجنيد الإجباري في ليبيا مرات عديدة، إلا أن الاضطرابات الكثيرة والمعارضة الشديدة من سكان المناطق الداخلية حالت دون ذلك، ولكن سنة 1902عزمت حكومة الباب العالي في تركيا على فرض قانون التجنيد الإجباري في ليبيا فصدر قرار بإلزام القادرين على حمل السلاح بالخدمة الإلزامية لمدة سنتين، ولكن القرار أثار كثيراً من الاضطرابات مما دفع الحكومة التركية لتأجيله. ثم في يناير 1911 صدر فرمان سلطاني جديد يأمر بتطبيق التجنيد الإجباري في طرابلس وبنغازي. وبدأت عملية التجنيد في المراكز الساحلية، بينما رأت الحكومة العثمانية أنه من الحكمة تأجيل هذا القرار في المناطق الداخلية "القبلية" تجنباً لمزيد من حالات التمرد البعيدة أصلاً عن السلطة الفعلية للدولة العثمانية. ورغم عزمها على تنفيذ هذا القرار، لم توفق الحكومة العثمانية لتحقيقه فعلياً، لأن انطلاق الاحتلال الإيطالي منعها من اتخاذ الخطوات الميدانية اللازمة للتجنيد الإجباري.[1]

"تقول بعض المصادر العربية أن 3400 شخص فقط هم الذين سُجلوا من قبل الحكومة في سن الخدمة العسكرية، فيما ذهبت المصادر الإيطالية إلى تقدير القوات الرديفة بين الـ 1000 و2000 مجند فقط. ومما سبق يتضح أن القوات العثمانية النظامية لا يمكن أن تكون ذات أثر في الدفاع عن الولاية كونها كانت موزعة على مختلف المناطق الإدارية لحماية الأمن الداخلي، بينما لم تتلقى القوات الرديفة أو الاحتياطية التدريب الكافي لقصر المدة بين تطبيق نظام التجنيد وبداية الغزو الإيطالي." [2]

وفي مايو 1911 كانت ترابط بطرابلس الغرب وبرقة الفرقة (42) بقيادة مشير، وكانت الفرقة تتألف من:

- كتيبة من الرماة (نيشانجي).

---

[1] ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، تأليف فرانشيسكو كورو، ص 135

[2] كتاب العدوان، الحرب بين إيطاليا وتركيا في ليبيا، تأليف: محمد مصطفى بازامة ص 50

- أربعة أفواج من المشاة، يضم كل فوج ثلاث كتائب.
- فوج من الفرسان، يضم كل لواء فيه 3 فصائل.
- فوج مدفعية ميدان، مكون من مجموعتين، لكل مجموعة ثلاث بطاريات مكونة من أربع قطع من عيار 7.5 طراز (كروب).
- كتيبة من مدفعية الحصون، تضم ثلاثة سرايا.[1]



وكانت أجهزة هذه الفرقة غير مكتملة حتى مايو 1911، وخاصة تلك التي تتعلق بمدفعية الميدان. وقد بلغت القوة الفعلية في نهاية ذلك الشهر 4210 جندياً، منهم 3010 بطرابلس الغرب، و1200 ببرقة عدا الضباط.[2] وقد كان جميع المشاة تقريباً مزودين ببنادق (ماوزر) من طراز قديم قطر 9.5 غير أتوماتيكية (تعبأ في كل مرة)، أما سلاح المدفعية فقد كان أحسن حظاً، حيث أوردت المصادر الإيطالية أن الجيش العثماني كان مزوداً بمدافع سريعة "كروب" krupp عيار A - 75 ومدافع جبلية سريعة الطلقات أيضاً من نفس الطراز موديل 1903 عيار A – 75، ويبلغ مجموع هذه المدافع 48 مدفعاً، منها 36 في طرابلس و12 في برقة، وكانت مزودة بكميات جيدة من الذخيرة.[3]

[1] اختلفت المصادر التاريخية في تحديد أسماء الفرق العثمانية وتحديد عدد الجيش العثماني المرابط في ليبيا عام 1911 أي في فترة الغزو الإيطالي، إلا أن أغلب المصادر تجمع على أن أعداد الحامية العثمانية في ليبيا لم تكن كافية، ولم تكن تملك من المعدات ما يتطلبه الموقف، ولعل ذلك يرجع إلى التمردات والاعتداءات الخارجية التي كانت تشتت القوات العثمانية في شرق البلاد وغربها.

[2] ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، تأليف فرانشيسكو كورو، ص 135

[3] كتاب العدوان، الحرب بين إيطاليا وتركيا في ليبيا، تأليف: محمد مصطفى بازامة ص 52

الجدير بالذكر أنه "كانت تجري بطرابلس وبرقة سنة 1911 عملية إعادة تنظيم الجندرمة[1] بإشراف مجموعة من الضباط الإنجليز. وقد كانت المقاطعتان (طرابلس وبرقة)، بموجب ذلك، تابعتين لإدارة أزمير. وفي منتصف سنة 1911 تم فعلاً تنظيم قوة من 700 جندي من الجندرمة بين مشاة وفرسان، وكان في النية العمل على رفع هذا العدد إلى 1500 جندي مقسمين على ثلاث كتائب، ترابط الكتيبة الأولى ببنغازي والثانية على طول الساحل الطرابلسي والثالثة في الجبل وفزان. ويقضي المشروع بأن تكون الكتيبة الثالثة مشكلة في أغلبها من الهجانة للعمل في المناطق الصحراوية الخالية من المياه. وقد أنشئت لهذا الغرض مدرسة للجندرمة بطرابلس." [2]

أما بالنسبة للقوات البحرية، فقد كانت القوات التركية غالباً ما تحتفظ بسفينتين حربيتين في طرابلس وبزورق حربي صغير في بنغازي، ولكن في سنة 1911 لم يكن في طرابلس غير سفينة حربية واحدة قديمة، بينما كانت بنغازي خالية تماماً من السفن الحربية.[3]

وعند اندلاع الحرب، قامت الحكومة التركية بإرسال جماعة من الضباط العسكريين الأتراك عن طريق مصر، وذلك لمؤازرة الحامية العثمانية في إقليم برقة التي كانت في ذلك الوقت تحت قيادة المتصرف العثماني مراد فؤاد وقائد الحامية "شاكر بك".

كان عدد هذه التعزيزات (107) ضباطٍ وما بين (300-400) جنديٍ وصف ضابط، وقد انضوى تحت قيادة هؤلاء العسكريين ما يقارب (16000) شخصٍ من أهل برقة، فتولى الضباط أمر تنظيم المعسكرات، كما تم تقسيم المحاور والتشكيلات الدفاعية، فتولى قيادة المقاومة في درنة "مصطفى كمال أتاتورك"، بينما كان الجبل الأخضر بقيادة عبد

---

[1] الجندرمة هي قوة عسكرية نظامية مكلفة للقيام بمهام متعددة (إدارية، قضائية، عسكرية)، وهذا النوع يختلف عن باقي القوات المسلحة لارتباطه بالمواطنين في إطار قيامه ببعض واجبات الشرطة، بالإضافة إلى المحافظة على الأمن والنظام مع مساعدة القضاة وتقديم المساعدة أثناء الحوادث، وهي كقوة مسلحة معنية كذلك بالدفاع الوطني الشعبي عند حلول أي خطر شأنه شأن أي قوة عسكرية.

[2] ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، تأليف فرانشيسكو كورو، ص 139.

[3] ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، تأليف فرانشيسكو كورو، ص 139.

القادر الغناي (ضابط في الجيش العثماني من أهالي بنغازي)، وكانت بنغازي تحت قيادة عزيز المصري، وعُين أنور باشا قائداً عاماً في إقليم برقة من قبل السلطان العثماني محمد رشاد آنذاك. أما طبرق فقد كانت تحت قيادة أدهم باشا الحلبي، وكانت الخمس تحت قيادة خليل بك عم أنور باشا، كما كان موسى بك اليمني على منطقة زوارة، وفي طرابلس تسلم القيادة العامة (نشأت بك باشا).



ضباط أتراك مع ثوار ليبيين

الفصل الرابع: التشكيل العسكري للمقاومة الشعبية.

افتقدت الثورة الليبية منذ نشأتها سنة 1911 وحتى نهايتها سنة 1932 إلى البنية التنظيمية المستقرة والهيكلية الإدارية المؤسسية، حيث كان الثوار ينتظمون بشكل تلقائي في معسكرات يطلق عليها الأدوار، وقد دعيت على الغالب بهذا الاسم لكون المتطوعين للجهاد كانوا يأتون بالمناوبة، حيث كانت كل قبيلة ترسل عدداً من المتطوعين للقتال، وقبل رجوعهم للقبيلة بعد فترة معينة لأداء أعمال حياتهم ومعاشهم يكون بديلهم قد أتى للمناوبة عنهم من نفس القبيلة، وهكذا دواليك. وكان مقاتلي الأدوار يلتحقون ومعهم سلاحهم ووسيلة ركوبهم وتموينهم، فيكون لكل قبيلة عادة دورها (معسكرها) الذي يجمع رجالها ويتركز في مناطق نفوذها. وقد كان هذا هو الطابع العام في برقة وطرابلس وفزان على حد سواء.



بشكل تقريبي، كانت قوات المجاهدين خلال السنوات الثلاث الأولى للحرب تقريباً تبلغ 31 ألف مجاهد، منهم 16 ألفاً في برقة تحت القيادة السنوسية، و15 ألفاً آخرين في المنطقة الغربية.[1] لم يكن هناك عدد معين للمعسكرات والأدوار، والجنود فيها لا توجد لهم تشكيلات اختصاصية معينة، فقد يضم الدور الواحد ما بين 500 حتى 5000 جندي أو أكثر بحسب كل قبيلة، وعادة ما يضم مجموعات متفرقة من الفرسان والمشاة. ومع بداية الثورة كانت الأدوار كثيرة ولا يمكن إحصاؤها، ولكن مع الوقت حصل بعضها على سمعة مميزة فكان أكثرها نشاطاً وتأثيراً في القوات الإيطالية، فمن أهم الكتل العسكرية التي كانت نشطة في طرابلس:

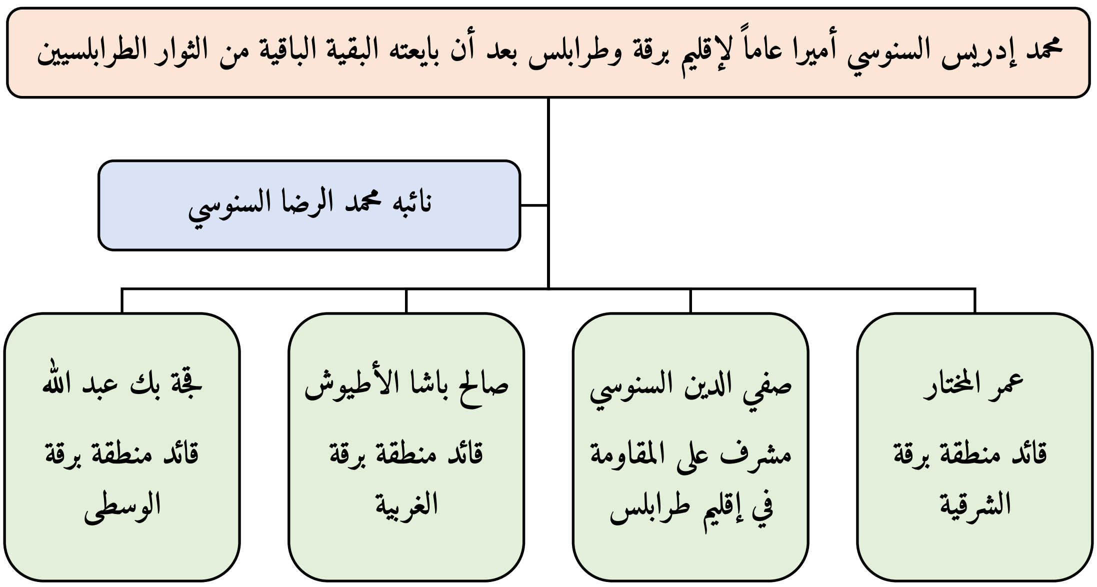
- قبائل مصراتة بقيادة رمضان الشتيوي.

[1] كتاب المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، دراسة في الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار 1830-1932، تأليف الدكتور علي عبد اللطيف حميدة، ص 166

- قبائل ورفلة في بني وليد بقيادة عبد النبي بالخير.
- قبائل البربر في منطقة نالوت بقيادة خليفة بن عسكر.
- قبائل ترهونة في منطقة زيتان بقيادة محمد الفكيني.
- قبيلة أولاد سليمان في وسط ليبيا بقيادة عبد الجليل سيف النصر.
- قبائل غربي فزان بقيادة خليفة الزاوي.

أما في برقة، فقد تأسست الأدوار فيها أيضا منذ 1911 كردة فعل على الاجتياح الإيطالي لسواحل برقة. وبعكس واقع التفرقة في طرابلس، كانت كل هذه الأدوار تقريباً تحت إشراف قائد الحركة السنوسية السيد أحمد الشريف ثم السيد محمد الإدريسي، حتى أن القوات التركية أيضاً قبل الانسحاب كانت في الغالب لا تخرج عن مشورته، وهذا ما جعل المقاومة في برقة أكثر تنظيماً، وبالتالي أكثر صموداً وإثخاناً في العدو، وأكثر اتفاقاً واتزاناً خلال القرارات السيادية والمفاوضات السياسية.

وفي سنة 1920 كانت هيكلية المقاومة تقريباً كالتالي:



لكن بعد سفر السيد محمد إدريس سنة 1922 ووقوع السيد محمد الرضا في الأسر سنة 1927، أصبح المختار هو القائد العام لبرقة، فكان نفوذه يتركز بشكل أساسي في الجبل الأخضر، وكان تحت قيادته 3 أدوار (معسكرات) رئيسية:

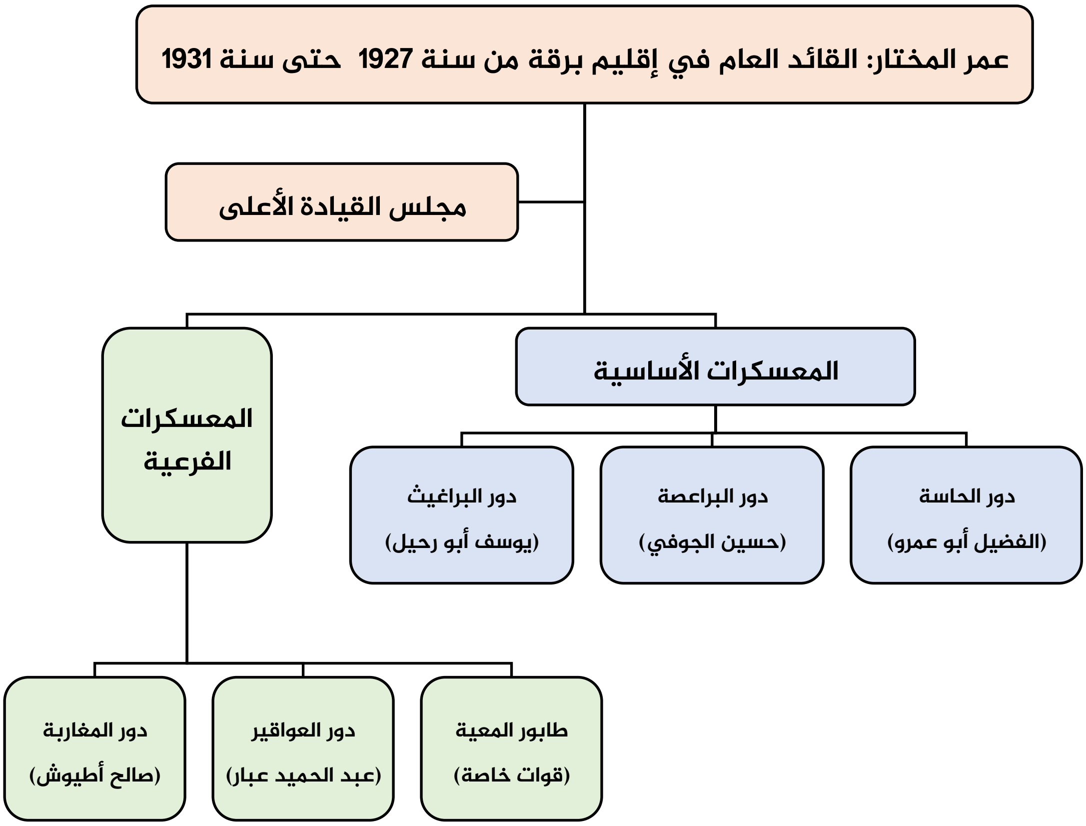
1) دور البراغيث (العبيد وعرفة) يشمل حوالي ألف مقاتل، ويعمل في منطقة أم جوابي بقيادة يوسف أبو رحيل المسماري، نائب المختار، وكان هذا المعسكر نواة بقية المعسكرات وفيه مقر قيادة عمر المختار.
2) دور البراعصة والدرسة في منطقة جردس جراري (حوالي ألف مقاتل) بقيادة حسين بن مفتاح الجوفي.
3) دور الحاسة في منطقة مراوة (حوالي 500 مقاتل) بقيادة الفضيل أبو عمرو.

علاوة على أدوار أخرى خارج الجبل الأخضر، مثل دور المغاربة الذي كان يقوده المجاهد صالح أطيوش، ودور العواقير بقيادة المجاهد عبد الحميد العبار، إضافة إلى طوابير (تشكيلات) صغيرة منتشرة في أنحاء برقة، إلى جانب مئات المسلحين من أهالي النجوع دون أن يكونوا منظمين في معسكرات محددة. ولم تكن هذه الأدوار حكراً على أفراد القبائل المسماة بها، فقد كانت تضم مجاهدين من قبائل أخرى كثيرة. وكان المجاهد الملتحق بالأدوار يأتي بسلاحه، وبجواده إذا كان مقتدراً، أو يأتي راجلاً.

كما شكَّل عمر المختار بالإضافة إلى الأدوار قوة خاصة من متطوعين من قبائل المغاربة وزوية وأولاد سليمان وسرت وأجدابيا، ومجاهدين من تشاد، بالإضافة إلى جماعة إبراهيم السويحلي، ويقدر عددهم بحوالي 170 مقاتلاً، وكانت هذه القوة تحت قيادته مباشرة وتسمى "طابور المعية". **وبهذا القدر إن الثوار بقيادة المختار أواخر العقد الثالث من القرن العشرين لم يكن يتجاوز عددهم الخمسة آلاف في أحسن أحوالهم.**[1]

---

[1] لم نحصل على مرجع يؤكد لنا عدد القوات التي كانت تحت قيادة المختار بشكل دقيق، وهذا الرقم (5 آلاف) من تقديرنا نحن بعد المقارنة بين المراجع.



كان لكل معسكر العديد من الفروع، وكانت عبارة عن نقاط رصد متقدمة تسمى "القارغولات"، إضافة لدوريات الرصد التي تتمثل في مهمتها في إطلاق 3 رصاصات تنبيهية في حال ملاقاة العدو، بينما تقوم دوريات أخرى تعرف باسم الرباط بمراقبة الإيطاليين في مراكزهم للحصول على معلومات عن تحركاتهم عن طريق الأهالي القاطنين حول هذه المراكز.

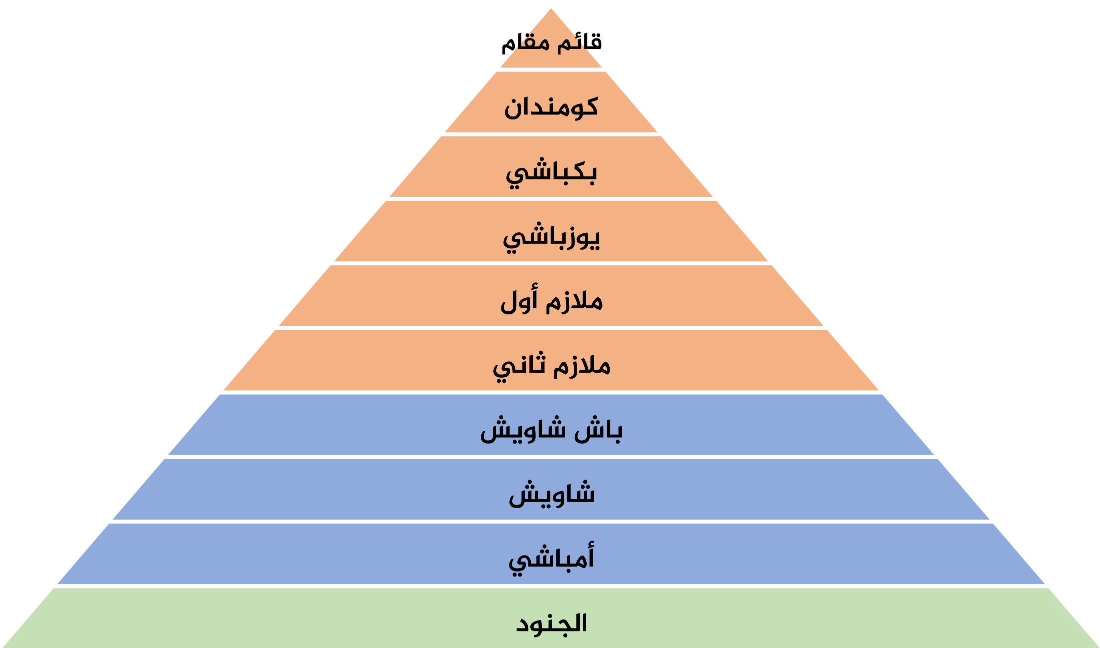
وكان يرأس الدور الواحد "قائم مقام" ومعه مجلس "مشايخ" يعود إليه للتشاور في حل المشاكل المتصلة بشؤون الدور. وكان كل دور يمثل وحدة عسكرية وإدارية واجتماعية مستقلة، والقائد فيه يملك في يده السلطتين، المدنية والعسكرية، ويساعده "قوماندان" أو أكثر حسب حجم الدور. وفي الدور هناك أشخاص مكلفون بجمع الزكاة والعشور، ويلتزم الدور بتوفير التموين اللازم لأفراده، وقد عُين لكل دور رئيس إدارة يشرف على توزيع وتخزين المؤن واستلام الأموال والتبرعات التي يحصل عليها الدور، فكان عمران راشد القطعاني رئيساً لإدارة دور البراعصة والدرسة وعين التواتي العرابي رئيساً لإدارة دور

العبيدات والحاسة، كما عين الصديق بو هزاوي مأموراً للأعشار ويتبع عمر المختار مباشرة، بينما عين داود الفسي رئيساً لإدارة دور العواقير.

وكان نظام الرتب والترقيات للمقاتلين مصنفاً حسب النظام العثماني، فبالإضافة إلى "قائم مقام" و"كومندان"، هناك الرتب التالية:

رتب الضباط	1. بكباشي (تعادل رتبة المقدم، وهي رتبة فوق الرائد ودون العقيد). 2. يوز باشي (تعادل رتبة نقيب حالياً، معناها بالتركي رئيس المائة) 3. ملازم أول. 4. ملازم ثاني.
كوجك ضابط (ضابط صغير)	5. باش شاويش (تعادل رتبة الرقيب الأول) 6. شاويش (فوق العريف) 7. أمباشي (تعادل رتبة عريف)

وتتم الترقيات حسب توصيات القائد الميداني المباشر، بحيث تُعتمد من القائد العام بعد النظر في الطلب من قِبل المجلس الأعلى، ثم تعمم الترقية حين اعتمادها على جميع المجاهدين.



وهنا يتحدث غراتسياني عن نظام الأدوار فيقول: " لم تستقر هذه الأدوار في مكان معلوم بحيث يمكننا أن نوجه قواتنا نحوها، فهم يملكون الإبل ويتوغلون في الجبال والشعاب المجهولة، وهذه التحركات تساعدهم أن يختفوا عن أنظارنا ويصعب على قواتنا أن تسلك مسلكهم. وهناك في الغابات الكثيفة ينقلون المؤن والذخيرة والأطفال والنساء، وكذلك الدواب والأغنام والخيام يضعونها في مأمن بعيد عن الاعتداءات.. وفي بعض الأوقات تتحمل نساء «الثوار» مشقة الإقامة مع ذويهن في «النواجع» وفي «المدن» تحت خطر الوشاية بهن، فيتسللن فيما بعد إلى المعسكرات **ويقمن بتضميد الجرحى من الجنود وعند الاحتكاك بقواتنا، يقمن بمد المقاتلين بالمياه والذخيرة، وعندما يشتد القتال يقمن بحشو البنادق بالذخيرة بحيث لا يضيع المقاتل وقته في حشو البنادق، وينقلن الجرحى إلى المخيمات للعلاج والتمريض، ثم قيادة قوافل الإبل لحمل المياه والمؤن للمقاتلين في المدن.**

وفي كل «دور» مقاتلون من الفرسان يمتطون خيولهم، والبعض الآخر راجل، علاوة على حاكم يسمى "قائم مقام" للأحوال المدنية.. وهناك القاضي الشرعي، وممول للجنود والضباط برتبة ضابط.. وكل الأدوار الموجودة فوق الجبل تخضع لقائد واحد هو المعروف لدى جميع القبائل، عمر المختار، الذي كان يوقّع الأوامر والمنشورات باسم النائب العام".[1]

بشكل عام، كانت جميع الأدوار تخضع لقيادة مجلسٍ أعلى يترأسه المختار، وضم هذا المجلس: نائبه المجاهد يوسف أبو رحيل، مجموعة أخرى من كبار قادة المجاهدين: السيد حسن الجوفي، الفضيل بوعمر، محمد السركسي، موسى غيضان، محمد مازق، محمد العلواني، جربوع سويكر، قطيط الحاسي، رواق درمان.[2] وكانت أبرز مهام المجلس الأعلى رسم الخطط العسكرية الإستراتيجية، ومعالجة مشاكل الأدوار والنقص في السلاح والذخيرة، ومنح الرتب والترقيات للمجاهدين حسب توصيات القادة الميدانيين، والطلب

---

[1] كتاب برقة الهادئة، تأليف غراتسياني، ص 85- 86 -87- 88

[2] محمد الطيب الأشهب، برقة العربية أمس واليوم ص245

من القبائل تعويض شهدائها من المجاهدين بعدد مساوٍ لسد النقص أو دفع 1000 فرنك عن كل مجند لا تستطيع القبيلة توفيره كي يُجند بالمبلغ أحد غيره، ويقوم المجلس الأعلى أيضاً بسن التشريعات والتوجيهات العليا، والنظر في أحكام المحاكم الشرعية بخصوص إنزال القصاص في المجرمين والخونة، وجباية ضرائب الزكاة والأعشار وتلقي التبرعات المالية من التجار والأغنياء.[1] كما تم تنظيم الإدارة المدنية الموازية للقيادة القتالية، وتشمل إدارة الموارد المالية والمحاكم الشرعية وإدارة التموين وجباية الزكاة وإدارة خاصة بخمس الغنائم.

الجدير بالذكر أيضاً، إن أهالي الجبل الأخضر كانوا يساندون المجاهدين بطرق شتى، بالمعلومات عن تحرك القوات الإيطالية، وبتقديم السلاح والذخيرة الذي كان أغلبه متحصلاً عليه من الإيطاليين أنفسهم، وبإخفاء المجاهدين عند قدومهم للمناطق المحتلة، وتوفير الدعم المالي، وتقديم الزكاة والأعشار لصالح الجهاد. وهكذا أنشأ عمر المختار كياناً متكاملاً من المقاتلين والأهالي مهمته التصدي للإيطاليين.

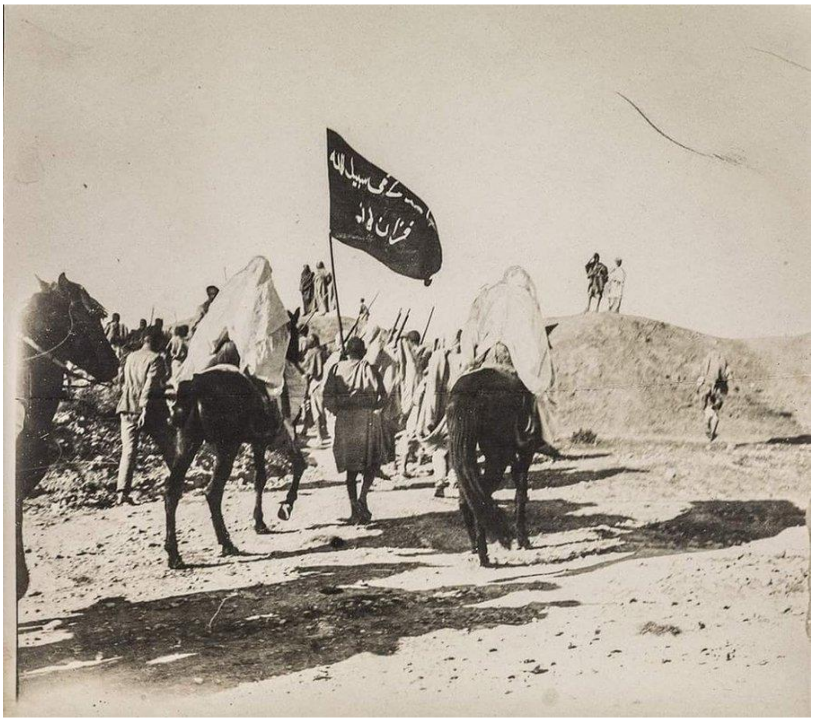
وقد ورد في مذكرات غراتسياني: "سُئل الحسن الرضا أمام مشايخ وأعيان مدينة بنغازي عن كيفية استمرار عمر المختار في الثورة رغم الخسائر التي لحقته من قواتنا، فأجاب بأن أتباعه يتسللون إلى المدن والقرى لشراء ما يلزم للمجاهدين، حتى السلاح ينالونه بواسطة المجندين، والتجار الليبيون يقدمون له الأموال من ورق وفضة وذهب، وأضاف الحسن الرضا: أنه بعد انتهاء كل معركة يُحصر عدد القتلى منهم وإلى أي قبيلة ينتمون، ثم يرسل إلى هذه القبيلة أن تعوض عدد القتلى بعدد آخر مساوٍ بحيث لا يحصل النقصان، وفعلاً ترسل القبيلة العدد المطلوب مجهزاً بكل شيء: ملابس، سلاح، مؤن... إلخ.. والأغرب من كل هذا أن القبيلة إذا لم تجد العدد المطلوب تدفع لعمر المختار 1000 فرنك عن كل قتيل من قبيلتها لكي يجند بها العدد اللازم من المهاجرين أو الخارجين الموجودين في

[1] الأستاذ المبروك علي الساعدي من كلية آداب غريان، دراسة بعنوان النظم الحربية، الأدوار، لدى عمر المختار، مركز جهاد الليبيين.

القطر المصري. وكل محارب ومقاتل يمكن القول إن قبيلته هي التي تدفع تكاليفه، ورغم تسليحه ومده بكل ما يحتاج إليه تدفع القبيلة كذلك الزكاة العينية أو النقدية.

ويُسأل الحسن مرة أخرى.. ثم ماذا؟

فيجيب: وهنالك علاقات أخرى من وراء الحدود الشرقية؛ هي أن السيد إدريس وصفي الدين يستقبلان المواشي والأمتعة المنهوبة، فيبيعونها، ثم يشترون بثمنها مؤناً وأمتعةً وسلاحاً، ويرسلونها إلى المجاهدين في الجبل رغم حراستنا المشددة على طول الحدود المصرية، ولكن التسلل دائماً يحدث وباستمرار.. إن سكان الصحراء المصرية الملاصقة للحدود الليبية البرقاوية جُلهم من الليبيين المهاجرين، لهذا يتعذر علينا مراقبة الحدود، نظراً لبعدها الشاسع ووعورة اجتيازها، كما أن هؤلاء الثوار سكان الصحراء معظمهم من كل القبائل: طرابلسيين، مصراتيين، ورفلة، مغاربة، براعصة، أعبيدات، وقادة من الإخوان السنوسيين، وبعض الهاربين من المتطوعين في جيشنا، ولا ندري بعددهم، قد يكونون عشرة آلاف أو عشرين ألفاً." [1]



صورة التقطها مصور ألماني لبعض المجاهدين من فزان في ليبيا سنة 1912.

---

[1] كتاب برقة الهادئة، تأليف الجنرال رودولفو غراتسياني، ترجمة إبراهيم سالم بن عامر، ص87



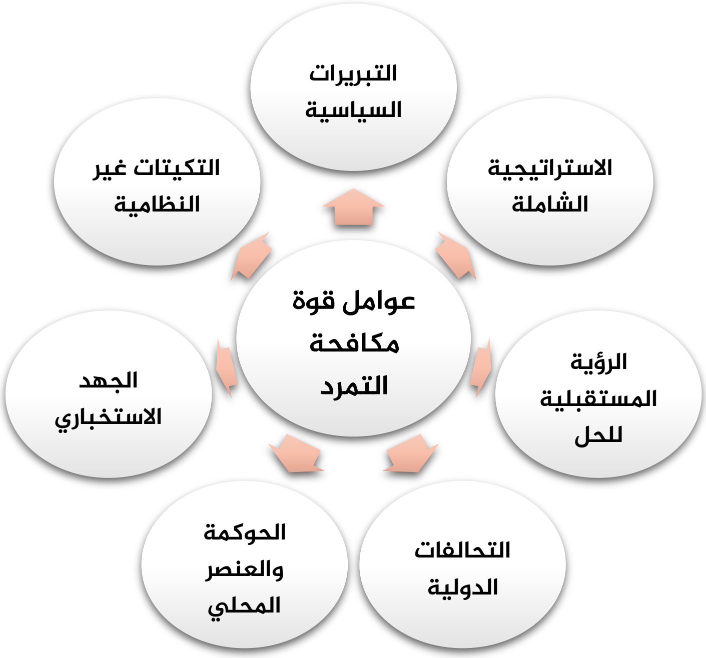
الباب الخامس: تحليل عوامل القوة والضعف

"أكثر التقديرات محافظةً تسجل على الأقل أن نصف مليون ليبي قتلوا إما مباشرة خلال الحرب أو بسبب الأوبئة والجوع والعطش. ربع مليون من الليبيين اضطروا إلى الهجرة بعد انتهاء المقاومة والاحتلال الكامل لليبيا في عام 1932 إلى مصر وتونس وتشاد وتركيا والجزائر وفلسطين وسوريا والجزيرة العربية. تعداد ليبيا كان مليوناً في عام 1911 وفي عام 1950 ظل كما هو مليوناً." (د. على عبد اللطيف)

يعد تحليل مسار الثورات المسلحة من الأمور الشائكة والصعبة، حيث لا تكاد تجد في المكتبة العلمية معاييراً ونماذجَ تقييمية محكمة ينطلق منها الباحث لتحليل وتقييم الثورات، بل إن المراجع العلمية في هذا المجال متفاوتة ومتنوعة ولا تكاد تتفق حتى على تعريف الحرب الثورية وحرب العصابات، فكيف نتفق على نماذجَ علمية لتقييمِ نجاحها أو فشلها. لهذا السبب، ستنطلق العملية التحليلية في هذا البحث بشكل أساسي من نماذج التقييم التي اعتمدها مركز الخطابي للدراسات خلال تناوله للثورة الريفية شمال المغرب (1921-1926) في كتاب **"الخطابي ملهم الثورات المسلحة"**، والتي تقوم أولاً على تحديد عوامل قوة وضعف كل طرف سواء الثوار أو الاحتلال ثم المقارنة بينها، وذلك للتوصل لنتيجة تقريبية تجيب على التساؤلات التي تحوم حول سبب انتهاء الحرب لصالح الطرف المنتصر وسبب فشل الطرف المنهزم.

الفصل الأول: الاحتلال الإيطالي

لو أمعنا النظر في مراجع مكافحة التمرد التي اعتمدتها القوى العظمى في عصرنا الحديث، فإننا سنجد معظم الباحثين الذين كتبوا في هذا المجال قد اتفقوا على ضرورة توفر مجموعة من الشروط لدى السلطات المحلية أو الأجنبية لتستطيع أن تحقق النصر على التمردات التي تواجهها، ولعل أهم هذه العوامل هي:[1]



1. الحجج السياسية المقنعة لتبرير ممارسات مكافحة التمرد.
2. الاستراتيجية الشاملة لكافة الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية.
3. الرؤية المستقبلية لاحتواء المعارضة وتحقيق الاستقرار في البلاد.
4. التحالفات الإقليمية والدولية للتضيق على الثوار.
5. تفعيل الأجهزة الحكومية والعنصر المحلي.
6. الجهد الاستخباري الفعال لكشف وتحييد المتمردين عن المدنيين.
7. التكتيكات العسكرية غير النظامية التي تواكب أسلوب العصابات.

[1] انظر مركز الخطابي للدراسات، كتاب الخطابي ملهم الثورات المسلحة ثورة الريف الثالثة (1921-1926) السياق التاريخي والأبعاد السياسية والعسكرية والاجتماعية، طبعة أولى سنة 2019، ص 148.

المبحث الأول: الحجج السياسية المقنعة لتبرير ممارسات مكافحة التمرد.

ينبغي أن يكون لدى الاحتلال تبريرات سياسية مقنعة أو مقبولة على الأقل بين السكان المحليين، بحيث تفضي هذه التبريرات والتفسيرات الشرعيةَ على الممارسات التي تقوم بها السلطات الأجنبية. **فكلما كانت التفسيرات السياسية قريبة من مصالح الشعب وحاجياته الأساسية وأمنه الوطني كلما كان التمرد أقل عنفاً، وكلما وجد الثوار صعوبة في الحشد والتجنيد والدعاية. والعكس بالعكس، فكلما كانت التبريرات التي تتبناها السلطات المحلية أو الاستعمارية واهية أو غير مبررة أو واضحة العدوانية، كلما ازدادت قدرة المتمردين على إسقاط مشروعية الحكومة وحلفائها، وحشد السكان إلى صفوفهم، مما يعني بالنسبة لهم حصولاً على مزيدٍ من المجندين والدعم المادي والمعنوي.** هذه قاعدةٌ وجودية في الحروب الثورية ولا تكاد تجد لها شذوذاً في الواقع، فأين الاحتلال الليبي منها؟

كانت الأهداف الإيطالية سنة 1911 كسائر أهداف الدول الاستعمارية بداية القرن العشرين؛ التقدم، الحضارة والعلم والحرية... وهكذا، فإن إيطاليا كانت تعد الشعب الليبي بالعلم الحضاري والتقدم الصناعي والمرافق الأساسية والتنمية الاقتصادية والحرية الدينية والاقتصادية والسياسية، وبحسب غراتسياني فإن إيطاليا أرادت أن تصنع في ليبيا: "حقولاً نظرة ومراعٍ خصبة"[1]. إلا أن الحضارة بنظر إيطاليا لم يكن من الممكن الوصول لها في ليبيا دون حرب مدمرة وأسلحةٍ فتاكة وتهجير جماعي وتغيير ديمغرافي واستعباد للعباد وحرق للبلاد، وهذا فعلاً ما حدث في ليبيا **وهو ما جعل الشعب الليبي يقف منذ البداية ضد الغزو ويعتبر هذه التبريرات واهيةً وواضحة العدوانية.**

أي استغفال للعقول هذا !! أيمكن أن يكون الاحتلال والاستعباد طريقاً نحو الحضارة! ما كان للشعب الليبي أبداً أن يصدق هذه التبريرات، فما الذي منع إيطاليا من تقديم المساعدة بشكل سلمي؟ ومن الذي منعها من إرسال المدرسين والمثقفين لنقل العلوم؟

---

[1] كتاب نحو فزان، تأليف رودولفو غراتسياني، ترجمة طه فوزي، ص 107

لقد كانت نية إيطاليا واضحة جداً بمجال لا يترك الشك، وعرف الشعب الليبي منذ البداية أن هدف الاستعمار ليس التخلف والجهل، وإنما أرض ليبيا وثرواتها.

لقد تهاوت تبريرات إيطاليا الكاذبة أمام سياسة الفاشيين الوحشية، حيث وُضعت القبائل في معسكرات الاعتقال الجماعية، وعزلت الزوجات عن أزواجهم، والأطفال عن أمهاتهم وآبائهم، ونفي قسم كبير منهم إلى إيطاليا، وأُذل وجهاء الشعب وتم اقتيادهم إلى مراكز التعذيب ثم إلى السجون، "ولم يشفع في أحدهم سن الشيخوخة الطاعنة، أو الطفولة البريئة أو المرض المقعد، أو الضرر الملازم... وجيء بهذه القبائل التي بلغ تعدادها 80 ألف نسمة يساقون زمراً إلى المعتقلات، فمنهم من جاءها عن طريق البحر حيث حشروا بالمراكب حشراً، ومنهم من جاءها عن طريق البر بعد أن أتت إيطاليا على جميع أملاكه حرقاً بالنار، كما أحرقت الزراعة ومحصولاتها، وأهلكت الحيوانات فيما عدا ما استعملته هي للنقل.."[1]

لقد وصف مراسل جريدة ألمانية زار معسكرات الموت: "إن الحالة السيئة للغاية تفوق كل تصور، فإن معدل الأموات من الأطفال يبلغ 590، وأمراض العيون التي ينتهي أكثرها بالعمى كثيرة جداً ومنتشرة، ويكاد لا ينجو أحد من الأمراض، أما غذاء هؤلاء المساكين، فالأحسن ألا نتكلم عنه بالمرة، ومن الطبيعي أن نرى هؤلاء يتألمون أشد الألم، وفي الدرجة الأولى من هذه الأسلاك الشائكة، رمز الأسر"[2]

وبحسب جمعية الشبان المسلمين بمصر في بيان لها "عن سياسة الإبادة والاستئصال التي تبعتها إيطاليا:

- **سياسة التهجير:**

لقد شهدت مصر مشهداً لا تستطيع الإنسانية أن تعرض عنه متجاهلة ما انطوى عليه من الآلام، وذلك أن مئات من بني الإنسان بين رجال ونساء وأطفال وشيوخ اضطروا

[1] كتاب الشيخ الجليل، عمر المختار (نشأته وأعماله واستشهاده)، للدكتور علي محمد الصلابي، ص 48

[2] الدكتور علي محمد الصلابي، نفس المصدر، ص 49

تحت ضغط الجور إلى أن يتركوا أوطانهم تخلصاً من الظلم، وأن يهيموا على وجوههم في القفار، ولولا مروءة مأجور الواحات المصري الذي خرج هو ورجاله للبحث عنهم حتى لقيهم وأنقذهم لهلكوا عطشاً وجوعاً، أولئك هم فريق من إخواننا الطرابلسيين الذين خرجوا من قسوة الحكم الإيطالي الذي لا يطاق.

- **سياسة القتل والرمي في البحر:**

ولم تكد أعيننا تكفكف الدموع على هذا المشهد الذي شهدته على اليابسة حتى حملت إلينا أمواج البحر في السلوم مشهداً آخر أفظع من هذا وأشنع، فرمى البحر إلى هذا الساحل المصري أربع عشرة جثة من جثث هؤلاء الطرابلسيين مغلولة في سلسلة واحدة.

- **عمل الإيطاليين في الكفرة:**

ثم توالت الأخبار بأن زاوية الكفرة المنقطع أهلها للعبادة قد أمطرتها طائرات الإيطاليين بالقنابل وفتكت بأهلها فتكا ذريعاً، وبعد ذلك هاجمها الجيش، وكاد يأتي على البقية من أهلها، ولم يتعفف عن هتك الأعراض وسلب الأموال وبقر بطون الحوامل.

- **قتلهم لأهل العلم:**

وقد قتل من أهل الكفرة في هذه النازلة كثيرون منهم الشيخ أبو شنة، وابن أخيه الشيخ عمر والشيخ حامد الهامة، والشيخ عبد السلام أبو سريويل، والشيخ محمد المنشوف، وابن أخيه علي بن حسين، والشيخ محمد العربي، والشيخ محمد أبو سجادة، والشيخ أحمد الفاندي الجلولي، والشيخ خليفة الدلابة.

- **قتلهم لكبار شيوخ الكفرة:**

ولما ذهب كبار شيوخ زاوية الكفرة إلى القائد الكبير يرجونه وضع حد لهذه المذابح، أمر بذبحهم فذبحوا أمامه كما تذبح الشياه.

- **قتل الأبرياء برميهم من الطائرات:**

ومن الفظائع التي ارتكبها الإيطاليون في برقة، ونقلها الرواة الصادقون أنهم وضعوا أحد مشايخ عائلة الفوائد المدعو الشيخ سعد وخمسة عشر شخصاً من العرب في الطائرات وارتفعوا بهم عن سطح الأرض ثم جعلوا يلقونهم واحداً بعد الآخر ليموتوا موتة لم يسبق لها مثيل.

- **انتزاع الأراضي من أهاليها وتجويعهم:**

ومن الفظائع التي ارتكبوها في الجبل الأخضر إخراج أهله منه وهم لا يقل عددهم عن ثمانين ألف عربي إلى بادية سرت القاحلة، ثم أذاعوا بواسطة قنصليتهم في بلاد الأرجنتين أن حكومة طرابلس وبرقة تعطي الأراضي الخصبة فيها لكل إيطالي يريد الانتقال إليها، وبلغت مساحة الأراضي التي أخذت غصباً نحو من مائتي ألف هكتار، ولا تزال الحكومة الإيطالية تحث الإيطاليين على استعمار هذه الأراضي وقبل انتزاع أراضي الجبل الأخضر من أهله في هذه السنة انتزعت في سنة 1924م ما مساحته 420 ألف هكتار بدون مقابل، وفي بعض الأحيان كان المقابل عن المائة ألف هكتار ستة آلاف فرنك إيطالي -أي خمسين جنيهاً تقريباً، وقد خرج أهالي الجبل الأخضر عند إجلائهم منه وهم لا يملكون ما يقتاتون به فرتبوا لكل عائلة فرنكين في اليوم، وهم الآن يعيشون بهذا المرتب عيشة بؤس تفتت الأكباد، وفي أثناء نقلهم إلى صحراء سرت كان كلما عجز واحد منهم عن مواصلة المشي يُرمى بالرصاص.

- **ترحيل الأطفال إلى إيطاليا لتنصيرهم:**

وفضلاً عن كل ذلك فقد جمع الإيطاليون الأطفال الوطنيين من 3 إلى 14 سنة، وأخذوهم من أهلهم وأرسلوهم إلى إيطاليا بزعم تعليمهم فيها، وجمعوا الشبان من سن 15 إلى 40 وألحقوهم بالجيش واستخدموهم في محاربة أهلهم وبلادهم.

- **إرساليات التبشير بين الأهالي:**

وبلغ الاستهتار بالشعور الإسلامي مبلغاً عظيماً بين إرساليات التبشير المنبثّة الآن بين الأهالي، ومن صدور الأوامر المشددة على الخطباء في الجوامع بالدعاء لملك إيطاليا على المنابر.

- **خداعها للأهالي:**

وقد حدث مراراً أن الحكومة تعلن عن العفو والأمان، فإذا وقع المعفو عنهم وغدوا في قبضتهم غدرت بهم، وممن ذهبوا ضحية هذا الغدر من رؤساء القبائل خليفة بن عسكر، والشيخ عبيدة الصرماني، وأحمد الباشا، وإبراهيم بن عباد، والهادي كعبار وابنه محمد كعبار، والشيخ أحمد أحمد المجاوي، والشيخ علي الشويخ، والشيخ عبدالسلام بن عامر، والشيخ محمد التريكي، والشيخ شرف الدين العمامي، والشيخ أحمد بن حسن بن المنتصر، والشيخ عمر العوراني، والشيخ محمد عبدالعال، ومن الضحايا لا يعرف لهم ذنب، الشيخ صالح العوامي وهو شيخ يبلغ التسعين عاماً من أهل العلم والصلاح، قبضت عليه إيطاليا سنة 1923 وزجته في سجن بنغازي إلى أن مات فدفن بمحل مجهول، فأرواح هؤلاء الضحايا تصيح بالإنسانية جميعها، وبجمعية الأمم بنوع خاص أن هلمي إلى إنقاذ البقية الباقية من أبناء الإنسانية المعذبة في هذه الربوع من سياسة الفتك والاستئصال والإبادة التي تطبقها إيطاليا في طرابلس المنكوبة، وأن العالم الإسلامي يعتبر ما وقع ويقع في طرابلس الغرب عدواناً مباشراً على كل مسلم مهما كانت جنسيته ووطنه".[1]

[1] كتاب الشيخ الجليل، عمر المختار، للدكتور علي محمد الصلابي، ص 68 – 69 - 70

المبحث الثاني: الاستراتيجية الشاملة لكافة الجوانب

في سياق تعريفه للاحتلال الناجح، يعرف دليل وكالة الاستخبارات الأمريكية لتحليل التمرد مكافحةَ التمرد على أنها: "مجموعة من الإجراءات المتخذة بواسطة الحكومة لهزيمة التمرد. وتتكامل وتتزامن مكافحة التمرد الفعالة مع مجموعة من الأنشطة السياسية والأمنية والقانونية والاقتصادية والتنموية والنفسية، والتي تهدف لإيجاد مقاربة شاملة تسعى لإضعاف المتمردين، بالتزامن مع العمل على تعزيز شرعية الحكومة في أعين السكان."[1]

والحقيقة أن نجاح الاحتلال في قمع الثورة يعتمد بشكل كبير على وجود الاستراتيجية الشاملة لكافة الأبعاد الاجتماعية والأمنية والعسكرية والتاريخية والاقتصادية والنفسية التي تتعلق بالسكان وبمسرح العمليات. وفي هذا السياق يقول الدليل الأميركي أيضاً: "تمثل أفضل ممارسة لمكافحة التمرد في اندماج وتكامل المكونات السياسية والأمنية والاقتصادية والإعلامية التي تعزز الشرعية والفعالية الحكومية وتحد في نفس الوقت من نفوذ الثوار على السكان. ولذلك ينبغي أن تصمم استراتيجيات مكافحة التمرد لحماية السكان من العنف الذي يمارسه المتمردون مع تعزيز شرعية وقدرة المؤسسات الحكومية على الحكم الرشيد، وتهميش المتمردين سياسياً واجتماعياً واقتصادياً...

وغالباً ما تكون القدرات المطلوبة لمكافحة التمرد مشابهة جداً لتلك المطلوبة لعمليات حفظ السلام، من حيث توفير المساعدة الإنسانية، وتثبيت الاستقرار، وإرسال بعثات المساعدة الإنمائية. ومع ذلك فإن القصد من حملة مكافحة التمرد يتمثل في بناء الدعم الشعبي للحكومة بالتوازي مع تهميش المتمردين، فهي في جوهرها منافسة سياسية مدعومة بقوة السلاح ضد المتمردين."[2] ومتى أهملت السلطات المحلية أو الاستعمارية هذه الجوانب، واقتصرت فقط على المجهود العسكري أو الأمني التنفيذي، دون مراعاة

[1] دليل وكالة الاستخبارات الأمريكية لتحليل التمرد، تعريب مركز حازم للدراسات الاستراتيجية، مراجعة وتقديم أحمد مولانا.

[2] الدليل الأمريكي لمكافحة التمرد، تعريب خالد أحمد وأحمد مولانا، تقديم المعهد المصري للدراسات.

الوظائف الاقتصادية والإنمائية التي تعالج دوافع التمرد، فإنها ستزيد من حدة التمرد، وستدفع السكان نحو الثورة أكثر فأكثر. فهل كانت إيطاليا محققة لهذه القاعدة في ليبيا؟

للإجابة على هذا التساؤل يكفي أن نعلم أن ليبيا كانت تحوي قرابة المليون نسمة من السكان قبل الاحتلال، ومع نهاية سنة 1932 أصبح نصف سكانها بين لاجئ في دول الخارج أو منفياً في إيطاليا أو معتقلاً في المعسكرات الجماعية. وفي برقة على وجه الخصوص، انخفض عدد سكانها بشكل كبير من 255 ألف نسمة عام 1928 إلى حوالي 142 ألف نسمة مع نهاية عام 1931.[1] فهل يفر الناس من أوطانهم وبلدانهم إن كان الاحتلال يوفر لهم التنمية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية!! إنَّ معظم هؤلاء المهجرين خرجوا بسبب المجاعات التي طالت البلاد على إثر حرق القوات العسكرية الإيطالية للمحاصيل وتدميرها للحقول والآبار ونهبها للمواشي والجمال التي كانت تمثل كل ما يملكه الفلاحون الليبيون البسطاء. وهذه السياسة نتيجةٌ طبيعية لاستلام العسكر السلطة، فطيلة سنوات الحرب العسكر هم من كان يقود البلاد، أمثال غراتسياني وبادوليو...

لكن لا ننكر أنَّ البلاد قد شهدت شيئاً من التنمية الاقتصادية، خاصة في طرابلس، مثل تشجيع مشاريع التشجير وزراعة مصدات الرياح على طول الكثبان الساحلية، وتأسيس مراكز البحوث الزراعية لتحسين الثروة الحيوانية والمحاصيل... لكن هل كان هذا لصالح الليبيين؟ طبعاً لا، بل كان يهدف بشكل أساسي إلى توفير المناخ المناسب للطبقة الأولى في المجتمع المستوطنين الطليان، ففي عام 1928 ومع العام الذي يليه، استوطنت 455 أسرة، أو ما مجموعه حوالي 1780 مزارعٍ إيطالي في مناطق إقليم طرابلس، ثم تضاعف هذا العدد ثلاث مرات مع نهاية عام 1933، ليصل إلى 1.500 أسرة أي 7000 مزارع. أما في برقة فقد وصل عددهم مع نهاية العقد الثالث إلى ما يقارب 500 إيطالي.[2]

---

[1] انظر مقالات: قراءة في كتاب "بالبو، حياة فاشستية" (12/11)، موقع ليبيا المستقبل، غسان عتيقة.

[2] انظر مقالات: قراءة في كتاب "بالبو، حياة فاشستية" (12/7)، موقع ليبيا المستقبل، غسان عتيقة.

كانت إيطاليا تقدم للمستوطنين الطليان أرضاً مساحتها 152 هكتار للأسرة الواحدة، إضافة إلى بيت مجهز بالكامل من حيث الأثاث وأدوات الزراعة والمواشي والدواب التي تم اغتصابها من السكان الأصليين. وكان هذا ضمن برنامج أعلنته الحكومة الإيطالية ويهدف لتوطين نصف مليون إيطالي في ليبيا مع حلول منتصف القرن العشرين.[1]

ولا ننكر أيضاً تشييد إيطاليا لبعض المرافق الضرورية مثل المطارات والمدارس والطرقات، التي منها طريق مصر-تونس المعبدة، حيث تم الانتهاء منها سنة 1937م، لتمر بالسواحل الليبية وتصبح طريقاً دولية هي الأولى من نوعها في ليبيا، إضافة إلى ربط مطار طرابلس برحلات جوية مباشرة مع بنغازي وغدامس وسبها وتونس وروما. وفي الوقت نفسه، ومع حلول سنة 1935، تضاعفت خطوط الهاتف ثلاث مرات، وتم ربط الاتصالات اللاسلكية بين طرابلس وروما أيضاً. غير أنّ شيئاً هذا لم يكن لليبيين، بل كان الهدف منه "ربط أطراف الإمبراطورية مع الوطن الأم، وتعزيز السيطرة الإيطالية على البلاد، وكان المستفيد الأكبر من هذه المشاريع هي الشركات والمقاولون والعمال الطليان، حيث كان العامل الإيطالي يتقاضى ثلاثة أضعاف أجر العامل الليبي، بالإضافة إلى تحمل الحكومة تكاليف إقامتهم وتنقلاتهم من وإلى إيطاليا.[2]

وباختصار فإن كل قرش وضعته الحكومة الإيطالية في ليبيا كان يستهدف فئة واحدة هي الجالية الإيطالية، الطليان والطليان فحسب. ولعل معالم ذلك كانت واضحة في مذكرات غراتسياني التي قال فيها:

"كان من ثمرات استيلائنا الفعلي على هذه البلاد أن رأينا اليوم مرةً ثانية بعد سنوات طويلة تلك البلاد المزدهرة والحقول النظرة ومراعي الجبل الغربي الخصبة الغنية. وأن رأينا البربر على أتمِّ الاستعداد دائماً لحمل السلاح لخدمتنا، وأن نسمع الأطفال الليبيين يتحدثون بلغتنا، ونستمع إليهم وهم يرتلون أناشيدنا الوطنية".[3]

---

[1] نفس المصدر.

[2] نفس المصدر. (12/6)

[3] كتاب نحو فزان، تأليف رودولفو غراتسياني، ترجمة طه فوزي، ص 107

المبحث الثالث: الرؤية المستقبلية لاحتواء المعارضة وتحقيق الاستقرار في البلاد.

ليس من السهل أبداً القضاء على ثوار في حرب طويلة الأمد، وغالباً ما يحصل في الحروب الثورية أن تنتصر السلطات عسكرياً ولكن بشكل مؤقت، ثم يعود التمرد فينشط من جديد مع الزمن. لذا يذهب معظم المختصين في علوم مكافحة التمرد إلى أنَّ استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية يعتمد على وجود رؤية واضحة للحل النهائي الذي ينبغي أن يكون سياسياً، وشاملاً لمعظم أطياف المعارضة. وإذا لم تعمل السلطات المحلية أو الاستعمارية على خيار الحل السياسي والمفاوضات تزامناً مع العمليات العسكرية فإن عمليات التمرد لن تتوقف أبداً. نعم قد تضعف في مرحلة ما، وقد تحقق العمليات العسكرية والأمنية نصراً على الأرض، لكنه سيبقى نصراً تكتيكياً مؤقتاً لن يدوم لمدة طويلة وسرعان ما سيعود التوتر.

تقول معظم المراجع العلمية في هذا الشأن أن السلطات إذا لم تضع في حسبانها تنفيذ إصلاحات حقيقة في نمط الحكم، فإن دوافع التمرد ستبقى مستعرة. فوجود الإصلاحات الحقيقية في نمط الحكم ونظام الاقتصاد والمعاملات الاجتماعية مع وجود مشروع عفو شامل ومصالحة حقيقية مع المعارضة المتفهمة لإعادة تفعيلها في مؤسسات الدولة؛ يُدخل ما يسمونهم الثوار الراديكاليين والأصوليين في عزلة سياسية ويفككهم من الداخل.

وبحسب الدليل الأمريكي لمكافحة التمرد: "من الأمور الأساسية لاكتساب ثقة السكان ودعمهم: تحسين نوعية الحكم من خلال الإصلاح السياسي وتعزيز سيادة القانون. وفي الوقت نفسه ينبغي استخدام مزيج من الدبلوماسية والتفاوض، والأنشطة غير القتالية لتدمير أو احتواء أو تهميش أو استقطاب المتمردين. وبالتالي فإن العمل الفعال ينطوي على توازن دقيق بين الأبعاد البناءة (إقامة حكومة فعالة تحظى بشرعية) والأبعاد المدمرة (تدمير حركات التمرد).

ينبغي أن تبحث خطط مكافحة التمرد عن خطوط كسر محتملة حيث يكون توافق المصالح بين القيادة الأيديولوجية وجزء معين من شبكة المتمردين أضعف ما يكون.

ويمكن بعد ذلك إنشاء إسفين من خلال استخدام الجزرة (الفوائد السياسية والاقتصادية والإنمائية) والعصا (الاعتقال والإزعاج). يجب أن يكون الأفراد الرئيسيون (المتمردون الذين يربطون القبائل كلها أو التجمعات الأخرى بالقيادة المتمردة) من أولويات المصالحة أو الاحتجاز، ولكن من أجل تحقيق ذلك، فإن الفهم العميق لعلم الاجتماع الإقليمي والدوافع النسبية أمر بالغ الأهمية...

إن الحكومة التي تواجه التمرد ستتطلب درجة من تعديل السلوك السياسي (الإصلاح السياسي الموضوعي ومكافحة الفساد وتحسين الحكم من أجل معالجة المظالم التي أدت إلى اندلاع التمرد بنجاح في المقام الأول." [1]

وخلاصة ما نريد الوصول إليه هو التنبيه على أن الإصلاحات السياسية التي يقدمها الاحتلال على مستوى: العفو الوطني وشفافية انتقال السلطة وحرية التعبير وتشكيل الأحزاب وصياغة الدستور وعدالة القضاء وتخفيف الممارسات الأمنية ورفاهة السجون... ستكون كلها عامل قوة للاحتلال، وسبباً في تخفيف المظالم والفساد وبالتالي ستقضي على دوافع التمرد. فهل كانت الحكومة الإيطالية ساعية إلى هذا الصدد؟

من تحليلنا للسياق التاريخي الذي أوردناه في الباب الثاني للكتاب، يتضح لنا 3 محطات رئيسية في السياسة الإيطالية، لكل محطة منها توجهات سياسية مختلفة:

1. **المحطة الأولى: تركيز النشاط السياسي على الدولة العثمانية 1911 و1913.**
2. **المحطة الثانية: الدخول في مفاوضات مع القوى الثورية الناشئة بين 1914 و1922.**
3. **المحطة الثالثة: سياسة القمع الفاشي بين 1922 و1932.**

في الثلاث سنوات الأولى من الغزو، كانت الأطراف المؤثرة في الصراع هي الدولة العثمانية والدولة الإيطالية، فكان مصير البلاد الليبية متوقفاً بطبيعة الحال على نتيجة المفاوضات التي كانت تدور بين العثمانيين والإيطاليين، أما القوى الثورية فلم تكن وقتها

[1] الدليل الأمريكي لمكافحة التمرد، تعريب خالد أحمد وأحمد مولانا، تقديم المعهد المصري للدراسات.

إلا مجرد قوات شعبية رديفة للدولة العثمانية، فلم يكن من البرنامج السياسي الإيطالي الدخول في مباحثات معها، إلا من باب الجهد الاستخباري الذي كان يهدف لتخذيل الشعب عن نصرة العثمانيين وتفكيك الصف الداخلي للبلاد.

ولكن بعد انسحاب العثمانيين على إثر اتفاقية "لوزان الأولى"، واجهت إيطاليا عدة عوامل مؤثرة جعلتها تتوجه نحو التفاوض مع القوى الثورية بشكل جدي، لعل من أهم هذه العوامل (1) شراسة المقاومة التي أبدتها الفصائل الليبية حتى بعد انسحاب القوات العثمانية، (2) واندلاع الحرب العالمية الأولى التي منحت للثورة الليبية حلفاء دوليين (تركيا وألمانيا) وجعلت الشعب يتجرأ على الانتفاضة. وهنا كانت الظروف المحلية والإقليمية والدولية لا تسمح لإيطاليا بالتصعيد، فكان عنوان هذه المرحلة الحلول السلمية والمفاوضات السياسية بعيداً عن العنف. وقد نتج عنها اتفاقيات كثيرة مثل اتفاقية بني آدم في طرابلس واتفاقية أبي مريم في برقة، والتي اعترفت على إثرها إيطاليا بسيادة قوى الثورة على العديد من أراضي ليبيا ومنحتهم الكثير من الامتيازات في مناطق نفوذها، بل وقبلت أن يكون لها مراكز تنسيق مشتركة مع الثوار الذين كانوا في السابق ليسوا إلا نكرة بالنسبة لإيطاليا.[1]

الجدير بالذكر أن هذه السياسة قد حققت فعلاً توقفاً للعمليات القتالية إلى حين، هذا غير ما سببته من صراعات داخلية بين الثوار. إلا أن هذه الحالة من الاستقرار لم تدم طويلاً، فمع استلام موسيليني للسلطة في إيطاليا، كان الجنرالات الفاشيون الذين استلموا القيادة في ليبيا قد ابتدأوا مرحلة جديدة كان عنوانها: "إما تخضع، وإما الموت"، ولعل غراتسياني قد عبر عن هذه السياسة بوضوح عندما قال لجمع كبير من الليبين: "عندي لكم منا ثلاث حالات، الباخرة الموجودة في الميناء (يقصد الترحيل القسري إلى إيطاليا)، أو أربعة أمتار فوق الأرض (مشيراً إلى أعمدة المشنقة)، أو رصاص بنادق جندنا (مشيراً إلى القتل رميا بالرصاص)".

[1] يمكنك مراجعة الفصل السادس من الباب الثاني في الكتاب، والذي قدمنا فيه لمحةً وافية عن مضمون هذه الاتفاقيات.

وفي بيان له نشر سنة 1929، خاطب بادوليو القائدُ الإيطالي العام للمستعمرة الشعبَ الليبي وطالبه بالخضوع للحكومة دون أية شروط، وطالب الثوار بالاستسلام وتسليم السلاح مقابل العفو، وإلا فلا خيار غير الحرب المجلية. وهكذا فإن السياسة الفاشية كانت تخير الليبيين بين تسليم السلاح والاستسلام أو الإعدامات والتهجير والنهب والتجويع، دون تقديم أي خيارٍ ثالث يقدم أبسط الحقوق للمعارضة لضمان شيء من الحقوق الإنسانية والسياسية، فالشعب الليبي، بالنسبة لموسيليني وغراتسياني وبادوليو لم يكن يستحق الحياة، فضلاً عن الحقوق السياسية.

المبحث الرابع: التحالفات الإقليمية والدولية للتضييق على الثوار

عادة ما تتطلب عملية قمع الثورة بذل جهود مشتركة من قبل أطراف دولية متعددة، فتنسيق الجهود مع الدول الإقليمية والعالمية يعد من أهم عوامل القوة بالنسبة لسلطات الاحتلال، وفي هذا الصدد جاء في الدليل الأمريكي لمكافحة التمرد: "من المستحسن جداً توحيد الجهود على الصعيد الدولي (بين الدولة المتضررة وجميع الدول الداعمة). يوفر هذا أربع مزايا رئيسة:

- **الشرعية:** لأنه عندما تتسق الإجراءات المتخذة لدعم حملة مكافحة التمرد مع القانون الدولي المعمول به، وتحظى بدعم من الكيانات الدولية التي تدين المتمردين في آن واحد، فإن هذا سيساعد على توفير التأييد في كل من الدولة المتضررة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً للتدخل ومواجهة التمرد.

- **القدرة:** سوف يتمكن التحالف متعدد الجنسيات من استدعاء عدد أكبر من القوات وموارد مالية أكثر مما تستطيع (الدولة الواحدة) حشده بمفردها.

- **الكفاءات المتخصصة:** لدى العديد من الحلفاء مزايا نسبية في استعمال الإمكانات المتعلقة بمكافحة التمرد، من قبيل كفاءة نشر القوات، وتطوير قوات الشرطة الوطنية، أو تعزيز النمو الاقتصادي، أو تطوير القدرة الإدارية للمسؤولين المحليين في المناطق عالية المخاطر أو البيئات النائية.

• **التأثيرات الإقليمية:** يمكن للشركاء الإقليميين أن يساعدوا في منع إنشاء ملاذات خارجية، ومنع أو إبطاء انتشار النزاع إلى مناطق أخرى، وتوفير الخبرة المحلية، والإسناد وربما حتى المساعدة الأمنية." [1]

يكون الاحتلال في أسوء حالاته عندما تعمل الدولة الاستعمارية أو السلطة المحلية في **انعزال عن الدول الإقليمية والمجتمع الدولي** ككل دون أي اتفاقات سياسية أقلها لتحييد هذه الدول الأخرى عن التدخل سلباً ضد عمليات مكافحة التمرد، فقد يكون هذا سبباً في استعداء الدول المجاورة خاصة القوى العظمى والمنظمات الدولية التي تعتبر نفسها مسؤولة عن قرارات الحرب والسلم وعن حماية حقوق الإنسان في العالم، وهو ما سيوفر فرصة للثوار من أجل الحصول على الدعم الدولي السياسي والمادي.

فكيف سيكون تقييم الحالة الإيطالية انطلاقاً من هذا العامل؟

اتضح لنا من المسار التاريخي للاحتلال أنَّ إيطاليا قد مهدت الأجواء الدولية لغزوها في ليبيا، فاعترفت لبريطانيا سنة 1902 بحقوقها في مصر، ولفرنسا بحقوقها في المغرب سنة 1900، ولروسيا بحقوقها في بحر إيجة، مقابل أن تعترف هذه الدول هي الأخرى بالاستعمار الإيطالي في ليبيا. وبهذا، قبل بداية الاجتياح، كانت جميع الدول الأوروبية موافقة علناً أو ضمناً على الاحتلال الإيطالي، إلا ألمانيا التي كان موقفها حيادياً نوعاً ما مراعاة لحليفها العثماني. لكن هذا الاعتراف الأوروبي أصبح تحالفاً وثيقاً بعد ذلك خلال الحرب العالمية الأولى سنة 1914، حيث شاركت القوات الفرنسية والبريطانية في مستعمراتها القريبة من ليبيا في حصار الثورة الليبية، وخاصة بعد هجوم السيد أحمد شريف على القوات الإيطالية في مصر. ومع خسارة العثمانيين والألمان في الحرب، أصبحت جميع المواقف الدولية داعمةً لسياسة إيطاليا في ليبيا، ولكن هذا تغير بعد ذلك عند اندلاع الحرب العالمية الثانية سنة 1939، وأصبحت إيطاليا تقريباً في عزلة دولية وإقليمية بسبب اصطفاف الحكومة الفاشية مع ألمانيا النازية، ومع خسارتها للحرب طُردت إيطاليا من ليبيا على يد قوات الحلفاء.

---

[1] الدليل الأمريكي لمكافحة التمرد، تعريب خالد أحمد وأحمد مولانا، تقديم المعهد المصري للدراسات.

المبحث الخامس: تفعيل الأجهزة الحكومية والعنصر المحلي.

اتفقت جميع المراجع التي تحدثت عن فنون مكافحة التمرد أنَّ تقوية السلطات المحلية وتأهيلها وتدريبها وتنظيمها والعمل من خلالها ومعالجة الفساد فيها؛[1] عاملٌ حاسم ومؤثر جداً في تحقيق النصر ضد الثوار. وذلك لعدة أسباب، أهمها:

وجود القوات الأجنبية بشكل ملحوظ وكثيف يستفزّ السكان المحليين ويعطي للثوار قوة لحشد الشعب نحو الثوران ضد النفوذ الأجنبي، فكلما كان الوجود الأجنبي قليلاً وخفياً كلما ضعفت العوامل التي تساهم في تنشيط التمرد. وكلما كانت عمليات مكافحة التمرد تحصل تحت إطار قانوني في مؤسسات الدولة المحلية كلما كانت مشروعةً أكثر بنظر السكان. والحالة المثالية في مكافحة التمرد أن يقتصر الوجود الأجنبي على بعض المستشارين الذين يقدمون التوجيهات والتقنيات، بينما تقوم القوات المحلية في الشرطة والجيش والأمن بكل الأعمال.

عادةً ما تكون العناصر المحلية في الشُّرط والجيش والأمن أقدر على الحركة وتنفيذ العمليات من العناصر الأجنبية، وأقرب إلى اتخاذ القرار التكتيكي الصحيح أيضاً، وذلك بحكم انتمائها إلى البيئة المحلية الذي يورّثها فهماً وعلماً أعمق بالثقافات السكانية والطبيعة الجغرافية للمنطقة. وتوكيل هذه القوات بتنفيذ عمليات مكافحة التمرد سيكون له دور إيجابي في تقليل الأخطاء والمظالم، وإضعاف عملية الحشد لدى الثوار.[2]

[1] تشير مجموعةٌ كبيرةٌ من الأدلّة الكمية، إلى أنّ النظام الحاكم الضّعيف وغير الفعال هو أمرٌ حاسمٌ في نجاح انطلاق الثورة. فعلى سبيل المثال، قامت إحدى الدّراسات الأجنبية بتحليل ١٦١حالة تمرد على مدى أربعٍ وخمسين سنة، ووجدت أنّ الحكومات المركزية الضّعيفة مالياً وتنظيمياً وسياسياً تجعل من حركات الثورة أكثر تفوقاً وجاذبيةً، ويرجع السبب في ذلك لضعف الشّرطة المحليّة أو رعونة الممارسات التي تمارسها الحكومة لمكافحة التّمرد. والعكس صحيحٌ أيضاً، فكلما كان نظام الحكم قوياً سيقلّل ذلك من احتمال وقوع الثّورة.

[2] نحن نتحدث عن القوات المحلية هنا وهي في حالتها المثالية، أما إن كانت فوضوية وغير منضبطة وينتشر بينها الفساد الأخلاقي والمالي، فإن استعمالها دون تأهيل وهي على هذه الحالة سيعود على مكافحة التمرد بنتائج سلبية.

عدى أنَّ تكثيف العناصر المحلية في أجهزة مكافحة التمرد يخفّف من الخسائر في صفوف القوات الأجنبية، فإنه أيضاً يجعل شريحة كبيرة من الشعب لا تريد المشاركة في التمرد، وذلك لأنهم لن يقبلوا باستهداف أبنائهم وأقربائهم. بل حتى إن لم يكن لهم قرابة مع العناصر المحلية، فإن الخوف من الثأر العشائري والانتقامات يلعب دوره في تثبيط الشعب عن الالتحاق بالثوار.

جاء في الدليل الأمريكي لمكافحة التمرد: "لا يمكن للفاعل الخارجي مهما كانت درايته وحماسته أن يعوض بشكل كامل ضعف الإرادة أو عدم الكفاءة أو السلوك غير المثمر من قبل الحكومة التي يدعمها، وبالتالي لا يمكن توصيف أي حملة لمكافحة التمرد بأنها جيدة إلا **وفقاً لمدى نجاعة الاستراتيجية السياسية التي تعتمدها الدولة المتضررة.** إن تصور (الحكومة الاستعمارية) لدور كل فاعل في مكافحة التمرد (بما في ذلك دورها الخاص) قد لا يتطابق مع تصور الجهات الفاعلة الأخرى أو السكان. بالإضافة إلى ذلك قد يعتبر المتمردون أنَّ التدخل (الاستعماري) يأتي في سياق اعتداء أجنبي على بلدهم، وهو التوصيف الذي قد يتردد صداه لدى السكان المتضررين. وهؤلاء السكان ربما يدعمون أو يقدِّرون الأمن الذي توفره القوات الأجنبية وقد لا يدعمونه، ولكنهم بكل تأكيد سوف يرونه بمثابة تدخل خارجي ومؤقت؛ لذا فإن ولاءهم على المدى الطويل سيتأرجح مع الفاعل المحلي (الحكومة أو المتمردين) وفقاً للجهة التي تلبي احتياجاتهم، وتتسق مع هويتهم السياسية، وتوفر الأمن على أفضل وجه.

ولذلك فإن مكافحة التمرد الفعالة تتطلب أن تقود الحكومة الوطنية الأنشطة الرئيسية لها (في نظر السكان المحليين). ففي ظل الظروف المثالية لا تعمل القوات الأجنبية بشكل مستقل عن الحكومة المتضررة، إنما تضطلع بأنشطة سياسية أو اقتصادية أو غيرها من أنشطة المساعدة الإنمائية بناءً على طلب الحكومة." [1]

[1] الدليل الأمريكي لمكافحة التمرد، تعريب خالد أحمد وأحمد مولانا، تقديم المعهد المصري للدراسات.

وخلاصة الأمر أن تفعيل العنصر المحلي يضعف من دوافع الثورة ويغذي شعور السكان بشرعية الحكومة الجديدة، مما يضاعف فرص الاحتلال في تحقيق النصر، فهل سعت إيطاليا لتحقيق هذا العامل؟

الجدير بالذكر، أن النمط الاستعماري الذي كان سائداً في بداية القرن العشرين كان مخالفاً نوعاً ما للقواعد التي تم ذكرها في هذا العامل، حيث كان يغلب عليه الاعتماد على القوات الأجنبية بشكل مكثف، مقابل إقصاء وتهميش العناصر المحلية، ولم يكن الاحتلال الإيطالي يشذ عن هذا النمط. لقد كانت الحكومة الإيطالية تعتمد بشكل أساسي على العنصر الإيطالي، فهو من كان يحظى بأعلى درجات الموثوقية في نظر القيادة الإيطالية، ثم تليه القوات الأرتيرية، ثم تأتي القوات الليبية في المرتبة الأدنى، وقد كانت هذه القوات -إن وجدت- إما تحت إمرة إيطالية مباشرة أو تحت قيادة رجل ليبي موثوق ومجرب مثل يوسف خربيش وخليفة بن عسكر في طرابلس، وقد اعتمد الطليان بشكل كبير على قبائل البربر بحكم النزاعات العرقية القديمة التي كانت بينها وبين القبائل العربية.

لكن العديد من الجنرالات الطليان لم يكن يثق أصلاً في العنصر الليبي، وعلى رأسهم غراتسياني، حيث كان يعتقد أن الليبيين متقلبو الولاء وتغلب عليهم الخيانة، وخاصة في إقليم برقة، فسعى إلى حل القوات الليبية الرديفة، واعتمد بشكل أكبر على العنصر الأجنبي، وقد اتضحت معالم هذه السياسة في مذكراته عندما قال: يجب أن نسعى إلى "تخفيض القوات غير النظامية تدريجياً، مثل الجنود المتطوعين المحليين الليبيين، بحيث يمكننا أن نقضي على تسرب المؤن والسلاح والأموال إلى الثوار، ونحرمهم من هذا المورد الهائل الذي يهرب على حسابنا.

لقد كان معروفاً بأن القوات غير النظامية ما هي إلا مورد كبير لعمر المختار في كل المجالات العسكرية والاقتصادية، من حيث الأسلحة والعتاد الحربي وكذلك التموين، وكان يسهل خداع هذه القوات وسحبهم إلى جانب الثوار. وقد اختبرنا هذا الموضوع في عدة مراحل، وكان كل متصرف يقسم باستمرار على ولاء هؤلاء الجنود غير النظامين

وإخلاصهم، غير أن القائد العسكري ينفي هذا الولاء وينكره. وفي الواقع قبل أن نبدأ في حل القوات غير النظامية، حاولنا بكل الطرق وبكل الوسائل بأن نرفع من روحهم المعنوية، ومدى إخلاصهم لنا. لو أن 2188 جندي محلي صدق منهم 500 جندي فقط لقضي على (عمر المختار) وأتباعه في أيام قليلة.

كل الأدوار تتكون من عناصر يعتبرون أقارب للعرب الخاضعين لحكمنا. ومن هنا يتبين بأن تمويل وتسليح الثوار يأتي عن طريق هؤلاء الخاضعين لحكمنا. وهذه هي العقدة المزمنة التي يجب علينا أن نتخلص منها بكل الوسائل... وكذلك التغلب عليها. وعلى ضوء هذا لا بد وأن نستغني عن خدمات الكثيرين من المتطوعين في سلك الشرطة. فالذي نحتاج إليه هو ذلك العدد القليل منهم لحراسة النواجع (معسكرات الاعتقال) ومراقبتها. أما بقية المراكز فلا بد من إلغائها لأنها أصبحت غير مجدية.

إنَّ قوات الشرطة المحلية يجب أن تكون تشكيلات عضوية للدفاع البعيد، ولا يجب أن تكون مهمتها في عمليات هجومية، لأننا لن نطمئن لحركاتهم، بل يجب أن تكون محددة وبسيطة."[1]

يمكننا من خلال هذه الاقتباسات من كلام غراتسياني أن نفهم السياق العام للسياسة الإيطالية تجاه مسألة تفعيل العنصر المحلي، والذي يتمثل في: **تهميش العنصر الليبي وتخوينه والتشكيك في ولائه وبالتالي إقصائه مقابل الاعتماد الأساسي على العنصر الأجنبي. وقد كان لهذه السياسة أثر كبير في توسيع قاعدة الثوار الشعبية وتنفير الشعب الليبي من السلطات الإيطالية.**

[1] كتاب برقة الهادئة، تأليف الجنرال رودولفو غراتسياني، ترجمة إبراهيم سالم بن عامر، من ص 100 حتى 102 مع اختصار.

المبحث السادس: الجهد الاستخباري الفعال لكشف وتحييد المتمردين

"المعلومات (التي توفرها الاستخبارات) هي الأساس لجميع الأنشطة الأخرى، وهي التي توفر الروابط التي تسمح للعناصر الوظيفية المنفصلة أن تتعاون كوحدة متكاملة. ويعد جمع المعلومات وصياغتها وتخزينها ونشرها أمراً حاسماً في مكافحة التمرد، لمساهمته في تشكيل الوعي والفهم بطبيعة الصراع." [1]

ويتفق الباحثون في علوم مكافحة التمرد أن القرارات في جميع مستويات مكافحة التمرد، يجب أن تستند على "فهم مفصل وواع ببيئة التمرد. وتشمل المعلومات المطلوبة لتوليد هذا الفهم نطاقاً أوسع بكثير من المواضيع التي تقع عادة تحت كنف الاستخبارات العسكرية، ففي الحرب التقليدية يحتاج صنّاع القرار غالباً لمعلومات استخبارية عن العدو، ولكنهم يحتاجون بالمقام الأول في حملة مكافحة التمرد إلى معلومات استخبارية عن السكان. ولذلك يجب أن تتضمن معلومات الاستخبارات الخاصة بمكافحة التمرد الخصائص المميزة للنظم المختلفة في الدولة، بما في ذلك المعارف السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبنية الأساسية والمعلوماتية والبيئية.

على المستوى الاستراتيجي: (يجب على سلطات الاحتلال) فهم العوامل السكانية الكامنة خلف التمرد، ومراحل تطوره، والإصلاحات اللازمة لمعالجة أسبابه، ومدى استعداد الحكومة المتضررة وقدرتها على إجراء تلك الإصلاحات وتداعيات التدخل الأجنبي.

على المستوى العملياتي: ينبغي فهم نقاط القوة ومواطن الضعف في استراتيجية المتمردين، ونقاط القوة والضعف لدى الحكومة المستهدفة بالثورة، واحتياجات السكان، وردود الفعل المتواصلة على درجة نجاح الجهود الجارية لمكافحة التمرد.

على المستوى التكتيكي: يجب فهم هوية المتمردين الناشطين وشبكاتهم وخدماتهم اللوجستية وقدراتهم ونواياهم. كما أنه من المفيد جداً فهم آراء واهتمامات المدنيين غير

---

[1] الدليل الأمريكي لمكافحة التمرد، تعريب خالد أحمد وأحمد مولانا، ص27

المقاتلين والأمور التي تثير تعاطفهم من أجل التأثير عليهم، واكتساب المزيد من المعلومات الاستخباراتية، وعزل المتمردين."[1]

فكيف كان تركيز إيطاليا على الجهد الاستخباري خلال احتلال البلاد الليبية؟

بالنظر إلى السياسات الإيطالية بين 1911 و1932، يتضح لنا وجود نشاط استخباري إيطالي لا بأس به، حيث كانت الأجهزة الاستخبارية خاضعة للقيادة العسكرية بشكل مباشر، وكانت هذه الأجهزة تحصل على المعلومات من عدة مصادر، لعل أهمها:

1. إفادة القادة الليبيين المستسلمين، أمثال السيد محمد الرضا السنوسي الذي ذكره غراتسياني في مذكراته أكثر من مرة، وذكر أنه استفاد من المعلومات التي قدمها خلال مرحلة المفاوضات التي استسلم على إثرها للطليان ثم وقوعه في الأسر.

2. التحقيقات مع السجناء والمعتقلين الذين كان لهم سابقة مع الثوار أو مع الأهالي المعتقلين في المعسكرات الجماعية من أقرباء الثوار.

3. الدوريات الاستطلاعية التي تواصل حركتها، في الجبل الأخضر خاصة، وذلك للبحث عن معسكرات الثوار المحتملة، وقد كانت إحداها سبباً في كشف المختار وأسره كما مر معنا سابقاً.

4. المخبرون في صفوف الثوار والشعب الليبي، ولم يكن عددهم هيناً.

5. نتائج استطلاع الطائرات.

والحقيقة أننا خلال دراستنا للمراجع الإيطالية خرجنا بنتيجة مهمة، وهي أن الطائرات كانت تمثل المصدر الذي يقدم أكبر قدر من المعلومات للقيادة الإيطالية، خاصة وأن ليبيا تفتقد في معظم أراضيها للتضاريس الوعرة التي إن وجدت كانت ستقدم للثوار تمويهاً وملاذات وآمنة. كانت القيادة الإيطالية تحدد أماكن التجمعات الثورية ووجهتها وتحركاتها بالطائرات الاستطلاعية، التي كانت تمارس الاستطلاع والهجوم في نفس الوقت، ومن خلال بحثنا في المعارك التي حصلت بمنطقة فزان والجفرة والكفرة

[1] الدليل الأمريكي لمكافحة التمرد، تعريب خالد أحمد وأحمد مولانا، ص27

والجبل الأخضر وجدنا أن الطائرة كانت السلاح الأخطر على الإطلاق، وهي الأداة التي كان لها الفضل الأكبر في تحقيق النصر لصالح القوات الإيطالية.

والجدير بالذكر أن الجهود الاستخبارية الإيطالية كانت نشطة بشكل ملحوظ طيلة فترة الاحتلال، وهذا ما مكَّن القيادة العسكرية من الحصول على معلومات قيمة عن طبيعة المجتمع الليبي والنزاعات العرقية والقبلية فيه، وطبيعة هيكلية الثوار ومصادر تموينهم وطرق إمدادهم، وهو ما وفّر لهم قاعدة بيانات ثمينة انطلقوا منها في اتخاذ قرارات حاسمة أثرت بشكل كبير على مسار الثورة، لعل أهمها:

1. تجنيد قبائل البربر ضد القبائل العربية، استغلالاً للنزاعات الداخلية التي وقعت بين الطرفين بعد صلح بني آدم وأدت إلى تهجير قبائل البربر من مناطق نالوت سنة 1921. وقد كان لهذه القوات الرديفة من البربر دور مهم ومحوري بعد ذلك في السيطرة على كل إقليم طرابلس.

2. قطع طرق إمداد الثوار من وإلى مصر عن طريق الأسلاك الشائكة، بعد أن علم غراتسياني من خلال نشاطه الاستخباري أن هذه الطريق تمثل شريان الثوار، حيث كان المختار يستغلها لتصدير الإبل والماشية التي كان يحصل عليها من الغنائم والزكاة مقابل توريد المؤن والأسلحة والذخائر اللازمة للحرب.

3. استغلال الخلافات السياسية بين القادة الثوريين كما حصل مع السيد المختار ومحمد الرضا السنوسي خلال مفاوضات 1929، وكان ذلك سبباً في تفكيك صف الثورة وإضعاف روحها المعنوية.

4. تجميع القبائل التي كانت منتشرة في الجبل الأخضر وزجها في مناطق بعيدة ضمن المعتقلات الجماعية، وتحت الرقابة الإيطالية الصارمة، وذلك لأن هذه القبائل كانت تذعن بشكل ظاهر للسلطة الإيطالية وتدعم بشكل باطن عمر المختار بالصدقات والزكاة والمؤن والمعلومات الاستخبارية. وفي أوائل أغسطس 1930، بدأت حركة نقل السكان، فنقل 2252 بيتاً إلى المنطقة المرسومة بين (أجدابيا والعقيلة) من قبيلة المغاربة، ونقل 2694 بيتاً من العبيدات ووضعت في منطقة (مرسى البريقة)، ونقل

2861 بيتاً من قبيلة البراعصة والدرسة ووضعت في منطقة سيدي حمد المقرون، كما نقل 7417 بيتاً من العواقير والعبيد وعرفة ووضعت بين (سلوق-سواني-ترية-الأبيار) وما بين (بنغازي ودريانة)، بينما حوصر 1233 بيتاً في (البطنان - وعين الغزالة) و538 بيتاً قرب المرج. ونقل أيضاً 1334 بيتاً من قبيلة الحاسة إلى منطقة (سوسة) و143 بيتاً قرب درنة. كما نقل 896 بيتاً من أرض العبيد إلى المرج، و1400 بيتاً من قبيلة درسة إلى طليمثية، و3600 بيتاً متنوعاً من المخيلي إلى منطقة درنة وشحات. وأحيطت كل هذه الخيام بالأسلاك الشائكة المضاعفة والمزدوجة، ومُنع الدخول إليها والخروج منها، بينما نفي بعض الأعيان الليبيين إلى جزيرة (أوستكا) وعلى رأسهم عمر منصور باشا الكيخيا.[1]

5. تجريد السكان من السلاح الشخصي، ففي العمليات الحربية التي جرت في القطر الطرابلسي من سنة 1922 إلى سنة 1928، نزع الطليان (40,000) بندقية. ومن بعدها في مناطق الشويرفة والحمادة وفزان تم نزع (10,000) تقريباً. وفي إقليم برقة نزع ما يقارب (25,000) بندقية. وكان كل من يرفض تسليم سلاحه يعاقب بالإعدام.[2] وهكذا انتُزع من الشعب الليبي ما يقارب 75 ألف بندقية كانت من المحتمل أن تقف في وجه الاحتلال.

6. تخفيف العنصر المحلي الذي كان غراتسياني يعتقد أن ولاءه غير مضمون، وقد مر معنا تفصيل ذلك في المطلب الخامس.

7. تأسيس المحكمة المتنقلة، التي سهلت محاسبة ومعاقبة المتهمين بدعم الثوار في كافة الأراضي الليبية، ومن شهر أبريل 1930م إلى آخر مارس 1931، حصلت (520) قضية ضد 809 متهماً. ومن (448) شخصاً ثائراً صدر حكم الإعدام على (250)،

[1] كتاب برقة الهادئة، تأليف الجنرال رودولفو غراتسياني، ترجمة إبراهيم سالم بن عامر، ص 131

[2] رودولفو غراتسياني، نفس المصدر، ص 116

مقابل 198 حصلوا على أحكام مختلفة. وكذلك صدر حكم الإعدام غيابياً على عشرين ثائراً انضموا إلى صفوف الثوار. وكل الذين وقعوا في الأسر أثناء المعارك تم إعدامهم.[1]

لكن من باب الملاحظة: لم تكن إيطاليا توظف هذه الجهود والمعلومات الاستخبارية لاتخاذ قرارات استراتيجية تعالج التمرد من جذوره، بل كان جل همها مطاردة الثوار وتدمير قواعدهم وتفكيك صفوفهم وقتل قادتهم، **وقد مر معنا فيما سبق أن المختصين في علوم مكافحة التمرد يعتبرون هذا صفةً سلبية، لأن التفكير التكتيكي لا يحسم الحرب، وإن حقق نصراً للاحتلال فإنه نصر وقتي ليس إلا.**

---

[1] رودولفو غراتسياني، نفس المصدر، ص 143

المبحث السابع: التكتيكات العسكرية غير النظامية التي تواكب أسلوب العصابات.

غالباً ما يطبق المتمردون تكتيكاتٍ غير نظامية تعتمد على الكمائن والإغارات والمناوشات...الخ. ولأن حركتهم سريعة مقارنة بالقوات النظامية بسبب تسليحهم الخفيف ومعرفتهم الواسعة بالأرض وعددهم القليل ومجموعاتهم الصغيرة، فإن الجيوش النظامية تعجز غالباً عن مجاراتهم في الحرب. تستطيع المجموعات الثورية الصغيرة أن تختفي بين التضاريس الوعرة دون أن تلاحظها القوات المعادية، وتستطيع التحرك والإغارة والمناوشة لمدة طويلة ومتواصلة دون أن تحتاج لأي طرق إمداد، بعكس القوات النظامية التي تتحرك بشكل بطيء وأعداد ضخمة وإسناد جوي ومدفعي، وتتمركز في نقاط معلومة، كما لا يمكن أن تتخلى أبداً عن طرق إمدادها. لذا، يكاد يتفق جميع محللي مكافحة التمرد أن القوات الحكومية أو الاستعمارية لا يمكن أن تحقق النصر في مواجهة قوات العصابات غير النظامية باستخدام القوات والتكتيكات النظامية فقط، إذ **عليها أن تواكب خفة حركة الثوار وقدرتهم على المراوغة من خلال تطوير قواتها لتصبح مثيلة للثوار.**

ومن هذا المنطلق بدأت بعض الجيوش تعتمد تشكيل القوات الخاصة، وهي مجموعات صغيرة من الجنود المدربين تدريباً جيداً على فنون الحرب الغير نظامية (الإغارة، الكمائن، التسللات، الاغتيالات، الإنزالات...). وتتمثل مهامهم في مؤازرة القوات النظامية وقت الحاجة، وتنفيذ العمليات الخاصة. غير أن القوات الخاصة لا يمكن أن تكون لوحدها حلاً كاملاً، فقوات الجيش النظامي هي التي تتعرض غالباً إلى الكمائن وهي التي تكون معرضة لهجوم الأعداء بشكل كبير في خطوط الدفاع، والأفضل من أجل تدعيم عمليات مكافحة التمرد، أن يتم أيضاً تقسيم القوات النظامية إلى مجموعات صغيرة، قادرة على مواجهة الكمائن بالالتفاف عليها وتطويقها، وقادرة على صد هجومات الثوار عبر تكتيكات الدفاع المتحرك، كما يجب أن تتمتع بقدرة عالية على تطبيق مبدأ حشد وتوزيع القوات لتتجنب التطويق وقت انتشارها وتحقق السيطرة والزخم وقت

تمركزها، وإنها كلما اقتربت من تحقيق هذه الأساليب كلما زادت فرصها في النصر أمام الثوار.

فهل كان الاحتلال الإيطالي آخذاً بهذا الاعتبار؟

من أهم العقبات التي واجهتنا في هذا البحث، فقداننا للمراجع التفصيلية حول المعارك التي حصلت خلال الثورة الليبية بين سنة 1911 وسنة 1932، فمعظم المراجع التي بحوزتنا تتناول المعارك بسياق عام لا يدخل في تفاصيل التكتيكات والمحاور والوسائط النارية التي تم استخدامها من قبل الأطراف المتنازعة، كما تفتقر للإحصائيات الدقيقة عن خسائر ومكاسب الأطراف على مستوى الأرواح والعتاد والأرض، إضافة إلى ندرة الخرائط العسكرية التي توضح معالم المعارك والجبهات العسكرية بشكل دقيق.

لكن بالعموم، بالنظر إلى طبيعة القوات العسكرية التي كانت تعتمد عليها الجيوش الإيطالية، من حيث تعداد الجنود الضخم والوسائط العسكرية الثقيلة والتشكيلات النظامية الضخمة، يتضح أن الأسلوب العام الذي كان طاغياً على القيادة الإيطالية هو الحرب النظامية التقليدية، فقد كانت تعتمد خلال الهجوم والدفاع على القوة العددية والتمهيد الناري والأسلوب المباشر وخاصة القوات الجوية التي كان لها دور حاسم في إنهاء العديد من المعارك لصالح الطليان، وكان التكتيك الحربي التقليدي للحملات الإيطالية في ليبيا يقوم على تحريك قوات عسكرية من القواعد المختلفة لتنصب بعد ذلك كلها في حركة تطويق منسقة والتفاف على موقع معين محدد مسبقاً، وكان الهدف الدائم هو موقع تجمع المجاهدين ونجوعهم، وكانوا يختارون فصل الصيف والربيع لعملياتهم في الجبال، وفصل الشتاء والخريف لعملياتهم في المناطق الصحراوية مثل مناطق الخليج والواحات الداخلية، وهكذا كان الطابع العام خلال حملات الاحتلال الأولي وخلال حملات الاسترداد خاصة.

غير أن غراتسياني اصطدم بقوات الثوار المنظمة في الجبل الأخضر ذي الطبيعة الوعرة، فواجه عقبة كؤود عبّر عنها: "اتساع رقعة الأرض وصعوبة المسالك الصحراوية والجبلية، وقد صعَّب ذلك تحرك القوات العسكرية بمعداتها وأسلحتها. ولولا هذه الموانع الطبيعية،

لكان في الإمكان أن نقضي على حركة الثوار «المجاهدين» ومن يساندهم، لأن عددهم قليل ومن السهل القضاء عليه لولا هذه الموانع. إن الثوار الخارجين على القانون «المجاهدين» احتموا في هذه البقاع الأمر الذي حمَّلنا خسائر كثيرة، وسيظل يحملنا من الخسائر والتضحيات وسفك الدماء ما لا حد له.. وهي خسائر مؤلمة حيث يمكن من أثرها أن نفقد كرامتنا وسيطرتنا على هذه الأراضي."[1] وهذا ما جعل غراتسياني وبادوليو يقرران إجراء إصلاحات على الأساليب والتشكيلات التقليدية بما يتناسب مع طبيعة الثوار غير النظامية، حيث قال غراتسياني في مذكراته:

"كانت تحركات قواتنا العسكرية واستخدامها في الميدان ملتزمةً بمبدأين أساسيين:

1. القيام بالحركة بعدد قليل كلما أمكن ذلك.

2. احتلال الأرض باستمرارية الحركة.

من غير هذه المبادئ، يمكننا أن نحتل الأرض مائة مرة وفي مائة نقطة ولكن لن نستطيع أن نثبت فيها. إنَّ المجموعات يجب عليها ألا تكون إقامتها في منطقة ثابتة، بل متحركة في كل المناطق، بحيث يشعر العدو (يعني المجاهدين) بأننا موجودون بكامل قواتنا في كل مكان.. كذلك أثناء التوقف يجب أن تكون هناك حراسة شديدة لدرء خطر الهجوم المفاجئ.

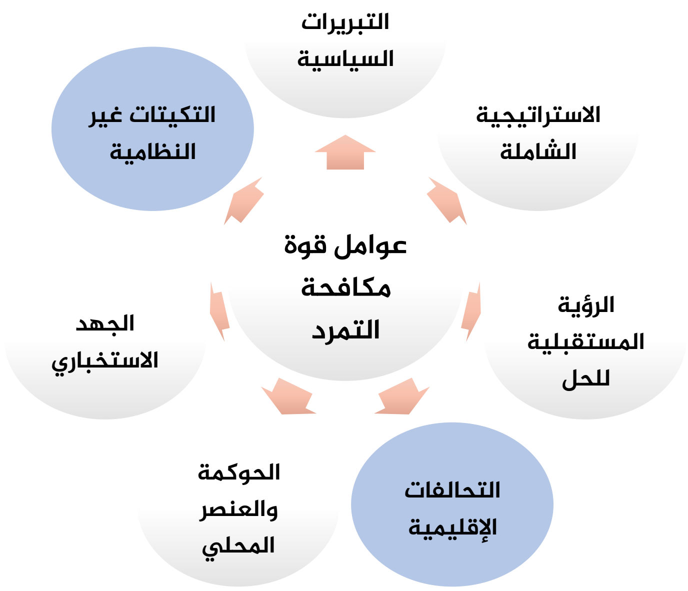
وأثناء التحركات يجب أن نبحث في كل زاوية من الأرض من أجل الاستكشافات والبحوث العلمية ومصاحبتها للقوات العسكرية، وبعض الطلائع الأمامية يجب أن تقوم بالاستطلاع على مسافة طويلة بعيدة، ولا يجب أن ننزعج إذا ضاعت إحدى هذه الطلائع لأن الحرب والقتال معناه ضياع رجال وعتاد. هؤلاء الرجال هم العيون الحقيقية والمضمونة لأن الطائرات لا يمكنها أن تكشف لنا مقر الثوار مهما تمعنت في ذلك، لأنه في بعض الأماكن تتعذر الرؤية. ولهذا يُعتمد كثيراً على الرجال في هذه

[1] كتاب برقة الهادئة، تأليف الجنرال رودولفو غراتسياني، ترجمة إبراهيم سالم بن عامر، ص 82

الحالة. ولتحقيق هذه الأغراض يجب أن نوجد خبراء مخلصين يعرفون الأرض بقعة بقعة، وكذلك مخبرين صادقين يحملون لنا الأخبار الصحيحة.

وعلى رجالنا أن يقاتلوا بهجوم، وأن يقللوا من إطلاق الرصاص، وأن يعتمدوا دائماً على الهجوم بالسلاح الأبيض، كما يجب ألا يكون هناك توقف أو استراحة، بل استمرار في مقاومة العدو (يعني المجاهدين) ليس بالمثل فحسب، بل أكثر حركة وسرعة. وفوق هذه الدراسات لا يمكن وضع قانون دقيق بل يجب الاعتماد على تفكير قائد الكتيبة أو المجموعة، لأنه يعرف حالة ضباطه وجنوده المادية والمعنوية. كذلك يعرف كيف يقسم أفراده كل واحد في مكانه الذي يحسن الإنتاج فيه. إن القيادة العسكرية هي كذلك بمحاذاة هذه العمليات وما يترتب عليها من مسؤوليات"[1]

الجدير بالذكر أن سياسة تخفيض القوات وإعادة تشكيلها لتكون سريعة الحركة ودائمة التنقل؛ قد كانت سبباً مباشراً في استنزاف قوى الثورة وإنهاكها، وصولاً إلى أسر المختار الذي وقع في أيدي الطليان بعد معركة غير متوقعة مع إحدى هذه القوات المتحركة التي كانت تقوم بدورية في وادي الكوف بالجبل الأخضر.

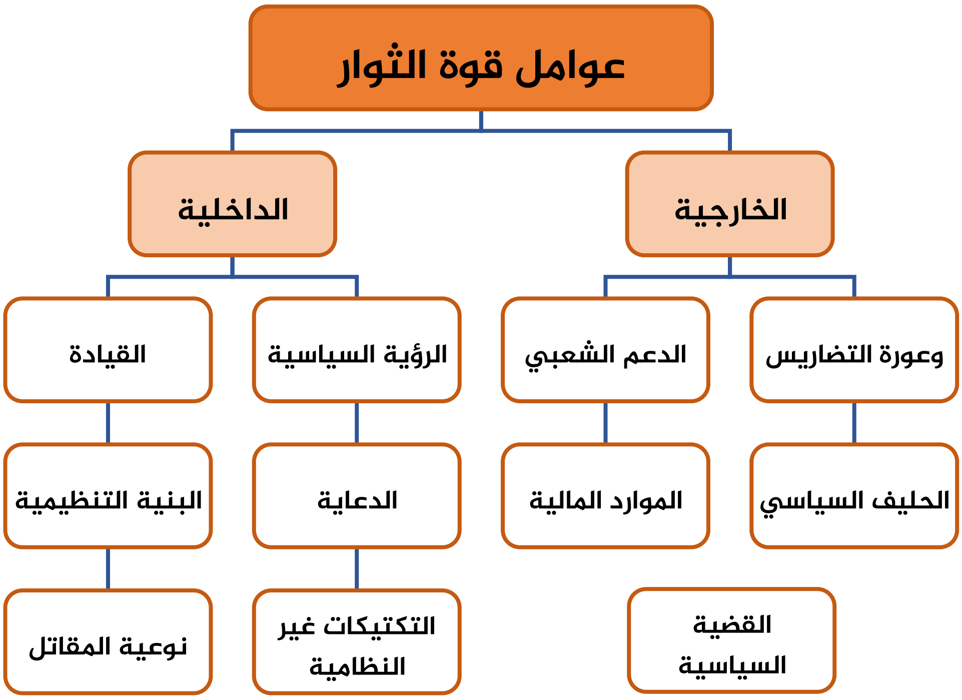


العوامل التي باللون الأزرق هي التي حظي بها الإيطاليون فقط من مجموع عوامل القوة التي سبق ذكرها

[1] كتاب برقة الهادئة، تأليف الجنرال رودولفو غراتسياني، ص 110، 112، 114

الفصل الثاني: الثوار الليبيون.

لم يكن للحرب الثورية في الماضي القريب ما يكفي من المراجع العلمية المختصة التي تناولها بالشرح والتفسير والتحليل، وتفتقد المكاتب العلمية -خاصة العربية منها- للنماذج التقييمية المعتبرة التي تصلح لتحليل أسباب نجاح أو فشل ثورة ما من منطلق علمي واضح المعايير. ولكننا في مركز الخطابي انطلاقاً من دراساتنا السابقة حاولنا أن نحصر أهم العوامل التي تساهم في مضاعفة فرص الثوار في تحقيق النصر، وقسمناها إلى نوعين أساسيين: عوامل خارجية وعوامل داخلية، فجاء تحديد هذه العوامل بعد أبحاث كثيرة حول الحروب الثورية ومطالعة واسعة في تجارب الثوار على مر العصور لتكون وفق الشكال التالي:



المبحث الأول: عوامل القوة الخارجية

(1) الدعم الشعبي: يعد الدعم الشعبي لأغلبية السكان شرطاً أساسياً لنجاح الثورة، وذلك لأن الثائر في المراحل الأولى من الثورة يعتمد بشكل كامل على السكان المحليين من أجل توفير: القوة البشرية الفاعلة، والموارد المالية، والمعلومات الاستخبارية، والمخابئ والتغطية المناسبة للحركة والتنقل. فكما قال روبرت تابر: "إنّ الشعب يشكل مفتاح الصراع كله. وفي الواقع، إنّ الشعب هو الذي يقود الصراع. فرجل العصابات ينتمي إلى الشعب، بنفس المقدار الذي لا يستطيع فيه جندي الحكومة أن ينتسب إليه (إذ لو لم يكن النظام قد فقد محبة الشعب لما اندلعت الثورة أصلاً). إن رجل العصابات يقاتل بمعونة الجماهير الشعبية المدنية، التي تشكل تمويهه، ومنابع إمداده، ومصدر تطوعه، وشبكة اتصالاته، ومصلحة استخباراته، الموجودة في كل مكان والشديدة الفعالية." [1]

وفي المقابل، إن فقدان الدعم الشعبي بالنسبة للثوار، يعني تجفيف منابع دعمهم المالي والبشري، وتوقف حركتهم، وسهولة كشفهم من قبل قوات مكافحة التمرد التي ستستغل كره السكان للثوار من أجل الحصول على المعلومات اللازمة لحسم الحرب.

(2) وعورة التضاريس: إضافة إلى عامل الدعم الشعبي، تمثل التضاريس الوعرة فرصة كبيرة للثوار تقربهم من تحقيق النصر، حيث "توفّر هذه الأرض ملاجئ طبيعية، وعوائق تحدّ من التحركات العسكرية المعادية، كالجبال أو المستنقعات العصيّة على الدبابات والشاحنات. وتسمح الأحراش والأدغال بالتخلص من الرصد الجوي، كما تشكل الغابات منطلقاً للهجوم السريع والمضمون على السكك الحديدية والطرق، ونصب الكمائن للوحدات الصغيرة."[2] وكلما كانت هذه الأرض عميقة ومتسعة المجال كلما كان ذلك إيجابياً بالنسبة للثورة، إذ يوفر العمق مجالاً دفاعياً للثوار يمكّنهم من امتصاص الحملات الهجومية بتكتيكات الدفاع المتحرك، وإيقافها في وقت مبكر بالقتال التقهقري، ثم العودة إلى قطع طرق إمداد العدو التي أصبحت طويلة وممتدة، مما يفقد هذه الحملات

[1] روبرت تابر: حرب المستضعفين.

[2] روبرت تابر: نفس المصدر السابق.

فاعليتها وجدواها، كما يسمح لهم بالمناورة الحرة دون الخشية من خطر الوقوع في حصار، فكلما ازداد قطاع العمليات اتساعاً، كلما صعب الاستدلال على الثوار من قبل العدو.

(3) الموارد المالية: تأتي الموارد في الدرجة الثالثة من حيث الأهمية بالنسبة للثوار بعد الدعم الشعبي والتضاريس، إذ لا يمكن للثوار أن يمارسوا نشاطاتهم العسكرية والأمنية والسياسية دون توفر دعم مادي، والجماعات الثورية في حاجة دائمة إلى المال لشراء الأسلحة والذخائر والإمدادات اللوجستية والطبية، وتمويل أنشطة الدعاية والإعلام والتجنيد والقضاء ومشاريع الإسكان، والتي قد يكون مصدرها: التبرعات ودعم الحلفاء الدوليين والموارد الباطنية والموارد الزراعية والضرائب الدينية أو المدنية والغرامات والمنشآت الصناعية ومفاداة أسرى الحرب...الخ

(4) الحليف السياسي: أما العامل الرابع الذي يساهم في زيادة فرص تحقيق النصر بالنسبة للثوار فهو الحليف، ففي الحالات الثورية التي نشأت منذ الحرب العالمية الثانية، قرابة الـ 70 % من الحركات الثورية التي وصلت إلى مرحلة من القوة مكّنتها من الحسم؛ كانت تتلقى دعماً من جهات خارجية. ومن بين 181 حالة ثورية منذ عام 1946، تضمنت 148 حالة منها (82 %) شكلاً من أشكال الدّعم الخارجي.[1] وللدعم الدولي الذي يحصل عليه الثوار دورٌ كبير في تقليل فارق القوى بينهم وبين الحكومة أو السلطات الاستعمارية، كما أن حصول الثوار على مظلة سياسية لحراكهم من قبل دولة معترف بها في المجتمع الدولي يضاعف من شرعيتهم السياسية، تماماً كما يضاعف حصولهم على الدعم المالي أو العسكري من قدرتهم الحربية. وأحياناً قد تساعدهم الدولة الداعمة بقوتها العسكرية بشكل مباشر.

(5) القضية السياسية: هذا عامل آخر من عوامل القوة الأخرى التي لا يمكن إهمالها، حيث يعتمد انخراط الشعب في الثورة المسلحة ودعم المجتمع الدولي للحركة الثورية على وجود قضية سياسية تستحق أن تتعاطف معها الجماهير. يقول تشي جيفارا متحدثاً عن القضية الثورية: "يجب أن نتذكر دائماً بأن هنالك حداً أدنى وضرورياً لا يمكن بدونه

[1] سيث جونز: نشوب الثورة المسلحة، تعريب مركز الخطابي.

ولادة المركز الأول (للتمرد) وتعزيزه. لا بد للناس أن يلاحظوا بوضوح عبثية متابعة الصراع من أجل الحصول على أهداف اجتماعية في إطار الحوارات الشرعية. وعندما تتمسك قوى القمع بالسلطة ضد القانون القائم، يمكن اعتبار السلام محطماً. وفي هذه الظروف، يظهر الاستياء الشعبي بأشكال أكثر فعالية...

عندما تتوصل حكومة إلى السلطة عن طريق الاقتراع الشعبي، سواء كان هذا الاقتراع مزوراً أم لا، وتتمسك بالسلطة مع مظهر الشرعية الدستورية على الأقل، فإنه لا يمكن لحرب العصابات أن تندلع، لأن إمكانات النضال السلمي كلها لم تستنفد بعد. لقد قلنا إن حرب العصابات هي امتداد للسياسة بوسائل مسلحة. ومنطقياً لا يمكن لهذا الامتداد أن يحدث بغتة، إلا عندما تتكشف وتصبح كل الحلول السلمية بلا قيمة. وفيما عدا هذه الحالة، لا يوجد أي أمل بالحصول على الدعم الشعبي اللازم للنشاط الثوري. وحتى يقبل الناس مسؤوليات ومخاطر العنف المنظم، يجب أن يؤمنوا بعدم وجود خيار آخر، وأن تكون القضية ملزمة، وفرص نجاحها معقولة. وربما كان الدافع الأخير هو الأكثر قوة. وعندما تبدو القضية عادلة، ويصبح الموقف لا يطاق، ولم يعد يوجد أي سبيل آخر للخروج ضد الطغيان؛ لا يبقى إلا طريق العمل. ولا بد عندها من جهد تحضيري ضروري ومنظم، قبل إمكانية افتتاح أية حملة من حرب العصابات." [1]



[1] روبرت تابر: نفس المصدر السابق.

كانت هذه هي أهم العوامل الخارجية التي تضاعف فرص الثوار في تحقيق النصر، فهل كانت من نصيب الليبيين خلال مقاومة الاحتلال الإيطالي؟

بالنسبة **(1) للتعاطف الشعبي مع الثورة،** فإن جميع المؤرخين لهذه التجربة يقرون ويجمعون عليه، وسواء في ذلك الكُتّاب الأجانب أو العرب. والحقيقة التي لا مجال لإنكارها، **لقد كان الجهاد في ليبيا منذ سنة 1911 جهاداً شعبياً بامتياز لم يكد تتخلف عنه واحدة من القبائل،** اللهم إلا بعض الأشخاص المنتفعين الذين تعلقت مصالحهم بإيطاليا. وكانت القبائل تجود برجالها وأموالها لتجهيز المعسكرات، بل حتى ببعض العناصر النسائية التي ساهمت في النشاط الطبي والتذخير والتموين، كما كان الليبيون الذين يقطنون تحت سيطرة الطليان يقدمون العون للثوار سراً، بل إن الليبيين الذين كانوا في جيش الطليان عادة ما قدموا الأسلحة والذخائر للمجاهدين، إضافة إلى انقلابهم على الطليان أثناء المعارك.

ويكفينا في هذا المحور أن ننقل شهادة غراتسياني حول هذا الصدد: "إنَّ الثوار المجاهدين يتجولون في المدن والقرى، يشترون ما يلزمهم من ملابس ومأكولات وأسلحة، وكذلك يحصلون على معلومات حول تحركاتنا العسكرية، وكل هذا بمساعدة سكان المدن والقرى الذين يخفون هؤلاء الثوار في بيوتهم ومخيماتهم بحجة أنهم من أقربائهم الخاضعين لسلطاتنا، بينما في الواقع هم الثوار أعداؤنا... وبعد انتهاء كل معركة يحصر عمر المختار عدد القتلى وإلى أي قبيلة ينتمون ثم يرسل إلى هذه القبيلة أن تعوض عدد القتلى بعدد مساو آخر بحيث لا يحصل النقصان، وفعلاً ترسل القبيلة العدد المطلوب مجهزة بكل شيء: ملابس، سلاح، مؤن.. إلخ.. والأغرب من كل هذا أن القبيلة إذا لم تجد العدد المطلوب تدفع لعمر المختار 1000 فرنك عن كل قتيل من قبيلتها لكي يجند بها العدد اللازم من المهاجرين أو الخارجين الموجودين في القطر المصري. وكل محارب ومقاتل يمكن القول بأنَّ قبيلته هي التي تدفع تكاليفه، إضافة إلى هذا تدفع القبيلة الزكاة العينية أو النقدية للثوار.

أما الأقسام الليبية التي كانت معنا فلم تكن تقوم بالأعمال الموكلة لها، لأن تأثير عمر المختار في صفوفهم كان كبيراً. لأن أتباعه كانوا مندسين بين الجنود، يبثون في صفوفهم العقيدة والجهاد بحيث أنهم في الوقت المناسب يفرون بأسلحتهم وأمتعتهم".[1]

أما بالنسبة **(2) للتضاريس الليبية**، فلعل عامل الوعورة كان مفقوداً في ليبيا رغم امتداد البلاد واتساعها. لقد عانى الثوار الليبيون من فقدان المياه والطعام بسبب فقدان الأرض الليبية للثورات المائية والتربة الصالحة للزراعة، فمعظم مساحة ليبيا (التي تبلغ 1,7مليون كلم مربع) تتكون من تضاريس صحراوية، ويسود مناخ صحراوي حار معظم البلاد، ولا يستثنى من ذلك إلا شريط ضيّق يمتد على طول البحر المتوسط، وبعض البقع الجبلية الواقعة شمال البلاد أو جنوبها. وتشير الاحصائيات أن 2 % فقط من الأراضي الليبية صالحة للزراعة، حيث يقع معظمها قرب الساحل والمرتفعات، ولا يوجد أي مصادر مائية غير بعض الآبار التي تتباعد المسافة بينها مئات الكيلومترات.

إضافة إلى هذا، فإن معظم الأراضي الليبية منبسطة وتفتقد إلى معالم مساعدة للتخفي والتمويه والتحصين الأرضي، إلا بعض الجبال التي تفتقد أيضاً للمؤن ولا تصلح للحياة، مثل الجبل الأخضر في إقليم برقة، والجبل الغربي (جبل نفوسة) في إقليم طرابلس، وجبال أكاكوس وجبال تيبستي في الجنوب.

والخلاصة أن هذه الطبيعة الجغرافية قد تسببت للثوار وحاضنتهم بالعديد من المجاعات، كما أفقدتهم القدرة على التحصين والتمويه أمام القدرة الجوية والنارية الضخمة للعدو.

أما من حيث **(3) الموارد المالية**، فقد اتضح لنا من السياق التاريخي أنَّ مصادر الدعم التي حظي بها الثوار خلال الحرب يمكن حصرها في الموارد التالية:

1) الدعم العثماني، وقد كان محدوداً لا يلبي حاجة الثورة على مستوى السلاح والذخيرة، إضافة إلى انقطاعه بعد الحرب العالمية الأولى بشكل كامل.

2) التبرعات التي تقدمها القبائل خلال تموين معسكراتها وتسليح جنودها.

[1] كتاب برقة الهادئة، تأليف الجنرال رودولفو غراتسياني، ترجمة إبراهيم سالم بن عامر، ص 87

3) زكاة الزروع والماشية والإبل والبقر التي يرفعها السكان لقادة الجهاد.

4) غنائم الحرب من السلاح والذخيرة والغنم والإبل والبقر التي تنتزع من الطليان، ولعل هذا قد أصبح هو المصدر الوحيد بعد تهجير أهل برقة وزجهم في المعسكرات الجماعية وإغلاق الحدود المصرية، وكمثالٍ عن إغارات المجاهدين الأخيرة التي كان الهدف منها تحصيل المؤن نذكر:

- إغارة في منطقة الدرسة شلماني في 4 فبراير 1929، استولى الثوار فيها على 36 رأساً من البقر.

- إغارة في 17 فبراير 1929 في منطقة سلوق غنموا فيها 230 رأساً من الإبل.

- إغارة في منطقة شحات يوم 20 فبراير 1929 غنموا فيها 11 ثوراً و50 رأساً من الغنم.

- إغارة في منطقة عكرمة يوم 22 فبراير 1929 غنموا فيها 160 رأساً من الغنم.

- إغارة شمال شرق المرج يوم 24 مارس 1929، غنموا فيها 80 رأساً من الغنم.

- إغارة جنوب "هوى الزردة" يوم 5 مارس غنموا فيها 20 جملاً.

- إغارة بقرب من "صبرة العوشزي" يوم 17 مارس غنموا فيها 100 رأس من الغنم.

- إغارة في "سهل المفاتيح" جنوب درنة يوم 25 مارس غنموا فيها قطيعاً من البقر.

وكانت معظم المواشي التي تأتي من التبرعات أو الزكاة أو الغنائم في برقة يتم تهريبها إلى مصر حيث يُقيم محمد إدريس، ليبيعها هناك ثم ليشتري بأثمانها الأسلحة والذخائر والمؤن اللازمة، ثم يعمل على تهريب هذه المشتريات إلى الثوار في الداخل. غير أن هذه الموارد جميعها لم تكن تحقق الاكتفاء لحاجة الثوار ولا حتى لنصفها، وهو ما جعل المجاهدين يعانون دائماً من ضعف التسليح وفقدان المؤن.

العامل الآخر الذي أثر في مسار الثورة الليبية بشكل كبير هو **(4) الحليف السياسي.** ويمكننا قياساً على هذا العامل أن نقسم الحقبة التاريخية التي عاشتها الثورة إلى طورين:

1) **التحالف مع العثمانيين حتى الحرب العالمية الأولى**، وخلال هذه الحقبة مثلت الدولة العثمانية حليفاً استراتيجياً حاسماً، قدمت للثورة الليبية خلال سنتي 1911 و1912 دعماً لوجيستياً وعسكرياً وسياسياً سبق ذكر تفاصيل عنه في الفصول الأولى، وهذا طبيعي لأن الدولة العثمانية كانت تعتبر ليبيا ولاية لها. أما بعد سنة 1912، فقد كانت اتفاقية "لوزان الأولى" سبباً في تخفيف الدعم إن لم نقل إيقافه.

2) **العزلة السياسية حتى 1932**، وقد انطلقت هذه الحقبة بانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، وتعززت العزلة بشكل كبير بعد مشاركة أحمد شريف السنوسي في ضرب القوات البريطانية في مصر. وفي هذه المرحلة كانت الثورة الليبية تفقد أيَّ حليف سياسي، وبالتالي أي دعم سياسي أو مادي، وهو ما كان سبباً مع الوقت في إضعاف الثورة وتفكيكها.

بقي لنا أن ننظر إلى تحقق العامل الأخير **(5) القضية السياسية** في الثورة الليبية، فلعل هذا كان من أكبر عوامل قوة الثوار. لقد كان الشعب الليبي منذ البداية ينظر إلى الطليان كقوة أجنبية غازية وعدو كافر صليبي يسعى إلى احتلال أرضه ونهبها، وبعد ما رآه من تهجير جماعي واغتصاب للممتلكات وقتل وحشي للمعارضين ازداد قناعة في بطلان شرعية الاستعمار الإيطالي، فكان هذا المحرك الأساسي للشعب نحو الثورة والمقاومة.

المبحث الثاني: عوامل القوة الداخلية

(1) القيادة:

وجود القيادة القادرة على التخطيط واتخاذ القرار السليم في ضوء المتغيرات يعدّ من أهم عوامل القوة في الجماعات الثورية. وكلما كانت هذه القيادة قادرة على احتواء الصف الداخلي والسيطرة عليه في نفس الوقت، كلما كانت الجماعة متماسكة وثابتة وموحدة.

الهيئة الأضعف التي يمكن أن تكون عليها القيادة في الجماعة الثورية، هي أن يكون القرار متنازعاً عليه بين رجال الحرب، دون وجود رأس واحد جامع أو آلية واضحة لاتخاذ القرار. والهيئة الأقل ضعفاً، أن يكون القرار بيد رجل واحد ينبني عليه كل شيء، وبفقده تخسر الثورة كل شيء أيضاً. أما الشكل الأقوى والأمثل للقيادة الثورية، فهي أن يكون القرار بيد رجل واحد يلتزم بأمره الجميع، لكن مع وجود آلية واضحة لاختيار القيادة واتخاذ القرار، وخطة محكمة للمضي قدماً، ومؤسسات إدارية توزّع المهام، ولجنات استشارية تشارك في بلورة القرارات، ونظم داخلية توجه حراك التنظيم وتبين صلاحيات المسؤولين وتضع حداً للتجاوزات الفردية.

(2) الرؤية السياسية:

إضافة إلى ما سبق، ينبغي أن تحمل هذه القيادة رؤية واضحة وشاملة، فجوهر الثورة المسلحة وهدفها النهائي سياسي بامتياز، كما أنَّ معظم أساليبها لا تخرج عن السياسة وفنونها، وقد اتفق منظرو الحروب الثورية أن وجود الرؤية السياسية بالنسبة للثوار ضروري جداً للحصول على الدعم الشعبي، فمن خلالها يقدم الثوار مشروعاً بديلاً عن النظام القائم، بحيث يشمل هذا المشروع المطالبَ الشعبية الداخلية ويخاطب المجتمع الدولي. ومن دون الرؤية السياسية تصبح الحرب الثورية اعتباطية وعقيمة، وستستمر إلى ما لا نهاية، لأن هدف الثوار وقتها سيكون هو الحرب لمجرد الحرب، وستصبح الثورة مجرد عملية هدم وثأر وتشفّي في دائرة مفرغة لا بناء فيها.

يشترط في الرؤية الثورية أن تكون شاملة لكل الجوانب الدينية والسياسية والاقتصادية والأمنية والخدمية، بحيث يجدُ كل صنف من الشعب حاجته فيها، وبحيث تتطرق هذه الرؤية إلى طريقة انتقال السلطة في الدولة الجديدة، وكيف سيتم في النظام المقبل ضمانُ الحريات الإنسانية للأقليات والمرأة والصحافة والمعارضة السياسية، وبناء العلاقات الدولية، وتطوير الحركة العلمية والصناعية، وتوفير التنمية الاقتصادية وفرص التعليم والمرافق الصحية والخدمية، ورفع المظالم، ومكافحة الفساد الأخلاقي والمالي، وتحسين النظام القضائي، وتبييض السجون، واستثمار الثروات الطبيعية في مصالح الشعب لتحقيق الاكتفاء الذاتي...الخ. وكلما كانت الرؤية السياسية الثورية مفقودة أو ضيّقة كلما تضاءل الدعم الشعبي للثوار.

(3) الدعاية الإعلامية:

يعتمد وصول الرؤية السياسية الثورية إلى الجماهير الداخلية والخارجية على وجود حملات دعائية منظمة، فالإعلام والرؤية السياسية بالنسبة للثوار، كاللسان والعقل بالنسبة للإنسان. ولن يحقق الثوار الفائدة المرجوة من رؤيتهم السياسية ما لم يجدوا طرقاً فعالة لإيصال هذه الرؤيا إلى جماهيرهم بمختلف تخصصاتهم وأجناسهم وأديانهم.

ويشترط في الدعاية الثورية لتكون فعّالة أن تراعي الأمور التالي:

1) أن تكون شاملة لأولويات الصراع، بحيث يكون جل تركيزها على إسقاط مشروعية الحكومة أو الاحتلال بإظهار عيوبه ومثالبه وفساده ومظالمه، وإثبات مشروعية الثوار في المقابل عن طريق نشر محاسنهم وفضائلهم وإنجازاتهم، فلا ينبغي لها أن تلتهي بالمسائل الفرعية على حساب الأولويات، ولا ينبغي أن تنقل الخبر فقط لمجرد الإخبار.

2) أن تكون مستهدفة لكافة مكونات الجماهير في الداخل والخارج، بحيث تشمل جميع أصناف الجماهير بمختلف أوطانهم وتخصصاتهم وأديانهم وأعراقهم وقبائلهم وأعمارهم وأجناسهم...الخ. وكلما كان الخطاب بعيداً عن التضييق العرقي أو الأيديولوجي كلما كانت الثورة أكثر قوة.

3) أن تكون طريقة صياغة الخطاب قريبة من أفهام الشعب، بحيث تنطلق من اهتماماتهم المختلفة، والتي تدور عادة حول: الدين والفقر والتعليم والبطالة والحرية والحقوق والتنمية الاقتصادية والشرف...الخ.

4) أن تكون وسائل نشر الدعاية قريبة من معظم مكونات الجمهور المستهدف، فعادة ما تختلف وسائل الدعاية الفعالة من شعب إلى آخر.

(4) البنية التنظيمية:

من أجل الحفاظ على النشاط الشعبي من الانحراف أو الذبول، ينبغي أن تكون هناك جماعة منظمة، مرتبطة بمجتمعها ارتباطاً وثيقاً، وإن لم يتم توجيه جموع الشعب من قبل الجماعة المنظمة وتأطيره واستثمار طاقته الثورية، فليس الأمر إلا مسألة وقت وتخبو عزيمته وتذبل إرادته.

أفضل البنى التنظيمية الثورية تلك التي تستطيع أن تجمع بين التشكيلات النخبوية والشعبية في هيكلية منظّمة، فالكتل النخبوية عادة ما تكون أكثر عطاء وتنظيماً وتدريباً وسرعة في الاستجابة وصبراً على الشدة، بينما يستحيل أن تكون قادرة لوحدها على الاستمرار، فوجود الكتل الشعبية ضروريٌّ لمساندتها وإيوائها ودعمها بالإمدادات ومساعدتها في تنفيذ المهام التي تحتاج أعداداً بشرية ضخمة. كما أن الكتل الشعبية تقوم بعمل مهم جداً لا يمكن أن تقدر الكتل النظامية على فعله، ويتمثل في بثّ القلاقل والتوترات داخل مناطق العدو. أما أسوأ البنى التنظيمية الثورية فهي تلك التي تعتمد بشكل كامل على الهبة الشعبية من السكان وفزعتهم، ومفاسد هذا المبدأ أن الكتل الشعبوية الغير منظمة ستكثر أخطاؤها وهفواتها، وستصعب السيطرة عليها وقت الغنائم، كما أنّ استجابتها تعتمد بشكل أساسي على المعنويات، والتي قد تكون مفقودة في لحظات الضعف والضغط.

(5) نوعية المقاتل:

يلعب هذا العامل دوراً كبيراً في مضاعفة قوة الحركة الثورية، فكلما كان المقاتل مدرّباً وقادراً على تحمل الأعباء الثقيلة كلما كانت العمليات الهجومية أكثر نوعية وفعالية وإتقاناً. أفضل النوعيات المقاتلة هو المقاتل العقدي المتدرب،[1] حيث أنَّ إيمانه وكفاءته العسكرية تمكّنه من تحمل مشاق ومخاطر تكتيكات حرب العصابات وأداء العمليات النوعية بشكل فعال، كما أنه أكثر استجابة لأوامر القيادة (لأن الطاعة عادة ما تكون جزءاً من عقيدته وتدريبه)، وهو أقل استنزافاً لموارد الجماعة (لأنه بحكم خوفه من اتيان المحرمات العقدية نادراً ما تطرأ عليه جرائم السرقة والاختلاس والإسراف، وبحكم تدريبه عادةً ما يكون قادراً على تحديد أكثر طرق الصرف اقتصاداً). إنَّ دافعه العقدي يجعله يعمل من أجل قضيته، لا من أجل المكاسب الشخصية، كما أن **تدريبه** على فنون القتال والحرب يكسبه الثقة بنفسه والقدرة العالية على أداء مهمته، وهنا تكمن فرادته.

أما أسوء المقاتلين على الإطلاق فهو من يقاتل فقط من أجل المال، بدون أي قضية أو هدف أو عقيدة أو حتى كفاءة حربية. وتكمن خطورته في فوضوية حركته وتردّده وقت المخاطر وامتناعه عن التضحية، كما أنه معرّض للانقلاب في أية لحظة لصالح من يدفع له أكثر، وقد يكون أيضاً مصدر استنزاف اقتصادي بسبب جهله وضعف وازعه العقدي في حال غياب الرقابة الصارمة.

(6) التكتيكات غير النظامية:

إضافة إلى عوامل القوة السابق ذكرها، لا يمكن أن نتجاهل أهمها وأكثرها حسماً على الإطلاق، إذ يعتمد النجاح في حرب العصابات على فهم طبيعتها فهماً عميقاً، واختيار التكتيكات المناسبة لها مع كل مرحلة. إن الثورة المسلحة في حقيقتها وسيلة يستعملها الضعيف في مواجهة من يفوقه قوةً وبأساً، ولهذا السبب تم تشبيهها بحرب البرغوث

[1] نقصد بالمقاتل العقدي: المقاتل الذي التحق بالثورة لدوافع عقدية سواء كانت دينية أو مادية، وسواء كان يتقاضى راتباً أم لا، حيث أن حصول المقاتل العقدي على الرواتب أو المكافآت المادية لا تجعله بالضرورة أقل فعالية أو أضعف قوة. المهم أن تبقى هذه الدوافع غالبة عليه، ولا تطغى عليه المصلحة المادية.

والكلب، ولك أن تخيل الفارق بين البرغوث والكلب على مستوى القوة. إنَّ هذه الحقيقة تفرض على الثوار استعمال تكتيكات معينة تحافظ على حياتهم خلال سير الحرب وفي نفس الوقت تستنزف عدوهم ليصل إلى مناخ الانهيار. والمبدأ العام الذي يجب على الثوار أن يلتزموا به خلال عملياتهم الهجومية والدفاعية حتى آخر الحرب هو: "أقل خسارة للثوار، وأكبر خسارة للعدو".

لهذا السبب قام "ماو سي تونغ" بتقسيم الحرب الثورية إلى عدة مراحل، ففي المراحل الأولى يكون الثوار أقل قوة بكثير، لذا سيكون عملهم يعتمد بشكل كامل على الاختفاء والحركة والانتشار دون أي سيطرة على الأرض أو تنفيذ معارك جبهوية. أما في المراحل التالية، فتكون قوتهم قد نمت قليلاً مقارنة بقوة عدوهم التي ضؤُلت، لكنهم أيضاً رغم ظهورهم في المناطق المحررة ومحاولة سيطرتهم على الأرض، تبقى عملياتهم بعيدة عن العمليات العسكرية النظامية الشاملة، بل يهاجمون بأساليب نوعية ويدافعون بأساليب نوعية، وذلك كما قلنا ليتجنبوا أكبر قدر ممكن من الخسائر في صفوفهم، ويوقعوا أعظم قدر ممكن من الخسائر في صفوف الأعداد. والحقيقة أن الثوار لا يقاتلون بأساليب الاجتياح النظامية، إلا في المرحلة التي تصبح فيها قوة عدوهم قريبة من قوتهم، ولم يبقَ له إلا بعض الحاميات الضعيفة في العواصم المهمة.[1] هذا في حال كان عدوهم

[1] جاء في كتاب "نشوب الثورة المسلحة": تتضمّن الإستراتيجية التّقليدية استخدام قوات الثوار لتدمير القوات المسلحة الحكومية أو أسرها، ومن ثمّ السّيطرة على مقدّرات الحكومة؛ من السّكان أو الأراضي أو المدن أو المراكز الصناعية وعُقد الموصلات الحيوية. الهدف هو كسب الحرب في مواجهةٍ حاسمة أو سلسلةٍ من المعارك تُدمِّر القدرات المادية للخصم التي تمكنه من المقاومة. على سبيل المثال، قد تتقدم قوات المهاجم للاستيلاء على المقدرات الاستراتيجية للمُدافع -مثل مدينة أو قاعدة عسكرية- ويتحرك المدافع لمواجهة هذا الجهد. ومن ثم تقع معركةٌ أو سلسلةٌ من المعارك، تتخللها فترات هدوء في القتال، إلى أنْ يُهزَم أحد الطرفين.

خلافاً لاستراتيجية حرب العصابات، تُركّز الاستراتيجية التقليدية على هزيمة قوات الأمن الحكومية، بدلاً من محاولة كسب السّكان المحليين. والهدف العسكري الرئيسي منها هو تدمير القوات الرئيسية للحكومة؛ بينما الهدف السّياسي الرئيسي هو إسقاط السّلطات الحاكمة. في الحروب التّقليدية تكون المواجهة العسكرية مباشِرة، إما عبر خطوط الجبهات واضحة المعالم أو على نحو أرتالٍ مسلحةٍ تشتبك فيما بينها. غالباً ما تتخذ الاشتباكات شكل سلسلةٍ من المعارك، وحروب الخنادق، وحصار البلدات والمدن.

حكومة محلية، أما إن كان سلطة استعمارية، فإنهم غالباً لا ينتقلون إلى الأساليب النظامية إلا عندما تقرر -أو توشك أن تقرر- الدولة الأجنبية الانسحاب بسبب ضخامة الخسائر الاقتصادية والسياسية مقارنة بالمكاسب التي يمكن تحقيقها.

أهم ما ينبغي على القيادة الثورية فهمه أن الانتقال من تكتيكات العصابات التي تعتمد على العمليات النوعية والتملص إلى التكتيكات النظامية التي تعتمد بشكل كبير على المواجهة المباشرة بالقوة البشرية والنارية، يعدّ انتحاراً محققاً. لأنه حتى لو كان الثوار يملكون بعض الأسلحة والأعداد البشرية التي تمكنهم من شن هذه الأنواع من المعارك أحياناً، إلا أنهم في الحقيقة لا يملكون القدرة على تعويض الخسائر بالقدر الذي تملكه السلطة الاستعمارية، وحتى لو كان الثائر يقتل عشرين من العدو خلال المعارك النظامية، وكانت قذيفته المدفعية تدمّر عشرة مدافع للأعداء، فإنه ستنتهي قواته وذخائره سريعاً مقارنة بالعدو الذي يستطيع تعويض ضباطه ومُشاته وأسلحته سريعاً من مستودعاته ومصانعه ومعسكراته الضخمة. يجب على الثائر أن يحافظ على نفسه وعلى طاقته، وأن يبتدع الوسائل الحربية الغير نظامية لتحقيق أكبر خسارة في العدو مع أقل خسارة في صفه، لأنه ببساطة إذا قُتل القائد أو الجندي الثوري، أو نفذت الذخيرة أو تعطلت الأسلحة الثورية، فإنه لا يمكن تعويضهم إلا بمشقة كبيرة وفي وقت طويل، وأحياناً لا يمكن تعويضهم أبداً. إلا في حال حظيت الثورة بداعم دولي كريم وسخي.[1]

كان الكثير من الثوار سيسعدون باعتماد استراتيجية تقليدية، إلا أنَّ ضعفهم وعجزهم عنها منعهم من اعتمادها، على الأقل في المراحل الأولى من الثورة. ويُعتبَر هذا سبباً جزئياً لدعوة ماو إلى تأخير اعتماد هذه الاستراتيجية حتى المرحلة الثالثة."

[1] من الحالات التسع والثمانين منذ الحرب العالمية الثانية التي استخدمت فيها المجموعات الثورية استراتيجية تقليدية في وقت ما خلال الحرب، 70 % منها تلقّى دعماً من عند دولةٍ معيّنة.



كانت هذه هي أهم العوامل الداخلية التي تضاعف فرص الثوار في تحقيق النصر، فهل كانت موجودة في الثورة الليبية خلال مقاومة الاحتلال الإيطالي؟

لو نظرنا إلى العامل الأول (1) **القيادة** لوجدنا في الثورة الليبية عجباً، ولعل جميع نقاط الضعف التي كانت سبباً في فشل الثورة تعود بالأساس إلى فقدان القيادة الموحدة. منذ بدايتها كانت المقاومة في طرابلس مشتتة ومضطربة، حيث كان إقليم طرابلس سنة 1911 يفتقد لمتصرف عثماني، بخلاف برقة وفزان، فتسبب هذا في استقلال الجهات الدفاعية عن بعضها البعض، الأمر الذي جعل المقاومة غير منظمة وغير موحدة، وقد ظلت هذه الظاهرة مسيطرة عل حركة المقاومة في إقليم طرابلس حتى بعد انسحاب العثمانيين، بل حتى انتهاء الثورة. وساعد هذا منذ البداية على بروز زعامات وطنية محلية عديدة نافست بعضها البعض، فكان هذا سبباً في فشل المسار العسكري الثوري وخسارته أمام القوات الإيطالية المنظمة، إضافة إلى فشل الجمهورية الطرابلسية التي تفككت وانهارت سريعاً، كما فشلت المفاوضات السياسية في تحصيل أي حقوق للمقاومة لأن القرار الطرابلسي الثوري لم يكن واحداً في مفاوضات بني آدم 1919.

إضافة إلى هذا، كان فقدان القيادة الموحدة في طرابلس سبباً في قوع العديد من الحروب الداخلية، التي أدَّت مع الوقت إلى نفور بعض الرموز الثورية مثل سليمان باشا الباروني الذي اعتزل السياسية سنة 1920، وانضواء بعض القيادات الأخرى تحت الطليان مثل خليفة بن عسكر زعيم البربر وساسي خزام زعيم يفرن وحرب النايلي من

قبيلة النوايل. ولم تكن عملية انضواء المقاومة الطرابلسية تحت إمارة محمد إدريس سنة 1922 ذات أثر يذكر، لأنها حصلت في الحقيقة بعد سيطرة الطليان على معظم طرابلس وفزان.

لم تكن هذه الظاهرة موجودة في برقة، فقد كان متصرفها العثماني حين الغزو يمارس سلطاته السابقة، كما يرجع ذلك أيضاً بشكل أساسي إلى انتشار الدعوة السنوسية وسيطرة شيوخ زواياها على التجمعات المكونة لمدن وقرى ومنتجعات برقة وواحات فزان سيطرةً روحية امتدت مع الزمن إلى الجانب المادي (الإدارة المدنية). وكانت هذه الوحدة سبباً في استقرار المسار السياسي وثبات الرؤية الثورية في برقة خلال المفاوضات ما بين 1916 و1920، إضافة إلى ثبات الجبهات العسكرية أفضل بكثير مما حصل في طرابلس، وانعدام الخلافات القبلية وعدم ظهور نزاع داخلي بين الزعامات كما حدث في طرابلس.

وصف غراتسياني الفرق بين الحالة الطرابلسية والبرقاوية فقال: "عند إجراء بحث كامتحان ومقارنة وبين الحالة في برقة والحالة في طرابلس، نجد الفرق شاسعاً بين الحالتين.. فكل ما صرف في احتلال طرابلس مرة ثانية كان لا يتناسب مع ما نصرفه الآن في الحرب البرقاوية التي من أجلها سجل علينا اللوم من السلطات العليا، وانتقدنا في تصرفاتنا بلهجة شديدة لم يسبق لها مثيل.

وفي الواقع أن حركة الثورة في القطر الطرابلسي تختلف كلياً عن الحركة في القطر البرقاوي، وأمكننا القضاء على هذه الثورة بسهولة. لأنهم كانوا متفرقين.. كل مجموعة تعمل على حدة. أما في برقة فالثورة كانت عامة منها الظاهر ومنها الخفي. وهناك قوة تدفع بها في الميدان لتتمركز وتسيطر على العقول البسيطة سائرة بها إلى هوة الدمار.. هذه القوة هي العقيدة الدينية السنوسية التي عرفت كيف تخدع وكيف تسيطر."[1]

لكن بالعموم، إذا أردنا تقييم الثورة على مستوى كل القطر الليبي، فقد كانت الجماعات الثورية طيلة سنوات الثورة مشتتة ومتنوعة، وتفتقد للقيادة السياسية والعسكرية المشتركة،

[1] كتاب برقة الهادئة، تأليف الجنرال رودولفو غراتسياني، ترجمة إبراهيم سالم بن عامر، ص 193

أو على الأقل إلى غرف العمليات التنسيقية، وكانت الأقاليم الليبية وكأنها منفصلة عن بعضها البعض بشكل كامل، بل متنافسة ومتحاربة في كثير من الأحيان، وهذا ما جعل القوات الإيطالية ذات القيادة الواحدة أكثر تأثيراً في المسار الحربي والسياسي. لقد كانت إيطاليا تسالم فئةً من الثوار لتقاتل فئةً أخرى، وكانت تهادن قبيلة في منطقة ما لتخضع قبيلة في منطقة أخرى، وكانت تغذي الصراعات الداخلية لتصنع لنفسها العملاء هنا وهناك، وهكذا تمكنت بفضل القيادة الواحدة أن تحدد رؤية واضحة لمسارها العسكري والسياسي وتقدم أولوياتها الحربية في كل مرحلة بحسب ما تقتضيه الظروف. وقد حصل كل هذا في الوقت الذي كانت فيه الفصائل الثورية تحت تأثير ردود الأفعال، ولا تنظر لغير مناطقها الضيقة، ولا تفكر خارج نفوذ قبائلها ومصالح أتباعها، إلا قليل منهم.

وفقدان القيادة الموحدة هو ما جعل **(2) الرؤية السياسية الثورية** مضطربة، والحقيقة أن هذه الرؤية كانت غير مستقرة وغير واضحة، ولا تتضمن إجابة عن مشروع الثوار أو عن النظام الذي يعتزمون بناءه لإدارة البلاد، كما كانت رؤيتهم خاضعة بشكل كبير لردود الأفعال والتغيرات الدولية، فقبل انسحاب العثمانيين كان التوجه العام هو طرد المحتل الإيطالي والاستقلال الكامل، ثم مع بداية الحرب العالمية الأولى توجه السنوسي بشكل مفاجئ نحو حرب البريطانيين في مصر، ثم بعد انتهاء الحرب تنازلت المقاومة في طرابلس وبرقة عن الاستقلال الكامل، وتوجهت نحو الاعتراف بالطليان في مناطقهم التي سيطروا عليها مقابل اعتراف إيطاليا بما بقي بيد الثوار من البلاد، فكانت هذه أبرز معالم المشروع الثوري الليبي، الذي لا يكاد تتضح معالمه أو تستقر محاوره بسبب تفرق الجماعات وخضوعها لردود الأفعال.

أما عامل **(3) الدعاية الإعلامية** فقد كان في الثورة بدائياً جداً، ففي الداخل الليبي كان الثوار يعتمدون بشكل أساسي على الدعاية المباشرة، أي اللقاءات والاجتماعات والخطب التي كانت تستهدف وجهاء القبائل وأعيانها وأفرادها، وقد كان قادة الثورة مثل عمر المختار ومحمد إدريس وسليمان الباروني يزورن القبائل في خيامها ويحرضونها بدوافع الشرع والعرف للحاق بالمقاومة. إضافة للصحافة الأجنبية والعربية التي كان قادة

الثوار يحرصون على الاتصال بها وتسهيل حركة الصحفيين التابعين لها لعلهم ينقلون صورة ما يحصل من مجازر وإبادة من قبل الطليان. ورأينا كيف ساهمت الصحافة المصرية والعربية بشكل عام في فضح السياسات الإيطالية مما استدعى غراتسياني أن يهتم بها ويخصص جهداً كبيراً للرد عليها كما صرح هو نفسه بذلك في كتابه برقة الهادئة.[1]

ومن حيث **(4) البنية التنظيمية**، حققت الثورة الليبية اندماجاً متميزاً ومتناسقاً بين العناصر الشعبية والنخبوية، فاستطاعت المقاومة أول أمرها أن تمزج بين نخب الضباط الأتراك والقوات الشعبية ليكون الضباط نواة الثورة وقادتها ومدربيها بينما يكون الشعب الليبي مادتها وجسدها، وحتى بعد خروج الأتراك من المعادلة، بقي نخب القادة الثوريين وضباطهم على نفس النسق من الدمج بين النخبة والقوات الشعبية القبلية، وقد مر معنا فيما سبق كيف كان المختار يضع الرتب العسكرية للضباط على معسكرات وأدوار القبائل. هذا بالنسبة للمنتظمين في سلك الثورة، أما السكان فقد كان معظمهم في الحقيقة كقوات رديفة جاهزة للتعاون وقت الحاجة سواء بالجنود لتعويض الخسائر أو بالأموال والتبرعات أو بالمعلومات الاستخبارية عن تحركات العدو.

أما **(5) نوعية المقاتل** الليبي، فقد كانت أيضاً فريدةً من نوعها، حيث امتاز العنصر الثائر في ليبيا بشدة طبعه ورباطة جأشه وثباته في المحن وصبره على الصعاب وكفاءاته القتالية العالية وعقيدته الوطنية والدينية المتينة، وهذا ما جعل غراتسياني يعترف بذلك: "كانوا أشداء، أقوياء، صامدين صابرين لا يتقهقرون أبداً، حتى ولو أدى ذلك لفنائهم جميعاً، مؤمنين بأنهم أصحاب حق وشجاعة"[2]

يبقى علينا تحليل مدى تطبيق المجاهدين لعامل القوة الأخير **(6) التكتيكات غير النظامية**، لكننا للأسف لم نقف على مصادر مفصلة توضح سياق المعارك التي حصلت في ليبيا بشكل دقيق، وكما سبق وذكرنا في تحليل التكتيكات الإيطالية سنضطر للتحليل مرةً أخرى انطلاقاً من السياق الحربي العام الذي حصلنا عليه من المراجع التي بين

[1] انظر كتاب برقة الهادئة، تأليف الجنرال رودولفو غراتسياني، ترجمة إبراهيم سالم بن عامر، ص 227

[2] كتاب برقة الهادئة، تأليف الجنرال رودولفو غراتسياني، ترجمة إبراهيم سالم بن عامر، ص 193

أيدينا. يمكننا أن نستنتج من خلال عدد القوات وطبيعة التشكيلات التي كانت المقاومة تستخدمها في العُهَد الأولى قبل الانسحاب التركي أن الأسلوب الذي كان غالباً على قتال المقاومة هو الحرب والمواجهة النظامية، وليس حرب العصابات. لكن منذ انسحاب الأتراك سنة 1912، اضطر الثوار للتعامل مع الفارق الشاسع بينهم وبين قوة الأعداء، فكان الغالب على تكتيكاتهم الأساليب غير النظامية ذات طابع حرب العصابات التي تعتمد على المجموعات الصغيرة والحركة المتواصلة والشجاعة المفرطة، وقد وصف غراتسياني هذه التكتيكات قائلاً: "لم تكن تستقر الأدوار في مكان معلوم بحيث يمكننا أن نوجه قواتنا نحوها، فهم يملكون الإبل ويتوغلون في الجبال والشعاب المجهولة، وهذه التحركات تساعدهم أن يختفوا عن أنظارنا ويصعب على قواتنا أن تسلك مسلكهم. وهناك في الغابات الكثيفة ينقلون المؤن والذخيرة والأطفال والنساء، وكذلك الدواب والأغنام والخيام يضعونها في مأمن بعيد عن الاعتداءات.. ولم يجرؤ المختار أن يقابل قواتنا وجهاً لوجه، وحين يشعر بقواتنا تضغط بشدة، وتكاد أن تقبض عليه يلجأ للهرب والتوغل في الدواخل.."[1]

ويقول أيضاً في كتابه نحو فزان: القائد الثوري "احتياجاته القليلة تقلل إلى أصغر الحدود ضرورة إيجاد مساكن لرجاله، إضافة إلى سرعته في الزحف، ومقدرته الكبيرة على الحركة في ميدان التكتيك، ومهارته على مواجهة قوات خصمه الكبيرة العدد وإشغالها بتشكيلات قليلة العدد.

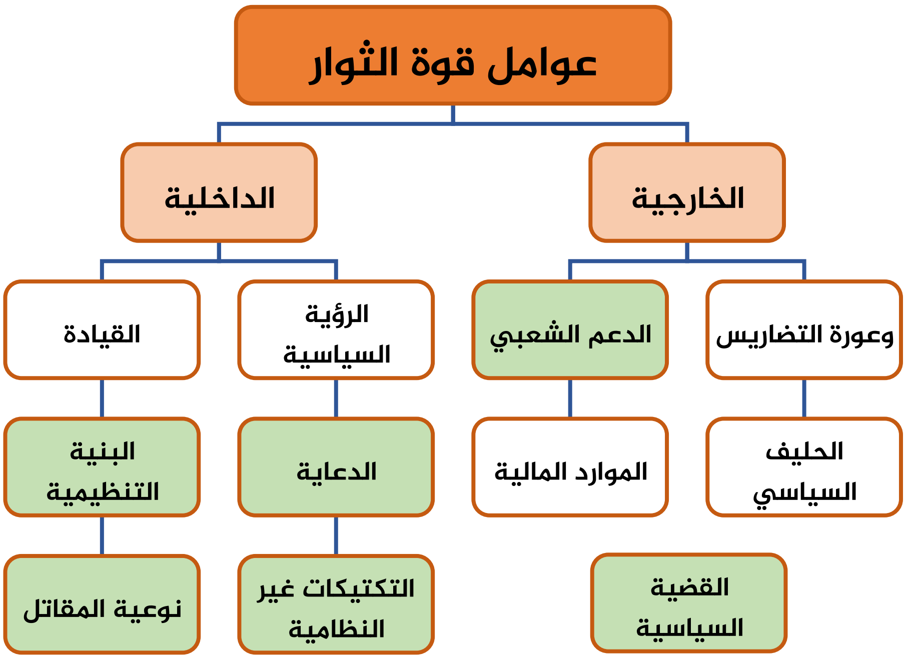
ثم إن لديه إحساساً حربياً غريزياً في منتهى الدقة يسهل له الخلاص من هجماتنا المباشرة والعمل على تطويقنا بحركات واسعة يقوم بها بالاعتداء فجأة على فصائلنا المنعزلة أو غير المترابطة. وهذا الإحساس يجعله يتقدم أكثر مما يجب للعمل على إطالة العملية العسكرية حتى تحين اللحظة التي ينهك فيها التعب والطقس جنودنا، ويصبحان عاملاً من العوامل الفعالة في المرحلة الحاسمة. ثم يضاف إلى ذلك مقدرته الهائلة على القيام بمناورات

[1] رودولفو غراتسياني، نفس المصدر، ص 86

يستغلها حتى لا تسمح القوات الموزعة على جبهة طويلة للخصم بتقدير قوته الحقيقية ومعرفة اتجاه هجومه على وجه الدقة.

وبالجملة فإنَّ العرب، نظراً لصفاتهم الحربية الغريزية العظيمة، وللسهولة التي يستطيعون بها تحويل هجومهم إلى كل اتجاه، ولأنهم لا يعتبرون الأرض مظهراً تكتيكياً للعمليات الحربية، ولا يهتمون بالاحتفاظ ولو مؤقتاً بالأراضي التي في حوزتهم؛ تمتاز حروبهم بخفة الحركة إلى حد بعيد".[1]

كانت تكتيكات حرب العصابات (الإغارات والكمائن بشكل أساسي) هي الغالبة على الثوار في طرابلس ويعود الفضل لها في دحر قوات أمياني التي انهارت سنة 1915، وكان الفضل لها أيضاً في ثبات المختار في الجبل الأخضر مدة طويلة حتى سنة 1930، غير أنها لم تكن كافية لوحدها في تحقيق النصر كما سيأتي معنا خلال التحليل النهائي.



العوامل التي باللون الأخضر هي التي حظي بها الثوار فقط من مجموع عوامل القوة التي سبق ذكرها

[1] كتاب نحو فزان، تأليف رودولفو غراتسياني، ترجمة طه فوزي، ص 69

الفصل الثالث: التحليل النهائي

بعد ما تقدم من سياق تاريخي في الأبواب الأولى من الكتاب، وما تطرقنا إليه من تحليل لعوامل القوة والضعف، يمكننا في هذا الفصل أن نشرع في مقارنة عوامل القوة والضعف بين طرفي الصراع والوصول إلى استنتاجات واقعية حول أسباب انتهاء الحرب لصالح الاحتلال الإيطالي. لكن قبل كل هذا يجب أن نؤكد أن النماذج التي انطلقنا منها في تحديد عوامل القوة والضعف ليست حاسمة في التقييم وإنما هي تقريبية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنَّ ربطنا لهذه العوامل بواقع الثورة الليبية ليس حاسماً أيضاً، إذ من الوارد جداً أن تكون قد فاتتنا بعض المعلومات الدقيقة التي بحضورها كانت ستتغير بعض الاستنتاجات. وخلاصة الأمر أن نماذج التقييم والنظريات التي تم استعمالها في هذا الكتاب تقديرية، كما أن الوقائع التي تم عرضها على هذه النظريات أيضاً غير حاسمة، لكن لا مناص لنا من الاعتماد عليها من أجل الوصول لنتيجة مفيدة من هذا البحث تثري المكتبة العربية والإسلامية، ورغم ذلك لا بأس أن تتناول الأعمال العلمية اللاحقة هذه النماذج وهذه التحليلات بالنقد والتقييم والتقويم، فنحن أصلاً لا نعتقد أنها من القطعيات.

المبحث الأول: المقارنة بين عوامل قوة وضعف الاحتلال الإيطالي

وعودة إلى عوامل القوة التي تساهم في تحقيق النصر لسلطات الاحتلال، فإن إيطاليا قد حصلت على نتيجة مختلفة في التقييم، حيث توفر في الاحتلال الإيطالي اثنان من عوامل القوة من أصل سبعة، ولم تكن الحكومة الإيطالية بنظرنا متميزة إلا من حيث التحالفات الإقليمية والدولية الدقيقة التي استطاعت إنشاءها مع الدول العظمى قبل الغزو وأثنائه، إضافة إلى قدرتها على التكيف مع مجريات الحرب وإعادة تشكيل القوات وتوزيع الوسائط وتغيير التكتيكات بما يتوافق مع الحركة الثورية التي استعصت في برقة، وبهذا يكون الاحتلال الإيطالي قد حقق لنفسه اثنان من أهم عوامل القوة التي تضاعف فرص النصر وهي: **التحالفات الدولية والتكتيكات غير النظامية.**

لكن في المقابل لا يمكن أن نغفل إهمال الحكومة الإيطالية لبقية عوامل قوة مكافحة التمرد، حيث افتقد الاحتلال الإيطالي للتبريرات السياسية التي تحتاجها أي قوة غازية لتحييد السكان المحليين، وافتقرت الحكومة الإيطالية للاستراتيجية الشاملة والرؤية المستقبلية التي لا يمكن الاستغناء عنها لوضع حلول جذرية للتمرد، كما كان الجهد الاستخباري تكتيكياً لا يتناول أصول التمرد ودوافعه، واعتمدت إيطاليا بشكل كبير على القوات الأجنبية سواء الإيطالية أو الأريتيرية أو الصومالية مُقصِيَةً بذلك العنصر المحلي مما غذى التمرد أكثر فأكثر، **وخلاصة هذا أن إيطاليا كقوة استعمارية تقليدية كانت تراهن خلال قمع التمرد على جيوشها النظامية الضخمة وقواتها البرية والبحرية والجوية المتفوقة ووسائطها النارية المتطورة، ولم تفكر أبداً بمنطلق استراتيجي يعالج دوافع التمرد وأسبابه الجذرية.**

خلاصة نقاط القوة والضعف التي حظي بها الإيطاليون خلال الثورة الليبية (1911-1932)	
نقاط القوة	قوة مادية وبشرية ونارية (جوية وبرية وبحرية) ضخمة ومتفوقة بشكل حاسم، وتقنيات متطورة مقارنة بالثوار.
	تحالف دولي وإقليمي متماسك ضد الثوار.
	تطوير الأساليب الحربية نحو التكتيكات الغير نظامية مما سبب استنزافاً للثوار.
نقاط الضعف	التبريرات السياسية للاحتلال واهية وواضحة العدوان بنظر الشعب.
	الاستراتيجية قاصرة على الجهد العسكري وفاقدة للجهد التنموي والإنساني.
	الرؤية المستقبلية لاحتواء المعارضة وتحقيق عملية السلام مفقودة تقريباً.
	الاعتماد بشكل أساسي على القوات الأجنبية وبشكل أقل على العناصر المحلية.
	الجهد الاستخباري الاستراتيجي لمعالجة دوافع التمرد مفقود تقريباً.

المبحث الثاني: المقارنة بين عوامل قوة وضعف الثوار الليبيين

في المقابل، لو نظرنا إلى الثورة الليبية لوجدنا أنها قد حظيت بالعديد من عوامل القوة التي ضاعفت فرصها في النصر أيضاً، حيث حظي الثوار **بدعم شعبي** لا مثيل له. لقد وقف الشعب الليبي مع الجهاد بأغلبيته الساحقة، رجالاً ونساءً، شيباً وشباباً، وقدموا للثوار -رغم قلة حيلتهم- الغالي والنفيس، ورأينا كيف كان العنصر الليبي يمثل خطراً على الاحتلال سواء كان مع الثوار أو تحت حكم الطليان، بل وحتى إذا كان من جنودهم. ولم تكن شعبية الثورة من فراغ، بل كان **عامل القضية السياسية** (العدوان الأجنبي) الملهِمة كفيلاً بتحفيز السكان والقبائل نحو المقاومة تلقائياً، بينما ساهم **عامل الدعاية الثورية** التي انطلقت من الحمية الوطنية والدينية في زيادة هذا الإلهام والحماس وكان سبباً في اتّقاده واستِعاره.

إضافة إلى الدعم الشعبي والقضية السياسية والدعاية، كانت العديد من عوامل القوة الأخرى حاضرةً في الثوار الليبيين، حيث حققت **بنيتهم التنظيمية** تكاملاً فريداً بين النخب والعوام، وتناسقاً متيناً بين العناصر الشعبية والعناصر النظامية، فأصبح الشعب الليبي كأنهم بنيان واحد ضد الغزو، وكانت **نوعية المقاتل الليبي** عامل قوة آخر، أضفى مزيداً من الفرادة على هذه الثورة، ليصبح المجاهد الواحد في بسالته وشجاعته وإقدامه وصبره يوازي مائة مقاتل إيطالي إن لم يكن ألفاً. أضف على كل هذا، **التكتيكات غير النظامية** التي طبقها الثوار الليبيون باحترافية، فمثلت عقبة كؤوداً أمام القوات الإيطالية لم تتمكن قط من مجاراتها أو مواجهتها.

لكن في سياق تعداد عوامل قوة الثوار، ينبغي ألا ننسى أبداً أنهم حصلوا على ستة منها من أصل 11 عامل تم ذكرها في الفصل الثاني، وهذا يعني أن مجاهدي ليبيا قد فرطوا أو حُرموا من خمسة أخرى كان الحصول عليها من الممكن أن يغير نتيجة الحرب. **التضاريس الوعرة** يعدُّ أول العوامل التي حرم منها الثوار، فامتداد البلاد الليبية المسطحة وصحراؤها القاحلة، ما جعل من حركتهم ومعسكراتهم مكشوفة للطائرات الإيطالية، كما أنَّ مصادر المياه والطعام التي لا يمكن لأدوار المجاهدين أن تستغني عنها كانت محدودة

جداً في البلاد الليبية، وهو ما جعل أغلب المعارك تحصل دفاعاً عن الآبار والأودية. إضافة إلى هذا، كان فقدان **الموارد المالية** أمراً لازماً للثورة منذ بدياتها سنة 1911 وحتى انتهائها سنة 1931، وكان المجاهدون دائماً في حاجة ماسة للذخائر والمؤن والأموال، ولم يجدوا سبيلاً أبداً لتحقيق الاكتفاء الذاتي لأنفسهم، رغم محاولتهم المتكررة لفتح طرق التهريب من وإلى مصر، أو تغطية هذه الحاجة بالغنائم والتبرعات التي لم تكن قط كافية.

في العديد من الثورات التي تم دراستها عبر التاريخ، كان الكثير منها يشكو من نفس عوامل الضعف التي تشكو منها الثورة الليبية (فقدان الموارد والتضاريس الوعرة)، ولكن عامل **الحليف السياسي** كان حاسماً في تغطية النقص الذي تسبب فيه فقدان هذه العوامل، فالحليف السياسي قادر على تموين الحركات الثورية بالمال والسلاح، وقادر على تأمين التغطية الجوية للثوار بوسائطه المتطورة، بحيث تكون هذه التغطية بديلاً عن التضاريس الوعرة، لكن الثورة الليبية عاشت في ظروف دولية حرمتها من أي حليف سياسي قوي، ومن سوء حظها أنها عاصرت حقبة كانت الأجواء الدولية فيها متفقة على استعمار البلدان الضعيفة واستعباد الشعوب المتخلفة (بين 1900 و1950)، بعكس الحقبة الزمنية التي عاشتها الثورات ما بعد الحرب العالمية الثانية وفي خلال الحرب الباردة (بين 1950 و1991).

ولو أنَّ حركة الجهاد في ليبيا كانت على **قيادة واحدة،** لاستطاعت هذه القيادة وضع **رؤية سياسية** تتعامل مع الظروف التي تعيشها الثورة بفقدان العوامل السابق ذكرها، وتخفف من خلالها الأضرار، وتقلل الخسائر، وتتأقلم مع النوازل... لكن الفرقة بين الجماعات واختلاف الرؤى والتوجهات بين القيادات، كان سبباً في تفاقم عوامل الضعف أكثر فأكثر، وتجميد أي محاولة جدية للتعامل مع الظروف الصعبة التي عاشتها ليبيا خلال الثورة. **والخلاصة أن الثورة الليبية لم تكن لها قيادة، فبالتالي لم تكن لها رؤية سياسية، وبالتالي لم يكن هناك أية حلول جدية لتخفيف أضرار فقدان العوامل الأخرى**

(الحليف والتضاريس والموارد) أو صناعة أي فرص لتعويضها، ونحن هنا نتحدث على مستوى كل القطر الليبي.

خلاصة نقاط القوة والضعف التي حظي بها الثوار خلال الثورة الليبية (1911-1932)	
نقاط القوة	بلوغ الشعب مرحلة متقدمة من النضوج الثوري ووجود القضية السياسية الواضحة والمقنعة للانخراط في الثورة.
	انخراط معظم القبائل في الثورة وتقديمها دعم مادي وبشري ضخم لمعسكرات الثوار.
	تطبيق جيد لتكتيك حرب العصابات في العمليات الهجومية والدفاعية.
	مقاتل عقدي مدرب.
	دعاية إعلامية فعالة وقريبة من الجماهير في الداخل والخارج.
	بنية تنظيمية تجمع بين القوات النخبوية والشعبية.
نقاط الضعف	معظم تضاريس ليبيا الجغرافية مسطحة وقاحلة وغير مناسبة لتطبيق حرب العصابات.
	فقدان الموارد المالية والعسكرية والمؤن الكافية لتسيير النشاط الحربي.
	القيادة الموحدة مفقودة والجماعات الثورية متفرقة ومشتتة ومتنازعة أحياناً.
	رؤية سياسية مضطربة وغير واضحة للهدف من الثورة وما بعدها.
	فقدان الدعم السياسي والمادي من الحلفاء الدوليين.
	ضعف كبير في القوة البشرية والعسكرية مقارنة بالعدو.

المبحث الثالث: لماذا انتصرت إيطاليا؟

كان الإشكال الرئيسي الذي حددناه لهذا البحث هو: **ما هي العوامل والظروف التي حظي بها كل من الثوار والإيطاليين وجعلت الاحتلال الإيطالي ينتصر في حربه أمام الثورة الليبية (1911-1932)؟** وافترضنا في مقدمة الكتاب أنَّ السبب الأساسي لهزيمة الثورة الليبية هو وحشية عدوها الإيطالي الذي يتميز عنها بتفوق عسكري كبير، والآن ونحن في آخر فصول البحث، بقي علينا أن نجيب عن الإشكال بشكل نهائي ونثبت صحة هذه الفرضية من عدمها.

يتضح من التحليلات التي وردت في المبحث الأول والثاني أن كل طرف كان يشكوا من عوامل الضعف ويحظى في نفس الوقت ببعض عوامل القوة، ثم إنَّ كل نقطة ضعف لأحد الأطراف قد أصبحت تمثل في الحقيقة نقطة قوة للطرف الآخر، لكن يبقى السؤال الذي تنبغي الإجابة عليه الآن: ما هي عوامل الضعف والقوة الحاسمة التي كانت سبباً في حسم الحرب لصالح إيطاليا؟

لقد كان الاستعمار يعاني الكثير من عوامل الضّعف، بينما كانت الثورة في المقابل تحظى بالعديد من عوامل القوّة، لكن في النهاية هناك بعض الأسباب الكونيّة التي متى فرّط فيها الثوار ستحلّ بهم الهزيمة قطعاً، رغم ما قد يمتلكونه من مقومات النجاح في بعض الجوانب الأخرى. وبدورنا نعتقد أن الخطأ الأساسي الذي ارتكبه الثوار في ليبيا وتسبب في هزيمتهم هو: **"تفرقهم"**، مما أفقدهم القدرة على التعامل مع المتغيرات في الثورة وجعلهم دائماً في سياق "ردِّ الفعل" أمام الخطة الإيطالية المبادرة ذات القيادة الواحدة.

لو أن الثورة الليبية في طرابلس وبرقة وفزان كانت تحت قيادة واحدة، أو على الأقل تحت غرفة عمليات واحدة، لكانت هذه القيادة وضعت حلولاً لمعالجة فقدان الحليف السياسي والتضاريس الوعرة والموارد، ولكانت تكيّفت مع هذه العقبات وطورت من رؤيتها السياسية وتكتيكاتها العسكرية بما يخفف الأضرار ويحافظ على المستطاع من المكتسبات. ومع وجود هذا الضعف في الثورة، كانت الكلمة الفاصلة هي للقوة

العسكرية والبشرية الضخمة التي كانت طبعاً تتميز بها السلطات الاستعمارية، والتي حققت لها الحسم في النهاية، حيث طبقت القوات الإيطالية سياسة القضم البطيء، وبعثت الحملات العسكرية على الجبهات المتنوعة حسب الأولويات، فكانت تفاوض قسماً من الثوار في الوقت الذي تقضي فيه على القسم الآخر. لقد سيطرت إيطاليا على إقليم طرابلس في الوقت الذي كانت فيه تفاوض الثوار في برقة وفزان بشكل منفصل، وسيطرت على الكفرة والجغبوب في الوقت الذي كانت تشغل فيه عمر المختار في الجبل الأخضر، وهكذا وجد المختار نفس وحيداً وقد ضاق عليه الخناق وكاد أن يَقطع أنفاسه، هنا انطبقت على ثوار ليبيا القاعدة الكونية القائلة: "**من لم تكن له قيادة تضع الخطط، أصبح جزءاً من الخطط التي يضعها قادة الأعداء**".

لكن من باب الاستدراك، حتى مع عدم وجود عوامل الضعف التي سبق ذكرها، هل كان يمكن أن تنجح الثورة الليبية أمام البطش الإيطالي والإبادة الجماعية وسياسة التغيير الديمغرافي؟ وقد قال روبرت تابر منظر الحروب الثورية: "إذا حكمنا بحسب التجارب الحديثة، فإن نصراً عسكرياً على حرب عصابات حقيقية يبقى مشكوكاً فيه، إلا إذا لجأنا إلى طرقٍ متقاربة من الإبادة الجماعية، كما فعل الألمان في بعض المناطق خلال الحرب العالمية الثانية." [1] الحقيقة لا أحد يمكن أن يجيبنا على هذا، فلا يعلم الغيب إلا الله، ولكن من باب التوقع، لا نظن أن الثورة الليبية كانت ستصل إلى هذه النهاية لو أنها تجاوزت عوامل ضعفها، كانت على الأقل ستقلل من أهدافها وتتكيف مع واقعها إلى حين تغير الظروف الدولية، عملاً بالقاعدة التي اتفق عليها منظرو الحروب الثورية: "**لابد من تقارب بين الهدف والمقومات**".

نظن أنه مع وجود نقاط الضعف هذه، وفقدان الحليف والتضاريس الوعرة والموارد الكافية، لو كان للثورة الليبية قيادة موحدة حكيمة لكانت خفَّفت من أهدافها السياسية، وتنازلت نوعاً ما للحكومة الإيطالية تماشياً مع الظروف الصعبة التي كانت في تلك الحقبة، تماماً كما حصل في الثورة القبرصية والإيرلندية التي تماشت أهدافها مع

---

[1] روبرت تابر: نفس المصدر السابق.

ضعف مقدّراتها، وكان نصرها متمثلاً في حصولها على نوع من الإدارة الذاتية المستقلة تحت مظلة السّلطات الاستعمارية. ويمكن للثوار الليبيين أن يستمروا على ذلك الحال إلى حين تغير الظروف، كما حصل بعد ذلك مع قيام الحرب العالمية الثانية التي جعلت قوات الحلفاء تطرد القوات الإيطالية من ليبيا. لكن إن كان ذلك (الحفاظ على الوجود) ممكناً في ظل السلطة الاستعمارية البريطانية والفرنسية الديمقراطية، هل كان ذلك سيكون ممكناً في ظل السلطة الفاشية القمعية؟ لا أحد يعلم هذا غير الله، لذلك فنحن نظن أنَّ رأينا هذا (تخفيف الأهداف) هو في الحقيقة تقريبي، وليس حاسماً، وقد يكون بعيداً عن الواقع الحقيقي الذي كان سائداً في عصر الثورة (1911 – 1932).

وخلاصة القول، إن الفرضية التي تقول إن سبب الهزيمة هو مجرد التفوق العسكري ووحشية الخصم هي في الحقيقة غير دقيقة وبعيدة عن الواقع، فجل الثورات التي حققت النصر عبر التاريخ كان عدوها وحشياً ومتفوقاً عسكرياً، انظر على سبيل المثال الثورة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي (ثورة المليون شهيد)، والثورة الأفغانية ضد الاحتلال السوفييتي، وغيرها الكثير. والحقيقة أن هناك عوامل مهمة جعلت الثورة الليبية تنتهي بهذه النتيجة، مثل: فقدان الحليف والتضاريس الوعرة والموارد الكافية، وعلى رأس كل ذلك فقدان القيادة الموحدة القادرة على التخطيط ووضع الرؤى السياسية، ودون عوامل الضعف هذه ما كان للثورة أن تهزم، وما كان للاحتلال أن يحقق شيئاً يذكر باستخدام تفوقه العسكري.

لكن يجب أن ننوه إلى مسألة بالغة الأهميّة، وهي أن الحسم الإيطالي كان ناقصاً نوعاً ما، لأنه اعتمد بشكل كبير على القمع والطابع العسكري، وهذا ما جعل النّصر الإيطالي نصراً مؤقتاً إلى حين قيام بداية الحرب العالمية الثانية، التي أعاد الثوار فيها تنظيم أنفسهم بقيادة محمد إدريس السنوسي، وحصلوا خلالها على المساعدة البريطانية والفرنسية لاجتياح ليبيا وتحريرها من جديد من السيطرة الإيطالية. والخلاصة أن عمر المختار ورفاقه قد خسروا الحرب فعلاً بشكل مادي، لكن عوامل قوتهم الشعبية والسياسيّة والروحيّة حققت بعد ذلك للشعب الليبي النصر على المدى البعيد، حيث انتقلت رسالة

القادة الذين ضحوا بأنفسهم إلى الأجيال اللاحقة، وألهمتهم للسير نحو طريق الاستقلال خلال العقد الخامس الذي تُوِّج بحصول ليبيا على استقلالها الكامل وقيام حكومة إسلامية حرة ومستقلة سنة 1951م تحت إمارة محمد إدريس، قبل أن ينقلب عليه معمر القذافي سنة 1969.

الخاتمة

ها هنا ينتهي بنا المطاف... وفي هذه الخاتمة نجد أنفسنا مجبرين على إنهاء هذا البحث الشيق، البحث الذي جعلنا نعيش غمار الثورة الليبية كأنها تحدث الآن، وجعلنا نقف مع رجالها الأبطال كأننا نشاهدهم اليوم.

نصدقكم القول، قبل هذا البحث لم نكن نعرف قادة أفذاذاً مثل أحمد الشريف ومحمد إدريس وعمر المختار وسليمان الباروني وحمد سيف النصر، ولكننا بعده اكتشفنا كم كنا مقصرين في حق أبناء أمتنا العظام، وكم كنا غافلين عن تاريخهم المجيد، تاريخ يمتلئ شرفاً وعزة وإباءً وكرامة. إننا إن كتبنا سير أبطال الجهاد الليبي بمداد الذهب فو الله لن نوفيهم حقهم، فشتان بين من يعيش شقاء مقاومة المحتل، وأي محتل، إنها إيطاليا الفاشية، وبين من يأتي في زمن الرخاء ويؤرخ للأحداث بعد أن انقضى أثرها وحرها وشقاؤها.

لم تكن سيرة عمر المختار ورفاقه من برقة وطرابلس حكراً على تيار فكري معين أو قبيلة بعينها، بل إننا ننظر إليهم كرجال أحرار أنجبتهم أمة الإسلام من رحم المعاناة. لقد كان للنزاعات القبلية والخصومات السياسية والدينية أثناء الثورة وبعدها أثرها الخاص في رسم صورة مضطربة عن رجال الثورة. لكن من جهتنا، فقد سعينا إلى أخذ الحقائق كما هي من الجميع دون استثناء، وعزمنا أن نسرُد أحداث الحرب الليبية الإيطالية بمصداقية. أردنا أن ننقل لكم النضال الليبي كما هو، بما له وما عليه. ونرجو من الله أن نكون قد وفقنا فعلاً في إنجاز ذلك.

وأخيراَ، لقد مرّت معنا عبارة فريدة في أحد المراجع الغربية التي تحدثت عن ثورة محمد بن عبد الكريم الخطابي؛ **"لقد نالت فرنسا النّصر، لكن الخطابي نال المجد"**. نظن أن هذه العبارة شاملة لكل الحقيقة، ونعتقد أنها تصلح لتكون خلاصة مختصرة عن الثورة الليبية، تماماً كما كانت بالنسبة للثورة الخطابية. لعل هذه الثورة لم يُكتب لها النجاح الميداني، إلا أنها في الحقيقة تمكنت من إبقاء رسالة خالدة على مر التاريخ. واليوم في أواخر سنة 2020، لم يبق من ذكر الاحتلال الإيطالي إلا أوصاف الوحشية والدكتاتورية والظلم، أما

المختار ورفاقه فقد بقي ذكر سيرتهم المؤثرة وأفكارهم النيّرة وتضحياتهم العطرة، لتؤثّر في جميع الأجيال المسلمة وغير المسلمة طيلة عقود لاحقة، وليكون هذا النضال منارةً مضيئةً لقادة المستقبل، تدُلّهم إلى طريق الحرية والسيادة والكرامة في ظل ظلمات الإمبريالية والهيمنة الأجنبية.

نرجو أن نكون قد أعطينا هذه التجربة حقَّها من النقد والدراسة، والإنصاف والثّناء. وبالطبع لابد أننا قد وقعنا في الكثير من الأخطاء حول بعض الأحداث التاريخية الدقيقة ونتائجها وآثرها، فنرجو من أولئك الذين عاشوا واقع الثورة أو عاصروها أو أحاطوا بها أكثر منّا، نرجو منهم أن يعذُرونا، وقد يدفعهم إلى ذلك مراعاة أننا تناولنا ثورةً قديمةً حصلت تقريباً منذ 100 سنة، والمراجع التاريخية الموثوقة حولها نادرة. لكننا رغم ذلك نعتقد أننا قد أصبنا الحقيقة فيما يتعلق بالأحداث الرئيسية، كما أنّنا واثقون من صحّة السياق العام الذي انطلقنا منه لتقييم الثورة الليبية. ولمن أراد نصحنا أو توجيهنا حول أي مسألة في البحث؛ نرجو منه التواصل معنا على حسابنا الرسمي في مواقع التواصل الاجتماعي.

الملاحق

منشور وزعه القائد الأعلى للجيش الإيطالي "كارلو كنيفا" سنة 1911[1]

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على كافة الأنبياء والمرسلين صل الله وسلم عليهم أجمعين.

بأمر ملك إيطاليا المعظم فيكتور عمانوئيل الثالث نصره الله وزاد مجده. أنا الجنرال كارلو كنيفا قائد العساكر الإيطالية الموكل إليها محو الحكومة التركية من طرابلس والقيروان، والمقاطعات التابعة لها. فبناء عليه أعلن الشعوب جميعهم القاطنين في المقاطعات المنوه عنها من شاطئ البحر إلى آخر الحدود الداخلية، الذين يملكون بيوتاً في المدن وبساتين وحقولاً ومراعي حول المدن نفسها أو بعيداً عنها ما يلي:

إن العساكر الخاضعة لأمري لم يرسلها جلالة ملك إيطاليا -حماه الله- لإضعاف واستعباد سكان طرابلس والقيروان وفزان والبلاد الأخرى التابعة لها التي توجد الآن تحت سيادة الأتراك، بل لتعيد إليهم حقوقهم وتقتص من المعتدين عليهم، سواء كان الأتراك أو أي شخص كان يريد استرقاقهم. وعليه فأنتم يا سكان طرابلس والقيروان وفزان والبلاد الأخرى التابعة لها من الآن سيحكمكم رؤساء منكم موكل إليهم أن يقضوا بينكم بالعدل والرأفة عملاً بقوله تعالى: (وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل). وستكون هذه الأحكام تحت حماية ورعاية ملك إيطاليا السامي حرسه الله.

واعلموا أنه ستبقى الشرائع الدينية والمدنية محترمة، ويحترم الأشخاص والأملاك والنساء والحقوق وجميع الامتيازات المختصة بأماكن العبادة والبر، لأن غاية أعمال الرؤساء يجب أن تكون واحدة وهي تحسين حالتكم والعمل على استتباب راحتكم، ويجب أن يكون ذلك مطابقاً للشريعة الغراء والسنة المحمدية السمحاء. وسيقضي بينكم بالعدل طبقاً للشريعة وحسب أوامرها بواسطة قضاة قد اشتهروا بتفقههم في الشرع، ذوي استقامة

[1] كتاب جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، تأليف الطاهر أحمد الزاوي، ص 85 و86 و87

وسيرة حميدة، كما أنه لا نغض الطرف عمن يظلم من الرؤساء، ولا نغتفر غشاً أو خداعاً من أحد القضاة، فالكتاب والشريعة والسنة فقط تقضي وتحكم بينكم.

واعلموا جيداً أنه لا يدعى أحد منكم للخدمة العسكرية بالرغم عن إرادته، وإنما يقبل الدخول فيها أولئك الذين يرغبون الانضمام تحت اللواء الطلياني باختيارهم، لأجل حماية النفوس والأملاك، ولكي يكفلوا للبلاد السلم والنجاح، وأما الآخرون فيبقون في بيوتهم، وعاكفين على العمل في حقولهم ورعاية المواشي أو معاطاة التجارة والصناعة والحرف الضرورية لقيام الحياة المدنية.

وعلى هذا فكل امرئ يمكنه أن يقيم الصلاة في معده (الجامع) حسب تعاليم دينه. ويلزمكم أن تتضرعوا إلى الله عز وجل أن يرفع مجد الشعب الإيطالي ومجد ملكه لأنه أخذكم تحت حمايته. والإيطاليون يرومون أن يكون اسمهم مهاباً من جميع أعدائكم، وأما منكم فيكون محبوباً ومباركاً فقط.

وبناء عليه، وحسب ما خولني جلالة ملك إيطاليا العادل المنصور وحكومته، أعلمكم بما تقدم، وسيجري مفعوله من هذا اليوم من شهر شوال سنة 1329هـ، ليبقى كأساس للعلاقات المستقبلية التي ستوجد بين الحامية والمحميين، وبين الإيطالي وسكان هذه البلاد، وإني واثق بأنكم تقبلون هذا المنشور بسرور قلبي لأنه سيكون قانوناً يجب أن يحفظ بأمانة واستقامة ضمير وشهامة من كلا الطرفين.

وإذا وجد من لا يحترم الشرائع، أو لا يعتبر الأشخاص، أو يمس حرمة النساء، أو يخترق حرمة الملك، أو يقاوم، أو يثور على إرادة العناية الإلهية التي أرسلت إيطاليا إلى هذه البلاد، وباسمها صدرت لي هذه الأوامر وقبلتها من يملك حق الأمر فسيكون الانتقام منه عظيماً، وسأحافظ على تنفيذها بالقوة الموكلة لعهدتي بنبراس العدل والحق.

فيا سكان طرابلس والقيروان والمقاطعات التابعة لها اذكروا أن الله قد قال في كتابه العزيز: ولا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقطسوا إليهم إن الله يحب المقسطين، وقد جاء أيضاً: وإن جنحوا للسلم فأجنح لها وتوكل على الله، وجاء أيضاً: ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أنَّ الأرض يرثها عبادي

الصالحون، أي الذين يصلحون الأرض ويمنعون منها الفساد وينشرون فيها العدل والعمران. وجاء أيضاً: وإن تتولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم، أي إن تفسدوا في الأرض إن توليتم أمور الناس ويقاتل بعضكم بعضاً، إن الذين يفعلون ذلك يلعنهم الله ويسمهم ويعمي أبصارهم ويستبدلهم بغيرهم. وجاء أيضاً: قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير إنك على كل شيء قدير. وجاء أيضاً: هو من لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون، فإرادة الله ومشيئته سبحانه قضتا أن تحتل إيطاليا هذه البلاد لأنه لا يجري في ملكه إلا ما يريد، فهو مالك الملك وهو على كل شيء قدير. من أراد أن يظهر في الكون غير ما أظهره مالك الملك رب العالمين، المنفرد تصرفاته في ملكه الذي لا شريك له فيه، فقد جمع الجهل بأنواعه وكان من الممترين.

وبناء عليه يلزم على كل مؤمن أن يرضى ويسلم بما تعلقت به الإرادة الربانية وأبرزته القدرة الإلهية، فالملك لله سبحانه وتعالى يؤتيه من يشاء. فإيطاليا تريد السلام، وتريد أن تبقى بلادكم إسلامية تحت حماية إيطاليا وملكها المعظم.

رسالة أحمد الشريف للمجاهدين بعد استشهاد عمر المختار[1]

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم من عبد ربه سبحانه، خادم الإسلام، أحمد الشريف السنوسي، إلى حضرة الفاضل المحترم، والجليل المفخم، المجاهد الصادق، واللبيب الحاذق، قائم مقام دور العواقير ولدنا الشيخ عبد الحميد العبار، وكافة أولادنا العواقير حفظهم الله ورعاهم وحرسهم وحماهم آمين آمين.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ومغفرته ومرضاته وتحباته ورضوانه وعميم فضله وإحسانه، وبعد، فالمرجو من الله تعالى أن تكونوا جميعاً على أيسر الأحوال محفوظين بالله ومنصورين به وإننا لن نغفل عنكم وقت من الأوقات من الدعاء لكم عند بيت الله الحرام وفي حضرة مولانا رسول الله عليه الصلاة والسلام، وعلى الله القبول، إنه أكرم مسؤول، وخير مأمول.

هذا وقد بلغنا ما أزعجنا وكدرنا غاية الكدر، وهو استشهاد حضرة النائب العام سيدي عمر المختار رحمه الله ورضي الله عنه وجعل جنة الفردوس مسكنه ومحله، وجزاه الله عنا وعن الإسلام أحسن الجزاء، فإنه كان عاملاً صادقاً ناصحاً، وأننا لم نتكدر على نيله للشهادة بل نحمد الله على ذلك ولا نقول أنه مات، بل إنه حي لقول الله: (ولا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله أمواتٌ بل أحياء ولكن لا تشعرون) سورة البقرة، الآية: 154، وإنما كدرنا فقدانه من بينكم وغيابه عنكم، ولكن هذا أمر الله الذي يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، فلا يمكننا إلا تسليمنا لله ورجوعنا إليه، ولا نقول إلا ما يقول الصابرون، إنا لله وإنا إليه راجعون.

نعم استشهد سيدي عمر المختار، ولكنه أبقى العمل الطيب والذكر الحسن إلى يوم القيامة، فهذا ليس بميت ولن يموت أبداً ما دامت الدنيا، إنه شهيد، والشهيد ليس بميت لقوله تعالى: (ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أموتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون فرحين بما آتاهم الله من فضله ويستبشرون بالذين لم يلحقوا بهم من خلفهم ألّاَ خوف عليهم ولا هم يحزنون) (سورة آل عمران، الآيتان: ١٩٩، ١٧٠) فالله يا أولادي في

[1] كتاب الشيخ الجليل، عمر المختار، للدكتور علي محمد الصلابي، ص 106 و107

التمسك، وإياكم واليأس، إياكم والقنوط، إياكم وأقاويل الناس الفاسدة فجدوا واجتهدوا كما كنتم، واجعلوا أعمالكم لله لا لنا ولا لغيرنا، لأن من قاتل لله، فالله حي باقي، ومن قاتل لغير الله فعمله لا يفيده شيئاً، واعلموا أن الله معكم، ولن يتركم أعمالكم، فاصبروا وصابروا واعلموا أن العاقبة للمتقين، وأن الله مخزي الكافرين. وما ترونه من الأهوال، فإنه والله همٌّ زائل عن قريب وسترون ما يسركم دنيا وآخرة، ففي الدنيا سترون بحول الله العز والنصر والفتح الذي لا يخطر لكم على بال، وفي الآخرة رضا الله ورسوله والنعيم المقيم، فأنتم في الخير أحياء وأموات.

وها نحن نوَّبنا عنا عليكم حضرة أخيكم المجاهد الغيور الصادق، ولدنا الشيخ يوسف بورحيل، فإنكم ستلقونه بعون الله وقوته، مثل السيد عمر وأكثر، ونحن ما قدمناه إلا بتقديم سيدي عمر له في حياته، وامتثلوا أمره واسمعوا كلامه، وكونوا له عوناً و معيناً، ومن خالفه منكم فلا يلومن إلا نفسه، ومن تبعه وامتثل أمره، فهو الذي منا وعلينا، وولدنا الشيخ يوسف المذكور هو النائب عنا عموماً، فلا تروه إلا بالعين التي تروننا بها، وبذلك يتم بالله أمركم، وتجتمع كلمتكم وتقهرون عدوكم، وإياكم ثم إياكم والمخالفة والنزاع، قال الله تعالى: (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا إن الله مع الصابرين) (سورة الأنفال، الآية: 46).

واعلموا يا أولادي أن العدو خيبه الله ساع بكل جهده في القضاء عليكم في هذه المدة القريبة، لا بلغه الله مناه، لأنه بعد مدة قليلة تقوم معه حرب عظيمة تشغله عنكم وهو مع الفرنسيين، والدول الأخرى، فعند ذلك لا يقدر على دوام القتال معكم، والحرب قريبة النشوب، فجدوا في عملكم، واصبروا وأبشروا بالنصر والفتح ولا تيأسوا من روح الله، إنه لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون قال تعالى: (حتى إذا استيأس الرسل وظنوا أنهم قد كُذِبوا جاءهم نصرنا) (سورة يوسف، الآية: ١١٠) ولا نشك يا أولادي أنَّ الله منجز وعده لأن الله لا يخلف الميعاد.

وإني والله ثم والله ما يمنعني من الوصول إليكم إلا عدم الطريق، ولكن بحول الله، لا زلت مجتهداً بكل جهدي في وصولي إليكم وعن قريب يتم ذلك بحول الله وقوته، هذا وسلموا منا على عموم أولادنا المجاهدين والبارئ يحفظكم وينصركم ويجمعنا بكم عن قريب.

16 جمادى الثاني 1350 هـ

المراجع

1. كتاب برقة الهادئة، تأليف الجنرال رودولفو غراتسياني، ترجمة إبراهيم سالم بن عامر، دار الكتب الوطنية في بنغازي، الطبعة الرابعة 1998.
2. كتاب نحو فزان، تأليف رودولفو غراتسياني، ترجمة طه فوزي، نشر دار الفرجاني، الطبعة الثانية 1994.
3. كتاب الحرب الليبية 1911 - 1912، تأليف فرانشيسكو مالجيري، ترجمة: الدكتور وهبي البوري، نشر الدار العربية للكتاب (ليبيا - تونس 1978م).
4. كتاب معجم معارك الجهاد في ليبيا 1911- 1931، تأليف خليفة محمد التليسي، نشر الدار العربية للكتاب (ليبيا - طرابلس - شارع غومة المحمودي)، طبع عام 1983م.
5. كتاب الشيخ الجليل، عمر المختار (نشأته وأعماله واستشهاده)، تأليف: الدكتور علي محمد الصلابي، نشر المكتبة العصرية (صيدا - بيروت).
6. كتاب حياة عمر المختار، تأليف: محمود شلبي، نشر دار الجيل، الطبعة السادسة 1996.
7. كتاب أبطال الجهاد والسياسية في ليبيا، عمر المختار، تأليف: محمد الطيب بن إدريس الأشهب، نشر مكتبة القاهرة 1958.
8. كتاب المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، دراسة في الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار 1830- 1932، تأليف الدكتور علي عبد اللطيف حميدة، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية في بيروت 1998م.

9. كتاب عمر المختار، الحلقة الأخيرة من الجهاد الوطني في ليبيا، تأليف: الطاهر أحمد الزاوي، نشر دار المدار الإسلامي - بيروت، دار الكتب الوطنية – بنغازي، الطبعة الثانية 2004.
10. كتاب عمر المختار، شهيد الإسلام وأسد الصحراء، تألف: محمد محمود إسماعيل، نشر مكتبة القرآن (عابدين – القاهرة).
11. كتاب الحملة الإيطالية على ليبيا، دراسة وثائقية في استراتيجية الاستعمار والعلاقات الدولية، تأليف الدكتور: محمود حسن صالح منسي 1980م، نشر دار الطباعة الحديثة (شارع الجيش – القاهرة).
12. كتاب ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، تأليف فرانشيسكو كورو، تعريب: خليفة محمد التليسي، نشر المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان (طرابلس – ليبيا)، الطبعة الثانية 1984م.
13. كتاب جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، تأليف الطاهر أحمد الزاوي، الطبعة الثانية 1984م.
14. كتاب الغزو الإيطالي لليبيا، دراسة في العلاقات الدولية، تأليف: عبد المنصف حافظ البوري، نشر الدار العربية للكتاب 1983م.
15. كتاب السنوسية دين ودولة، تأليف: الدكتور محمد فؤاد شكري، نشر دار الفكر العربي 1948م.
16. كتاب حرب إيطاليا من أجل الصحراء، تأليف: فرانسيس ماكولا، ترجمة: عبدالمولى صالح الحرير، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية 1991م.
17. كتاب ليبيا بين الحاضر والماضي، الجزء الأول – المجلد الأول، ميلاد دولة الاستقلال، تأليف: محمد يوسف المقريف، نشر مركز الدراسات الليبية (أكسفورد بريطانيا)، الطبعة الثانية 2017م.

18. كتاب العدوان، الحرب بين إيطاليا وتركيا في ليبيا، تأليف: محمد مصطفى بازامة – الجزء الأول، منشورات مكتبة الفرجاني (طرابلس- ليبيا)، الطبعة الأولى 1965م.
19. كتاب تاريخ الحركة السنوسية في إفريقيا، تأليف: الدكتور علي محمد الصلابي، نشر دار المعرفة في بيروت، الطبعة الثالثة 2009م.
20. كتاب محاضرات في تاريخ ليبيا، من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، محاضرات ألقاها الدكتور نقولا زيادة سنة 1958م.
21. كتاب سكان ليبيا، تأليف هنريكو دي أغسطيني، ترجمة وتقديم خليفة محمد التليسي، نشر الدار العربية للكتاب 1990.
22. كتاب الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا، الإمام محمد بن علي السنوسي ومنهجه في التأسيس التعليمي والحركي والتربوي والسياسي، تأليف علي محمد محمد الصلابي، نشر مكتبة الصحابة، الطبعة الأولى 2001.
23. كتاب مواجهة الصحراء (مغامرة عبر شمال أفريقيا)، تأليف كنود هولمبو 1902–1931، ترجمة حامد محمد مراد، تقديم أحمد محمد سعد وفاضل سليمان، نشر مؤسسة جسور للخدمات الثقافية 2006.
24. كتاب الحَوليَّات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، تأليف شارل فيرو، ترجمة الدكتور محمد عبد الكريم الوافي، نشر جامعة قان يونس بنغازي، الطبعة الثالثة 1994.
25. كتاب الموسوعة السياسية والعسكرية الجزء الأول، تأليف د. فراس بيطار، نشر دار أسامة للنشر والتوزيع 2003.
26. كتاب تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969، تأليف نيكولاي إيليتش بروشين، ترجمة وتقديم الدكتور عماد حاتم، نشر دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الثانية 2001.

27. كتاب العساكر الإريتريون في مواجهة مقاومة عمر المختار في ليبيا، تأليف الدكتور أحمد عبد الدايم محمد حسين، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.
28. كتاب عمر المختار بين الطريقة السنوسية وجهاده ضد الاحتلال الإيطالي، تأليف مفيدة بن صوشة، جامعة محمد بو ضياف في الجزائر 2019.
29. كتاب الحركة السنوسية: نشأتها ونموها في القرن التاسع عشر، تأليف: أحمد صدقي الدجاني، نشر دار لبنان للطباعة والنشر (بيروت)، الطبعة الأولى 1967م.
30. كتاب ليبيا قبل المحنة وبعدها، تأليف خليفة عبد المجيد المنتصر.
31. كتاب رفع الستار عما جاء في كتاب عمر المختار، لمحمد الأخضر العيساوي، مطبعة حجازي القاهرة، الطبعة الأولى 1936.
32. كتاب الدولة العثمانية، عوامل النهوض وأسباب السقوط، تأليف الدكتور علي محمد الصلابي، نشر دار بن كثير، الطبعة الثانية 2016.
33. تقرير سليمان الباروني دوره في ميدان الجهاد وتأسيس الجمهورية الطرابلسية (1873-1940)، تأليف الدكتور احمد حسين عبد الجبوري، نشر مركز صلاح الدين الأيوبي للدراسات التاريخية والحضارية.
34. كتاب الخطابي ملهم الثورات المسلحة، السياق التاريخي والأبعاد السياسية والعسكرية والاجتماعية لثورة الريف الثالثة (1921-1926)، إعداد مركز الخطابي للدراسات، طبعة أولى 2019.
35. كتاب نشوب الثورات المسلحة، دروس من الفيتكونغ وصولاً إلى تنظيم الدولة الإسلامية، تأليف سيث جونز، ترجمة مركز الخطابي للدراسات 2020.
36. كتاب تكتيكات طالبان جنوب أفغانستان بين 2005 و2008، تأليف كارتر مالكاسيان وجيري ميبرلي، ترجمة مركز الخطابي للدراسات 2019.

37.كتاب حرب المستضعفين، تأليف: روبرت تابر، تعريب محمود سيد الرصاص، مراجعة المقدم الهيثم الأيوبي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
38.دليل وكالة الاستخبارات الأمريكية لتحليل التمرد، تعريب مركز حازم للدراسات الاستراتيجية، مراجعة وتقديم أحمد مولانا.
39.الخصوم الهجينون في النزاعات المعاصرة، الجامعة الوطنية الأمريكية للدفاع، تعريب مركز نورس للدراسات.
40.الدليل الأمريكي لمكافحة التمرد، تعريب خالد أحمد وأحمد مولانا، تقديم المعهد المصري للدراسات.
41.موسوعة أنواع الحروب، للفريق الركن الدكتور محمد فتحي أمين.
42.مقطع مرئي "المقاومة الليبية ضد الاستعمار الإيطالي"، أربعة أجزاء، من إعداد أحمد عافر.



عن مركز الخطابي:

هو مركز دراسات وأبحاث مختص في علوم وفنون الحروب الثورية، تم إنشاؤه في إدلب- سوريا سنة 2019. يسعى مركز الخطابي إلى إيجاد مراجع شاملة تتناول مبادئ واستراتيجيات وتكتيكات الحروب الثورية، لتلبية حاجة الثوار التدريبية والبحثيّة، كما يهدف إلى توفير مصادر علمية وافية عن الفنون السياسيّة والعسكريّة والاجتماعيّة التي يحتاجها الثوار في العالم العربي والإسلامي، وذلك من خلال التحليل الدقيق والتقييم العلمي لتاريخ أهم الثورات السابقة، وتقديم التوجيهات والتحليلات الدقيقة التي تحتاجها النّخب الثورية حول أهم النوازل المعاصرة، والأرشفة الشاملة عن أحداث الثورة السورية على المستوى العسكري والسياسي والاجتماعي.

ومنذ نشأته، قدم الخطابي لمتابعيه أكثر من 14 مادة علمية، أهمها:

1. كتاب الخطَّابي، مُلهِم الثورات المسلَّحة، ثورة الريف الثالثة (1921 – 1926م): السياق التاريخي والأبعاد السياسية والعسكرية والاجتماعية.
2. كتاب انتفاضة الصحراء، السياق التاريخي للثورة الليبية (1911-1932)، وأبعادها السياسية والاجتماعية والعسكرية.
3. بحث لمحة عن المسار السياسي لآل سعود في الدولة الثالثة.
4. بحث "أستانا"، مسار القضاء على الثورة السورية.

5. بحث الاحتلال بين النظرية والتطبيق (عوامل قوة عمليات مكافحة التمرد الأمريكية، وجدوى هذه العمليات في أفغانستان بين 2001 و2020).
6. بحث التكتيكات الدفاعية في الحرب الثورية (مدخل إلى مبادئ الدفاع وأنواعه وعوامل قوته وإجراءات السيطرة فيه خلال الرحب الثورية).
7. ترجمة كتاب نشوب الثورة المسلحة، دروس من الفيت كونغ وصولاً إلى الدولة الإسلامية، تأليف سيث جونز.
8. ترجمة كتاب تكتيكات طالبان جنوب أفغانستان بين 2005 و2008، تأليف كارتر مالكاسيان وجيري مييرلي.
9. ترجمة كتاب الجانب الآخر من الجبل، تكتيكات المجاهدين في الحرب الأفغانية السوفييتية، تألف أحمد جلالي ولستر غراو.
10. ترجمة كتاب مكافحة الانقلاب، لجين شارب وبروس جينكيز.

يمكنك الاطلاع على أرشيف المركز أو التواصل معنا على المواقع الرسمية التالية:

- الويب: (https://alkhattabirw.com/)
- الفايسبوك: (http://fb.me/alkhattabirw)
- التويتر: (https://twitter.com/alkhattabirw)
- التلغرام: (https://t.me/alkhattabirw)

انتفاضة الصحراء

بحث جامع لأهم المحطات التاريخية التي مرَّت بها الثورة الليبية ضد الاحتلال الإيطالي، تناولنا فيه بشكل مفصل أهم الأبعاد العسكرية والسياسية والاجتماعية لهذه الثورة، وتطرقنا إلى بطولة عمر المختار وتضحياته العظيمة خلال قيادة الجهاد في ليبيا، كما قمنا بتحليل عوامل القوة والضعف التي كانت سبباً في أسر المختار واستشهاده، ثم انتهاء الحرب لصالح إيطاليا.

AL - KHATTABI
KRW
FOR STUDYING REVOLUTIONARY WARS
alkhattabirw

